جامعة محمد بوضياف- المسيلة-
كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : علوم التسيير

العنـــوان

أثر الاصلاحات المحاسبية بالجزائر على جودة نظم المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على الحوكمة بالمؤسسات

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير

تخصص: علوم التسيير

من اعداد الطالب: بن موفقي علي

إشراف الأستاذ الدكتور: سعيدي يحي

لجنة المناقشة :

د. ولمي بوعلام..... جامعة محمد بوضياف.المسيلة .....رئيسا

أ.د.سعيدي يحي ..... جامعة محمد بوضياف.المسيلة.....مشرفا و مقررا

د. قاسمي السعيد ..... جامعة محمد بوضياف.المسيلة.....ممتحنا

د.سالمي محمد الدينوري.....جامعة الوادي.....ممتحنا

د.كواشي مراد.....جامعة ام البواقي .....ممتحنا

د.صاطوري الجودي ..... جامعة برج بوعريريج.....ممتحنا

نوقشت و أجيزت بتاريخ 2017/03/23

تشكـــر

الحمد لله ربي العالمين و الصلاة و السلام على نبيه الصادق الأمين وعلى صحبه الغر الميامين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد :

الأجدر بالشكر أولا هو من شق سمعنا وبصرنا و أنعم علينا بالعلم ، و أنار بصيرتنا خالقنا و بارئنا ، فله الشكر وله الحمد حتى يرضى وله الحمد بعد الرضى .

نخص بالشكر والعرفان الأستاذ الدكتور " سعيدي يحي " الذي حرص على إتقان و إتمام هذا العمل، ونشكر لجنة المناقشة الموقرة الذي تحملو عناء تصحيح ومناقشة هذه الدراسة

كما نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل المتواضع .

وأقول لهم:

ازرع جميلا ولو في غير موضعه فلن يضيع الجميل أينما زرع

إن الجميل وان طال الزمان به فلن يحصده إلا الذي زرع

إهــداء

إلى رَمزِ المحبةِ و الحنانِ

وعنوان السلامة و الأمانِ

إلى أمي الكريمة كل حرفٍ

يشعُ سَنَاهُ في فَلَكِ الزَمَانِ

إلى روحِ المجاهدِ أبي ، جديراً

بأن يُهدَى له نَبضُ المعانِي

إلَيهِ مُقَدِراً فِعلاً جزيلاً

وجهداً لا يُكافِئُهُ اِمتِنَانِي

إلى أهلي جميعاً ثم أهل

هم شَهدُ الرُؤَى ، عَسَلُ الأَمَانِي

إلى عينِي (زهراء) مِلءُ قلبي

تُجَدِدُ بَسمَتِي في كُلِ آنِ

إلَى الوَفِية إن ضحكت تجلت

على قَسَمَاتِهَا قِطَعُ الجُمَانِ

إلى مرام و أماني كل الشعر يبدو

بلمستهما قَلَائِدُ عفافٍ من بَيَانِ

إلى كل من كان له فضل

علم عليَّ في كل الأزمانِ

إلى من يرفع رَايَة العلمِ

ويجعلُ مِنهَا للدُنيَا عنوانِ

بن موفقي علي

جدول المصطلحات و المختصرات:

The significance	Code/ الرمز	الدلالـــــة
International Accounting Standards Board	IASB	مجلس معايير المحاسبة الدولية
Financial Accounting Standards Board	FASB	مجلس معايير المحاسبة المالية
International Accounting Standards Committee	IASC	لجنة معايير المحاسبة الدولية
International Financial Reporting Standards Foundation	IFRS Foundation	مؤسسة معايير التقاريرالمالية الدولية
International Accounting Standards CommitteeFoundation	IASC Foundation	مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية
International Federation Of Accountants	IFAC	الاتحاد الدولي للمحاسبين
American Accounting Association	AAA	جمعية المحاسبين الامريكيين
International Accounting Standards	IAS	معايير المحاسبة الدولية
International Financial Reporting Standards	IFRS	معايير التقارير المالية الدولية
Standard InterpretationsCommittee	SIC	اللجنة الدائمة لتفسيرات المعايير
Standards Advisory Council	SAC	المجلس الاستشاري للمعايير
American Institut Of Cerfified Public Accountants	AICPA	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
Conseil National De La Comptabilité	CNC	المجلس الوطني للمحاسبة
Plan Comptable National	PCN	المخطط المحاسبي الوطني
Système Comptable et financier	SCF	النظام المحاسبي المالي
Organization For EconomicCo-Operation And Development	OECD	منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية

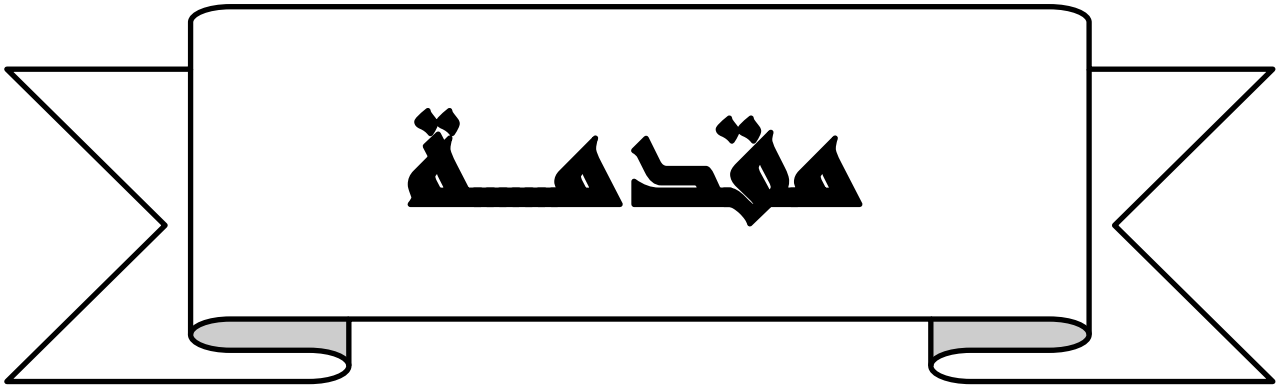
مقدمة

مقدمـــــــــــــة

إن التغيرات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في العشرية الأخيرة من القرن الماضي، من خلال التحول من الاقتصاد الموجه "الإشتراكي" الى الاقتصاد الحر ، عن طريق القيام بالخصخصة والانفتاح اكثر على المحيط الدولي ، فكان من الضروري القيام بتعديل وتغيير التشريعات و القوانين لمواكبة هذا الانفتاح ومن بين المجالات التي عملت الدولة على تطويرها المحاسبة ، فقد فامت بتعديلات جزئية على المخطط ، ومع مرور الزمن لم تواكب هذه التغيرات التحولات الاقتصادية المتسارعة ، فكان لزاما التفكير في بناء نظام محاسبي جديدي توافق ويتلائم مع معايير المحاسبة الدولية ، وذلك ليرفع من مستوى حركية الأموال و الاستثمار المحلي و الخارجي ، وقد تجسد مشروع النظام المحاسبي المالي في سنة 2007، الا ان تطبيقه الفعلي لم يكن الا في بداية الثانية من ةالقن الحالي

تعد نظم المعلومات المحاسبية من بين أهم النظم المكونة للنظام الشامل بالمؤسسة ، لكونها دعامة أساسية لعملية اتخاذ القرار .هذا الأخير يعد جوهر العملية التسييرية ، وتعد أنظمة المعلومات المحاسبية ركيزة ومرجعية لباقي النظم ، لذا ولكي يكون هذا النظام "نظام المعلومات المحاسبي " أكثر فعالية لا بد أن يستند الى نظام محاسبي ذو جودة يسمح بالرفع من مستوى الشفافية و الموثوقية بين مختلف الأطراف الفاعلة في المؤسسة من جهة ، وإرساء قواعد الحوكمة من جهة أخرى

وان الاحداث التي عرفتها بعض الشركات " وعلى سبيل المثال لا الحصرفضيحة شركة "انرون" وسلسلة اكتشاف التلاعبات في قوائمها المالية ، وحتى الازمة المالية 2008 أظهرت بوضوح ضعف الاشراف و الرقابة وجودة المعلومات مما ساعد على انتشار الفساد وانعدام الثقة ، لذا يمكن القول ان افلاس تلك الشركات وانهيار بعض الأسواق المالية يرجع بالدرجة الأولى الى عدم الالتزام بالشفافية والافصاح ، لان اقتصاد الشفافية أدى الى اقتصاد المساءلة ، وفي هذا المجال عملت الجزائر على غرار باقي دول العالم على إرساء قواعد للحوكمة من خلال التشريعات وكذا تفعيل وانشاء هيئات تسمح بمحاربة كل أشكال الفساد ، بغية توفير المناخ المناسب للاستثمار بمختلف أشكاله ،بهدف تنويع الاقتصاد و التخلص من التبعية للاقتصاد البترولي "الريعي"

1- الإشكالية :

تعد المؤسسة الاقتصادية حجر أساس بناء أي اقتصاد ، وذلك لكونها محور دوران الحلقة الاقتصادية ،وللرفع من مستوى أداء وتنافسية مؤسساتنا عملت الجزائر على توفير المناخ الملائم تتشجيع الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي من خلال سن تشريعات وقوانين تسمح بارساء قواعد الشفافية و الموثوقية وتوفير أدوات المساءلة ، للحد من أشكال الفساد الاقتصادي .

انطلاقا مما سبق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة في السؤال الرئيسي التالي

" ما مدى مساهمة نظم المعلومات المحاسبية في تفعيل حوكمة المؤسسات بالجزائر في ظل الإصلاحات المحاسبية الجديدة ؟"

ولمعالجة هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ماذا نعني بمعايير المحاسبة الدولية ؟
- ما مضمون الإصلاحات المحاسبية التي تبنتها الجزائر في ظل التغيرات الحالية؟
- ما المقصود بأنظمة المعلومات المحاسبية وما تأثير الإصلاحات على جودتها ؟
- ماذا نعني بالحوكمة وما مدى مساهمة الإصلاحات في تفعيلها من خلال نظام المعلومات المحاسبي ؟

2- فرضيات الدراسة :

لاجل الإجابة على الإشكالية المطروحة و التساؤلات الفرعية ننطلق من الفرضيات التالية :

- المخطط المحاسبي الوطني قادر على تلبية متطلبات الإقتصاد الوطني من المعلومات المحاسبية.
- النظام المحاسبي المالي لا يؤثر على جودة أنظمة المعلومات المحاسبية .
- لا تنعكس مخرجات النظام المحاسبي المالي على الحوكمة المؤسسية .
- الاصلاح المحاسبي كاف لتفعيل قواعد الحوكمة المؤسسية

3- الاطار الزماني والمكاني للدراسة "حدود الدراسة"

يمتد الاطار الزماني للدراسة من ظهور المحاسبة الى اليوم (2016) وهذا بالنسبة للجانب النظري أما الجانب التطبيقي فهو يمتد من فترة ما بعد استقلال الجزائر الى وقتنا الحالي ، أما الاطار المكاني للدراسة فهو يتناول حالة الجزائر مع الإشارة لبعض التجارب الدولية ، واستهدفت الدراسة الميدانية بعض هيئات الدولة " وزارة المالية ، شركة سونطراك ، سونلغاز ، صيدال " بالإضافة الى مكاتب خبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات .

4- أهمية الدراسة ودوافع اختيارها:

في ظل التغيرات التي يعرفها العالم عموما والجزائر خصوصا من توسع للأسواق ، واشتداد التنافسية ، والتقلبات السريعة للمحيط الداخلي والخارجي للمؤسسات فانه لا يتسنى لهذه الأخيرة الوصول للأهداف المرجوة إلا من خلال بناء أنظمة تسييرية ذات جودة شاملة تسمح بالتأقلم مع مختلف الظروف من جهة ، ومن جهة أخرى الاعتماد على مجموعة أدوات ووسائل أكثر نجاعة في عملية اتخاذ القرار، ولكي تكون المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أكثر انفتاحا على المتغيرات الدولية عملت الجزائر على القيام بإصلاحات عميقة في النظام المحاسبي المالي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية .وذلك من خلال اصدار مراسيم تحدد قواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية ، بهدف إرساء قواعد الشفافية ، مما يزيد من مستوى الموثوقية بين مختلف الأطراف

اما عن مبررات اختيارنا للموضوع فممكن ان نقسمها الى قسمين :

مبررات موضوعية :

- انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي وتبنيها لاصلاحات محاسبية تتوافق ومعايير المحاسبة الدولية
- محاولة معرفة مدى نجاعة هذه الإصلاحات متأثيرها على أنظمة المعلومات المحاسبية

- الحاجة الماسة لإرساء قواعد متينة للحوكمة نظرا لمحدودية ثقافة الحوكمة في ظل ظهو بؤر للفساد الاقتصادي

مبررات ذاتية :

- الميول الشخصي للبحث في مجال المحاسبة ومستجداتها وذلك بغية المساهمة في هذا المجال البحثي

5- هدف الدراسة:

تتلخص أهم الهداف التي تسعى إليها هذه الدراسة فيما يلي :

- التعريف أكثر بالمعايير المحاسبية وإبراز أهميتها في بناء وتصميم النظم المحاسبية
- تبيين جوانب القصور الالتي عرفها المخطط المحاسبي الوطني
- التعرف على مستوى الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر
- الوقوف عند أثار هذه الإصلاحات على أنظمة المعلومات المحاسبية
- ابراز مدى مساهمة هذه الإصلاحات في إرساء الشفافية والموثوقية كدعائم للحوكمة
- محاولة إعطاء طرح يعمل على تطوير وتفعيل الأنظمة المحاسبية وكذا قواعد الحوكمة

6- منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجزء النظري من أجل الوصف الدقيق للمفاهيم وتطورها التاريخي (محاسبة ،معايير المحاسبة الدولية ، الإصلاحات المحاسبية بالجزائر ، أنظمة المعلومات المحاسبية ، الحوكمة)، أما الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على أدوات تحليل البيانات المتمثلة في الحزمة الإحصائية (SPSS) باستخدام مجموعة من المؤشرات (الوسط الحسابي،الانحراف ،معامل الارتباط سبرمان).

7- الدراسات السابقة:

- **الأطروحات**

بتتبع بعض الدراسات السابقة نجد أن أغلبها يركز على حقل معرفي محدد بشكل مستقل .فمنها من عالج نظرية المحاسبة لوحدها ، ومنها من عالج أنظمة المعلومات على حدى، وهناك من عالج موضوع الحوكمة بشكل عام ، كما أنه في الجانب الميداني "التطبيقي" نلاحظ إقتصار عينات الدراسة على قطاع معين ، ويمكن ايجاز أهم الدراسات السابقة المطلع عليها في :

- عفاري مصطفى" مساهمة عملية لتحسين المخطط الوطني للمحاسبة" أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 2004 : تناولت هذه الاطروحة المخطط المحاسبي الوطني المنبثق على النظام الاقتصادي الاشتراكي، وتوصلت الى أنه في ظل الانفتاح الاقتصادي لابد من القيام بتحسينات فيبعص الجوانب التي أصبحت لا تتماشى والمعطيات الاقتصادية الجديدة .

- بلغيث مداني " أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية " جامعة الجزائر 2004:مضمون هذه الأطروحة يتكلم على ضرورة إرساء نظام محاسبي يستند بناءه على معايير المحاسبة الدولية ،وذلك لجعلالمؤسسة الجزائرية أكثر تنافسية في ظل الانفتاح الاقتصادي ، وأكدت هذه الاطروحة مدى محدودية المخطط المحاسبي الوطني وحتمية القيام بإصلاحات وليس تحسينات على المخطط المحاسبي.
- عفاف إسحاق محمد"استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني، أطروحة دكتوراه جامعة عمان ،الأردن 2006: محتوى هذه الاطروحة يتكلم بشكل خاص على الحوكمة من خلال مبادئها وأهدافها ومدى ملائمة التشريعات الأردنية لقواعد الحوكمة ، وتوصلت الدراسة الى بناء استراتيجية بغية تحسين فاعلية الحوكمة بالقطاع المصرفي الأردني
- انس محمود الطرمان"دور النظم والمعايير المحاسبية في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية "أطروحة دكتوراه 2013: تطرقت هذه الاطروحة الى معايير المحاسبة الدولية ومزايا تطبيقها في الرفع من جودة التقارير المالية والمحاسبية لتحقيق الشفافية و المساءلة كمتطلبات لإرساء قواعد وركائز نظام الحوكمة المؤسسية وتوصلت هذه الدراسة الى ضرورة مواكبة والتواصل مع متغيرات معايير المحاسبة الدولية كمنطلق لتفعيل دور الحوكمة ومسايرة للتغيرات الاقتصادية
- نضال عزير مهدي "تطوير بنية الحوكمة في البنوك العراقية بغرض تحقيق الشفافية وضبط الأداء المالي " أطروحة دكتوراه ،جامعة القاهرة 2001: توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج نذكر منها :
  - يؤدي تطبيق قواعد الحوكمة في المصارف الى انشاء بنية تحتية مواتية لجذب الاستثمار
  - القوانين والتشريعات عنصرين فاعلين عل تطبيق قواعد الحوكمة السليمة
  - ضرورة تفعيل دور الأجهزة الرقابية لارساء قواعد الحوكمة

- **المقالات:**

- د.محمد فواز العمري " دور أساليب المحاسبة الإدارية والتكاليف في تفعيل نظام الحوكمة في الشركات المساهمة السعودية " مقال مجلة المحاسبة المصرفية ، العدد الرابع ،السنة الثانية سنة 2012 ،جامعة القاهرة : توصلت هذه الدراسة الى:
  - ان نظام حوكمة الشركات خلق تحديا أمام المحاسبة الإدارية وذلك بتغيير الدور التقليدي في البيئة المتسارعة الحالية
  - ضرورة العمل على زيادة إدراك المدراء وأعضاء وجالس الإدارة في شركات المساهمة لأهمية الدور الذي تلعبه محاسبة التكاليف من خلال أساليبها المتعددة و المتنوعة ، نحو توفير المعلومات الملائمة التي

تساعد المديرين على القيام بوظائفهم كالتخطيط الاستراتيجي ، والرقابة وتقسيم الأداء مما يخدم جميع المجالات ونظام الحوكمة بشكل خاص.

- تطوير أقسام المحاسبة وإعطاء مجال أوسع لمحاسبة التكاليف ، فجل المؤسسات تركز على قسم المحاسبة المالية والمراجعة و التدقيق

- محمد عطية مطر"أثر النظم المحاسبية و المعايير المهنية في تعزيز فاعلية وكفاءة نظم حوكمة الشركات المساهمة " مجلة دراسات ، المجلد36 عدد2، 2009. الأردن : هدفت هذه الدراسة الى استكشاف اثر النظم المحاسبية على فاعلية الحوكمة وتوصل الباحث الى مجموعة من التوصيات نوجزها في الآتي:
  - حث الشركات المساهمة على التطبيق الجيد وبصرامة لنظم المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف
  - العمل على تطبيق نظم المحاسبة الاجتماعية لما لها من انعكاسات على الحوكمة
  - تفعيل أدوات الرقابة على أنشطة الشركات مع تحديث وتطوير القوانين و التشريعات .

كما نشير أنه مع صدور المراسيم المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي الجديد سنة 2007 ، تم صدور العديد من المؤلفات التي ندكر من بينها :

- الواضح في المحاسبة لماليو وفق المعايير الدولية ،بن ربيع حنيفة
- محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، شعيب شنوف ، الجزائر 2008

8- خطة الدراسة :

تم تقسيم البحث الى قسمين :

القسم الأول نظري يتكون ممن أربعة فصول. تناول الفصل الأول مفاهيم عامة حول النظرية المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية وتطورها ،اما الفصل الثاني التنظيم المحاسبي بالجزائر إنطلاقا من المخطط المحاسبي الوطني وصولا لمشروع النظام المحاسبي المالي الجديد، في حين تطرق الفصل الثالث لأنظمة المعلومات المحاسبية ، اما الفصل الرابع فتناول الحوكمة المحاسبية من المفهوم والمقومات و المبادئ ، بالإضافة الى متطلبات الحوكمة الجديدة

أما القسم الثاني تطبيقي خصص لدراسة حالة عن طريق تحليل الاستبيانالموزعة على

9- صعوبات الدراسة :

ان أهم صعوبة واجهة الدراسة اثناء البحث في هذا الموضوع هو مشكلة توزيع الاستبيان على أفراد العينة التي حاولت تغطية أكبر عدد ممكن من الفئات المستهدفة ، فضلا على اقناع بعض أصحاب المسؤوليات الحساسة على الإجابة بشفافية وموضوعية على هذا الاستبيان . كما أن عملية استرجاع وتجميع الاستبيانات يتطلب مدة طويلة فاقت السنة .

الفصل الأول:

معايير المحاسبة الدولية

تمهيد:

تحتل المعلومة المالية دورا كبيرا في التأثير على مجريات الأحداث الاقتصادية على المستوى المحلي و الدولي خاصة مع التطورات و الخصائص الجديدة للاقتصاد العالمي من حيث حجم الأسواق المالية وترابطها، حركة رؤوس الأموال ، والتوسع المستمر لسيطرة الشركات الدولية و المتعددة الجنسيات ، إضافة إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية و الدولية ، كالإتحاد الأوربي ومنظمة التجارة العالمية .

في ظل هذا الوضع الجديد ارتبطت القرارات الاستثمارية الدولية وانتقال رؤوس الأموال عبر أسواق المال العالمية بنوعية المعلومات المتوفرة ومدى مصداقيتها و موثوقيتها ، ولهذا تبرز المحاسبة المالية كأحد أهم الأنظمة المنتجة لهذا النوع من المعلومات ، التي تختلف في شكلها و محتواها من بلد لآخر و هذا راجع إلى اختلاف وجهة النظر المرتبطة بدور و هدف المحاسبة المالية ، حيث خلق هذا الاختلاف عجز على مستوى الاتصال . القدرة على فهم وتحليل القوائم المالية . الذي كان ينبغي على نظام المحاسبة المالية أن يوفره لكل مستخدمي مخرجاته .

أصبح هذا العجز من بين الأسباب المؤثرة على جلب رؤوس الأموال الأجنبية لصالح دولة مقابل دولة أخرى وفقا لدرجة الثقة و الفهم لهذه المعلومات الناتجة عن نظام المحاسبة المالية المحلي، و لتلبية هذه الحاجة سارعت الحكومات و الهيئات المكلفة بتنظيم المحاسبة إلى إعادة تصميم و استحداث هذا النظام ، تحت قيد ملاءمته للبيئة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، حيث أن نجاحه مرتبط بمدى ملاءمته للمؤسسات و البيئة المحيطة ، وتحت ضغوط هذه المتطلبات لداخلية و الخارجية الواجب توفرها نشأت الاختلافات في الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي ، وللتخفيف من هذه الاختلافات برزت عدة محاولات دولية من طرف المنظمات المهنية المهتمة بهذا المجال كان أهمها لجنة معايير المحاسبة الدولية و التي تمثل دورها في اقتراح نظام محاسبي يحظى بقبول دولي و يحقق الأهداف السابقة الذكر، حيث وجدت هذه المنظمة دعما متزايدا منذ إنشائها سنة 1973 من طرف منظمات أخرى ، إضافة إلى تزايد عدد الدول التي اعتمدت هذا النظام الدولي،وفق درجات مختلفة حسب حاجتها و إمكانياتها المتاحة في هذا المجال.

المبحث الأول :
الإطار الفكري للمحاسبة

المطلب الأول :التطور التاريخي:

يقسم الباحثون في نظرية المحاسبة وتطورها الوظيفي تاريخ المحاسبة الى ثلاث حقبات رئيسية :

1. المرحلة الأولى :منذ القدم حتى نهاية القرن 15

أثبتت الدراسات المحاسبية أن أول محاولة قام بها الإنسان لتسجيل المعلومات المالية ترجع الى عهد الاثوريين حوالي 3500 سنة قبل الميلاد إذ حرص الملوك على تسجيل ومتابعة ما كانو ينفقونه للجنود من رواتب في صورة غنائم، كما ان حفريات بابل أظهرت وجود ألواح طوبية تشبه السجلات المحاسبية ، كما أنه وجد على برج بابل كتابات تشريعية للعمليات التجاري

1. أول من وضع الركائز الأساسية لتنظيم المجموعة الدفترية المحاسبية المتمثلة في ثلاث سجلات :المذكرة ، اليومية ، دفتر الأستاذ
2. كما انه أول من دعا إلى قياس الربح الدفتري للمشروع في نهاية الفترة المالية عن طريق اعداد ما يسمى بحساب الأرباح و الخسائر كملخص تقييم

ونشير هنا إلى أن فكرة الدائنية و المديونية التي قام عليها مفهوم القيد المزدوج ، ليس في واقع الأمر سوى تعبير محاسبي عن مفهوم التوازن أو التكافؤ الرياضي و استخدام هذا المفهوم فيما بعد في تطوير الأساليب المحاسبية

2. المرحلة الثالثة : منتصف القرن ال18 الى الآن

في الفترة اللاحقة لابتكار القيد المزدوج " القرنين 16 و 17" عمت وانتشرت الطريقة الايطالية معظم أنحاء العالم ، واستمرت المحاسبة من الناحية الوظيفية في تأدية نفس الخدمات التي كانت تؤديها خلال المرحلة السابقة و المتمثلة في حماية أصول المشروع وتحديد المسؤوليات ومع بدايات عصر الثورة الصناعية في أوربا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وازدهار القطاع الاقتصادي خاصة الصناعي و التجاري منه نجم عنه نشاطا موازيا في مجال المؤسسات المصرفية و التمويلية ، كما أنها أثرت على الأشكال التنظيمية للمشروعات وتحول الملكية من فردية إلى جماعية " شركات أشخاص ، شركات أموال ... مما انعكس مباشرة على أغراض المحاسبة فبعدما كانت تهتم بالرقابة أصبحت تهتم بالقياس و التقييم بدرجة أولى ، ومع إدخال الأساليب الإحصائية و الرياضية في ثلاثينات القرن الماضي عرف عصر المحاسبة الازدهار وخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين نظرا لمساهمة هذه العلوم في الرفع من جودة القياس المحاسبي وتحويلها من مجرد عملية مسك الى نظام للمعلومات الاقتصادية ، وهي لا تزال تسهم إلى يومنا هذا

ومن جانب آخر كان من أهم المعالم البارزة التي شهدتها الحقبة الثالثة ظهور ما يعرف بالمجاميع المهنية المحاسبية وكان لبريطانيا السبق في ذلك

تعريف المحاسبة :

وردت تعاريف عديدة للمحاسبة وهذا أمر طبيعي فتطور تعريف المحاسبة كان موازيا لتطورها الوظيفي الذي شهد تحولها من مجرد نظام لمسك الدفاتر إلى نظام المعلومات ، وفيما يلي مجموعة أهم تعاريف بعض الهيئات:

ففي 1941 عرفت جمعية المحاسبين الأمريكية" AAA" المحاسبة بأنها " فن تسجيل وتبويب و تلخيص العمليات و الأحداث التي لها طبيعة مالية و تفسير النتائج التي تسفر عنها هذه العمليات والأحداث.[1]

وفي سنة 1970 عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين "AIPAC " بأنها نشاط متكامل وظيفته توفير المعلومات الكمية ذات الطبيعة المالية لوحدة اقتصادية معينة والتي تستوجب ان تكون مفيدة في عملية اتخاذ القرار.[2]

في سنة 1975 أصدرت"AAA " تعريفا جديدا تم فيه إعادة تحديد هدف المحاسبة" توفير المعلومات يمكن ان تكون ذات فائدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية التي إذ تم توفيرها سوف ترفع من مستوى الرفاهية [3]

- ونشير في هذا العدد على أن هناك فريق من تعتبر المحاسبة ع لما بحتا ، وفريق ترى أن المحاسبة فنا ، إلا إن أغلب المنظرين المحاسبيين يعتبرونها علما و فنا

ومن خلال ما سبق يمكن أن نقدم التعريف الشامل التالي :

"المحاسبة هي نظام متكامل للمعلومات تحوي مجموعة من المفاهيم و الفروض و المبادئ التي تستخدم في تحليل وتبويب وتلخيص مختلف العمليات المالية بهدف القياس خلال فترة زمنية معينة وتوصيل النتائج الى مستخدمي القوائم المالية لمساعدتهم في ترشيد قراراتهم الاقتصادية ".

المطلب الثاني : أهداف ،وظائف وفروع المحاسبة

1. أهداف المحاسبة :

يمكن ان نوجز أهم أهداف المحاسبة في :

- تنظيم علاقة المؤسسة مع كافة الأطراف الداخلية و الخارجية وذلك بالمحافظة على الحقوق وتحديد الالتزامات بدقة على أساس موضوعي .
- قياس نتيجة النشاط الاقتصادي وبيان المركز المالي للوحدات الاقتصادية
- تحقيق رقابة وضبط داخلي على استخدام الموارد الاقتصادية المستخدمة داخل المشروع و العمل على ترشيد الاستهلاك

[1] نضال محمود الرمحي وآخرون ، **مبادئ المحاسبة المالية** ،الجزء الأول ،دار المسيرة ،عمان2010 ،ص 15

[2] محمد مطر ،**التأصيل النظري للممارسات المهنية والمحاسبية** ،مرجع سابق ، ص 20

[3] نضال وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية** ، مرجع سابق، ص 16

- رفع كفاءة عمل الإدارة من خلال تقديم البيانات لها مما يساعدها على ممارسة وظائفها من تخطيط و رقابة واتخاذ قرارات وتقييم الأداء بصورة رشيدة
- المحافظة على أصول الوحدات الاقتصادية
- القيام بوظائف اجتماعية مختلفة لمصلحة المجتمع (تقديم الإعانات ، التحقق من العبء الضريبي)
- تقديم المعلومات إلى المستخدمين الخارجيين وتشمل أساسا القوائم المالية (المركز المالي ، قائمة الدخل ،التدفقات النقدية) مما يساعدهم على اتخاذ القرارات المالية في مجال الاستثمار ، التمويل[4]

2. وظائف المحاسبة :

لقد تطورت وظائف المحاسبة مع التطور الاقتصادي و الاجتماعي و القانوني و البيئي ، وأصبحت تشمل

- تحديد وتسجيل الأحداث و العمليات المالية التي يقوم بها المشروع
- تبويب وتصنيف العمليات المالية وفقا للقواعد المحاسبية [5]
- تلخيص العمليات المالية من خلال ترصيد الحسابات وإعداد جداول و الكشوف التحليلية
- إعداد موازين المراجعة للتأكد من صحة ودقة التسجيل و الترصيد
- القيام بالتسويات الجردية وفقا للقواعد المحاسبية المنظمة بها
- إعداد القوائم و التقارير المالية مع التحليل و التفسير لتقديمها لكافة الجهات المستفيدة

ونشير هنا إلى أن هذه الوظائف إجرائية عملية ويمكن ان نعيد صياغة هذه الوظائف من منظور أهداف المنشأة

أ. **وظيفة تسجيلية:** أي أن المحاسبة بتسجيل العمليات المالية وفق تسلسلها الزمني التاريخي ، بحيث تسهل عملية التسجيل و المراجعة و العودة إليها عند الحاجة

ب. **وظيفة تحليلية** : يتم تحليل العمليات المالية باستخدام مختلف القوائم و الكشوف المالية

ج. **وظيفة رقابية** :تؤدي المحاسبة وظيفة رقابية فعالة من خلال عمليات التسجيل و الضبط و المقارنة بين مؤشرات الأداء الفعلي و المعياري وتبيين أسباب الانحراف و الإجراءات المناسبة

د. **وظيفة استشارية** : من خلال تقارير الأداء التي تقدمها لمختلف الأطراف المهتمة بأداء المؤسسة

3. فروع علم المحاسبة :

نظرا للأهمية البالغة التي تؤديها المحاسبة على مستوى الجزئي و الكلي في تقديم المعلومات على الأداء فقد ترتب على ذلك ظهور العديد من فروع المحاسبة ومن أهمها ما يلي :

---

[4] خليل الدليعي و آخرون، **مبادئ المحاسبة المالية** ، دار الثقافة ، الأردن ،2005، ص 15

[5] سليمان مصطفى الدلاهمة ، **مبادئ وأساسيات علم المحاسبة** ، الوراق، الأردن،2006 ،ص 12

أ. **المحاسبة المالية** : تهتم أساسا بتسجيل وتبويب وكذا القياس المحاسبي بغرض تحديد نتيجة أعمال المؤسسة وتصوير صافي مركزها المالي و التغيرات الطارئة عليه لصيانة أصول المؤسسة

ب. **محاسبة التكاليف (المحاسبة التحليلية)**:تختص بحصر وتحليل وتصنيف عناصر التكلفة في مختلف الورشات و الأقسام بغرض قياس تكلفة المنتج او الخدمة بالاضافة الى الرقابة على عناصر التكلفة للحفاظ على تنافسية المؤسسة في الاسواق الأمامية

ج. **المحاسبة الإدارية** :تستند أساسا على مخرجات المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف بغرض مساعدة الإدارة في أدائها لوظائفها المختلفة خاصة التخطيط و الرقابة باستعمال التغذية العكسية بين الوظيفتين

د. **المحاسبة الضريبية** : تعنى المحاسبة االضريبية بمعالجة وعرض مختلف المعلومات المالية اللازمة لتحديد الوعاء الضريبي وذلك وفقا لمجموعة التشريعات و القوانين المنظمة لها .

هـ. **المحاسبة الحكومية** :تختص بتصميم النظم المحاسبية الخاصة بالوحدات الحكومية وهي تخدم أعراض التخطيط و الرقابة على أموال الدولة

و. **المحاسبة الوطنية (القومية)**: تهتم بقياس الناتج القومي ومدى مساهمة كل قطاع في هذا الدخل كما توفر أهم الأسس و الإجراءات اللازمة لإعداد موازنة الدولة ووضع الميزان التجاري

ز. **المحاسبة الاجتماعية** :تهتم المحاسبة الاجتماعية بقياس وتحليل المنافع و التكاليف الاجتماعية للمؤسسة وذلك بغية تحديد مدى إسهام المؤسسة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع ، كما أنه انبثق على هذه المحاسبة المحاسبة البيئية كنتيجة لتعالي أصوات المنظمات و الهيئات المحافظة على البيئة وقياس أثر تلويث المؤسسات للمحيط

ح. **المحاسبة الدولية** : تهدف المحاسبة الدولية الى تطوير مبادئ محاسبية متعارف عليها ومقبولة قبولا عاما على المستوى العالمي بغرض تحرير حركة رؤوس الأموال وتوسيع دائرة الاستثمار

ط. **محاسبة الموارد البشرية** :تختص بقياس التكاليف و المنافع المرتبطة بالموارد البشرية وذلك نظرا للأهمية البالغة لع لعنصر يسهم كأي أصل من أصول المؤسسة في تحقيق الأهداف.

ونشير في الأخير أنه يوجد العديد من المحاسبات باختلاف حقل النشاط " تأمين ، زراعة، خدمات ، بنوك ...."

المطلب الثالث :الفروض و المبادئ المحاسبية

1. الفروض المحاسبية :

تعد الفروض المحاسبية ساسا تستخدم في استنباط واشتقاق المبادئ المحاسبية حيث ان هذه الأخيرة بحد ذاتها تجد تبريرها الفكري في الفروض المحاسبية ، والفروض لا تحتاج إلى برهان ولابد ان تتسم الفروض المحاسبية بالخواص التالية [6]:

- يجب أن تقبل عموما على إنها صحيحة وملائمة من قبل أهل الاختصاص
- أن تتميز بالاستقلالية عن بعضها البعض فلا يمكن ان يستخدم فرض في تبرير فرض آخر
- يجب أن تكون قليلة العدد على العموم لتفادي التناقض فيما بينها

ويجمع جل علماء المحاسبة ان الفروض المحاسبية أربعة هي :

أ. **فرض استقلالية الوحدة الاقتصادية**[7]:إن جوهر هذا الفرض يقومعلى أساسضرورةتطبيق نظرية القياس المحاسبي للأحداث الاقتصادية و المعاملات المالية لتلك المؤسسة بمعزل عن مالكيها .وذلك بغية توضيح مسؤولية ومهام المحاسب في تلك الوحدة بشأن إعداد القوائم المالية من جهة ومن جهة أخرى لأغراض أطراف أخرى يهمها دقة ومصداقية المعلومات المحاسبية (إدارة الضرائب ،الموردون ، المقرضون ...)

ب. **فرض الاستمرارية** :ينطلق المحاسب عند القياس وإعداد التقارير المالية أن المنشأة مستمرة بمزاولة أنشطتها العادية إلى وقت غير محدد ، وذلك حتى تتمكن من تنفيذ خططها وتحقيق أهدافها المسطرة ، ويسهم هذا الفرض في تبرير التكلفة التاريخية ، ونشير هنا أنه هناك من دعا الى التخلي عن هذا الفرض لانه يخلق مشاكل عملية للقياس المحاسبي في ظل التضخم وارتفاع الأسعار ، ولكن مع ذلك يبقى الأخذ بفرض الاستمرارية من أحد القواعد الأساسية في نظرية المحاسبة

ج. **فرض وحدة القياس النقدي**: تستخدم المحاسبة وحدة نقدية واحدة لقياس الأثر الناتج عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة للمؤسسة أي أن المحاسبة تعترف وتثبت فقط العمليات التي يمكن التعبير عنها بوحدة النقد فهي تستبعد الأنشطة التي لا يمكن التعبير عنها بوحدة النقد الوطني

د. **فرض الدورية** :يستند هذا الفرض على امكانية تقسيم عمر المنشأة الى عدة فترات مستقلة عن بعضها ليتم التقرير و الافصاح عن نتائج نشاطها وتكون عادة اما سنوية او نصف سنوية ، وان اعداد التقارير المالية بصورة دورية يجعلها قابلة للمقارنة و التنبؤ ويلبي خاصية الملائمة في تقديم المعلومات بالسرعة الكافية مما يجعلها فعالة في عملية اتخاذ القرار

2. المبادئ المحاسبية :

[6] رضوان حلوة حنان وآخرون ، **أسس المحاسبة المالية** ،دار حامد ،الأردن،الطبعة الأولى ،2004 ،ص 34.

[7] كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة** ،دار وائل ،الأردن ،الطبعة الأولى ،2004، ص 41

يقصد بالمبادئ المحاسبية تلك القوانين و القواعد العامة التي لاقت قبولا عاما في الاطار النظري واستعدادا مهنيا في التطبيق العملي ، وهناك اربعة مبادئ رئيسية وهي :

أ. **مبدأ التكلفة التاريخية** : يعتبر هذا المبدأ مقبول عموما ومطبق في الحياة العملية من قبل ممارسي مهنة المحاسبة فهم يرون ان التكلفة التاريخية تمثل عادة أفضل قياس محاسبي للسلع و الخدمات وباقي أصول المنشأة بحيث يتم إعداد مختلف القوائم المالية وفقها وذلك لتمييزها بسهولة التحقق من صحتها وكذا لموضوعيتها فالمبالغ محددة ومعروفة ومؤيدة بالوثائق ، ولكن رغم ذلك فان القيم التاريخية يصبح غير واقعية خصوصا في حالة التضخم

ب. **مبدأ تحقق الايراد**: يقضي هذا المبدأ بأن المحاسب لا يعترف بالإيراد إلا عندما يتحقق فعلا وغالبا ما يعترف بالإيراد عند نقطة البيع لكون سعر البيع او الخدمة يمثل مقياس موضوعي لذلك ، وخلال الفترة التي اكتسب فيها

ج. **مبدأ المقابلة** : استنادا من فرض الدورية "الحسابات الختامية " يشتق مبدأ المقابلة الذي يعني تحديد نتيجة النشاط من ربح أو خسارة والذي يقوم على أساس الفرق بين إجمالي الإيرادات و المصروفات لنفس الفترة انطلاقا من أساس الاستحقاق

د. **مبدأ الإفصاح التام** :ويعد أحد الاركان الأساسية للإعلام المحاسبي ويعني تزويد مختلف الأطراف "الداخلية و الخارجية "بالمعلومات لغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية ، وذلك يجعل القوائم المالية مفيدة وغير مضللة عن طريق إظهار جميع المعلومات التي يتوقع أن تفيد المستخدم في اتخاذ قراراته في شكل قوائم مالية وجداول إضافية

هـ. **القيود المحاسبية** :وهي المحددات التي يعمل المحاسب في ظلها وهناك من يضعها ضمن المبادئ ولكن رؤية الباحث لذلك بأنها قيود وهي :

- **قيد الحيطة والحذر**: نظرا لحالة عدم الاكادة التي تعمل في ظلها المحاسبة على المحاسب ان يستعمل الطرق الأقل ظررا على المؤسسة .وذلك بأخذ بعين الإعتبار الأعباء المحتملة وعدم الأخذ بعين الإعتبار الإيرادات المحتملة ، ونشير هنا الى ضرورة الموضوعية والدقة لتفادي تشويه جودة نظم المعلومات المحاسبية المقدمة
- **قيد الأهمية النسبية** :يكون للعنصر أهمية عندما يكون له تأثير في عملية اتخاذ القرار لمستخدمي المعلومات المحاسبية ، هذا يعني ان العمليات ذات الأثر الإقتصادي الغير مهم نسبيا تعالج بطريقة محاسبية أسهل

- **قيد التكلفة** : ويعني أن كلفة انتاج المعلومات المحاسبية التي يقوم المحاسب باعدادها من خلال القوائم المالية يجب ان لا تزيد عن المنافع المتوقعة من استخدام هذه المعلومات[8]

3. علاقة الفروض بالمبادئ:

إن الفروض المحاسبية هي أساس اشتقاق المبادئ المحاسبية فمثلا فرض وحدة القياس النقدي يبرر تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية ومبدأ مقابلة الإيرادات بالاعباء ، وعموما الفروض مستقلة عن بعضها البعض في حين المبادئ مترابطة مع بعضها البعض والشكل الموالي يوضح ذلك

الشكل:1-1 :علاقة الفروض بالمبادئ

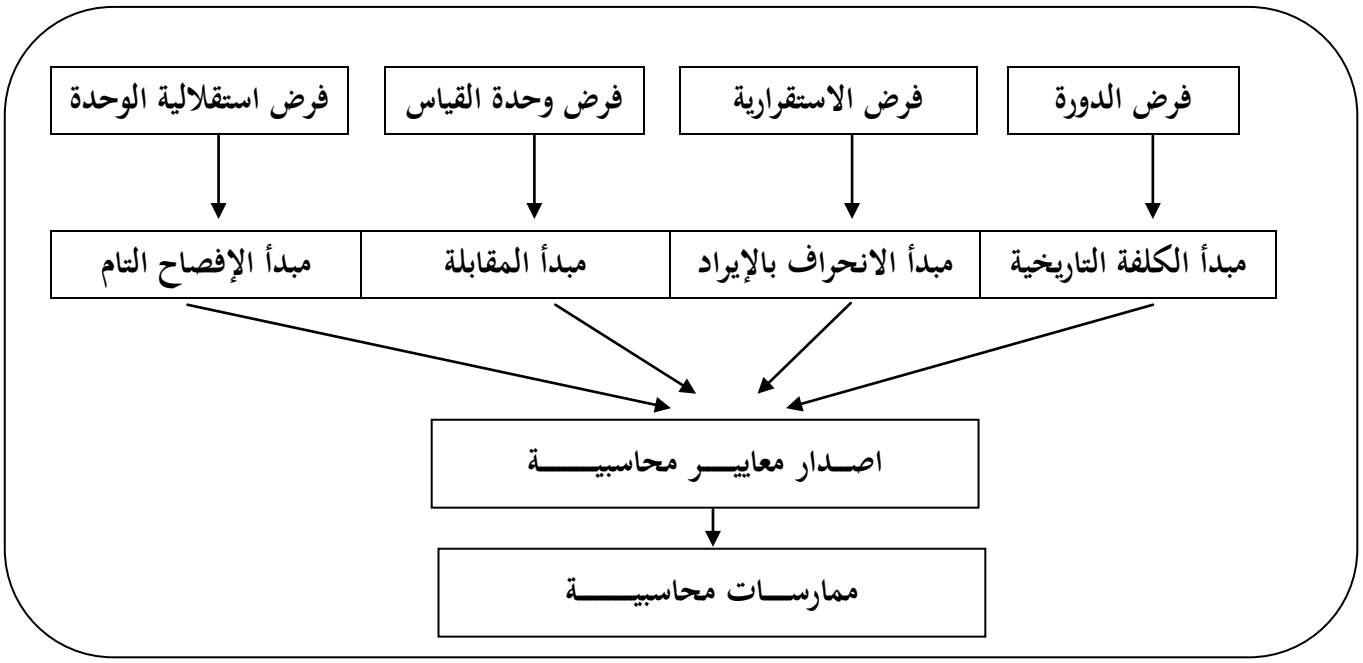

من إعداد الباحث

المطلب الرابع: التنظيم المحاسبي و العوامل المؤثرة فيه

1. التنظيم المحاسبي :

أ. تعريف التنظيم المحاسبي

هو عملية وضع إطار عام للممارسة المحاسبية وذلك بتنظيم تلك الممارسات ،ووضع ضوابط و حلول للمشاكل التي يمكن أن تواجه التطبيق العملي لها ويتجسد التنظيم المحاسبي في وضع معايير لقياس وتحديد ضوابط الممارسات المحاسبية ،كما يجب ان يتسم التنظيم المحاسبي بقابلية التجسيد العملي وكذا المرونة وذلك بغية الحصول على معلومات منظمة ومفيدة للاطراف المستعملة لها.

[8] طلال محمد الحجازي و آخرون ، **أساسيات المعرفة المحاسبية** ، دار البازوري ، الأردن ،ص 62.

- نشير هنا الى أن مصادر التنظيم المحاسبي تختلف من دولة الى اخرى وبصفة عامة تكون من المصادر التالية[9] التشريعات والقوانين
- القواعد الصادرة عن الهيئات الحكومية
- المعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئات المهنية

ب. تاثير التنظيم المحاسبي على نظام المعلومات المحاسبي:

يظهر تاثير التنظيم المحاسبي على نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة من خلال الآتي:

- **المدخلات** : هي عبارة عن المعطيات المالية التي تعبر عن الأحداث والعمليات التي قامت بها المؤسسة و تتاثر تلك المدخلات من حيث ان التنظيم المحاسبي هو الذي يحدد المعطيات الواجب استخدامها في إعداد التقارير المالية بعد المعالجة.
- **المعالجة** : تتم المعالجة بواسطة إجراءات محكومة بالقواعد و المبادئ التي تحكم التنظيم المحاسبي فعلى سبيل المثال تعدد طرق حساب أقساط الاهتلاك.
- **المخرجات** : تتمثل المخرجات في المعلومات المالية المنتجة من طرف نظام المعلومات المحاسبي وهذا في شكل قوائم و تقارير مالية يحدد التنظيم المحاسبي شكلها ومحتواها و الجهات الموجهة لها .

بشكل عام قد يكون للتنظيم المحاسبي تأثير ايجابي أو سلبي.

- ✓ **التأثير الايجابي** :يسهم التنظيم المحاسبي بالمؤسسة في اختيار الطرق و الأساليب المحاسبية في ظل نظام محاسبي أكثر جودة.
- ✓ **التأثير السلبي**:إن الإطار العام للتنظيم المحاسبي من حيث القواعد و المبادئ و الإجراءات والوثائق ومتطلبات الإفصاح وعرض القوائم المالية التي يفرضها, لا تخص مؤسسة معينة بل تمس جميع المؤسسات باختلاف القطاع, غير أن الاختلاف الموجود في حجم او شكل المؤسسات قد لا يتلائم مع التنظيم المحاسبي,وبالتالي فإن تطبيقه من خلال نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة قد يشكل أخطار على المؤسسة ، وهذا من خلال تضليل متخذي القرار المستمد من معلومة مالية مشوهة ناجمة عن مخرجات نظام لايتلاءم مع خصوصيات وإحتياجات المؤسسة و الاطراف المتعاملة معها.

2. العوامل المؤثرة في التنظيم المحاسبي:

من خلال مختلف التعاريف السابقة الذكر للمحاسبة نستخلص أن هذه الاخيرة تؤدي دورا مهما من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية ،كما انها تؤثر وتتأثر ،فاللامم تاريخ مختلف وقيم ثقافية وسياسية ،

[9] C Nobes, D Alexander ,**financial accounting an international introduction** , Pearson Education limited,England,2004 ,p 6

إقتصادية مختلفة ،تفاعل هذه العوامل مع بعضها البعض يؤثر في تطور الممارسات المحاسبية ويمكن تصنيف اهم العوامل المؤثرة في التنظيم المحاسبي

النظم القانونية:[10]

يعتبر النظام القانوني من المتغيرات المؤثرة في النظام المحاسبي ، ففي العالم يسود إتجاهين هما

- **القانون العام** : والذي تنتهجه الدول الانجلوسكسونية" بريطانيا ،و م أ،كندا،استراليا... " ويعتمد فيها القاضي على إجتهاد القاضي وكذا الأحكام السابقة وضع القواعد والمعايير المحاسبية و تنظيمها ، أما الدولة فقد ينحصر دورها في التنسيق بين مختلف المنظمات والهيئات وكذا الإشراف والرقابة
- **القانون المدني**: تنتهجه كل من " فرنسا ،ايطاليا ، ألمانيا ،اسبانيا ،اليابان... "أساسه ان القواعد المحاسبية محددة سلفا وعلى القاضي تطبيقها ففي المجال المحاسبي الدولة تتكفل بصياغة و إرساء القواعد و الإجراءات المحاسبية ويبقى دور المنظمات المهنية دورا ثانويا كالتكوين وإرساء قواعد السلوك المهني.

أ. **العوامل الاقتصادية:**

للعوامل الاقتصادية تأثير كبير على النظام المحاسبي ويمكن أن نوجز أهمها في

- **النظام الاقتصادي** : إن النظام الاقتصادي السائد في اي بلد له تأثير مباشر على النظام المحاسبي المعمول به ، ففي الدول التي تغلب فيها الملكية ملكية المؤسسات للدولة تكون المحاسبة موجهة حسب السياسات العامة للدولة فهذه الأخيرة تسيطر وتنظم الممارسات المحاسبية ،أما في الدول الرأسمالية التي تنتشر فيها الملكية الخاصة فإن دور المحاسبة هو توفير معلومات للمستثمرين وأصحاب رؤوس الاموال وتنظيمها تهتم به المنظمات والهيئات المهنية .
- **قانون الضرائب**: إن للتشريعات الضريبية تأثير مباشر على التنظيم المحاسبي فقد تسمح أو تمنع من إستعمال بعض الممارسات المحاسبية فعلى سبيل المثال تحث التشريعات المحاسبية على استعمال الاهتلاك الخطي ولا يتم تغيير طريقة الاهتلاك الا بموافقة إدارة الضرائب.
- **مستوى التطور الاقتصادي**: شهدت المحاسبة تطورا تطورا ملازما للتطور الاقتصادي فمن الضروري ان تواكب المحاسبة التغيرات التي يعرفها النشاط الاقتصادي ،وتحسين طرق ومبادئ القياس والإفصاح للمشاكل و المعاملات التي تنجم عن هذا التطور فمن الحتمي ان تواكب المحاسبة التطور الاقتصادي هذا الاخير له اثر ايجابي على مستوى تطور التنظيم المحاسبي في الدولة

[10]G. Causse ,**Développement et comptabilité**, Encyclopédie de conptabilité , Contrôle de gestion et Audit Economica, Paris ,2000, p191

مما يساعد على الرفع من وتيرة التنمية الاقتصادية نظرا لتوفير المعلومات ذات المصداقية وموثوقية تسمح بترشيد القرارات.

ج. **الارث التاريخي والعلاقات الاقتصادية:** للعوامل التاريخية و السياسية عاملا هاما في تحديد النظام المحاسبي المتبع ،فنجد الكثير من الدول التي خضعت للاحتلال او الانتداب البريطاني قد تاثرت بالنموذج البريطاني من حيث تنظيم وممارسات المحاسبة ،و بالمثل بالنسبة للدول التي احتلت من طرف فرنسا مثل "تونس ،الجزائر، "..... حيث تأثرت بالنظام المحاسبي الفرنسي المعروف المخطط المحاسبي العام "PCG" كما ان للروابط الاقتصادية " الاتفاقيات ،التكتلات ،المصالح الاقتصادية المشتركة " تؤثر وتستوجب تعديل القواعد والنظم المحاسبية

ح. **العوامل الثقافية:**

- **الابعاد الثقافية والمحاسبة** :قام" Gray" [11] بدراسة العلاقة بين الثقافة والممارسات المحاسبية واقترح اطارا نظريا يربط تطور الثقافة بتطور الانظمة المحاسبية حيث وضع اربعة ابعاد ومست الدراسة 66 دولة وخلصت
  - ✓ **الرقابة المهنية والقانونية:** تفضل الرقابة المهنية والاحكام الشخصية على القانونية في المجتمعات التي تسود فيها الانعزالية" الانفرادية " اي العلاقات محدودة
  - ✓ **التوحيد مقابل المرونة:** تفضيل توحيد الممارسات المحاسبية بالمجتمعات التي تتميز باحذر و الحيطة.
  - ✓ **التحفظ مقابل التفاؤل:** تميل النظم المحاسبية في المجتمعات ذات مستوى رفاهية عالي الى اختيار طرق قياس متحفظة
  - ✓ **السرية مقابل الشفافية:** ينخفض مستوى الإفصاح في المجتمعات التي يسودها الغموض كما تزيد السرية في المجتمعات التي تتفاوت فيها الدخول والأجور .
- **مستوى التعليم:** ان المستوى التعليمي يؤثر في مهنة المحاسبة حيث هناك علاقة طردية بين مستوى التعليم والكفاءات المهنية للمحاسبين حيث ان المحاسبين الذين لهم مستويات تعليمية متقدمة عادة ما يمتلكون صلاحيات الضرورية و المهارات الكافية للوفاء بواجباتهم ومسؤولياتهم المهنية والعكس صحيح.
- **القيم الذاتية:** ان التنظيم المحاسبي على مر العصور تاثر وانسجم كما تفاعل مع متغيرات المعتقدات و العادات فالمعتقدات الدينية تحدد وتوجه بعض الممارسات المحاسبية فعى سبيل

[11] فريدريك تشوي وآخرون ، **المحاسبة الدولية** ، ترجمة محمد عصام الدين وأخرون ، ص 61

المثال لا الحصر عدم وجود محاسب ضريبية بالمملكة العربية السعودية باتنسبة للمؤسسات المحلية .

و الشكل الموالي يوضح العوامل المؤثرة في التنظيم المحاسبي

الشكل2-1 :العوامل المؤثرة في التنظيم المحاسبي

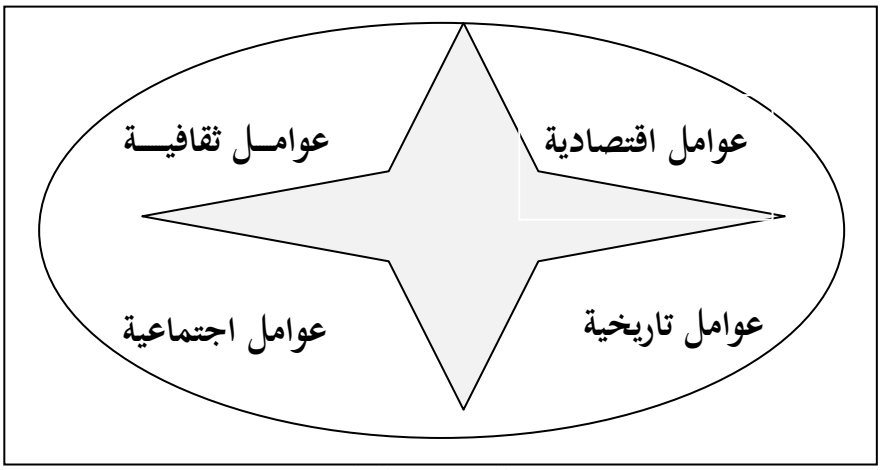

المبحث الثاني:

التوافق المحاسبي الدولي

المطلب الأول:

مفهوم التوافق ودواعيه

1. التوافق المحاسبي:

كثيرا ما تصادف المحاسب بعض الأحداث المالية التي تستوجب منه المعالجة ويجد عدة سياسات محاسبية متاحة لمعالجتها دون وجود قيد او شرط يلزمه بأحد هذه السياسات ،طالما هي تنسجم مع الفروض والمبادئ المحاسبية" كمعالجة الأصول الثابتة وطرق حساب الاهتلاك ، وكذا تقييم المخزون السلعي..... ، "..وبوجود عدة بدائل متاحة للمحاسب للتطبيق أدى الى عدم وجود إمكانية لمقارنة نتائج المؤسسات كما انه لا يوجد اساس موحد يمكن الاستناد اليه ليعرف القارئ و المستعمل لهذه المعلومات ماهي المعايير التي اعتمدت للمفاضلة

بين السياسات المتاحة ، وازدادت هذه المشكلة حدة مع انتشار الشركات متعددة الجنسيات فترى ماهو مفهوم التوافق المحاسبي

هو أن تكون المعالجة المحاسبية للأحداث المركبة موحدة وذلك في ظل ظروف و أوضاع موحدة ، ونشير هنا ان للتوافق المحاسبي مفهومان[12]

- **التوافق المطلق**: أي ان تكون المعالجة المحاسبية للعمليات و الأحداث المتشابهة على أساس واحد بغض النظر على اي اختلاف في الظروف والأوضاع المحيطة
- **التوافق المقيد** : اي ان يتم تحديد الظروف او الأوضاع المناسبة لتطبيق معالجة محاسبية معينة لحدث معين وتحديد معالجة أخرى في حالة تغير الظروف

نشير هنا الى ان التوافق المطلق يتناسب و الأحداث البسيطة التي لا يترتب عنها اثار اقتصادية مختلفة باختلاف الظروف المحيطة بها ومن أمثلتها عملية معالجة الشراء و البيع النقدي ،اما التوافق المقيد فإنه يناسب الأحداث المركبة والتي تختلف أثارها ونتائجها الاقتصادية باختلاف الظروف المحيطة كمثال على ذلك اهتلاكات الأصول حيث يعتمد على كثافة استخدام المؤسسة لهذه الأصول وطبيعتها*

2. دواعي التوافق المحاسبي

أ. **الاختلافات المحاسبية**: ان المعايير المحاسبية لأغراض الإبلاغ المالي ليست نتاجا لبعد علمي وفني خالص او حتى مالي او اقتصادي بل هو خلاصة لتفاعل مجموعة عوامل سائدة في مجتمع ما ، ولهذا السبب لم يتم الاتفاق على نظرية موحدة و شاملة للمحاسبة حيث ان معايير المحاسبة لدولة ما هي نتيجة تفاعل مركب" معقد "بين عوامل اقتصادية ،ثقافية وتاريخية وسياسية مما نجم عنها اختلاف نظرة المنظمات الواضعة للمعايير ويمكن ان نلمس هذا الاختلاف في:

ب. **المرونة و البدائل الممكنة**: ان الطرق و الإجراءات المسموح بها لقياس عملية او عنصر معين تختلف ففي بعض الدول ومن أمثلتها أمريكا تعتمد الممارسات المحاسبية في كثير من المجالات على التقديرات وأحكام المحاسب الخاصة و التي يفترض ان تقرب القياس من القيم العادلة فهي تتسم بالمرونة في حين فان الممارسات المحاسبية في فرنسا على سبيل المثال لا الحصر محددة وفقا لما جاء به المخطط المحاسبي العام فهي عديمة المرونة الى حد ما ، ونفس الحال ينطبق على النظام المحاسبي الجزائري

[12] د. عباس مهدي التيرتزي ، **نظرية المحاسبة** ،دون دار نشر ،1990، ص 136.

* ان التوافق المقيد يستلزم اصدار مجموعة من المعايير التي تأخذ بعين الاعتبار الظروف المناسبة لتطبيق سياسة معينة دون أخرى ،ولإعداد هذه المعايير يجب القيام بدراسة دقيقة للظروف التي تستلزم معالجة محاسبية دون أخرى

ج. **الاختلاف في القياس المحاسبي**[13]: إن عملية القياس تطرح مشكلة الطريقة او القاعدة المستعملة لقياس هذا الحدث فمثلا لتحديد الربح ومصادر تحقيقه نجد ان الانجليز يرون بان الربح هو عبارة عن عوائد رأس المال العامل جراء استخدامه بشكل اعتيادي وممارسة النشاط الطبيعي الذي يتصف بالتكرار و الانتظام و الدورية ،بينما المفهوم الأمريكي للربح فهو عبارة عن الزيادة في راس المال ما بين بداية ونهاية الدورة المحاسبية بغض النظر عن كون هذه الزيادة ناجمة عن النشاط الاعتيادي او الاستثنائي.

د. **الاختلاف في متطلبات الإفصاح**: يقصد بالإفصاح المحاسبي الوضوح والكشف التام لما جاء من معلومات محاسبية بالقوائم المالية تفيد الاطراف المعنية في اتخاذ القرارات الرشيدة . وفي هذا الصدد نجد ان متطلبات الإفصاح في الاقتصاديات التي تعتمد مؤسساتها على التمويل التقبيدي "البنوك "تختلف على التي تعتمد على الأسواق المالية ،كما ان نشاط الهيئات و الجمعيات المدافعة على البيئة قد يخلق متطلبات إفصاح أخرى تختلف باختلاف مستوى النشاط من دولة الى اخرى.

- **أسباب الاختلافات** : هناك عدة أسباب ساهمت في الاختلافات المحاسبية بين الدول نوجز اهمها في:

✓ **الاختلافات البيئية والثقافية بين الدول**: تعتبر الاختلافات البيئية و الثقافية بين الدول عائقا امام تطوير معايير المحاسبة الدولية ،فجهود التقارب و التوافق المحاسبي الدولي تصطدم بمجموعة عوامل تحول دون الوصول الى التوافق المرجو ،فالتفاوت الاقتصادي بين الدول يجعل احتياجات البيئة لنوع وشكل من المعلومات يختلف ،كما ان للثقافة والمعتقدات السائدة دور عرقلة مسار التوافق المحاسبي مما ينعكس على طبيعة الأنظمة المحاسبية السائدة

هـ. **مجموعة المستخدمين** : يعتبر المستخدمين وأصحاب المصالح المستهلك الرئيسي للمعلومة المالية إلا ان إختلاف توجهاتهم ومصالحهم يتطلب معلومات مالية كثيرا ما تكون مختلفة ومن أمثلة التعارض بين مصالح مستخدمي القوائم المالية نسوق مايلي:

✓ **التعارض بين مصلحة الادارة من جهة و المالكين من حملة الأسهم من جهة أخرى**:فمن مصلحة الادارة اتباع المحاسبين لسياسات محاسبية جديدة تؤدي الى زيادة صافي الربح ولو بشكل وهمي ، وبالتالي فان هذا يزيد نصيب الادارة من الحوافز ودعم مركزها الوظيفي ، وهذا ما يضر بمصلحة حملة الأسهم بزيادة التدفقات النقدية للأطراف الأخرى دون وجود زيادة حقيقية للأرباح .

[13] كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة** ،ممرجعسابق ، ص 353-354 .

- ✓ **التعارض بين مصلحة الادارة والمستثمرين المرتقبين:** قد تلجأ الإدارة الى التلاعب بمختلف الأشكال باختيار سياسات محاسبية معينة و استخدام التقدير و الحكم الشخصي لبعض البنود الواردة في التقارير المالية وذلك بغية خداع المحللين و المراقبين الماليين بهدف دفعهم الى وضع وبناء تحليلات تؤدي بانتشارها في السوق المالي الى تشجيع المستثمرين على الإقبال لشراء أسهم المؤسسة
- ✓ **التعارض بين مصلحة الادارة ومراجع الحسابات:** ويتمثل ذلك في كشف مراجع الحسابات لمحاولة الادارة استخدام سياسات محاسبية تصبو من خلالها التلاعب بالنتائج أو إخفاء بعض المعلومات عن الملاك ، وهناك مصلحة مراجعة الحسابات و تقديم تقارير مالية تمثل واقع المؤسسة الحقيقي ، بينما تسعى الإدارة الى تقديم تقارير مالية تثبت من خلالها قدرتها على تحقيق أرباح طائلة للمالكين و استمرارية هذه الأرباح
- ✓ **التعارض بين مصلحة المالكين و الدوائر الضريبية** : يسعى المحاسبين و بإيعاز من المالكين الى استخدام الأساليب المحاسبية التي ترفع من مستوى التهرب الضريبي في حين أن الدوائر الضريبية تسعى الى تطبيق نظم ضريبية ترفع من مخرجاتها

المطلب الثاني :دوافع وجدوى التوافق

1. دوافع التوافق:

أ. الاختلافات المحاسبية وما نتج عنها من مشاكل للمؤسسات الدولية من حيث صعوبة مقارنة المعلومة وعدم جدواها نظرا لاختلاف النظم و المرجعيات المحاسبية

ب. تنوع مستخدمي التقارير المالية واختلاف مرجعيتهم المحاسبية المعتمدة في التحليل و الحكم على هذه التقارير ، حيث يمكن للشركة التي تنشر تقارير مالية للمستخدمين الأجانب أن تختار أحد المداخل التالية بغية اعداد القوائم المالية :

- ➢ إرسال نفس القوائم المالية لجميع المستخدمين "محليا أو في الخارج"
- ➢ الترجمة اللغوية لنفس القوائم
- ➢ إعداد مجموعتين من القوائم بمبادئ ولغتين مختلفتين
- ➢ إعداد مجموعة واحدة من القوائم استنادا الى مبادئ محاسبية تحضى بالقبول العام في جميع أنحاء العالم

ج. تزايد التكتلات الاقتصادية الإقليمية مثل الاتحاد الأوربي، اتحاد مجلس التعاون الخليجي

د. إقرار الاتفاقية العامة للتجارة مما يهيئ الفرصة لإلغاء الحواجز و القيود الدولية

هـ. الحاجة الملحة الى اتخاذ القرارات في أقل وقت ممكن لاغتنام الفرص التي قد تضيع بسبب عدم توفر معلومات موثوقة وقابلة للمقارنة

و. ارتفاع تكاليف الحصول على المعلومة مما يفقدها أهميتها النسبية مقارنة بتكلفتها

ز. ان بحث الشركات الدولية عن أسواق مالية ومصادر تمويل دولية يتطلب إعداد القوائم المالية وفقا للمعايير والأنظمة المحاسبية السائرة في ذلك البلد أو المعايير المقبولة دوليا . فإن أرادت الشركة الحصول على رأس مال عن طريق بيع أسهم او اقتراض أموال بالعملة الأجنبية فمن الضروري اعداد مجموعة من القوائم المالية المعدة حسب المبادئ المحاسبية لذلك البلد ، كمثال على ذلك ما تفرضه و م أ عند بيع أسهم بها لا بد أن تقوم المؤسسات الأجنبية بإعداد قوائمها المالية باحترام المعايير المحاسبية الأمريكية وهذا مكلف جدا فمثلا حتى استطاعت الشركة الألمانية BENZDAIMLER اعداد قوائمها حسب احتياجات بورصة نيويورك عام 1993 توقعت الشركة الألمانية انفاق 20 مليون دولار

2. جدوى تحقيق التوافق المحاسبي الدولي:

ان الفائدة الكبرى من تحقيق التوافق المحاسبي الدولي هي امكانية المقارنة بين المعلومات المالية الدولية .وهذه المقارنة تقضي على سوء الفهم السائد حول امكانية الاعتماد على القوائم المالية الأجنبية وسوف يزيل واحدا من أهم المعوقات لانتشار الاستثمار الأجنبي .

إن أهمية تحقيق التوافق الدولي في المعايير المحاسبية الدولية و التقارير المالية لا تتجلى في توفير أساس المقارنة بالنسبة للمستثمرين الأجانب فقط بل تتعداه إلى زيادة درجة الثقة بصدق التقارير المالية .فالمؤسسات التي لها شركات تابعة في الخارج سوف توفر الوقت و الجهد من اجل اعداد التسويات اللازمة لحسابات الشركات التابعة عند إعداد القوائم المالية الموحدة .

كذلك الأمر بالنسبة للمقرضين و المستثمرين لأنه سيكون لديهم الثقة العالية في التقارير المالية المتوافقة ، وسيكون هناك زيادة في الاعتراف بالبيانات المعدة وفقا للمعايير الدولية وخاصة من قبل البنك الدولي .فالمقرضون و الوكلاء الدوليون سوف يشعرون باطمئنان أكثر على تقدم البنية الاقتصادية الأساسية إذا كانوا واثقين بوجود حد أدنى للمساءلة وكذلك فإن الحكومات تطلب معلومات يمكن الاعتماد عليها لتنفيذ سياستها الاقتصادية .فالأعمال الأساسية في تطوير وتنمية أي اقتصاد تتطلب معلومات محاسبية معينة لخدمة الوظائف الادارية كلها .

ومن المنافع المهمة للتوافق الدولي أن التحليل المالي للشركات سيكون أكثر سهولة، فإن تحقيقه سوف يزيد من عدد المطلعين على القوائم المالية و والمؤهلين لفحص القوائم المالية لبلد أجنبي و الذي يمكن أن يرفع من درجة الثقة بالشركات الأجنبية ، وبالتالي زيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية .هذه التدفقات الرأسمالية سوف تزيد من كفاءة أسواق رأس المال،وتقديم المنافع للمستثمرين والمصدرين في الأسواق .لذا سيتمكن المستثمرون و المحللون الماليون من الحصول على التقارير المالية التي يمكن الاعتماد عليها وفهمها والتي ستكون الأساس في اتخاذ قرارات الاستثمار. فجميع المستخدمين للمعلومات المحاسبية سيكون لديهم مصالح قوية في التأكد من ان المعلومات المحاسبية المجمعة في البلدان المختلفة يمكن الاعتماد عليها و مقارنتها ، او على الأقل يمكن الإفصاح عن أية اختلافات فيها .

إذن يمكن تلخيص المنافع من تحقيق التوافق الدولي عن طريق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بمايلي:

- خفض التكاليف الخاصة بالأنظمة و الإدارة وذلك عن طريق إزالة الازدواج في البيانات و المعلومات المالية المنشورة
- تسهيل عملية الاتصال التجاري وتخفيض درجة الغموض في تفسير البيانات المالية
- توفير معلومات أفضل للوكالات المركزية ، وتوفير معلومات للحكومات لأغراض التخطيط الاقتصادي و الموازنة .
- ان التوافق المحاسبي الدولي ييسر التجارة الدولية و النمو الاقتصادي .
- ان كفاءة أسواق رأس المال سوف ترفع من جراء تحقيق مثل هذا التوافق المحاسبي الدولي

المطلب الثالث: مراحل و مستويات التوافق و معوقاته

1. مراحل (مسار التوافق):

في ظل النمو الذي شهده الاقتصاد الدولي منة خلال ارتفاع معدلات التبادل التجاري بين مختلف الدول ، وبروز ظاهرة التكتلات الاقتصادية وما نتج عنها من تحرير حركة رؤوس الأموال ، أصبحت المعلومة المالية و المحاسبية محدد أساسي في توجيه القرارات الاستثمارية الدولية ، ونظرا لاختلاف دور المحاسبة وأهدافها بين الدول أصبحت الحاجة ملحة للعمل على تخطي هذه الاختلافات أو التقليل منها وهكذا فإنه من الطبيعي أن تمر المحاسبة على النطاق العالمي على ثلاث مراحل هي[14]:

أولا: مرحلة التنوع المحاسبي: في هذه المرحلة هناك إختلاف أو تنوع كبير في الطرق و الاجراءات المحاسبية بين مختلف بلدان العالم

[14] المحاسبة سلاح ايديولوجي نفاذ، عولمة المحاسبة ،المنظمة العربية للتنمية ، مصر،2007 ،ص 19

ثانيا :مرحلة التوافق المحاسبي : هذه المرحلة يفترض أن يتم تقليل الاختلاف في الطرق و الاجراءات المحاسبية عبر مختلف البلدان

ثالثا :مرحلة التوحيد المحاسبي:في هذه المرحلة يتم إلغاء جميع الاختلافات او حصر الاختلافات ضمن الحد الأدنى لأغراض المرونة المقيدة

ونشير هنا أنه هناك فرق بين التوحيد و التوافق فمصطلح التوافق يتضمن التوفيق بين وجهات نظر مختلفة مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل بلد (قواعدها، ثقافتها ، أهدافها الجزئية والكلية ...)أما التوحيد فيسعى إلى تنشيط الإجراءات المحاسبية بشكل موحد على المستوى العالمي وهو صعب التجسيد نظرا للعوامل السالفة الذكر

2. مستويات التوافق :

يمكن إجراء التوحيد المحاسبي على ثلاث مستويات مختلفة[15]

أ. **على مستوى المبادئ:** يعتمد التوحيد في هذا المستوى على الأسس و المبادئ المحاسبية التي يتم توحيدها وينتج عن ذلك زيادة درجة الدلالة التي يمكن توفرها في البيانات و المعلومات المحاسبية ويتضمن هذا التوحيد على هذا المستوى ما يلي :

- توحيد التعاريف الخاصة بكل من الأصول ومجموعاتها المختلفة والخصوم ومجموعاتها (المصاريف ، الايرادات ،الدخل ومكوناته ...)
- توحيد أسس ومبادئ التقويم المتعلقة بعناصر الأصول و الخصوم وعناصر الإيرادات و المصاريف
- توحيد أسس ومبادئ عرض البيانات و المعلومات المحاسبية

ب. **على مستوى القواعد:** يشمل توحيد القواعد و الاجراءات و الممارسات المحاسبية ويتطلب ذلك مايلي :

- حصر القواعد و الاجراءات و الأساليب المحاسبية المستخدمة فعلا والتي يمكن استخدامها لتحقيق أهداف المحاسبة
- الاختيار من بين هذه القواعد و الاجراءات و الأساليب الأفضل منها تماشيا مع مقتضيات المبادئ المحاسبية
- الحذر من استخدام القواعد و الإجراءات و الأساليب البديلة

ج. **مستوى توحيد النظم** :يشمل التوحيد على هذا المستوى النظام المحاسبي بأسره ، كما يمتد التوحيد الى تنميط النتائج المحاسبية و القوائم المالية ، وقد تمتد الى طريقة تصميم وتنظيم المجموعة الدفترية ذاتها

[15]تيجاني بالرقي ، **دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة** ،رسالة دكتوراه، جامعة سطيف ،2006 ، ص 170

3. معوقات التوافق الدولي:

رغم الحاجة الماسة الى التوافق المحاسبي بين مختلف الأنظمة المحاسبية الدولية والتي نبعت من الحاجة الشديدة لرفع قابلية مقارنة المعلومات المالية على مستوى التقارير الداخلية أو الخارجية إلا أن هذه الجهود لاقت العديد من المعوقات نوجزها فيما يلي:

أ. **الخلافات بين التنظيمات:** تعد من بين أهم المعوقات ، اذ توجد العديد من الاختلافات في الأهداف و الطموحات بين التنظيمات العامة والخاصة التي لها علاقة بعملية تحقيق التوافق المحاسبي الدولي ، فمن الضروري الإدراك أنه ليس لتلك التنظيمات نفس الإتجاه أو القوة تجاه تحقيق التوافق الدولي ، فتجسيد وتحقيق أهدافها يعني أن لديهم توقعات مختلفة للممارسة المحاسبية ، وكذلك بالنسبة للإفصاح المالي ، فعلى سبيل المثال الأمم المتحدة تريد الرفع من مستوى الإفصاح للشركات المتعددة الجنسيات مع الأخذ بعين الإعتبار مصالح الدول النامية التي تعمل بها تلك الشركات ، فكلتا الطرفين هنا ينظر الى الحالة نفسها بطريقة مختلفة.[16]

ب. **مقاومة التغيير** : يعرف التطوير و التغيير التنظيمي بأنه مجهودات منظمة ، تهدف لتحسين قدرات التنظيم على اتخاذ القرارات وحل المشاكل وخلق علاقات متوازنة بينه وبين البيئة عن طريق استخدام العلوم السلوكية ، حيث تعتبر ادارة التغيير من أصعب الأمور المتعامل معها وذلك لكون ان أفراد المنظمة يميلون للاعتياد حتى ولو كان سيئا، وبالتالي فإن رد الفعل الطبيعي على التغيير هو مقاومته في البداية بقوة

فالتغيير يهدد أنماط وعلاقات و أساليب ومصالح قائمة ، ولهذا فقد تشهد عملية التوافق بين المعايير الدولية و المحلية معارضة من طرف المحاسبين لعملية تطبيق القواعد و الإجراءات المحاسبية الجديدة وقد يرفع عدم الإلتزام بالتطبيق الى مايلي :

- عدم قدرة المحاسبين على الوفاء بالمتطلبات الجديدة إما من الناحية العلمية أو المادية كإرتفاع تكاليف تطبيق المستجدات
- قلة الوعي بأهداف التغيير والفوائد المتوخاة منه من حيث رفع جودة المعلومة المحاسبية وجودة الخدمات المحاسبية بشكل عام

ج. **فجوة المهارات***: ان الوصول الى جودة عالية للخدمات المحاسبية الدولية في إطار التوافق الدولي يعرقلة التفاوت في المستويات التعليمية واختلافها بين الدول ، مما يوجب النظر في تطوير معايير لمؤهل محاسبي عالمي، يحقق التوازن بين مستويات ومؤهلات المحاسبين بين مختلف أرجاء العالم

[16] أمين السيد أحمد لطفي ،**المحاسبة الدولية للشركات متعددة الجنسيات**، الدار الجامعية ، الاسكندرية مصر ، 2004،ص 384.

د. **ضعف دور الهيئات المحاسبية المهنية:** لا يمكن الوصول الى تطوير الممارسات المحاسبية المتوافقة دوليا ان لم يكن هناك هيئات محاسبية فعالة ومؤثرة سواء القطاع الحكومي او الخاص لنضع البرنامج موضع التنفيذ ونلزم بالأخذ بالتعليمات ، فغياب السلطة القانونية ،أو تعارضها مع سلطات أخرى من حيث تنفيذ برامج التوافق المحاسبي قد ينتج قصور في الالتزام من طرف الممارسين ، كما أن ضعف قنوات الاتصال بين المحاسبين الممارسين و الهيئات الواضعة للمعايير قد ينتج عنه سوء فهم للتعديلات المحاسبية وأهدافها حيث انه كلما كان مستوى الاتصال متاح وعالي كلما قل مستوى القصور في تنفيذ مستجدات ومستحدثات المعايير المحاسبية .

هـ. **العوائق اللغوية** :تعتبر الاختلافات اللغوية من العوائق المؤثرة في فهم التقارير و القوائم المالية فعلى سبيل المثال لا الحصر إذا لم يكن الشخص يعرف المصطلحات المحاسبية البريطانية ،قد يشار للمحزون stockعلى انه أوراق مالية inventory[17]

- كما انه توجد العديد من المعوقات الأخرى ، والتي من بينها بؤر التوتر والحروب ،وتباين الأوضاع الاقتصادية بين مختلف الدول وكذا الأزمات المالية التي مست الدول المتقدمة وما نجم عنها من إحجام وإعادة النظر من باقي الدول في الأساليب المحاسبية المستوردة وما إلى ذلك .

المبحث الثالث :

الإطار الفكري لمعايير المحاسبة الدولية

المطلب الأول : التطور التاريخي و مفهوم معايير المحاسبة الدولية و اهميتها

1- تطور المحاسبة الدولية:

إن التطورات الاقتصادية و الاجتماعية التي شهدها العالم من زيادة حجم المشروعات واتساعها وامتدادها إلى المستوى الدولي وما نجم عنه من حركة لرؤوس الأموال وظهور الشركات المتعددة الجنسيات ،والتكتلات الاقتصادية استوجب البحث عن حلول للمشاكل المحاسبية التي طرأت مع هذا المشهد .

- لقد رافق التطور المحاسبي منذ بداية القرن الماضي انعقاد ندوات ومؤتمرات إقليمية كانت تتم بين المحاسبين لتبادل المعلومات والخبرات بين دول الإقليم ،فقد بدأت بمؤتمر "سانت لويس "سنة 1904 م في ولاية "ميسوري "بالولايات المتحدة الأمريكية برعاية إتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين للو م أ قبل تأسيس مجمع المحاسبين الأمريكيين عام 1917 م حيث بلغ عدد الحضور 360 عضوا منهم 7من كندا

* أثيرت هذه النقطة من طرف طلال ابو غزالة في مؤتمر حول ما بعد الاقتصاد الجديد بمعهد تشاتام هاوس بلندن، أيام 18-19 جوان 2001

[17] ثناء القباني ،**المحاسبة الدولية** ،دار الجامعة ،الاسكندرية ،مصر، 2002 ،ص 152.

،2 من إنجلترا ، 1 من هولندا ودار البحث في الملتقى حول إمكانية إرساء قواعد التوافق المحاسبي بين الدول .

- أما المؤتمر الثاني فقد عقد في "أمستردام "عام 1926 م وحضره مندوبون عن دول أوروبا كلها تقريبا بالإضافة الى الو م أ،وكندا ،وبعض دول أمريكا اللاتينية وكانت أكبر مشاركة من داخل هولندا
- المؤتمر الثالث عقد في نيويورك 1929 م قدمت فيه ثلاث أبحاث أساسية وهي :
  - الاستهلاك والمستثمر
  - السنة التجارية.
  - الاستهلاك وإعادة التقييم.
  - السنة التجارية
- وفي المؤتمر الرابع الذي عقد في لندن 1933م فقد شاركت فيه 49 منظمة محاسبية من 22 دولة وهكذا توالت المؤتمرات كل أربع سنوات الى غاية سنة 1957 حيث حددت الفترة الفاصلة بين مؤتمر و آخر بـ 5 سنوات

وكانت نتيجة هذه المؤتمرات أنه ببداية الستينات أسست جمعية المحاسبة الامريكية "AAA" لجنة لتهتم بمواضيع المحاسبة الدولية وذلك سنة 1966م ،المجموعة الدراسية الدولية للمحاسبين "AISG"لإجراء دراسة مقارنة على مواضيع محاسبية في ثلاث دول هي المملكة المتحدة البريطانية وكندا و الو م أ ، وفي نفس السنة أسس المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين "AICPA" وبالتعاون مع منظمات مهنية متشابهة وذلك بغرض مساعدة الدول النامية في تطوير انظمتها المحاسبية ، لقد ساهمت هذه المؤتمرات في حل المشاكل المخاسبية المحلية للدول ، كما ساهمت في نقل الأفكار و الطرق المحاسبية من دولة الى أخرى وبخاصة خلال المؤتمر الدولي العاشر للمحاسبة المنعقد بـ "سدني" الاسترالية حيث تم إيجاد منظمتين محاسبيتين تهتمان أساسا بلاختلافات المحاسبية على المستوى الدولي وهما :هيئة الأمم المتحدة "UN" ولجنة المعايير المحاسبية الدولية"IASC" ثم تأسس الإتحاد الدولي للمحاسبين "IFAC"

أما المؤتمر الدولي السابع عشر المنعقد في اسطنبول "تركيا" سنة 2006 فكان تحت شعار "تحقيق النمو و الاستقرار الاقتصادي العالمي ، ومساهمة المحاسبة في تطوير الأمم واستقرار أسواق رأس المال في اتحاد العالم ، ودور رجالات المحاسبة في عملية التقييم للمشروعات "

- لقد أسهمت هذه المؤتمرات في تقليص هوة الاختلافات المحاسبية الى حد مقبول

1. مفهوم معايير المحاسبة الدولية :

لا يوجد تعريف محدد للمحاسبة الدولية بل إختلفت التعاريف ، بحسب وجهة النظر للدور الذي تؤديه المحاسبة الدولية وذلك نظرا لتشعب وتنوع المجالات ، ولقد صنفها البلقاوي الى ثلاثة فروع[18]:

- محاسبة الفروع الأجنبية
- المحاسبة المقارنة
- مفهوم المحاسبة المالية

حيث يعتبر هذا المفهوم الأخير الأكثر شمولية وهو يعني ان تكون المحاسبة نظام عالمي تحت اطار مبادئ وممارسات محاسبية مقبولة قبولا عاما

في حين يرى "LOUREN" أنها تعني الإطار الدولي لمختلف الأساليب و الإجراءات و الأفكار القومية لكل دولة بغرض قياس وعرض نتائج الأحداث و المعاملات التجارية الدولية من وجهة نظر مالية واقتصادية

أما "GENNING" فيرى أن المحاسبة الدولية "تمثل مجموعة من المعايير المحاسبية الموحدة و المقبولة دوليا لتحكم الممارسة العملية للمهنة وذلك من خلال إمكانية وجود بعض الإختلافات الغير جوهرية بين بعض الدول"

ونظرا لأن المعايير المحاسبية تعد أهم أدوات التطبيق العملي في المحاسبة لابد أن تتصف بالخصائص التالية :

- يجب عند إعداد المعايير المحاسبية مراعاة الظروف الاقتصادية و السياسية والاجتماعية المحيطة
- يجب ان تكون المعايير المحاسبية واقعية، فلا يجب أن تتصف بالثبات وإنما بالتغيير تبعا للظروف المتغيرة
- أن تمثل المعايير المحاسبية أفضل الممارسات المحاسبية المتاحة عند وجود خلافات متعددة بالنسبة للمعالجة المحاسبية للموضوع الواحد
- ان تكون المعايير متحررة من الانحياز نحو فئة معينة من المستخدمين وبالتالي تحقيق مفهوم العدالة عند إعداد القوائم المالية المقدمة للأطراف الخارجية
- يجب ان تتصف المعايير المحاسبية بالاقتصادية ، يعني ألا يترتب على تطبيق المعيار المحاسبي تكاليف لا تتناسب مع العائد المتوقع منه
- يجب ان تكون عملية إعداد المعايير علمية وفنية وان تكون الاجتهادات و الآراء الشخصية في أقل حدود ممكنة
- يجب اعتماد مفهوم الأهمية النسبية في تطبيق المعايير المحاسبية فلا تطبق الا على العناصر و البنود المؤثرة في اعداد وعرض القوائم المالية

[18] A.R.Belkaoui ,Accounting Theory,5the ed 2004,http;//books.google.fr/books (consulté le 26 feb 2009)

2. **أهمية المعايير المحاسبية** : تظهر من خلال

- تحديد وقياس الأحداث المالية للمنشأة فبدون المعيار المحاسبي لا يمكن الوصول الى نتائج سليمة ودقيقة تعكس المركز الصحيح للأحداث المالية
- إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية فغياب المعايير سوف يؤدي الى عدم الوصول إلى نتائج قياس صحيحة و بالتالي تعكس الواقع الغير سليم
- تحديد الطريقة الأسلم و الأنسب للقياس ، فالمعيار يحدد الطريقة الأنسب والتي يشار إليها في حالة تنوع أدوات المعيار
- عملية إتخاذ القرار ، وهذا أن المعيار الملائم يؤدي وبشكل دقيق إلى إعطاء مخرجات من المعلومات ذات جودة تسهم في ترشيد عملية إتخاذ القرار.

وعليه فان غياب المعايير المحاسبية سيؤدي إلى اختلاف المبادئ و الأسس المحاسبية مما يصعب من عملية مقارنة البدائل واتخاذ القرار من طرف مختلف الأطراف الداخلية كانت أو الخارجية .

المطلب الثاني:

أهم الهيئات الفاعلة في تطوير معايير المحاسبة الدولية

1. **لجنة معايير المحاسبة الدولية:** هي منظمة مستقلة تهدف الى إعداد معايير يمكن استخدامها من قبل المؤسسات و الشركات عند إعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم تأسست سنة 1973 م،بإتفاق بين مجموعة المنظمات المهنية المحاسبية وشملت تسع دول" استراليا ،كندا،فرنسا،المانيا،اليابان ،مكسيك ،هولندا ،وم أ ،بريطانيا" حيث بلغ عدد أعضاءها 153 عضوا من 122بلد وذلك سنة 2001م :[19].وتهدف لجنة المعايير المحاسبية الدولية الى :

- تطوير مجموعة موحد من المعايير المحاسبية من اجل المصلحة العامة ،ذات جودة عالية وقابلة للفهم والانتقاد عالميا.
- تعزيز الاستخدام والتطبيق الصارم لتلك المعايير.
- العمل من اجل الرفع من مستوى التوافق بين معايير المحاسبة والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية بين مختلف الدول .

2. **دستور لجنة معايير المحاسبة الدولية:** تم المصادقة على دستور لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة 1982م وهو بمثابة قانون أساسي يوضح اهداف وكيفيات إصدار المعايير ونطاقها واللغة التي تصدر بها إضافة الى سلطة اللجنة في تنفيذ المعايير واهم بنود هذا الدستور ما يلي:

[19] D. L.Street,S.J.Gray,How wide is the gap between IASC and the U.S.GAAP? Impact of the IASC comparability project and recent international developments ,journal of international , Auditing &Taxation , vol 8(1)., 1999 , p 71

- **اجراءات اصدار المعايير:**[20] تتضمن اجراءات العمل المتفق عليها لاختيار مواضيع محددة تتم دراستها بصورة مفصلة من قبل لجنة خاصة" لجنة التوجيهات"وبناء على ذلك يتم اعداد مسودة مشروع من قبل ثلثي الاعضاء ،ثم يتم تحويله الى الجهات المحاسبية المختصة ، والى الحكومات و الهيئات المالية وكافة الجهات التي يرى المجلس بضرورة اطلاعها عليها قبل اعتمادها نهائيا.
- يتولى المجلس استلام ودراسة وجهات النظر و الاقتراحات الخاصة بمسودة المشروع المعني ،الذي تعاد صياغته في ضوء ذلك بالصورة المطلوبة ، فإذا تمت الموافقة على المشروع الجديدمن قبل ثلاث ارباع المجلس يتم اصدار المعيار المحاسبي ويصبح ساري المفعول من التاريخ الذي يحدد فيه ذلك.
- قد يقرر المجلس في بعض الاحيان اصدار ورقة نقاش لتشجيع مناقشة الموضوع ، او لاعطاء وقت كافي لتقديم وجهات النظر المختلفة ،وهذا لابد من موافقة الاغلبية العادية للمجلس لاصدار مثل هذه الورقة للنقاش.

***أهم انجازات لجنة معايير المحاسبة الدولية:** يمكن ان نميز ثلاث مراحل مرت بها انجازات اللجنة وهي:

- **المرحلة الأولى "1973–1989"**: كان الهدف الاساسي تحقيق اكبر قبول ممكن لمعاييرها ،هذا ماجعل المعايير تتميز بالمرونة لعدد البدائل والطرق المسموح بها.
- **المرحلة الثانية "1989–1998"**: قامت خلالها اللجنة بما يعرف" بالدراسة رقم "32 القابلية للمقارنة في القوائم المالية وتعتبر من اهم الدراسات التي قامت بها اللجنة سنة 1989 حيث اقترخ تعديل 13 معيار وهي " 25-23-22-21-19-18-17-16-11-9-8-5-2" وكان هدفها الاساسي تقليل عدد البدائل المسموح بها في المعايير . كما انه في سنة 1995 تمت اتفاقية "IASC-IOSO" كمشروع عمل بين المنظمة الدولية للجان الاوراق المالية و لجنة المعايير المحاسبية الدولية.
- **المرحلة الثالثة1998"**: الى يومنا " أنهت اللجنة مشروع العمل المتفق مع "ISOCO"،وفي إطار إعادة النظر في إستراتيجيتها شكلت اللجنة مجموعة الاستراتيجي لدراسة ما يجب ان تكون عليه إستراتيجية اللجنة وهيكلها لمواجهة التحديات المستقبلية حيث قدمت مقترحات لإعادة هيكلة اللجنة .

[20] حسين مصطفى الهيلالي ،**المعايير المحاسبية الدولية "الجذور،الحصتد ،المستقبل**،مؤتمر أدوار المحاسبين ومراقبي الحسابات في قرارات الادارة و تنمية الموارد ،المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة ،2006،ص 20

*** مجلس معايير المحاسبة الدولية:**

تأسسسنة2001م تحت وصاية لجنة معايير المحاسبة الدولية يتكون من 15 عضوا ، منهم الرئيس و نائبه وثلاث عشر منهم بتفرغ تام ،يتم تعيينهم وفقا للخبرة والمعرفة المتعلقة بالتقارير المالية ، وذلك بغية الإسهام في وضع معايير محاسبية عالمية ذات جودة عالية ويجب ان يكون لدى خمس أعضاء على الأقل خلفية العمل كمدققين ممارسين للمهنة ، ويتم تعيين الأعضاء لفترة أقصاها خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ويجب ان يكونو غير محتفظين بأي مركز يقدم لهم الحوافز الاقتصادية مما يستدعي الشك في استقلالية حكمهم عند وضع المعايير المحاسبية .

أ. مهام مجلس معايير المحاسبة الدولية :تتضمن مهام مجلس المعايير المحاسبية الدولية ما يلي :

- المسؤولية التامة حيال الأمور الفنية لمجلس معايير المحاسبة الدولية بما فيها إعداد واصدار المعايير المحاسبية الدولية لاعداد التقارير المالية ومسودات العرض التي تتضمن كل منها أية اراء معارضة ،و الموافقة النهائية على التفسيرات التي اصدرتها لجنة تفسيرات المعايير الدولية لاعداد التقارير .
- نشر مسودة العرض للمشاريع كافة وكذا نشر مسودة بيانات المبادئ اواية وثائق مناقشات اخرى ليطلع الجمهور عليها .
- يكون للمجلس حرية التصرف بشان برنامج عمل المجلس كما يمكن له السعي للحصول على الابحاث من خارجية مصادر .
- تشكيل لجان توجيهية او لجان استشارية لتقديم المشورة حول المشاريع الكبرى.
- التشاور مع مجلس المعايير الاستشاري بشان المحاور الكبرى للعمل و اولويات العمل .
- اصدار قواعد القرارات النهائية الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية .
- عقد جلسات علنية لمناقشة المعايير المقترحة .
- اجراء اختبارات ميدانية تضمن ان المعايير المقترحة عملية وقابلة للتطبيق في البيئات كافة

ب. إستراتيجية عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية[21] :تم تحديد إستراتيجية عمله على النحو التالي

- تشجيع الأعضاء لدعوة مجلس معايير المحاسبة الدولية عندما تقرر دولتان أو أكثر لا يربطهما تشريع عام لإجراء مناقشات حول معايير المحاسبة الدولية .
- تشجيع الدول التي ليس لها معايير محاسبية وطنية من قبل لتبني معايير المحاسبة الدولية كمعايير تحكم مهنة المحاسبة بهذا البلد .

[21] خالد جمال الحجارات ،**معايير التقارير المالية الدولية**، مكتبة الجامعة ،الشارقة ، الطبعة الأولى ، 2008،ص 33.

- دعوة دول أخرى لديها بعض المعايير المحاسبية الوطنية و التي لا تكون مخصصة لمواضيع معينة للتكيف مع معايير المحاسبة الدولية كأساس لمعايير المحاسبة المحلية مع ضمان توفر الحد الادنى من الالتزام بالمعيار المحدد.
- مقارنة معايير المحاسبة المحلية مع معايير المحاسبة الدولية المماثلة و السعي الى الغاء اي فروقات جوهرية .
- السعي لعرض و ترويج منافع التنسيق مع معايير المحاسبة الدولية .

– ونشير هنا أن للمجلس العديد من المشاريع بغية الرفع من جودة المعايير المحاسبية ونطاق انتشارها ، ومن بين ما حققه وضع مسودة مشروع محاسبي معيار يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شهر فيفري من سنة 2007م، كما انه في إطار التقارب سمحت "sec" لجنة تداول الأوراق المالية بأمريكا بقبول التقارير المالية المعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ابتداءا من سنة 2009 م

ج. **المجلس الاستشاري** :يوفر هذا المجلس منتدى يشارك فيه مختلف الفاعلين في الحقل المحاسبي و يتألف المجلس الاستشاري من 30 عضو من مختلف اسقاع العالم ،ويرأسه رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية و يعمل على :

- تقديم المشورة لمجلس معايير المحاسبة الدولية حول قرارات و أولويات العمل .
- إبلاغ مجلس معايير المحاسبة الدولية بوجهات نظر المنظمات و الأفراد و الأعضاء في المجلس الاستشاري حول المشاريع الكبرى للهيئات التي تضع المعايير .
- تقديم التوصيات و النصائح للمجلس.

د. **لجنة تفسيرات المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية** :لقد حلت هذه اللجنة محل لجنة التفسيرات المعتمدة سابقا "sic " في عام 2002م وتتكون اللجنة من اثني عشر عضوا من مجلس معايير المحاسبة الدولية وتعمل هذه اللجنة على:

- تفسيير تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتوفير الارشادات حول مسائل الابلاغ المالي التي لم يتم تناولها بشكل خاص في المعايير المحاسبية الدولية .
- يجب ان تاخذ اللجنة بعين الاعتبار هدف مجلس معايير المحاسبة الدولية عند تنفيذ المهام مع الهيئات التي تضع المعايير المحلية "الوطنية" وذلك بغية الوصول الى الحلول المثلى .
- نشر مسودة التفسيرات بعد ان يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية لكي يطلع عنها الجمهور ويبدي ملاحظاته ثم النظر في تلك الملاحظات خلال فترة معقولة قبل صياغة التفسير في شكله النهائي
- تقديم التقارير لمجلس معايير المحاسبة الدولية و الحصول على موافقته على التفسيرات النهائية .

هـ. **الاتحاد الدولي للمحاسبين "IFAC "** : تأسس سنة 1977م اي اربع سنوات بعد انبثاق لجنة معايير المحاسبة الدولية ،باتفاقية موقعة من قبل 63 هيئة محاسبية تمثل اكثر من 49 دولة وتتميز مسؤوليته بالشمولية فهدفه تنمية ودعم التنسيق العالمي بين الهيئات المهنية المحاسبية وكذا دعم التوافق المحاسبي الدولي ، فالعمل الاساسي للاتحاد يتم عن طريق لجان متعددة وهي :

- **لجنة ممارسة المراجعة الدولية** :هي المسؤولة عن إصدار المشروعات الاولية و ارشادات المراجعة وذلك بغية تحسين درجة التوافق في مجال المراجعة .
- **لجنة التعليم المحاسبي** :مسؤولة على اصدار مختلف الارشادات المتعلقة بالتعليم و التدريب المحاسبي للرفع من مستويات التاهيل .
- **لجنة الاخلاقيات المهنية** :مكلفة باصدار التوصيات المتعلقة باخلاقيات المهنة التي ينبغي التحلي بها داخل الهيئات المهنية.
- **لجنة المحاسبة الادارية** :مهمتها اساسا الرفع من مستوى كفاءة وتفاعل المحاسبين الاداريين مع المجتمع.
- **لجنة القطاع العام** :هي مسؤولة على تطوير البرامج التي تسعى لتحسين الادارة المالية و المساءلة في القطاع العام .

- ويهدف دور الاتحاد من خلال هذه اللجان الى:
  - ✓ تعزيز دور الهيئة ومسؤولياتها وانجازاتها .
  - ✓ تطوير المهنة وتعزيز وذلك عن طريق تشجيع تبني ارائه .
  - ✓ المساعدة على انشاء وتطوير المنظمات المحلية التي تخدم المجال المحاسبي .
  - ✓ اقامة صلة مع المنظمات الدولية للتاثير على تطوير الاسواق الرأسمالية واسواق الخدمات الدولية
- و نشير في الاخير ان هناك بعض المنظمات الاخرى ساهمت في ارساء وتطوير معايير المحاسبة الدولية ومن اهمها هيئة الامم المتحدة و المنظمة العالمية للتجارة ، حيث ان هيئة الامم المتحدة ومن خلال مؤتمرات " الاونكتاد" شكلت لجنة تخص المحاسبة و الابلاغ ،فخلال الدورة الخامسة و العشرين لفريق الخبراء الحكومي العامل و المعني بالمعايير المحاسبية الدولية و الابلاغ المنعقد بجنيف ايام "4،5و6 " من نوفمبر2008 م حيث ناقش الخبراء موضوع الاستقرار المالي و المعايير الدولية للمحاسبة وكذا الابلاغ المالي ،وقد شددت المداولات على اهمية وجود معايير للمحاسبة رفيعة المستوى الابلاغ المالي للشركات.

المطلب الثالث:إستراتيجية تبني معايير المحاسبة الدولية :

يعتقد اعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية أن تبنيهم لمعايير المحاسبة و التقارير المالية لدولية في بلدانهم و الافصاح عن هذا التبني سيكون له على مدى السنين أثر هام ، وسوف تتحسن نوعية المعلومات المالية وتصبح قابليتها للمقارنة أكبر ، وتزداد مصداقية هذه المعلومات وبالتالي ستعم فئدتها كافة أنحاء العالم ،الا أن التنفيذ الفعال أمر أساسيا لتحقيق النجاعة من تبني هذه المعايير

1. صعوبات تبني معايير المحاسبة و التقارير المالية الدولية :

شهدت كثير من لدول تغييرا في اقتصادياتها تطلب منه إجراء إصلاحات تتناسب مع هذه التغييرات ،ومن بين هذه الإصلاحات كان إصلاح الأنظمة المحاسبية الذي فرض على الدول اختيار سياسات مناسبة تتلاءم مع هذه المتطلبات الجديدة .

في سنة 2005 أشار رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى نحو 100 بلد يطلبون حاليا إتباع سياسة رسمية للتقارب مع المعايير التي وضعها المجلس او يسمحون بانتهاجها أو قد اعتمدوها بالفعل ، كما توقع أن يرتفع في غضون 5 سنوات عدد البلدان التي تشترط استخدام المعايير الدولية للإبلاغ المالي أو تجيزه الى 150 بلد[22] ، وان تواجه البلدان التي لم تطبق تلك المعايير في غضون الفترة المذكورة مشاكل في اجتذاب الاستثمار.[23]

أ. ردود الفعل الممكن حدوثها عند تبني معايير المحاسبة و التقارير المالية الدولية:

ادى الاتجاه الدولي نحو تبني معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية بالكثير من الدول الى تبني وتكييف معاييرها ، وهذا بعد ما كان يقتصر على المؤسسات المسعرة دوليا ،الا ان هذا التبني قد يكون له عدة ردود أفعال وقد أشار THERS&DIAMOND الى ردود الفعل المحتملة ، وحددها فيما يلي[24] :

- قد تتبنى بعض الدول المعايير لمحاسبية وتضمنه في معاييرها الوطنية ويستلزم ذلك التفاق و لتنسيق بين من يضعون السياسات المحاسبية و المشرعين في كل الدولة
- في دول أخرى قد لا يحدث تنسيق واتفاق بين من يضعون السياسات المحاسبية والمشرعين في كل دولة
- قد لا يوافق كل من واضعي السياسات المحاسبية و المشرعين القانونيين على تبني المعايير الدولية، ولكن يوافقون على صياغة القوائم المالية لشركات التي تعمل على نطاق دولي، بحيث تتفق مع معايير المحاسبة الدولية

---

[22] (ISAR) وثيقة بعنوان استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي'رقم الوثيقة TD/B/COM/2/ISAR/33 ،الدورة 23،جنيف 10-13 أكتوبر 2006 ، ص 4

[23] (ISAR) وثيقة بعنوان استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي'رقم الوثيقة TD/B/COM/2/ISAR/37الدورة 24،جنيف 30 أكتوبر الى 10 نوفمبر2007 ، ص 4

[24]وصفي عبد الفتاح أبو المكارم ،**دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية**، دار الجامعة ، الاسكندرية '2002، ص 497-498.

- وقد يقتصر دور واضعي السياسات المحاسبية والمشرعين القانونيين على تشجيع الشركات التي تعمل على نطاق دولي أن تتبنى المعايير الدولية أو تعيد صياغة قوائمها المالية وفقا لها .
- قد يكون رد الفعل سلبيا لدى بعض الدول ولا يوجد لديها اتجاه تبني المعايير الدولية

ب. تحديات ومشاكل تبني معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية (IFRS/SIA):

تختلف المشاكل التي تواجه تبني المعايير (IFRS/SIA) باختلاف البلدان ، وطبيعة هذا التبني ، حيث ان اعتماد المعايير الدولية وتنفيذها يمثلان مسألتين مختلفتين ، فيصعب مناقشة أي منهما دون النظر في الأخرى[25] ، فالاعتماد هو إدماج المعايير الدولية في المعايير الوطنية ، او تحويلها الى معايير وطنية أما التنفيذ فهو يشير الى الأخذ بالمعايير الدولية ، وتطبيقها على نحو فعال من قبل ممارسي المهنة ، فمجرد اعتماد معايير المحاسبة الدولية ليس كافيا لضمان تحسين الإبلاغ المالي للشركات بل قد يكون لها أخر خطير على المؤسسات ، وعلى الاقتصاد ككل .

- **المشاكل التنظيمية التي تواجه تنفيذ المعايير (IFRS/SIA):**
  - عند الأخذ بالمعايير الدولية تصبح جزء من القوانين و التشريعات القائمة في هذا البلد ، الا ان وجود عدد كبير من المؤسسات التنظيمية التي لها تأثير على تنظيم هذه المعايير ، قد يحول دون تطبيقها بشكل جيد ، لاحتمال تداخل القوانين و اللوائح او تضارب فيما بينها . ويحدث هذا خاصة عندما لا تكون أدوار ومسؤوليات المؤسسات المختلفة محددة بوضوح و عندما تفقد التنسيق بينها فإن هذا يصبح سبب وراء سوء فهم وقلة فاعلية تطبيق المعايير الدولية
  - ان صدور معظم القوانين و اللوائح التنظيمية للتقارير المالية للشركات قد سبق بعقود ظهور المعايير المحاسبية و التقارير المالية الدولية ، ومع تأخر التعديلات او محدوديتها يجعل المعايير الدولية تفتقر الى السند القانوني
- **المشاكل التقنية التي تواجه تنفذ معايير التقارير المالية الدولية:**
  - نقص عدد المحاسبين ومراجعي الحسابات ذوي الكفاءة التقنية اللازمة لتنفيذ معايير المحاسبة و التقارير المالية الدولية ، فقد تكون المهلة الزمنية التي تفصل بين اتخاذ قرار التنفيذ وبين تنفيذها فعليا غير كافيا لتدريب عدد كاف من المهنيين، ففي كينيا مثلا فقرار تبني المعايير الدولية للمحاسبة و المراجعة كان في سنة 1998 بينما قرار التنفيذ فكان سنة 1999 وحسب الدراسة التي قام بها الخبراء لإقد كان هناك نقص في عدد المحاسبين المهنيين عموما وفي أولائك الذين تدربو تدريبا وافيا على المعايير الدولية ، وبشكل خاص في مجال الكفاءة في التنفيذ

[25] (ISAR)وثيقة بعنوان التحديات العملية و الاعتبارات ذات الصلة في مجال تنفيذ المعايير الدولية لمراجعة الحسابات،رقم الوثيقة TD/B/COM/2/ISAR/39،الدورة 25،جنيف 4-6نوفمبر2008 ، ص 12

- ❖ محدودية مواد التدريب والخبراء في مجال معايير المحابة و التقارير المالية الدولية بكلفة يسيرة ، وتزداد هذه المشكلة تفاقما في البلدان التي يكون فيها المواد التدريبية المتعلقة بالمعايير الدولية المتاحة حاليا باللغة الإنجليزية وغير قابلة للإستعمال فورا حسب حاجز اللغة .
- ❖ ان المعايير الدولية دائمة التغيير وذلك بسبب التفسيرات التي تصدر عن لجنة التفسيرات و التغذية العكسية التي تظهر بعد تطبيق المعايير ، حيث ن المعايير المعدلة غالبا ما تتضمن التفسيرات المتعلقة بها[26] ، وهذا ما ينتج عنه صعوبة مواكبة التغيرات الكبيرة والمتواترة التي أجراها المجلس BSIA على المعايير الدولية القائمة فضلا عن مجاراة المعايير الجديدة ، فالقرار الذي اتخذه مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل 13 معيارا في وقت واحد كجزء من مشروع التحسينات الذي وضعه ، وبالتالي فان أكثر من 20 معيارا قد تأثر نتيجة لهذه التعديلات، كما ان التعديلات المتكررة التي يتم إجراءها في المعايير الدولية تعمل على إجهاد القدرة التقنية المتاحة ، التي قد تكون في كثير من الحالات غير كافية أصلا.

ففي دراسة قامت بها ايرنستأنديونغ(YOUNGANDERNST) شملت 36 شركة مسجلة في بورصة جوهانسبورغ خلال الربع الأول من عام 2005 للتحقيق في حالة تنفيذ معايير المحاسبة و التقارير المالية الدولية في جنوب افريقيا ، اشارت الدراسة الى أن 96%من الشركات التي شملتها الدراسة لم تكن تحقق تقدما في الابلاغ عن النتائج المرحلية لتطبيق المعايير الدولية في عام 2005، وان 33%منها فقط كانت على الطريق الصحيح في التقدم الشامل باتجاه تطبيق المعايير الدولية في 2005 ، وهذا يشير بوضوح الى ان العديد من الشركات في جنوب افريقيا لم تقدر عملية الانتقال الى تطبيق المعايير الدولية تقدير صحيح[27] ، وفي 2006 اجرت (YOUNGANDERNST) الى دراسة متابعة لتقييم مضاعفات الانتقال الى تطبيق المعايير الدولية وأثره على الشركات التي طبقتها أول مرة(التحول الى المعايير الدولية) والشركات التي سبقتها الى اعتمادها (أثر مشروع التحسينات)فسلطت الدراسة الضوء على التحديات التي واجهتها شركات جنوب افريقيا باعتمادها المعايير الدولية ، والتي فاقت التوقعات في مدى تعقيدها أ اضافة الى التكاليف الباهضة في بعض الحالات والتي كانت كما يلي :

- عدم فهم الأسباب التي دفعت الى ذلك
- الخلط المحتمل حدوثه في المعلومات المتعلقة بأداء الشركات .

---

[26] خالد جمال الحجارات ،**معايير التقارير المالية الدولية**، مرجع سابق ،ص 28

[27] (ISAR) وثيقة بعنوان استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي'رقم الوثيقة TD/B/COM/2/ISAR/39،دراسة حالة جنوب افريقيا ،الدورة 24،جنيف30 أكتوبر الى 1نوفمبر 2007 ، ص 12

- أشارت الدراسة الى ان نحو ثلثي المجيبين الذين شملتهم الدراسة استعانوا بلجنة توجيهية لتنفيذ مشاريعهم نحو الانتقال الى المعايير الدولية
- فرض الانتقال الى تطبيق المعايير الدولية عبئا على المعاملين في الشركات ،فاعتبر تدريب العاملين ضروريا .

➢ ان بعض شروط قياس القيمة في المعايير الدولية تطرح مشكلة تقنية أخرى تتعلق بالتنفيذ ، فمثال تحقيق قيمة عادلة موثوقة لأغراض القياس بالمعايير الدولية يصبح صعبا عندما يكون حجم التجارة صغير وعندما تعاني الأسواق المالية من عدم كفاية في السيولة ، ويجد معدي القوائم المالية صعوبة في الحصول على قياسات وبيانات موثوقة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها : معدلات الخصم في بيئة مالية متقلبة واتجاهات تدفق السيولة ، والمقاييس المطبقة على القطاع برمته لتحديد القيمة العادلة لبعض البنود ، وتشكل الصعوبات التقنية الآنفة الذكر تحديا أيضا بالنسبة لمراجعي الحسابات ، اذ عليهم تقييم مدى موثوقية قياس القيمة العادلة الواردة في البيانات المالية .

فعلى سبيل المثال المعيار 16 المتعلق بالاملاك وبالمنشأت و المعدات يطبق أسلوب الاهتلاك حسب الاجزاء المكونة للأصول القابلة للاهتلاك ، حيث يجب تقييم الاهتلاك لكل جزء من الأصل المادي على حدى ، وقد يكون هذا الاسلوب جديدا على معدي القوائم المالية باختلاف أنواعهم فالأساس لذي كانو يستندون اليه سابقا في الابلاغ المالي لم يكن يتطلب اعتماد أسلوب تجزئي ،وهناك مسألة تقنية قد تستلزم مزيد من الارشادات في هذا المجال تتمثل في تحديد المدى الذي يجب على معدي المعلومات المالية الذهاب إليه في تجزيئه للأصول الثابتة الى مكونات مختلفة ، لأغراض قياس انخفاض القيمة ، يمكن القول ن المشاكل العملية في التطبيق تختلف من معيار الى معير وهذا يرجع الى:

- درجة تعقيد المعيار مقارنة بالمكانيات العملية والتقنية
- مدى توافق المعيار مع الممارسات السابقة ، وفي حالة التوافق يكون التطبيق أسهل مقارنة بحالة التعارض ، ففي المملكة المتحدة تقتضي الممارسة المحاسبية المقبولة عموما بأن يجرئ تقييم للقيم المتبقية وقت الشراء فقط، اما معايير المحاسبة الدولية تعاد تقييم القيمة المتبقية على الأقل في نهاية كل فترة مالية ، ورغم أن هذا الاختلاف لا يطرح من الناحية العملية أية قضايا مهمة تتعلق بالتنفيذ في وجه معظم الشركات التي تنشط في المملكة المتحدة إلا انه يتسم بالأهمية في حالة الشركات التي لديها استثمارات كبيرة في العقارات وغيرها من الأصول الهامة كالسفن أو الطائرات

28

[28](ISAR) وثيقة بعنوان استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي'رقم الوثيقة TD/B/COM/2/ISAR/48،دراسة حالة خاصة بالمملكة المتحدة ابريطانيا ،الدورة 25 ،جنيف 4 – 6 نوفمبر 2008 ، ص 10

ج. الاجراءات المتبعة للتقليل من مشاكل تطبيق معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية :

- **على مستوى التنظيم :**

- فهم طبيعة ونطاق التغيرات اللازمة :يمثل أحد عوامل النجاح البالغة الأهمية في تنفيذ المعايير الدولية وهذا من خلال تشخيص أوجه التشابه و الاختلاف إضافة الى تحديد طبيعة المشاكل الممكنة ، فالتحدي يتمثل في الفهم الكامل لحجم التغيرات ، والإطار الزمني لتنفيذ المعايير على النحو المناسب .
- التنسيق بين جميع الجهات المعنية بتبني المعايير:من المعروف ان الممارسات المحاسبية تؤثر وتتأثر بمجالات عديدة لها قوانينها الخاصة و الهيئات التي تنظمها ، ولتجاوز الخلافات و القصور الممكن أن يحدث أثناء عملية التطبيق ، ينبغي مشاركة جميع الجهات المعنية.
- الحصول على دعم تنظيمي: ينبغي إعطاء تنفيذ المعايير الدولية صبغة وطنية وهذا من خلال إحداث تغيرات على الأطر القانونية و التنظيمية .

وفي هذا السياق ،أكد تقرير صادر عن البنك الدولي في سبتمبر 2004 بعنوان "تنفيذ المعايير الدولية للمحاسبة ومراجعة الحسابات" تحتاج المعايير الدولية لكي تكون فعالة في سياق وطني الى الحصول على سلطة قانونية أو على غير ذلك من أشكال الدعم التنظيمي وإلا فان الامتثال لها يصبح مسألة انتساب غير شفاف من قبل معدي ومراجعي القوائم المالية خارج نطاق القيود التي يفرضها أي اطار تنظيمي،وعلى الرغم من ان مهنة المحاسبة قد أدت دورا رئيسا في تطوير المعايير الدولية وفي ترويجها على المستوى الوطني ،فإن هذه المهنة بحد ذاتها لا تمتلك سلطة كافية لضمان التنفيذ الناجح لهذه المعايير ،الا اذا كانت تعمل في اطار قوى تنظيمية منبثقة عن تشريعات محددة

- الاعلام الفعال بخطة الانتقال الى تطبيق معايير المحاسبة و التقارير المالية الدولية وبانعكاساتها على من يتولون إعداد القوائم المالية ومن يستخدمونها ، كإبلاغهم بالآثار المؤقتة التي من المحتمل ان يخلفه هذا الانتقال على أداء المشاريع وعلى المركز المالي

- **من الناحية التقنية :**

- تفعيل دور المنظمات المهنية في تطبيق معايير المحاسبة و التقارير المالية الدولية : ان اي برنامج لتطبيق المعايير الدولية يتطلب تقييم مدى استعداد المنظمات المحاسبية المهنية المعنية تقييما مناسبا حتى يتسنى توفير الموارد الضرورية لضمان الحصول على الدعم الناجح و المتواصل من تلك المنظمات ، وفي هذا الشأن من المهم أيضا الإقرار بأهمية المعايير التي يصدرها مجلس

المعايير الدولية للتعليم المحاسبي التابع للإتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين التي تتناول مختلف جوانب ما قبل التأهيل وما بعده للعمل في مجال المحاسبة .

- توفير دليل ارشادي يمكن من فهم الاجراءات و القواعد ،اضافة الى انشاء لجان مهنية مستعدة للشرح و الإجابة عن المشاكل العملية المحتملة
- يتعين على المديرين ان يشرعوا في أبكر وقت ممكن في التخطيط لعملية الانتقال الى المعايير المحاسبية والتقارير المالية الدولية ، ويتطلب الأمر وقتا ، وقد يتطلب تغيرات بنظم المعلومات إضافة الى التدريب المتعلق بهذا النظام ، كما قد تتأثر الثقافة التنظيمية أيضا[29]
- العمل على تبني وتكييف نظم المعلومات لتلبية الاحتياجات الجديدة من حيث المدخلات ، طرق المعالجة و المخرجات المطلوبة ،وهذا تحت قيد التكلفة و المنفعة ،فعلى سبيل المثال قامت شركات بريطانية كثيرة بتطوير نظمها للتعامل مع الانتقال الى معايير المحاسبة و التقارير المالية ، فأقر بعضها نظام حسابات صورية يحافظ على البيانات مالية فردية في اطار الممارسات المحاسبية المقبولة عموما في المملكة المتحدة لأغراض الإبلاغ القانوني و الضرائب ، وأقرت شركات أخرى ان يستخدم نظامها المحاسبي على أساس امتثال المعايير الدولية فقط وأن تدار أية تعديلات ترمي الى الرجوع الى الممارسات المحاسبية المقبولة محليا (خارج نظام المعلومات) وتمثل النهج الثالث في الابقاء على النظم القائمة للمعلومات المتعلقة بالممارسات المحاسبية المقبولة عموما في المملكة المتحدة ، وانشاء وحدة تجميع تتحكم في التعديلات اللازمة لوضع حسابات للمجموعة تكون موحدة وفقا للمعايير الدولية ، وفي كل حالة كانت الشركات تتكبد تكاليف باهضة فيما يتصل بعمليات تطوير النظم.

د. أثار تبني معايير المحاسبة و التقارير المالية الدولية :

يعتبر أثر تبني معايير المحاسبة و التقارير المالية الدولية غامضا ،ومن الملاحظ ان التأثيرات متباينة ومختلفة من دولة الى أخرى ومن مؤسسة الى اخرى ولا يمكن تحديدها بدقة ، الا ان الفترة الانتقالية تعتبر الفترة الأكثر صعوبة بالنسبة لمتخذي القرار وهذا بسبب ما يحدثه هذا التغيير من ارتباك ، وهذا ما تأكده العديد من الدراسات

- في دراسة استقصائية لعملية تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي لشركة MAZARE للمحاسبة وشملت 550 شركة مسجلة في 12 بلدا اوربيا في جوان 2005 ان 87% من الشركات تعتبر نفسها مستعدة تماما لاعتماد المعايير الدولية للمحاسبة و الابلاغ المالي ، ان 84%قامت بالفعل بإعداد البيانات الأولية لعام

[29] (ISAR) وثيقة بعنوان استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي'رقم الوثيقة TD/B/COM/2/ISAR/46،دراسة حالة بولندا ،الدورة 25 ،جنيف 4 – 6 نوفمبر 2008 ، ص18

2004 ، وفيما يتعلق بتكلفة التحويل الى المعايير الدولية اعتبرت 45%فقط من الشركات أنها مرتفعة ، في حين ان 55% اعتبرت ان فوائد التحويل تبرر التكاليف[30]

- دراسة شملت 28 شركة اوربية كبيرة قدمت تقارير عن أثر المعايير الدولية على بياناتها المالية أن الديون و الالتزامات المالية الأخرى ارتفعت بنسبة 16% في المتوسط بينما انخفض صافي الايرادات نحو 3% في عينة الشركات التي شملتها الدراسة[31]
- في دراسة 89 شركة بولندية طبقت معايير المحاسبة الدولية و الابلاغ المالي في 2004 للمرة الأولى ، ركز التحليل أساسا على التغيرات في مجموع الأصول وحقوق المساهمين و الدخل ، فمن أصل 89 شركة زادت قيمة الأصول في 51 منها ونقصت في 25 حالة وظلت بدون تغير في 3 شركات والتغيرات نحو الزيادة فاقت عادة 10% أما النقصان فكانت قليلة وضئيلة جدا .

المطلب الرابع :معايير المحاسبة الدولية والبيئة المحاسبية بالجزائر

تزداد أهمية معايير المحاسبة الدولية في ظل انتهاج الدولة للاقتصاد الحر والانفتاح الدولي ،مما استوجب على الجزائر اتخاذ قرار تطبيق معايير المحاسبة الدولية من خلال تبني نظام محاسبي مالي يتوافق بشكل كبير مع معايير المحاسبة الدولية .

أ- أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر: يمكن عرض اهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر من خلال مايلي :[32]

- **التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر** :ان تبني الجزائر اقتصاد السوق وما يتطلبه من مشاركة كافة الفعاليات ،و الحاجة إلى تطوير كافة النظم الإدارية و المحاسبية المطبقة في المؤسسة لاسيما ان هذه الأخيرة تسعى الى الزيادة والمنافسة على المستوى الدولي، يتطلب منها تبني وتطبيق النظم والممارسات العالمية في هذا المجال .
- **تشجيع الاستثمار بكافة أشكاله** :ان التوجه نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية من شانه طمأنة المستثمرين المحليين و الأجانب ،من خلال الاعتماد عليها في القياس المحاسبي و كذا في إعداد القوائم المالية للرفع من مستوى الشفافية.

---

[30] فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة و الابلاغ . (ISAR) وثيقة بعنوان استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي'رقم الوثيقة TD/B/COM/2/ISAR/28 ،الدورة 22 ،جنيف 21 – 23 نوفمبر2005 ، ص 22

[31] المرجع السابق ، ص22

3 مزياني نور الدين ،فروم محمد صالح ،**المعايير المحاسبية الدولية و البيئة الجزائرية مقومات ومتطلبات التطبيق**،الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية ،تجارب ،آفاق ، تحديات ،معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الوادي – الجزائر ،17-18 جانفي 2010 ،ص 7-8.

- **سهولة اجراء التحليل المالي في المؤسسات** : يلقى المحلل المالي في الجزائر سواء كان داخل المؤسسة او خارجها ، صعوبات كبيرة في اجراء تحليل مالي متكامل بسبب اعداد القوائم المالية الختامية وفقا للمخطط المحاسبي ،هذا الاخير لا يوفر للمحلل المالي المعلومات المالية الكافية وبصورة ملائمة ودقيقة ،مما يستوجب استخدام ادوات اخرى لجعل هذه المعلومات اكثر جودة .
- **سهولة الاندماج في الاقتصاد العالمي** :ان توقيع اتفاق الشراكة مع مختلف التكتلات الاقتصادية وما ينجر عنه من فتح مناطق التبادل الحر في الجزائر ،و مع توقع انظمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة فإنه من الحتمي ان تكون للمؤسسات الجزائرية علاقات مع مثيلاتها من مختلف اسقاع العالم تعمل وفقا معايير المحاسبة الدولية ،هذا مايتطلب من مؤسساتنا تطبيق هذه المعايير المحاسبية وذلك بغية الرفع من درجة مقروئية المعلومات المالية المنشورة في قوائمها المالية لدى مختلف المتعاملين نظرا لاعدادها بلغة محاسبية عالمية متوافقة لحد ما .
- **إعداد القوائم المالية وفق أسس واضحة** :من أهم مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر هو الحصول على القوائم المالية الختامية ،وفق أسس واضحة و مفهومة لدى متخذي القرارات ،فالكثير من الإشكالات المحاسبية المطروحة حديثا لم يستطع المخطط المحاسبي معالجتها مما فتح الاجتهادات الشخصية من قبل المهنيين قد لا تصب في مصلحة كل مستخدي المعلومات المحاسبية ،بينما تتناول المعايير الدولية هذه المشاكل وتوضح طريقة التعامل معها محاسبيا .
- **تطوير البورصة الجزائرية** : ان تطور عدد مؤسسات المساهمة ونمو حجمها وسعيها لتطوير نشاطها في الجزائر وخارجها ، يتطلب من السلطات المعنية تنشيط بورصة الأوراق المالية كبديل ثاني للتمويل التقليدي،ولا يمكن ان تعرف هذه السوق تفعيلا وحيوية الا اذا كانت المؤسسات المقيدة فيها تطبق المعايير المحاسبية الدولية لضمان مستوى عالي في الافصاح المالي والمحاسبي .

- نشير في الاخير انه بالرغم للأهمية التي تكتسيها معايير المحاسبة الدولية الا ان تطبيقها تعترضه مجموعة من المشاكل منها الترجمة وما قد ينجم عنه من فقدان المضمون الحقيقي ،كما ان الظروف المحلية قد لا تتلائم مع مضامين بعض المعايير ،كما ان خصوصية بعض المعايير وتميزها بالعمومية يفتح باب الاجتهادات الذاتية التي قد تنعكس سلبا في المدى المتوسط والبعيد على مستوى الموثوقية والشفافية .

2. متطلبات ومقومات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر :

من اجل التطبيق الجيد لمعايير المحاسبة الدولية في الجزائر لابد من تحضير وتكييف البيئة المحاسبية المتمثلة أساسا في المؤسسات الاقتصادية ومهنة المحاسبة، وهذا بغية ان لا تعترض عملية التطبيق صعوبات وعوائق .

أ. **متطلبات التطبيق** :نقصد بمتطلبات التطبيق هو ما ينبغي على المؤسسات المهنية والهيئات المهتمة بالمحاسبة و المؤسسات و الجامعات وغيرها ان تقوم به من اجل التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية ،و يمكن ايجاز اهم متطلبات التطبيق فيما يلي [33]:

- **التأهيل العلمي والمهني** :يعد العنصر البشري ممثلا في المحاسب عنصر الارتكاز في عملية تطبيق معايير المحاسبة الدولية ،لذلك لابد من تأهيله علميا و عمليا ليكون قادرا على ممارسة وتطبيق تلك المعايير المحاسبية بشكل صحيح ، و لا يتسنى ذلك الا من خلال مايلي :
  - تطوير وتحديث المناهج المتعلقة بتدريس معايير المحاسبة الدولية في الجامعات والمدارس وكذا المعاهد
  - عقد دورات تدريبية و ورشات عمل للمحاسبين و مدققي الحسابات .
  - فتح مخابر بحث في المجال المحاسبي و اعادة النظر في القوانين التي تحكم الممارسة المحاسبية .
  - تضمين معايير المحاسبة الدولية وكذا المراجعة في المقررات و الامتحانات الرسمية
- **الأنظمة والتشريعات الناظمة للمحاسبة** :يحتاج تطبيق معايير المحاسبة الدولية الى أسس قانونية تستند اليها المؤسسات ويمكن تلخيص اهم الأسس في مايلي :[34]
  - **التشريعات الضريبية** :يجب ان تنص التشريعات الضريبية المعمول بها على قبول تطبيق معايير المحاسبة الدولية ،وفرض تطبيقها و الالتزام بها في العمل المحاسبي لدى جميع المؤسسات المعنية بتطبيق هذه المعايير ،ونشير هنا ان الغموض والتحفظ لا يزال يكتنف ادارة الضرائب بالجزائر و كمثال على ذلك لا الحصر عدم احتساب اقساط الاهتلاك للاصول العائدة للتمويل الاجاري ،وهذا ما يتنافى مع قاعدة الاحقية الاقتصادية على الاحقية القانونية .
  - **القانون التجاري** :ينبغي ان ينسجم القانون التجاري مع معايير المحاسبة الدولية و ان لا يتعارض معها ،و القانون التجاري الجزائري لحد الان لايزال لم يواكب متطلبات معايير المحاسبة الدولية .
  - **النصوص المنظمة للعمل المحاسبي** : لابد ان ينص القانون المحدد للاطار النظري للمحاسبة في اي دولة تريد تبني معايير المحاسبة الدولية على توافق كبير مع محتوى ومقرر تلك

[33] مأمون حمدان ،**تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سوريا**، جمعية المحاسبين القانونيين ، سوريا ، 2008

[34] مزياني نور الدين ،فروم محمد صالح، مرجع سابق ،ص 11-12

المعايير ، وبالتالي يكون بالامكان تطبيق معايير المحاسبة الدولية عمليا لوجود مرجعية معلومة وواضحة ، و في الجزائر صدرت مجموعة قوانين ، مراسيم و قرارات من اجل بناء النظام المحاسبي المالي .

- **القانون المنظم لسوق الاوراق المالية** :ينبغي ان ينص القانون المنظم لسوق الاوراق المالية ، على وجوب التزام المؤسسات الخاضعة لهيئة مراقبة سوق الاوراق المالية لمعايير المحاسبة الدولية في اعداد قوائمها المالية المنشورة ،وفي الجزائر تخضع كل المؤسسات للقانون المحاسبي و النصوص المنظمة للعمل المحاسبي ، اما القانون المنظم لسوق الاوراق المالية الحالي فلا ينص على وجوب تطبيق معايير المحاسبة الدولية وذلك راجع اساسا الى ضعف نشاط بورصة الجزائر .

- **دور مجلس المحاسبة و الناشطين المهنيين** : ويكون ذلك من خلال [35]:
  - اعتماد المعايير والعمل على تطبيقها ونشرها على نطاق واسع .
  - القيام بالدراسات و الابحاث المتعلقة بتكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع معايير المحاسبة الدولية .
  - اقامة ملتقيات وندوات و المشاركة في المؤتمرات التي تسهم في نشر وتعميم تلك المعايير .
- **تطوير المؤسسات واعادة تاهيلها** : المؤسسات هي المعنية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية و بالتالي يجب عليها تعديل اوتغيير انظمتها الداخلية بشكل يتوافق ومتطلبات تطبيق تلك المعايير
- **دور الاعلام** :انه وفي ظل التغيرات التكنولوجية الكبيرة التي يعرفها اصبح للاعلام دور هام في التبليغ و ايصال المعلومات في اقل وقت ممكن مما يسمح بالتواصل بين جميع الفاعلين كما يسمح بالانخراط في الجهود الرامية لنشر وتعميم تطبيق معايير المحاسبة الدولية .

ب- مقومات التطبيق :

يقصد بمقومات التطبيق ما ينبغي القيام به من اجل تكييف وتهيئة البيئة المحلية لتندمج وبشكل سلس في البيئة الدولية ،ويمكن ايجاز اهم هذه المقومات فيما يلي:[36]

- **عولمة البيئة المحلية** :يعني هذا ان تتوافق البيئة المحلية مع متغيرات و صفات العولمة ،من حيث الانضمام الى المؤسسات الدولية والتي من اهمها "المنظمة العالمية للتجارة ،مجلس معايير المحاسبة الدولية مؤسسة البورصات العالمية ..."

---

[35] منصوري الزين ،**متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر** ،الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية ،تجارب ،آفاق ، تحديات ،معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الوادي –الجزائر ،17-18 جانفي 2010 ،ص 10-11 .

[36] عبد الناصر نور ،طلال الحجاوي ، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية متطلبات التوافق و التطبيق** ، جامعة الاسراء ،الأردن 15-03-2010

- **تكييف التشريعات و القوانين و الانظمة وتعديلها مما يتوافق مع المتطلبات الدولية** : ينبغي ازالة اي تعارض بين القوانين و التشريعات المحلية و المتطلبات الدولية ،بالشكل الذي يسهل تطبيق معايير المحاسبة الدولية في مجالات الصناعة ،التجارة و محاسبة القطاع المالي وغير ذلك
- **البيئة الاقتصادية للبلد وليدة بيئة الاقتصاد الجزئي** :من هذا المنظور لابد ان يتراجع دور الدولة من دور القائد و الموجه و المسيطر الى دور المنظم و المنسق .
- **التكييف الفني و النفسي للأطراف الفاعلة في المجال** :و المقصود بالتكييف الفني هو استخدام التقنيات الحديثة في الحقل المحاسبي وبشك كفء ، اما التكييف النفسي فهو ضرورة اقناع مختلف الاطراف الفاعلة بحتمية واهمية الاندماج في العولمة الاقتصادية والتي من مكوناتها الحلقة المحاسبية .

خلاصة الفصل:

ظهرت المحاسبة لتلبية احتياجات تطورت مع تطور النشاط الاقتصادي،وفي ظل تحرير رؤوس الأموال و ارتباط الأسواق المالية العالمية ، أصبح للمحاسبة دور مهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية على المستوى الدولي، خاصة المالية منها ، و لتحقيق هذا الدور ظهرت الحاجة على وضع معايير محاسبية تحظى بالقبول الدولي و هذا من خلال:

- اهتمام عدد من المنظمات بوضع هذه المعايير و كانت أهمها لجنة معايير المحاسبة الدولية التي أنشأت سنة1973 و التي أوكلت لها بشكل رسمي عملية وضع المعايير ،ففي فترة نشاط هذه اللجنة شهدت عدة إنجازات و أحداث أثرت على اللجنة وعلى اتجاهاتها في وضع هذه المعايير، حيث كان أهم هذه الأحداث هو إقرار المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (IOSCO) سنة 2000 بأهمية المعايير الدولية للمحاسبة في الإبلاغ و التقارير المالية في أسواق المال العالمية ، حيث كان هذا الأمر من بين دوافع إعادة النظر في هيكل و تنظيم لجنة معايير المحاسبة الدولية و التي تغير اسمها و هيكلها سنة 2001 إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية ، و الذي تولى مهمة إصدار معايير جديدة و مراجعة و تحسين القديمة أو إلغائها حسب المشاكل الناتجة عن تطبيقها الذاتي .
- تزايد الإقبال على الاعتراف بمعايير المحاسبة الدولية من خلال تطبيقها في الكثير من الدول و المؤسسات الدولية ، حيث واجه تطبيق هذه المعايير عدة مشاكل تنظيمية وتقنية ، ناتجة عن عدم قدرة هذه المعايير لتلبية الاحتياجات المختلفة وفقا لكل بيئة اقتصادية .
- ظهرت حاجة الدول النامية إلى معايير المحاسبة الدولية من خلال :

- تواجد المؤسسات الدولية و المتعددة الجنسيات و التي كان لها دور في الضغط على الحكومات و الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة في الدول النامية على اعتماد معايير المحاسبة الدولية .
- رغبة هذه الدول في وضع نظام محاسبي يساعد على دفع وتيرة التنمية و يسهل اندماجها في الاقتصاد العالمي، إلا أن خصوصية اقتصاديات هذه الدول وطبيعة المعايير الدولية نتج عنها عدة مشاكل ، أثرت على هذه الدول من حيث الاستفادة من هذه المعايير ، كما أثرت على الدور الذي أنشأت من أجله المعايير.

الفصل الثاني:

الاصلاحات المحاسبية

بالجزائر

تمهيد:

تعتبر المحاسبة كأداة لإنتاج المعلومة المالية ، لتلبية الحاجات لمستخدميها، حيث يختلف الطلب على هذه المعلومة باختلاف المستخدم و الذي عادة ما يكون أحد المشاركين في البيئة الاقتصادية للمؤسسة ، و بالتالي فإن على النظام المحاسبي أن يوفر هذه الحاجة ، ولهذا فإن تصميم نظام محاسبي أو استيراده أو إصلاحه يجب أن يأخذ بعين الاعتبار العوامل المحيطة بالبيئة التي تؤثر وتتأثر به ، وكغيرها من الدول فإن المحاسبة في الجزائر تتأثر بعوامل البيئة الاقتصادية الجزائرية ، فبعد ما كانت مهنة المحاسبة تعكس النموذج الفرنسي أيام الاستعمار ، أصبح تعديل النظام وفق التوجهات التي الدولة ضرورة ملحة ، حيث تم وضع نظام محاسبي يتماشى مع الاقتصاد الاشتراكي،و في التسعينات أدخلت الجزائر إصلاحات نتج عنها التوجه نحو اقتصاد السوق و إعادة هيكلة المؤسسات تحت شروط البنك الدولي و صندوق النقد الدولي ، إضافة إلى إمضائها اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي و مفوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، في ظل هذه المتغيرات أصبح إصلاح النظام المحاسبي امرأ ضروريا ، حيث بدأ الاهتمام بإصلاح النظام المحاسبي منذ سنة 1998 و الذي تمخض عنه مشروع النظام المحاسبي المالي.

يتناول هذا الفصل ثلاث مباحث

المبحث الأول: التقييس و التطور المحاسبي بالجزائر

المبحث الثاني : النظام المحاسبي المالي الجديد

المبحث الثالث : صعوبات و آفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي

المبحث الأول :
التقييس و التطور المحاسبي بالجزائر
المطلب الأول :أهم هيئات التقييس المحاسبي بالجزائر

لم يكن التقييس غدات الاستقلال يتصدر أولويات البرامج الاقتصادية، إذ بقيت الجزائر تسير وفقا للتنظيم المحاسبي الموروث عن الاستعمار الفرنسي خلال سنوات عديدة بعد الاستقلال، ولم يتدعم هذا المجال بأي هيئة مختصة تشرف على شؤون التقييس إلا في بداية السبعينات مع العلم أنها بقيت تستعين وتعتمد على الخبراء الفرنسيين في أشغالها وأعمالها.

1. الشركة الوطنية للمحاسبة:

أنشأت الشركة الوطنية للمحاسبة بموجب أمر رقم 67-205 المؤرخ في 1967/10/07، وهي شركة وطنية عمومية ذات طابع مهني وخدمي، تتمثل مهامها في القيام بدور مندوب الحسابات (محافظ حسابات) لدى كل الشركات الوطنية العمومية، نتيجة للفراغ الذي كانت تعاني منه مهنة المحاسب، فقد وجدت الشركة الوطنية للمحاسبة نفسها مجبرة على التقييس في ميدان المحاسبة ومحافظة الحسابات، وهذا من خلال تقارير فحص محاسبة الشركات الوطنية، حيث تختم تقاريرها بآراء وتوصيات أو نصائح أو إنذارات...إلخ، كما كانت تقدم الحلول والعلاج لمحاسبة الشركات الوطنية.

2. المجلس الأعلى للمحاسبة:

يمكن أن نعرض المجلس الأعلى للمحاسبة بصفته مشرفا على الخبراء المحاسبيين والمحاسبيين المعتمدين ومكلف بالتقييس المحاسبي منذ إنشائه سنة 1971، وبصفته الجهة القضائية العليا للرقابة البعدية على الأموال العمومية ابتداء من سنة 1995.

أ. المجلس الأعلى للمحاسبة كمسؤول عن التقييس المحاسبي

أنشأ المجلس الأعلى للمحاسبة بموجب الأمر رقم 71-82 المؤرخ في 1971/12/29 [37]إن المجلس الأعلى للمحاسبة الذي يوجد مقره بمدينة الجزائر يرأسه وزير المالية أو ممثله ويضم 18 عضوا دائما يعينون بموجب قرار من وزير المالية وهم:

- مدير الضرائب.
- مدير المعهد التكنولوجي المالي والحسابي.
- ممثل وزير العدل، حافظ الأختام، ويجري اختياره من بين قضاة المجلس الأعلى.
- ممثل وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي.
- ممثل وزير الصناعة والطاقة.

[37] الامر 71-82، المؤرخ في 29-12-1975 ،يتضمن تطبيق مهنة المحاسبة و الخبير المحاسب ، جريدة رسمية لسنة 1071، ص 1852-1856

- ممثل وزير التجارة.
- ممثل وزير التعليم العالي والبحث العلمي.
- ممثل وزير التعليم الابتدائي والثانوي.
- ممثل كاتب الدولة للتخطيط.
- مدير المدرسة العليا للتجارة.
- مدير الشركة الوطنية للمحاسبة.
- ثلاث خبراء محاسبين مرخصين ومحاسبان مرخصان.
- أستاذ من كليات الحقوق والعلوم الاقتصادية بالجزائر ووهران وقسنطينة.

كما يمكن المجلس الأعلى للمحاسبة أن يستدعي إليه أي شخص اختصاصي لطلب الإيضاحات منه، ويعين المجلس نائب رئيس له من بين أعضائه الخبراء المحاسبيين.

أما عن تسيير المجلس لهذا الغرض جميع الوسائل المادية والمستخدمين الضروريين لحسن سير المجلس، ينعقد المجلس الأعلى للمحاسبة بناءا على دعوة رئيسه، أو طلب ثلثي أعضائه، ويحدد الرئيس جدول أعمال الاجتماعات للمجلس.

يجوز للمجلس الأعلى للمحاسبة إنشاء لجان من بين أعضائه للقيام بالدراسات الاختصاصية بقصد تحضير المشاريع للتقارير أو الآراء التي يضعها المجلس في نطاق اختصاصه، ويتعقد المجلس في ثلاث دورات على الأقل في السنة، إن توصيات المجلس الأعلى للمحاسبة تصدر بالأغلبية البسيطة ولابد من حضور 13 عضوا على الأقل من أعضائه لتصح مداولاته.

أما عن اختصاصات المجلس فهي بالدرجة الأولى تحضير المخطط الوطني للمحاسبة "PCN" ويساعد على التطبيق التدريجي للمخطط الوطني للمحاسبة، ويهتم بتنظيم المحاسبات الخاصة بكل قطاع من النشاطات، ويدلي بآرائه حول جميع المشاريع المتعلقة بالمخططات الحسابية الخاصة والموجهة إليه من المؤسسات العمومية.

يمكن طلب المشورة من المجلس الأعلى للمحاسبة حول ما يلي:

- جميع مشاريع النصوص المتعلقة بالمحاسبة والتي تقترحها الإدارات والهيئات العمومية.
- نتائج الدراسات المتممة من اللجان أو الهيئات التي تراقبها الدولة بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ويمكن أن يقوم بأية دراسة عامة تستهدف التسيير الحسابي أو التنظيم الحسابي.
- ويتكون المجلس من ثلاث لجان دائمة بالإضافة إلى فرق ومجموعات متخصصة وهي: لجنة الاعتمادات والتأديب، لجنة التكوين، ولجنة التقييس وتتمثل مهام هاته الأخيرة في التحضير والموافقة على مشروع المخطط الوطني للمحاسبة..إلخ.

ب. المجلس الأعلى للمحاسبة كجهة قضائية عليا للرقابة البعدية للأموال العمومية

بعد إنشاء المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين في 24-04-1991 تم إعفاء المجلس الأعلى للمحاسبة من تسيير وإشراف على مهنة المحاسبة، وتلاها خطوة أخرى هي إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة الذي يتم تكليفه بمهمة التقييس المحاسبي، وقبل إعفاء المجلس الأعلى للمحاسبة من آخر مهام صدر الأمر رقم 95-20 مؤرخ في 1995/07/17 يتضمن الاختصاص الجديد للمجلس الأعلى للمحاسبة.[38]

يعتبر المجلس الأعلى للمحاسبة المؤسسة العليا للرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية وجميع المؤسسات ذات الطابع الصناعي و/أو التجاري أو المالي، والذي تكون أموالها أو مواردها أو رؤوس أموالها كلها ذات طبيعة عمومية. وزود بموارد بشرية تنقسم إلى قضاة بما فيهم الناظر العام الذي يمارس دور النيابة العامة، والمدققون الماليون الذين يقومون بأعمال تدقيق الوثائق.

ج. المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين:

أنشأ "المصف" بموجب القانون 91-08 المؤرخ في 1991/04/27، وهو منظمة وطنية مهنية تتمتع بالشخصية المدنية وتجمع الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين لممارسة مهنة خبير محاسب ومحافظ حسابات ومحاسب معتمد حسب الشروط التي يحددها القانون.[39]

وهو يكلف بما يأتي:

- السهر على تنظيم المهنة وحسن ممارستها.
- الدفاع على كرامة أعضائه واستقلاليتهم.
- إعداد النظام الداخلي للمنظمة الذي يحدد على الخصوص شروط التسجيل والإيقاف والشطب من جدول المنظمة الوطنية.
- يقدم مساعدته للأشغال التي تبادر بها السلطات العمومية المختصة في ميدان التقييس المحاسبي والطلب المهني والتسعير.
- يمثل مصالح المهنة تجاه السلطات المختصة وتجاه الغير والمنظمات الأجنبية المماثلة.
- يعد ويراجع وينشر قائمة الخبراء المحاسبيين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين...إلخ.

[38] الأمر 95-20 ، المؤرخ في 17-07-1995 ،يتعلق بمجلس المحاسبة ، جريدة رسمية العدد 39 ، ص 3-18.

[39] القانون 91-08 ،المؤرخ في 27-04-1991 ، يتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات و المحافظ المعتمد ، جريدة رسمية العدد 20 ،ص 658-651

يدير المصف مجلس يتكون من ثلاثة عشر (13) عضوا منهم إثنا عشر (12) عضوا ينتخبهم المؤتمر الوطني وعضو واحد يمثل السلطات العمومية.

يتكون المؤتمر الوطني من الأعضاء الذين تنتخبهم المجالس الجهوية، وينتخب المجالس الجهوية مهنيو المنطقة الخاصة بهم المنصبون على المستوى الجهوي والمسجلون قانونا في جدول النقابة الوطنية.

بالإضافة إلى المجلس الوطني هناك لجان وطنية تتفرع عنه مثل لجنة الجدول، لجنة التكوين، لجنة التربصات، غرفة الانضباط والمصالحة ويرأس كل لجنة وطنية أحد أعضاء المجلس الوطني أما الأعضاء فهم بالتساوي أعضاء اللجان الجهوية، فمثلا لجنة الاعتماد يرأسها النائب الأول لرئيس المجلس الوطني، أما باقي الأعضاء فهم عبارة عن ثلاثة (3) أعضاء من كل لجنة جهوية للاعتماد أي إثنا عشر (12) عضو.

ونذكر في الأخير أن مهنة المحاسب في الجزائر عرفت صراعات خطيرة وانقسامات كبيرة أدت إلى شل المنظمة وهذا بين المهنيون أنفسهم من جهة أولى، وبين المصف الوطني ووزارة المالية من جهة ثانية وهذا منذ أكتوبر 2002 مع العلم أن وزارة المالية قامت بصياغة مشروع قانون دون إشراك المصف الوطني، يقضي بتحويل نصف هياكل المصف إلى وزارة المالية، مثل لجنة الاعتماد ولجنة التربصات ولجنة التكوين وكذلك تقسيم المصف إلى اتحاد الخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، وقد خطى هذا القانون خطوات متقدمة، حيث صادق مجلس الحكومة على مشروع القانون ثم أرسل إلى مجلس الدولة لإبداء رأيه ثم صادق عليه مجلس الوزراء ومنه أرسل إلى البرلمان منذ دورة الربيع 2008 وينتظر أن تتم المصادقة عليه خلال دورة الربيع لسنة 2009.

د. المجلس الوطني للمحاسبة:

أحدث المجلس الوطني للمحاسبة بموجب مرسوم تنفيذي رقم 96-318 المؤرخ في 1996/09/25 وهو جهاز استشاري ذو طابع وزاري مشترك ومهني مشترك، وهو تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية.[40]

يقوم المجلس بمهمة التنسيق والتلخيص في مجال البحث وضبط المقاييس المحاسبية والتطبيقات المرتبطة بها، وبهذه الصفة يمكن المجلس إن يطلع على كل المسائل المتعلقة بمجال اختصاصه، بمبادرة منه أو بطلب من الوزير المكلف بالمالية. ويمكن أن تستشيره لجان المجالس المنتخبة، والهيئات والشركات أو الأشخاص الذين تهمهم أشغاله.

تمثل صلاحيات المجلس على الخصوص فيما يأتي: يجمع ويستغل كل المعلومات والوثائق المتعلقة بالمحاسبة وبتعليمها، ينجز أو يكلف من ينجز كل الدراسات والتحاليل في مجال التنمية واستخدام الطرق والأدوات المحاسبية، يقترح كل التدابير الرامية إلى ضبط المقاييس المحاسبية واستغلالها العقلاني، يفحص ويبدي رأيه وتوصياته في كل مشاريع النصوص التشريعية التي لها علاقة بالمحاسبة، يشارك في تطوير أنظمة التكوين وبرامجه وتحسين

[40] مرسوم تنفيذي رقم 96-318 ، مؤرخ في 25-09-1996 ،يتضمن احداث المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه ،جريدة رسمية العدد 20 ، ص 658-651.

المستوى في مجال المهن المحاسبية، يتابع تطور المناهج والتنظيمات والأدوات المتعلقة بالمحاسبة على الصعيد الدولي، وينظم كل التظاهرات واللقاءات والتنظيمات ذات الطابع التقني التي تدخل في مجال اختصاصه.

أما عن تشكيلة المجلس فيرأس المجلس وزير المالية أو ممثله ويتشكل من: الرئيس المزاول مهنته في المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، ممثل الوزير المكلف بالمالية، ممثل الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي، ممثل الوزير المكلف بالتكوين المهني، ممثل الوزير المكلف بالتجارة، ممثل الوزير المكلف بالإحصائيات، ممثل الوزير المكلف بالإصلاح الإداري والوظيف العمومي، ممثل عن المفتشية العامة للمالية، ممثل عن الغرفة الوطنية للزراعة، ممثل عن الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة، ممثل عن بنك الجزائر، ممثل عن لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، ممثل عن الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية، ممثل عن جمعية شركات التأمين، ممثلين (2) عن الشركات القابضة العمومية، ستة (6) ممثلين للمهنة بعينهم مجلس المصف الوطني من بين الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، أستاذين (2) لهما رتبة أستاذ مساعد على الأقل في مجال المحاسبة والمالية يعينهما الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي أي خمسة وعشرون (25) عضو بما فيهم الرئيس.

يمكن المجلس أن تستعين بصفة استشارية بكل إدارة أو هيئة أو شخص، من شأنهم أن يفيدوه في أعماله، يعين أعضاء المجلس باستثناء رئيس المجلس الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، بقرار من الوزير المكلف بالمالية لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد، بناءا على اقتراح الإدارات والمؤسسات أو الهيئات التي ينتمون إليها كما يزود المجلس لسيره بأمانة إدارية وتقنية توضع تحت سلطة رئيس المجلس ويسرها أمين عام بمساعدة ثلاثة (3) رؤساء دراسات. من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج مايلي:

يعتبر عدد الأعضاء (25 عضو) متكاملا ومتوازيا بالنظر إلى مهام المجلس لأنه يضم ممثلين عن مختلف المهن والقطاعات الاقتصادية والإدارات والهيئات الرسمية للدولة، ويعتبر ذلك نقطة إيجابية تسمح للمجلس بالتوفر على نظرة شاملة عن المحيط الاقتصادي والإداري والاجتماعي خلال إعداد الدراسات والمشاريع القانونية وأعمال التقييس.

أما من حيث تفرغ الأعضاء، فإنه يعكس التجربة الفرنسية والأمريكية في هذا المجال، يعتبر أعضاء المجلس الوطني للمحاسبة غير دائمين وغير متفرغين لأشغال المجلس وهو ما أدى إلى الاستعانة بالخبراء الأجانب لإنجاز أشغاله، فعلى سبيل المثال نجد أن رئيس مصف الخبراء المحاسبين متفرغ لمكتبه الشخصي كخبير محاسب ومحافظ حسابات ومتفرغ لمنصب رئيس المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين وكذلك لمهنة التدريس باعتباره حاصل على شهادة الدكتوراه وكذلك كعضو للمجلس الوطني للمحاسبة.

بالنظر إلى منتوج المجلس، فيمكن اعتباره متواضع، حيث قام المجلس بوضع نظام محاسبي يقوم على المعايير الدولية للمحاسبة IAS حيث بفضله التحقت الجزائر بركب الدول التي تبنت معايير المحاسبة الدولية، فمنذ أن اتخذ قرار التخلي عن المخطط الوطني للمحاسبة سنة 2004 قام المجلس بإعداد مشاريع للنظام المحاسبي المالي الجديد بلغ عددها سبعة (7) منذ سنة 2004 إلى غاية 2006، توجه في سنة 2008 بمشروع القرار الذي يتضمن مدونة الحسابات من ثلاثة أرقام مع شرح مفصل لعمل الحسابات والقوائم المالية وتم توقيعه من طرف وزير المالية ونشره في الجريدة الرسمية، كذلك قام المجلس بالإشراف على عدة دورات تكوينية لفائدة مهتهني المحاسبة.

هـ. المديرية العامة للمحاسبة:

وتسمى بالمديرية المركزية للمحاسبة وأحدثت ضمن هياكل وزارة المالية وتكلف بما يأتي (في إطار المحاسبة العمومية أو منظور القطاع العام):

- إعداد القوائم والإجراءات المتعلقة بالمحاسبة.
- القيام بأي عمل أو دراسة أو بحث يهدف إلى تطوير وعصرنة مصالح الخزينة وتوحيد الأنظمة المحاسبية.
- مركزه وتوحيد وتقديم المعلومات المالية والمحاسبية والميزانية.
- تصميم نظام الإعلام للخزينة وتسييره.
- ضمان تنشيط وتقييم نشاط مصالحها الخارجية.
- المبادرة بأي نص تشريعي أو تنظيمي تابع لميدان اختصاصها واقتراحه وتتكون من خمسة (5) مديريات هي مديرية التنظيم والتنفيذ المحاسبي للميزانيات، مديرية عصرنة وتوحيد المقاييس المحاسبية، مديرية التوحيد المحاسبي والمالي، مديرية الإعلام الآلي، مديرية إدارة الوسائل والمالية مع العلم أن كل مديرية تنقسم بدورها إلى عدة مديريات فرعية.[41]

يرجع الفضل إلى المديرية العامة للمحاسبة في إعداد المخطط الوطني للمحاسبة العمومية الذي ينقسم بدوره إلى تسعة (9) مجموعات وكل مجموعة تحتوي على مدونة حسابات من ثلاثة أرقام، مع فسح المجال للمحاسبين العموميين لفتح حسابات فرعية.

ونذكر في الأخير أن عملية تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام تجري على قدم وساق، باعتبار أن كل معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات المتعلقة بها تحتوي إما على فصول أو فقرات تحت عنوان "منظور القطاع العام".

المطلب الثاني :التطور المحاسبي الجزائري:

إن التزايد المستمر في تبني تطبيق معايير المحاسبة الدولية من طرف دول العالم، يقودنا إلى معرفة موقع الجزائر اتجاه المعايير المحاسبية الدولية، وهذا لا يتم إلا من خلال دراسة تطور البيئة المحاسبية الجزائرية.

أ. التطور المحاسبي الجزائري

[41] مرسوم تنفيذي رقم 07-364 ،مؤرخ في 28-11-2007 ،يتضمن تنظيم الادارة المركزية في وزارة المالية ، جريدة رسمية عدد 75،ص 5-32

إن النظام المحاسبي الجزائري وعبر مراحل تطوره كان يتفاعل مع التغيرات التي تحدث من حوله، سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، وذلك أن النظام المحاسبي لا يستطيع أن يحقق الأهداف التي يسعى إليها، إلا إذا كان متناسقا مع المحيط الذي يوجد فيه، فالمتتبع للتطور المحاسبي في الجزائر يلاحظ أنه مر بثلاثة مراحل يمكن تلخيصها فيمايلي:

- **المرحلة الأولى من 1962-1975:**

ورثت الجزائر بعد الاستقلال النظام التشريعي الفرنسي، فقد أصدرت الحكومة الجزائرية في 1962/12/31 القانون الأساسي رقم 157/62 والقاضي بتمديد العمل بالنصوص القانونية الفرنسية، باستثناء التي لها علاقة بالسيادة الوطنية، وبالتالي فقد استمر العمل بالتشريع الفرنسي في مجال المحاسبة والمتمثل في المخطط المحاسبي العام PCG لسنة 1975 والذي اعتبر كافيا للاستجابة لمتطلبات تلك المرحلة، خاصة العمل على ضمان الاستمرارية في تدفق المعلومات الاقتصادية والمالية الموجهة إلى الإدارة الوطنية ومنها إدارة الضرائب، لكن كان للتوجه الجزائري نحو الاقتصاد المخطط والمركزية في التسيير انعكاس على النظام العام الفرنسي PCG، الذي كان يستجيب لاحتياجات الاقتصاد الليبرالي المنظم بواسطة السوق، وهذه النظرة لم تعد تستجيب للاحتياجات من المعلومات للاقتصاد المخطط، مما أوجد جوانب قصور عديدة على مستوى هذا الأخير تتمثل فيما يلي:[42]

أ. القوائم المالية لا تعكس القرارات المتخذة من طرف المستثمرين، حيث أن الميزانية التي تعكس الوضعية المالية خلال فترة معينة لا تسمح بمعرفة الموارد المستعملة والمتاحة للمؤسسة، كما أن الخسارة والربح لا يسهلان عملية قراءة وتفسير العناصر التي ساهمت في تحقيق النتيجة.

ب. المبادئ المحاسبية المنصوص عليها في PCG ذات طابع جبائي.

ج. الهيكل التنظيمي للمحاسبة التحليلية وعلاقته مع المحاسبة العامة صعب التطبيق في المجمعات والوحدات الصناعية المعقدة.

د. ضعف محتوى المخطط المحاسبي العام من حيث النصوص والإجراءات المحاسبية التي كانت تتصف بالعمومية، ولا تتمتع بالإجبارية حيث جاءت هذه الأخيرة في شكل اقتراحات.

إن النقائص التي شملها PCG نتيجة للتوجه الاقتصادي الجزائري نحو الاشتراكية، أوجب ضرورة وجود مرجعية محاسبية تترجم التطور الجديد في الاقتصاد وخاصة التغير في المفاهيم وطرق التسيير، فكانت المحاولة الأولى التي تعتبر أكثر جدية لتحديث المخطط المحاسبي العام PCG في 1969، حيث كلفت وزارة المالية بالقيام بهذا العمل في غضون ستة أشهر أي في أجل أقصاه 1970/06/30 إلا أن هذه الفترة لم تكن كافية للقيام بعمل بهذا الحجم.

[42] BouraouiNassiba,**nécessite d'une réforme comptable Algérie dans le cadre du passage de l'économie planifiée a l'économie de marché** ,mémoire de magister en science de gestion ,ESC, Alger 1998-1999, p 60

وفي هذا المسار ومن الناحية التنظيمية تم تأسيس هيكل جديد يشرف على المهنة المحاسبية، ألا وهو المجلس الأعلى للتقنية المحاسبية CSTC حددت صلاحياته في النص القانوني المنشأ لها، كما تم تدعيم العمل المحاسبي بنص آخر ينظم مهنة الخبير المحاسب (الأمر رقم 82/71 الصادر في 1971/12/29)، وتكملة لهذه التحولات جاءت نصوص قانونية أخرى تنظم العمل المحاسبي والمهنة المحاسبية خاصة جانب التكوين وتم إصدار نصين أساسين هما:[43]

- المرسوم 83/72 الصادر في 1972/04/18 والمتعلق بتنظيم الدراسات الجامعية وإنشاء تخصص جديد في العلوم المحاسبية والمالية.
- المرسوم 84/72 الصادر في 1972/04/18 والمتعلق بتنظيم التربص المهني التكويني لخبراء المحاسبة.

وبهذا تم وضع مجموعة من الخطوات العريضة التي تأخذ بعين الاعتبار في عملية الإصلاح يمكن تلخيصها فيما يلي[44]:

- الأخذ بعين الاعتبار احتياجات مستعملي المعلومات المحاسبية خاصة البنوك وهيئات التخطيط على المستوى الحكومي.
- تبسيط وتوضيح المفاهيم المحاسبية ووضع أسس ومعايير لإعداد الوثائق الشاملة.
- إعداد مخطط محاسبي وطني يلبي احتياجات التخطيط في الجزائر واحتياجات التسيير للمؤسسات، باعتبار PCG من وجهة نظر القائمين على عملية التخطيط غير كافي لذلك.
- توفير للمحاسبة الوطنية معلومات واضحة ومتجانسة للأغراض الإحصائية والتنبؤية، وبالتالي إمكانية تجميعها دون القيام بعمليات إعادة المعالجة والتصنيف.
- يجب أن يكون المخطط المحاسبي الوطني أداة تسيير، بمعنى يسمح باتخاذ القرار ومراقبة إجراءات المسيرين في المؤسسة والعمل على تصحيحها وتوفير الأساس لتوقعات جديدة.

ولأجل عملية الإصلاح تم تكوين لجنة تضم خبراء فرنسيين وجزائريين إضافة إلى خبير تشيكوسلوفاكيو، وبعد أشهر توصلت اللجنة إلى وضع مشروع تمهيدي لأول مخطط محاسبي جزائري، تمت مناقشته من قبل الأطراف المعنية، الأمر الذي أسفر عن تعديلات طفيفة وبهذا تم الإقرار باستبدال PCG بـ PCN وفق الأمر رقم 75-35.

- **المرحلة الثانيةمن 1975-2007**:

[43] مسامح المختار ،**النظام المحاسبي الجزائري الجديد وأشكالية تطبيق تامعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل** ،الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية ،تجارب،آفاق،تحديات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الوادي ،الجزائر ،17-18 جانفي 2010،ص 04

[44] Bouraoui .N,op,cit p61

إن صدور القانون الجديد الخاص فرضته من جهة اعتبارات سياسية تتعلق بالابتعاد عن التنظيم الفرنسي، ومن جهة أخرى ضرورة تأقلم ومسايرة أدوات التسجيل والقياس والإفصاح المحاسبي، للنشاطات الوطنية في ظل التغير الحاصل في تنظيم هذه النشاطات، حسب التوجه الاقتصادي الجديد المتسم بالاشتراكية، وقد جاء هذا القانون بنظرة جديدة مغايرة تماما لما كان معمول به في المخطط المحاسبي العام من حيث:[45]

أ. **التسمية:** إن إرفاق كلمة – وطني- في نص التسمية لها دلالة خاصة، وهي أن القانون خاص بالجزائر على عكس المخطط الفرنسي الذي يستعمل عبارة- عام-وكثير من الدول تستعمل في قوانينها عبارة عام أو موحد

ب. **المصطلحات:** استعمل هذا القانون مصطلحات عديدة تدل على التوجه الوطني للاقتصاد والاهتمام بإنتاج المعلومات التي تحتاج إليها مصالح الدولة.

ج. **أولوية المحاسبة الوطنية على محاسبة المؤسسة:** الكثير من الجوانب العملية التنظيمية التي جاء بها هذا القانون، كانت تهدف إلى تزويد المحاسبة الوطنية بالمعلومات الضرورية انطلاقا من محاسبة المؤسسة الاقتصادية، رغم التعديلات والإصلاحات التي أدخلت عليه لاحقا خاصة في بداية التسعينات، وما مسألة الرسم على القيمة المضافة التي عوضت الرسمين المعروفين بالرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج TUGP، والرسم الوحيد الإجمالي على أداء الخدمات TUGPS خاصة طريقة تسجيلها لدليل على ذلك، فالهدف من هذا هو تجميع معلومات المؤسسات للوصول إلى أحد مكونات الناتج المحلي PIB وهذا على حساب البحث وقياس مجهود المؤسسات ونواتجها الحقيقية.

ولقد استمر العمل بالقانون الجديد (الأمر35/75) دون مشاكل ميدانية لغاية نهاية الثمانينات، أي أن هذا المرجع أدى مهمته بنجاح لغاية البدء في إصلاحات جديدة ابتداء من 1988 عندما بدأ التفكير في تغيير المنهج الاقتصادي المتبع، من اقتصاد إداري موجه إلى اقتصاد تتحكم فيه وتسيره قوى السوق، وهنا بدأت تظهر محدودية PCN للتكفل بالانشغالات الجديدة، ولهذا السبب عرف PCN عدة إضافات قانونية كان الهدف منها تكييفه مع نشاط المؤسسات الاقتصادية العمومية، ومن أهم هذه الإضافات تلك التي أصدرتها المديرية العامة للمحاسبة على مستوى وزارة المالية يمكن تلخيصها فيما يلي:[46]

- المنشور رقم 185/F/DC/CE/89/047 الصادر في 24 ماي 1989 الخاص بالعمليات المحاسبية المتعلقة باستقلالية المؤسسات وذلك بمعالجة العناصر التالية:
  - التمييز بين المساهمات المطلوبة وغير المطلوبة والمساهمات النقدية والمساهمات العينية.

[45] مسامح مختار، مرجع سابق ،ص 05

[46] Marouani Samir, **le projet de nouveau système comptable et financier** , mémoire magistére non publie .ESCd'Alger , 2007,p60

- إضافة حساب الموثق (ح/480) لحسابات الأموال الجاهزة الذي تسجل فيه الأموال المودعة لدى الموثق عند تأسيس المؤسسة.
- إضافة حساب القروض السندية (ح/520) كحساب فرعي ضمن حساب ديون الاستثمار.
- تجزئة حساب سندات المساهمة إلى حسابات فرعية.
- تجزئة حساب الأرباح إلى حسابات فرعية منها حسابات خاصة بأرباح السهم، حصة الأرباح الموزعة على العمال.

❖ المنشور رقم 635/F/DC/CE/90/046 المؤرخ في 1990/03/11 المتعلق بكيفية تسجيل معالجة مساهمة العمال في أرباح المؤسسة.

❖ التعليمة رقم 001/95 المؤرخة في 1995/10/02 المتعلقة بالمعالجة المحاسبية لاشتراكات رأس المال الممنوحة من طرف الدولة لتسيير مساهمات رأس مال المؤسسات العمومية.

❖ التعليمة رقم518/MF/DGL المؤرخة 1997/04/21 والمتعلقة بفرق إعادة التقييم، حيث بينت التعليمة طرق المحاسبة عنه وأبرزت الحسابات الفرعية له.

❖ القرار المؤرخ في 09 أكتوبر 1999 والذي يتضمن توافق المخطط الوطني للمحاسبة مع نشاط المؤسسات القابضة وتجميع حسابات المجمع، وقد تضمن القرار مدونة حسابات طرق معالجة العمليات فيما بين المجمع، تغير المصطلحات وقواعد استعمال الحسابات، لا سيما المتعلقة بالتجميع وكذلك القوائم المالية الختامية وتلتزم المؤسسات القابضة بالخضوع لأحكام هذا المخطط في مسك محاسبتها وإعداد القوائم المالية الختامية وتقديمها.[47]

❖ كما تم إصدار 05 مخططات محاسبية قطاعية والمتمثلة في:[48]

- القطاع الفلاحي 1987.
- قطاع التأمينات 1987.
- قطاع البناء والأشغال العمومية 1988.
- قطاع السياحة 1989.
- قطاع البنوك والمؤسسات المصرفية 1992.

بالرغم من الإضافات والتعديلات التي عرفها المخطط المحاسبي الوطني PCN فقد واجه عدة نقائص نتيجة للتغيرات الاقتصادية الحاصلة على الساحتين الوطنية والدولية، فكان من الضروري الشروع أو القيام بإجراء عملية إصلاح عليه مرة أخرى لتكييفه مع التغيرات الحاصلة، وهو ما تم فعلا وأوكلت هذه المهمة للمجلس الوطني

[47] القرار المؤرخ في 09-10-1999 يتضمن توافق المخطط الوطني للمحاسبة مع نشاط الشركات القابضة وتجميع حسابات المجمع .

[48] MarouaniS,op,cit p60

للمحاسبة الذي أنشأ في 1996 للقيام بأعمال التوحيد المحاسبي وإعداد المعايير المحاسبية، وبهذا كانت بداية المرحلة الثالثة وذلك بظهور النظام المحاسبي المالي.

- **المرحلة الثالثةمن 2007 إلى يومنا هذا:**

قام المجلس الوطني للمحاسبة من خلال عملية الإصلاح التي أسندت له، باختيار إعداد نظام محاسبي استنادا إلى المعايير المحاسبية الدولية يتمثل في النظام المحاسبي المالي، حيث صدر القانون رقم 11/07 بتاريخ 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي الذي عوض عند تطبيقه المخطط الوطني المحاسبي، وينتظر منه أن يعمل على تجاوز النقائص من جهة، ومسايرة البيئة الدولية المحاسبية والإصلاحات والتحولات الاقتصادية في الجزائر من جهة أخرى، ولقد أعطى هذا القانون للمتعاملين الاقتصاديين والمحاسبين مهلة سنتين للتأقلم معه ليبدأ العمل به ابتداء من 2010 وذلك من أجل إنجاحه وسوف نتطرق له بشيء من التفصيل في المبحث الموالي.

المطلب الثالث: المخطط المحاسبي الوطني

تم تدعيم المخطط المحاسبي الوطني PCN بإطار قانوني وتشريعي، يوضح مجال وكيفية تطبيقه وتنظيم المحاسبة وفقه، يتشكل من مدونة حسابات وقوائم مالية تعمل من خلالها المؤسسات وفق المبادئ الأساسية للمحاسبة، بغرض تحقيق الأهداف التي وضع من أجلها، وهي توفير معلومة مالية مفيدة لعملية التخطيط الاقتصادي وتسيير المؤسسات.

1. المبادئ المحاسبية للمخطط المحاسبي الوطني PCN:

هناك مبادئ تمت الإشارة إليها بوضوح في الأمر رقم 75-35 المتضمن PCN وفي القرار المتعلق بتطبيقه وهي: الوحدة المحاسبية، الوحدة النقدية، القيد المزدوج، عدم المقاصة، الصدق، الفترة المحاسبية، التكلفة التاريخية، الحيطة والحذر، استقلالية الدورات ثبات الطرق المحاسبية.

وهناك مبادئ أخرى لم تتم الإشارة إليها أو تعريفها بوضوح في المخطط المحاسبي الوطني PCN لكنها مطبقة في ميدان ممارسة المحاسبة وتتمثل فيما يلي:

أ. مبدأ استمرارية النشاط.

ب. عدم المساس بالميزانية الافتتاحية.

ج. مبدأ التوافق مع القانون.

ب. المفاهيم المتضمنة فيPCN:

أتى المخطط المحاسبي الوطني بعدة مفاهيم يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. **الأصول:** تعرف على أنها مجموع عناصر ذمة المؤسسة لها قيمة إيجابية، وتمثل بالتالي حقوق الملكية والحقوق الأخرى التي تمتلكها المؤسسة أثناء إعداد الميزانية، وقد اعتمد في ترتيب عناصر الأصول على

مبدأ السيولة أي حسب الفترة التي تستغرقها هذه العناصر في التحول إلى سيولة وقسمت إلى أصول متداولة وغير متداولة.

ب. **الخصوم**: تعرف على أنها الموارد التي قدمها أو وضعها المستثمر أو الشركاء تحت تصرف المؤسسة وتتكون من الأموال الخاصة أو الموارد التي قدمها أشخاص آخرون كالمقرضين والموردين أو التي أنشئت أو وجدت نتيجة قيامها بالأعمال خلال السنة الماضية[49]، قد اعتمد في تصنيف حسابات الخصوم على مبدأ الاستحقاق.

ج. **الأموال الخاصة**: وتمثل الأموال التي وضعت تحت تصرف المؤسسة والتي يعتمد عليها في تمويل المشروع بصفة دائمة.

د. **الديون**: وتمثل كل الأموال التي يقع أداؤها على عاتق المؤسسة بما فيها تلك التي تم إقراضها من الغير.

هـ. **الأعباء**: وتمثل كل الأموال التي تقع على عاتق المؤسسة أو ما تقوم بتسديده سواء تعلق الأمر بعمليات تتعلق بنشاط الاستغلال العادي للمؤسسة أو بالنشاط خارج الاستغلال.

و. **النواتج**: وهي كل ما تحصل عليه المؤسسة نتيجة قيامها بنشاطها وقد تم تصنيف النواتج حسب طبيعتها إلى نواتج متعلقة بالاستغلال وأخرى خارج الاستغلال.

ز. **النتائج**: وتتحصل عليها بإجراء الفرق بين حسابات الإيرادات وحسابات الأعباء.

ج. **القوائم المالية الختامية**: تقدم القوائم المالية الختامية في شكل جداول بحيث توفر لمستعمليها التفاصيل اللازمة، وأهم ما يميز هذه القوائم هو إجبارية إعدادها وتقديمها على كل المؤسسات مهما كان حجمها وتتكون من:[50]

أ. **الوثائق الشاملة**: تتمثل الوثائق الشاملة التي أتى بها المخطط المحاسبي الوطني PCN فيما يلي:

- **الميزانية**: وتشمل الصورة الفونغرافية لوضعية المؤسسة في زمن ما.
- **حساب النتائج**: وهو جدول تحليلي يجمع حسابات التسيير من نفقات وإيرادات، وبمقارنة مرحلية بينهمانتحصل على نتائج جزئية (الهامش الإجمالي القيمة المضافة، نتيجة الاستغلال، نتيجة خارج الاستغلال) إلى أن نصل إلى النتيجة الصافية (نتيجة الدورة).
- **جدول عناصر الذمة**: ويظهر هذا الجدول جليا التغيرات التي تطرأ على كل عنصر من عناصر الذمة، وذلك بإظهار رصيد أول مدة لكل حساب والحركات التي يتعرض لها خلال الدورة ليحصل في الأخير على رصيد نهاية الدورة.

---

[49] بويعقوب عبد الكريم ،**أصول المحاسبة العامة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني**، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،طبعة 2،1999،ص 19.

[50] بوتين محمد ،**المحاسبة العامة** ، دراسة موضحة بأمثلة ومسائل محلولة طبقا لـ PCN ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2003،ص46

ب. الوثائق الملحقة: إضافة إلى الوثائق الشاملة فرض المخطط المحاسبي الوطني أربعة عشرة وثيقة ملحقة تكمل الوثائق وتمنح لمستعمليها التفاصيل اللازمة وتتمثل فيما يلي:

- جدول الاستثمارات، جدول الاهتلاكات، جدول المؤونات، جدول الحقوق، جدول الأموال الخاصة، جدول النواتج الأخرى، جدول الديون، جدول المخزونات، جدول اهتلاك البضائع والمواد، جدول مصاريف التسيير، جدول المبيعات والخدمات المقدمة.

تشكل هذه الجداول مجتمعة جملة من المعلومات المفصلة التي تساعد كل من له فائدة من الإطلاع على القوائم المالية في أخذ صورة تفصيلية عن العمليات التي قامت بها المؤسسة خلال الدورة المحاسبية.

د. أهداف وخصوصيات المخطط المحاسبي الوطني

جاء المخطط المحاسبي الوطني كضرورة لإصلاح النظام المحاسبي الجزائري القائم على PCG والقضاء على نقائصه وكان يهدف إلى ما يلي:[51]

أ. تبسيط وتنظيم مهنة المحاسبة من حيث قواعد التقييم والتسجيل وإعداد القوائم المالية.

ب. تسهيل عملية اتخاذ القرار والتنبؤ بها وذلك بإعداد أداة تسيير ديناميكية، ومراقبة تطبيقها وإجراء التعديلات في الوقت المناسب.

ج. تسهيل استخراج وتجميع بعض القيم التي تحتاجها المحاسبة الوطنية، والمهمة لحساب بعض المؤشرات الاقتصادية التي تلبي احتياجات الاقتصاد المخطط.

د. مراقبة نتائج المؤسسة من طرف مصلحة الضرائب.

هـ. تحسين فعالية المؤسسة بمراقبة الاستعمال الأمثل للمواد.

هـ. خصوصيات المخطط المحاسبي الوطني PCN:

أ. أول ما نشير إليه بهذا الصدد هو اعتماد معدي هذا المخطط عن تصميمه على النموذج المبسط، أي اعتماد المحاسبة العامة دون المحاسبة التحليلية، مع العلم أن هذا المخطط موجه أساسا للمؤسسات التي تمارس أنشطة تجارية وصناعية مع إهمال الأنشطة الاقتصادية الأخرى، مثل نشاط البنوك، مؤسسات التأمين والمستثمرات الفلاحية لذلك فإن فكرة اللجوء إلى إعادة تكييف المخطط المحاسبي الوطني، استجابة لخصوصيات بعض الأنشطة كانت حاضرة لكن ترك العمل بها لاحقا.

ب. تم اعتماد تصنيف لحسابات الإيرادات والتكاليف حسب طبيعتها، حيث يؤدي إلى إظهار جدول حساب النتائج بمؤشرات غير صالحة للتسيير الداخلي لمختلف المؤسسة وأقسامها، عدا بعض ما تعلق بتسيير المؤسسة ككل على العكس من التصنيف الوظيفي أو التصنيف حسب الاتجاه، الذي يجري

[51] L'ordonnance 75-35 du 29-04-1975 portant plane comptable nationale

العمل به في الدول الانجلوسكسونية، والذي يسمح بالحصول مباشرة وبدون إعادة معالجة للمعلومات الأساسية، التي تمكن من الوقوف على التسيير السليم للمؤسسة مثل تكاليف الإنتاج، أسعار تكلفة المبيعات والتكاليف التي تقع على عاتق كل وظيفة (التجارية، المالية، الإدارية).

ج. اعتماد المخطط المحاسبي الوطني على مبدأ التكلفة التاريخية (تكلفة الشراء أو تكلفة الاقتناء)، ورغم أن هذا المبدأ معمول به في أغلب الأنظمة المحاسبية في العالم، لكنه لا يعطي الصورة الحقيقية لوضعية المؤسسة، وبالتالي تكون عملية اتخاذ القرارات غير عقلانية لاعتمادها على الأسعار التاريخية، فالعديد من عناصر القوائم المالية ينبغي إعادة تقديمها بطرائق أكثر عقلانية تتماشى مع الاقتصاد التضخمي.[52]

د. اعتمد المخطط المحاسبي الوطني على مدونة حسابات مرقمة برقمين وهي إلزامية الإتباع وكان الهدف منها توحيد التسجيلات المحاسبية بين المؤسسات، مما يمكن من إجراء المقارنة بين القوائم المالية ويسهل عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدم تحمل تكاليف أكبر من جراء إنشاء مدونة حسابات خاصة بها كما تسهل عملية المراجعة.

المطلب الرابع: محدودية المخطط المحاسبي الوطني وضرورة استجابته للتحولات المحاسبية الدولية

نتيجة للتطورات الاقتصادية الحاصلة في البيئة المحلية الدولية، والتي انعكست على ميدان المحاسبة ظهرت العديد من النقائص على مستوى المخطط المحاسبي الوطني، والتي أصبحت بصورة واضحة بعد توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق، حيث لم يساير هذا المخطط التغيرات التي حدثت على المستوى الدولي، وهذا ما أدى إلى عدم اعتماده من طرف المؤسسات المتعددة الجنسيات لوجود مشاكل في التسيير، وعدم تطابق قوائمه المالية مع معايير المحاسبة الدولية.

1. نقائص متعلقة بالجانب النظري للمخطط المحاسبي الوطني PCN

إن طريقة تقديم المخطط المحاسبي الوطني تظهر العديد من التقصير على مستوى الجانب النظري من حيث الإطار المفاهيمي، المصطلحات المستعملة، والحسابات المركبة.

أ. التقصير المفاهيمي:

يتعلق الأمر بالإطار المفاهيمي، الأهداف، مستعملي المعلومة المحاسبية والمبادئ المحاسبية والتنسيق المحاسبي.

- **من حيث الإطار المفاهيمي:**

يعمل الإطار المفاهيمي في مجال المحاسبة على تحديد المبادئ والأهداف التي تقوم عليها قواعد المحاسبة، وإعداد القوائم المالية، وكيفية إيجاد الحلول للمشاكل المحاسبية المطروحة، وهو ما لم يشر له

[52] شنوف شعيب ،**الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي** ،حالة بريتش بتروليوم، أطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2006-2007 ،ص 61

المخطط الوطني للمحاسبة بوضوح، سواء في الأمر المتضمن المخطط الوطني للمحاسبية أو في القرار المتعلق بكيفية تطبيقه[53]، وهو ما أدى إلى وجود جمود على العمل المحاسبي، وفي كثير من الأحيان تأتي الحلول من المهنيين، لكن عدم استنادهم على إطار عام وموحد، يجعل من حلولهم هذه مجرد اجتهادات شخصية قد لا تكون مماثلة وهذه الصفة هي من أسس المحاسبة.

- **من حيث الأهداف:**

إن أهداف المخطط المحاسبي الوطني لم تعد تتجاوب مع الواقع الحالي للاقتصاد الوطني ولا مع احتياجاته، فقد كان المخطط يهدف إلى تلبية احتياجات الاقتصاد الكلي، من خلال تقديم المعلومات إلى جهاز التخطيط المركزي، بالإضافة إلى تلبية احتياجات المحاسبة الوطنية من المعلومات، في حين يعتبر المخطط المحاسبي أداة موجهة لتلبية احتياجات المؤسسة من المعلومة المحاسبية بالدرجة الأولى، ولا يمكن لمخطط محاسبي موجه نحو المحاسبة الوطنية ونحو تلبية احتياجات الاقتصاد الكلي أن يكون فعالا لتلبية احتياجات الواقع الاقتصادي الحالي.[54]

- **من حيث مستعملي المعلومة المحاسبية:**

ركز المخطط المحاسبي الوطني على الجانب التقني المحاسبي، وأهمل عدة نقاط مهمة منها الأطراف المستعملة للمعلومة المحاسبية، كما لم يحدد درجة أولويتها والتي على المحاسبة الإجابة على احتياجاتها، فالنطاق الحالي للمخطط المحاسبي الوطني يعطي امتيازا لمعلومات الاقتصاد والإحصاء، غير أنه على المستوى الدولي هدف المحاسبة هو تلبية احتياجات العديد من المستعملين للمعلومة المحاسبية كالمستثمرين، المساهمين، الملاك، وعليه فإن المخطط المحاسبي الوطني أهمل عدة مستعملين للمعلومة المالية، ومن بينهم المستثمرين والمساهمين خاصة في ظل اقتصاد السوق بزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ولعب البورصات لدور كبير في تمويل الاقتصاد، ودور المساهمين داخل وخارج الوطن في تمثيل المؤسسات مقابل الحصول على أرباح وفوائد، ومعرفة هذه الأرباح ووضعية المؤسسة المستثمر فيها تتطلب توفر معلومات للمستثمرين، تمكنهم من اتخاذ قراراتهم على أساسها والمعلومة التي يقدمها PCN لا تأخذ بعين الاعتبار هذه المتطلبات.

- **من حيث المبادئ المحاسبية:**

لم يحدد المخطط المحاسبي الوطني الفروض والمبادئ المحاسبية العامة التي يقوم عليها بصفة صريحة، حتى وإن أشار ضمنيا إلى بعض المبادئ في قواعد التقييم وسير الحسابات، إلا أن ذلك يعتبر غير كافيا إذ لابد أن تحدد الفروض والمبادئ المحاسبية بصفة صريحة وواضحة، وذلك من أجل تبيان

[53] BouraouiNassiba,op,cit p97

[54] طارق حمزة ،**دراسة تحليلية انتقادية للمخطط المحاسبي الوطني**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير – فرع النقود و المالية– كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2004،ص 138.

وتوضيح الأسس والقواعد التي يقوم عليها المخطط حتى تصبح هذه الفروض والمبادئ مرجعا رسميا واجبة التطبيق بقوة القانون ولا تبقى مبدأ متعارف عليه يحبذ تطبيقه[55] كمثال عن ذلك مبدأ الحيطة والحذر الذي يتطلبه التسيير المحاسبي، حيث لا تأخذ الإيرادات بعين الاعتبار إلا إذا تحققت فعلا، بينما يتم تسجيل كل التكاليف سواء كانت قد حدثت فعلا أو من المحتمل حدوثها، وهذا الأمر من شأنه أن يؤدي إلى سوء تقدير نتائج المؤسسة ونقص مصداقية المعلومات التي توفرها المحاسبة.

ب. المصطلحات المستعملة:

يتمحور هذا التقصير أساسا في النقاط التالية:[56]

- وجود غموض في بعض المصطلحات المستعملة والتي لم يقم معدو المخطط بشرحها، وبالتالي فإن ذلك كان له أثر كبير على فهمها وحسن تطبيقها واستغلالها، وكمثال على ذلك نذكر المصطلحات القاعدية للمحاسبة التي لم تعرف بدقة مثل: الصورة الصادقة الشفافة، المالية، منفعة المعلومة، الأهمية النسبية، استمرارية الاستغلال...إلخ.
- ضعف الترجمة إلى اللغة العربية، حيث تم إعداد المخطط أساسا باللغة الفرنسية ثم تمت ترجمته من طرف لجنة أنشئت خصيصا لذلك، فالنقص الفادح في الترجمة جعل الصيغة العربية من المخطط تعاني أخطاء كثيرة نذكر منها الخلط بين الحقوق والديون التي رمز إلى كل منها بنفس المصطلح وهو الديون.
- عدم توافق المصطلحات المستعملة مع الواقع الاقتصادي الجديد، فقد استعمل المخطط عدة مصطلحات تتوافق مع الاقتصاد الموجه الذي كان سائدا في وقت إعداده، والتي أصبحت لا تتوافق مع الواقع الجديد للاقتصاد الجزائري.

لقد كان من المفروض أن يخصص جزء من المخطط لتعريف وشرح المصطلحات المستعملة، سواء من حيث تسمية الحسابات والأصناف، أو من حيث قواعد سير الحسابات، وبالتالي من الضروري مراجعة المصطلحات التي جاء بها المخطط الوطني المحاسبي وتكييفه وتعديلها حسب المتطلبات والتوجه الاقتصادي السائد.

2 . نقائص متعلقة بالجانب (التقني) الميداني

يعتبر المخطط المحاسبي الوطني بمثابة قانون منظم لأعمال المهنة، وبالتالي فالجانب العملي الميداني هو الذي سيحكم عليه من حيث نجاحه أو فشله ومدى إلمامه بمختلف الحالات، وعليه يمكن توضيح النقائص العملية فيما يلي:

---

[55] طارق حمزة ،مرجع سابق ،ص 139

[56] جرد نور الدين ،**نحو اطار متكامل موحد للتطبيقات و الممارسات المحاسبية بين الدول ،حالة النظام المحاسبي الجزائري**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة ،قسم العلوم التجارية ،جامعة الجزائر ،2008-2009،ص 141 - 142.

أ. الإطار المحاسبي:

يواجه المخطط المحاسبي الكثير من النقائص على مستوى كل الأصناف، لذلك يرى أغلب المستخدمين بأنه يجب إعادة النظر فيها، وعلى سبيل المثال لم يخصص حسابا خاصا لكل من العناصر التالية:

- **المجموعة الأولى**:رأس المال المسدد سندات المساهمة، علاوات تحويل السندات إلى أسهم، المؤونات النظامية.
- **المجموعة الثانية**: المصاريف الموزعة على عدة سنوات للتهييئات الكبرى، الأراضي غير المهيأة، القرض الإيجاري، الاستثمارات المالية، البناءات المنجزة على أراضي الغير، مباني على أرض النشاط، التسعير في البورصة.
- **المجموعة الثالثة**: حسابات المواد واللوازم غير قابلة للتخزين كالكهرباء.
- **المجموعة الرابعة**: مؤونة نقص قيمة المجمعات، الفوائد الواجبة التحصيل، نواتج القبض، إعانات القبض.
- **المجموعة الخامسة**: الديون المخصصة للعطل المدفوعة، الكشوف البنكية، الكشف على الحساب، حسابات الدمج المحاسبي.
- **المجموعة السادسة**:المنح العائلية،منح التدريس،الامتيازات حسب طبيعتها الممنوحة للمستخدمين بالإضافة إلى ذلك نسجل وجود حسابات أخرى ليس هناك مبرر لوجودها، إذ أصبحت بدون استعمال ولابد من إلغائها، على سبيل المثال حـ/642 رسوم على رقم الأعمال حيث ألغي هذا الرسم وعوض بالرسم على القيمة المضافة سنة 1992، وعليه لم يعد هناك مبرر لبقاء حـ/642 ولا لحسابية الفرعين.

ب.قواعد التقييم:

- اعتمد المخطط المحاسبي الوطني التكلفة التاريخية كطريقة للتقييم، لكن لم يوصي بطرق التقييم عند تاريخ الجرد، فلا توجد أي طريقة لتقييم مدخلات ومخرجات المخزون، وأعطيت الحرية للمؤسسات في اختيار الطريقة الأكثر توافقا مع خصائص المخزون.
- لم يتناول المخطط المحاسبي الوطني تعريف كل من تكلفة الحيازة، تكلفة الشراء، تكلفة الإنتاج، المصاريف الملحقة، الأعباء المباشرة وغير المباشرة.
- المخطط المحاسبي لم يدقق في تحديد طرق حساب الاهتلاك ولم يحدد معدلات الاهتلاك فالنسب المستعملة محددة من طرف إدارة الضرائب.
- لم يحدد المخطط المحاسبي الوطني طرق حساب المؤونات والأسس التي يتم الاعتماد عليها في تكوينها.

ج. الجرد الدائم:

لقد فرض المشرع الجزائري على جميع المؤسسات مهما كان حجمها، وطبيعة نشاطها أن تتبع طريقة الجرد الدائم من أجل متابعة مخزونها، رغم أن هذه الطريقة لا تناسب وإمكانيات بعض المؤسسات، نتيجة تعدد النشاطات والبعد الجغرافي في بعض الوحدات مما يبرز صعوبة استعمال الجرد الدائم في المؤسسة[57]، فتطبيق نظام الجرد الدائم يتطلب مستوى من التنظيم الداخلي للمؤسسة، والذي يقوم على نظام متكامل من وظيفة التسجيل، الوظيفة التنفيذية ووظيفة الرقابة وهذا ما لا يتوفر في المؤسسات الجزائرية.

د. غياب صنف المحاسبة التحليلية:

لم يخصص المخطط المحاسبي الوطني صنف للمحاسبة التحليلية، كما أنه لم يجبر المؤسسات بمسكها رغم فعالية هذه الأداة باعتبارها وسيلة أساسية في تحديد التكاليف.

3. ضعف الإفصاح المحاسبي

إن المخطط المحاسبي الوطني لا يؤدي إلى توفير كل المعلومات المالية والمحاسبية التي يحتاجها المستثمرون، ولا تملك القوائم المالية قيمة تجانسية، أي قابليتها للمقارنة الزمنية والمكانية ولهذا نسجل عدة انتقادات أهمها:

أ. لا يوضح المخطط المحاسبي الوطني بشفافية الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك بسبب الغموض في مفهوم دورة الاستغلال من خلال التميز بين عمليات الاستغلال والعمليات خارج الاستغلال، فهذا المخطط أخذ بالمفهوم الضيق لدورة الاستغلال، والذي يحصرها في العمليات المتعلقة بالإنتاج والبيع والشراء، في حين تبنت معايير المحاسبة الدولية لمفهوم أوسع لدورة الاستغلال.

ب. اعتماد تصنيف حسابات الأعباء والنواتج حسب طبيعتها، يؤدي إلى الحصول على مؤشرات غير صالحة للتسيير الداخلي لمختلف وظائف المؤسسة، في المقابل يسمح التصنيف الوظيفي بالحصول على تكلفة الإنتاج، ومختلف الأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية والإدارية دون إعادة معالجة المعلومات المحاسبية.

ج. القوائم المالية لا تزود مستخدميها بمعلومات حول أنشطتها المستقبلية، والتكليف والإيرادات المتوقعة، كما أنها لا توفر المعطيات المتعلقة بالدورة السابقة، مما يصعب إجراء المقارنة، مما يصعب إجراء المقارنة بين الدورات المالية.

د. القوائم المالية التقليدية التي جاء بها PCN 1975 لا تمكن المستثمرين من معرفة أسباب تغيرات الخزينة والعوامل المتحكمة فيها، فالميزانية الختامية تظهر الخزينة كرصيد فقط، وهذا يصعب عملية متابعة تطور وضعية التوازن المالي للمؤسسة التي يستثمرون فيها، وبالتالي نلتمس إهمال PCN لجدول تدفقات الخزينة رغم أهميته، إذ يعتبر مؤشر نجاح المؤسسة في تسييرها المالي.

[57] MarouaniSamir ,op,cit p60

هـ. النتيجة التي تظهر في جدول حسابات النتائج لا تعتبر بالضرورة مؤشرا على الأداء في المؤسسة، لأنها تحتوي على بعض العمليات ذات الطابع الاستثنائي.

إن المخطط المحاسبي الوطني وضع على حسب معايير الاقتصاد المخطط، ولتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، وبالتالي وضع لتلبية احتياجات المحاسبة الوطنية، أما بعد التحولات التي عرفتها الجزائر وذلك بتحولها إلى اقتصاد السوق، وتحرير التجارة الخارجية، وفتح رأس مال المؤسسات العمومية أمام الخواص، وتحرير الأسعار، وإنشاء بورصة الجزائر[58]، وسعيا منها بأهمية توفير أجواء الثقة والشفافية والإفصاح كعوامل محفزة للاستثمار الأجنبي، باشرت الجزائر منذ 2001 إصلاحات جادة على النظام المحاسبي للمؤسسات، تجسد أخيرا في القانون رقم 11/07 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 74 والذي يستجيب لاحتياجات المستعملين للمعلومات المحاسبية والمالية وبالدرجة الأولى المستثمرين وهو بذلك يتوافق مع هدف معايير المحاسبة الدولية.

المبحث الثاني:

النظام المحاسبي المالي الجديد

المطلب الأول: أهداف وأهمية وخصوصيات SCF

1. أهداف النظام المحاسبي المالي

يهدف النظام المحاسبي المالي لوضع أداة تتكيف مع البيئة المحاسبية الدولية، وتلبية حاجيات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية حول الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال:[59]

- إعطاء صورة صادقة وحقيقية للوضعية المالية، الأداء والتغيرات في الوضعية المالية للمؤسسات.
- جعل القوائم المالية للمؤسسات قابلة للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن، أو بين عدة مؤسسات تمارس نفس النشاط أو في نفس القطاع داخل الوطن وخارجه، أي في الدول التي تطبق معايير المحاسبة الدولية.
- نشر معلومات وافية صحيحة وموثوق بها وتتمتع بشفافية أكبر، تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين فيها وتسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسات، وتساعد في فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرارات من طرف المستعملين.
- عرض القوائم المالية وفق مستلزمات المعايير الدولية، وتكييفها بما يتلاءم مع متطلبات المستثمرين والمقرضين، وذلك بالتحديد الدقيق لأهداف القوائم المالية.

كما يهدف النظام المحاسبي المالي بدرجة أكبر إلى مايلي:[60]

[58] Saheb Bachaga, **pour un référentiel comptable Algérien qui répond aux exigences de l'economie de marcher**,Dar el-hoda,Alger,2003,p 7

[59] MarouaniSamir,op,cit p92

[60] الجريدة الرسمية للمداولات الخريفية ، العدد 02،2007،ص 4

- السماح للمؤسسات الجزائرية الاقتصادية بإنتاج معلومة مالية ذات نوعية، أكثر شفافية وأكثر سهولة للتحقق منها بفعل توضيح أفضل للقواعد المحاسبية.
- إيجاد حلول للعمليات غير المعالجة بواسطة المخطط المحاسبي الوطني.
- أخذ في الحسبان تطوير المعايير والتقنيات المحاسبية الدولية قصد تقريب ممارستنا المحاسبية من الممارسات الدولية.
- ضمان قراءة أفضل للحسابات بالنسبة للمستثمرين الأجانب بخصوص عمليات الشراكة.

وهذا فضلا عن الأهداف التالية: [61]

- تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة.
- فرض رقابة على المؤسسات التابعة والفروع للمؤسسة الأم.
- تقليص التكاليف الناتجة عن عمليات ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي يعمل به المؤسسات التابعة والفروع إلى النظام المحاسبي للمؤسسة الأم.
- توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم الخاصة بالمخزونات، إعادة التقييم عناصر الميزانية حساب الاهتلاكات، كيفية معالجة المؤونات توحيد الإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة.

2. أهمية النظام المحاسبي المالي

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب مختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين، كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إطار التوحيد المحاسبي العالمي، وتكمن هذه الأهمية فيما يلي: [62]

- يسهل مراقبة الحسابات التي تعتمد في إطاره على مفاهيم وقواعد محددة بدقة ووضوح، ويزيد من الشفافية حول وضعية المؤسسة، مما يساهم في اتخاذ قرارات صحيحة من طريف المتعاملين معها وعلى رأسهم المستثمرين.
- يشكل فرصة للمؤسسة من أجل تحسين نوعية علاقتها واتصالاتها مع الأطراف المتعاملة معها والتي تستفيد من قوائمها المالية.

---

[61] ناصر مراد ،**النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني** ،الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية ،تجارب،آفاق،تحديات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الوادي ،الجزائر ،17-18 جانفي 2010،ص08

[62] عزوز علي،متناوي محمد ،**متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي** ،الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية ،تجارب،آفاق،تحديات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الوادي ،الجزائر ،17-18 جانفي 2010،ص07

- يجلب النظام المحاسبي المالي الشفافية للمعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في القوائم المالية، ويزيد من مصداقيتها والوثوق بها أمام المستعملين للمعلومة على المستويين الوطني والدولي.
- يعتبر كضمان حيث يساهم في تعزيز الثقة بالمؤسسات على اعتبار أن القوائم المالية المنشورة تم إعدادها وفقا لمبادئ ومعايير محاسبة معترف بها عالميا.
- يقترح النظام المحاسبي المالي حلولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات غير المعالجة في المخطط المحاسبي الوطني منها عمليات القرض الإيجاري.
- يسمح بالانتقال من محاسبة الذمة إلى المحاسبة المالية بتغليبه للحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني عند تسجيله للتعاملات التي تقوم بها المؤسسة.
- يمكن من إجراء أفضل مقارنة في الزمن لنفس المؤسسات، وفي نفس الوقت بين المؤسسات وطنيا ودوليا، حول الوضعيات المالية والأداء، وسهولة قراءة وفهم المعلومات المالية الموجهة لمستعملي المعلومة داخل الجزائر وخارجها.
- يتوافق مع الوسائل والبرامج المعلوماتية التي تسمح بتسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير بأقل جهد وتكلفة.
- يساعد المؤسسات الجزائرية من جانب التمويل، من خلال إجبارها على تقديم معلومات تهم المستثمرين بما يفيدها في الاعتماد على مصادر أخرى إضافية للتمويل، خاصة بالنسبة للمؤسسات التي لها إستراتيجيات للاستثمار في خارج الجزائر، بتقديمها المعلومة المالية المطلوبة والمساعدة لأصحابها الأموال الراغبين في الاستثمار.
- يأتي النظام المحاسبي المالي لسد الثغرات السابقة، بوضع أدوات ملائمة لجميع المعطيات وتحليلها بشكل يرسخ التسيير الشفاف للمؤسسات الخاضعة للنظام التجاري، وهي الأدوات المعتمدة دوليا والتي من شأنها كشف كل المخالفات والاختلاسات ومحاولات الفساد.

إضافة إلى هذا فإن تطبيق النظام المحاسبي المالي سيحقق مزايا أخرى منها:

- يحفز بروز سوق مالية نشطة، حيث يسمح تطبيق معايير المحاسبة الدولية من خلال SCF بتوفير الثقة في المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسات الجزائرية في قوائمها المالية، مما يشجع الاستثمار في أدواتها المالية.
- يؤدي إلى ترقية التعليم المحاسبي في المدارس والجامعات، وكذلك التسيير في المؤسسات، بالارتكاز على قواعد محاسبية متشابهة دوليا، ويؤدي بالتالي مهنة المحاسبة في الجزائر للعمل في الأسواق الدولية.
- سيعزز من مسار اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي، بعد توفيق المحاسبة في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية بما يتماشى مع التحولات التي أصبحت تفرضها العولمة واقتصاد السوق.

- يؤدي إلى زيادة دور السوق المالية في الاقتصاد الوطني، ويعمل ذلك على تشجيع الادخار والخوصصة وإنشاء مؤسسات مساهمة مفيدة في البورصة، لأن إنتاج معلومة مالية موثوق بها عالميا في الأسواق المالية يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في المؤسسات.
- يشجع الاستثمار من خلال إعطاء معلومات مطلوبة من المستثمرين، سهلة القراءة من المحللين الماليين.

3. خصوصيات النظام المحاسبي المالي

تعتبر معايير المحاسبة الدولية المرجع الأساسي للنظام المحاسبي المالي، ولكن رغم ذلك توجد بعض الفروقات بين النظام المحاسبي المالي SCF ومعايير المحاسبة الدولية، فلا يمكن القول بأن النظام المحاسبي المالي متوافق بصفة كاملة مع المعايير المحاسبة الدولية فهو يتميز عنها بما يلي:

- يعالج النظام المحاسبي المالي بطريقة مختصرة القطاعات الخاصة، كالبنوك والتأمينات والأدوات المالية، عقارات التوظيف والزراعة، وتكون المؤسسات الخاضعة له مجبرة على القيام بالجرد الدائم، وهو إجراء تسمح به وليس إجباري في المعايير المحاسبية الدولية[63].
- نص النظام المحاسبي المالي على قواعد خاصة بمسك وتنظيم المحاسبة، مدونة حسابات وتسجيل العمليات في هذه الحسابات، وهي العناصر التي لم تعالج في معاير المحاسبة الدولية.
- تطرق النظام المحاسبي المالي إلى المحاسبة الخاصة بالمؤسسات المصغرة التي يسمح لها بمسك محاسبة ترتكز على حركات الخزينة، بينما معايير المحاسبة الدولية لم تنص على أي إجراء بخصوص هذه المؤسسات.
- معايير المحاسبة الدولية يسهل تطويرها وتحديثها من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية، لأنها تصدر تباعا وتعالج الظروف الجديدة، بينما النظام المحاسبي المالي يكون وقت إعداده يحتوي فقط على نصوص المعايير الصادرة في ذلك الوقت، ويكون الإشكال بالنسبة للمعايير التي تصدر مستقبلا، هل يتم احتواؤها من خلال قوانين أو مراسيم أو يتم إعادة تشكيل النظام المحاسبي المالي، خاصة مع ترقب صدور المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي المعايير التي تكون لها أهمية بالغة في الجزائر.
- يمتاز النظام المحاسبي المالي بغياب القيود المحاسبية ذات الطابع الجبائي، لأنها لا تعكس الحقيقة الاقتصادية بشكل كامل[64].
- لم يوضح النظام المحاسبي المالي كيفية إجراء الانتقال إلى مرحلة تطبيقه لأول مرة، في حين أن هذه الإجراءات مبينة بوضوح في المعيار المحاسبي الدولي IFRS1.

[63] MarouaniSamir,op,cit p94

[64] Ducasse .E et autre,**normes comptables internationales IAS/IFRS**,Traduit vers l'Arabe par Bahar Hasna,pages bleues Internationales , Algérie.Novembre 2009,p 75

- لم يتطرق النظام المحاسبي المالي للمعلومة المالية المرحلية، المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 وكذلك إلى التسديدات بالأسهم المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي IFRS2، بالإضافة إلى المعيار الدولي للمعلومة المالية IFRS8 الخاص بالمعلومة حسب القطاعات.
- يمكن استعمال القيمة العادلة في تقييم مختلف الأصول والخصوم حسب معايير المحاسبة الدولية، بينما وفق النظام المحاسبي المالي لا يمكن القيام بذلك إلا لبعض الأصول والخصوم فقط، مثل الأصول البيولوجية وبعض أنواع الأدوات المالية التي تقيم بالقيمة الحقيقية أو القيمة العادلة.
- لم يبين النظام المحاسبي المالي ما يجب فعله عندما لا تكون شروط التسجيل ضمن الأصول والخصوم محققة بشكل كامل، وتحتاج إلى تحقيق أحداث وعوامل غير مؤكدة في المستقبل، عندما يستحيل مثلا تقدير موثوق به أو احتمال ضعيف في الحصول على المنافع الاقتصادية للأصل في المستقبل، لكن معايير المحاسبة الدولية أشارت إلى ذلك من خلال المعيار رقم IAS 37 بحيث تعتبر ذلك من الأصول والخصوم المحتملة لا يتم تسجيلها في الميزانية، إلا أنه يجب تقديم التفاصيل اللازمة عنها في الملحق.

بالإضافة إلى هذه الخصائص التي ينفرد بها النظام المحاسبي المالي هناك خصائص أخرى مشتركة بينه وبين معايير المحاسبة الدولية وفي نفس الوقت تميزه عن المخطط المحاسبي الوطني PCN نذكر منها ما يلي:[65]

- يحتوي على إطار تصوري مستمد من النظرة الأنجلوسكسونية.
- تتم معالجة العمليات المحاسبية من خلال مبادئ محاسبية متطابقة، أي إطار مفاهيمي وليس قواعد.
- يتوافق النظام المحاسبي المالي مع نظام اقتصاد السوق والمنافسة، وتوجه وفقه المعلومة بالدرجة الأولى نحو المستثمرين المحليين والدوليين، عكس PCN الذي يتلاءم مع نظام الاقتصاد المخطط أين يتم تقديم معلومات بالدرجة الأولى إلى الدولة للقيام بالتخطيط الاقتصادي وتحديد الضرائب المفروضة على المؤسسة.
- إعداد المعايير بالاعتماد على مقاربة تعكس الواقع الاقتصادي للعمليات بتغلب جوهر العملية على شكلها القانوني.
- تطبيق إجباري لكل المعايير وكل الشروحات.
- أولوية الميزانية على حساب النتيجة وأهمية الملحقات.
- إدخال مفهوم القيمة العادلة والتي تعوض التكلفة التاريخية في تقييم الأصول والخصوم وهي القيمة التي يمكن بها شراء أو بيع الأصل أو الخصم في تاريخ إقفال الحسابات وذلك بغية معرفة تقدير جيد لذمة المؤسسة.
- إدخال مفهوم التحيين والذي يهدف إلى معرفة أثر عنصر الزمن على عملية تقييم الأصول والخصوم.

[65] Stéphan Brun, l'essentiel des normes comptables internationales ,Gualino éditeur, Paris, 2004 , p37

- تفوق الجوهر على الشكل والتطبيق بأثر رجعي.

المطلب الثاني: مشروع النظام المحاسبي المالي

1-الإطار التصوري (المفاهيمي) للمحاسبة:

إن أهم ما يميز النظام المحاسبي المالي هو إعداده على أساس إطار تصوري (مفاهيمي) وهو أمر لم تعرفه المحاسبة في الجزائر من قبل، ولقد ورد تعريف الإطار التصوري في المادة 07 من القانون رقم 07-11 باعتباره دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها، واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عند عدم وجود معيار يعالج بعض المعاملات والأحداث حيث:

- يعرف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض الكشوف المالية.
- يشكل مرجعا لوضع معايير جديدة.
- يسهل تفسير المعايير المحاسبية وفهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي.

ويعرف الإطار التصوري مجال التطبيق، المبادئ والاتفاقيات المحاسبية، تعريف الأصول والخصوم، الأموال الخاصة والمنتجات والأعباء، كما يحدد الإطار طريقة تنظيم المحاسبة سنتناول فيما يلي باختصار أهم ما جاء في الإطار التصوري حسب التسلسل الذي ورد به[66].

أ. نطاق التطبيق:

حسب الإطار التصوري يطبق النظام المحاسبي المالي على الكيانات التالية:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

أما المؤسسات المصغرة والتي تستجيب لمستوى رقم أعمال معين يتم تحديده من طرف السلطات فيمكن استثنائها من تطبيق النظام المحاسبي المالي كما سبق الإشارة إليه من قبل.

ب. الفرضيات والاتفاقيات المحاسبية:

تتمثل الفرضيات والاتفاقيات المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي فيما يلي:

- محاسبة التعهد.

[66] مستخلص من المادة من 02 الى 24من القانون 07-11 المتضمن للنظام المحاسبي المالي الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 74 بتاريخ 25 نوفمبر 2007.

- استمرارية الاستغلال.
- قابلية الفهم.
- الدلالة.
- المصداقية.
- قابلية المقارنة.
- التكلفة التاريخية.
- أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.

ج. تعاريف عناصر القوائم المالية (الأصول، الخصوم، المنتجات، الأعباء):

- تتشكل الأصول من العناصر الموجهة لخدمة نشاط الكيان بصورة دائمة وتتكون من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية، وتشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط الكيان بصورة دائمة أصولا غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها فإنها تشكل أصولا جارية.
- تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية وتصنف الخصوم كخصوم جارية عندما يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية، أو يجب تسديدها خلال الإثنى عشر شهرا الموالية لتاريخ الإقفال وتصنف باقي الخصوم كخصوم غير جارية.
- تتمثل رؤوس الأموال الخاصة أو الأموال الخاصة أو الرأسمال المالي فائض أصول الكيان عن خصومه الجارية وغير الجارية.
- تتمثل منتوجات سنة مالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل أو زيادة في الأصول أو انخفاض في الخصوم، كما تمثل استعادة خسارة القيمة والاحتياطات.
- تتمثل أعباء سنة مالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول أو في شكل ظهور خصوم، كما تشمل مخصصات الاهتلاكات وخسارة القيمة.

د. تنظيم المحاسبة:

نذكر من متطلبات تنظيم المحاسبة الواردة في الإطار التصوري ما يلي:

- تمسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية.
- تحرر الكتابات المحاسبية حسب مبدأ القيد المزدوج.
- تستند كل كتابة محاسبية على وثيقة تبوتية مؤرخة ومثبتة على ورقة أو أي دعامة أخرى.
- مسك الدفاتر المحاسبية، وتشمل دفترا يوميا، ودفترا كبيرا ودفترا للجرد.

- تمسك المحاسبة يدويا أو عن طريق الإعلام الآلي.
- لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من عناصر الأصول وعنصر من عناصر الخصوم، ولا بين عنصر من عناصر الأعباء وعنصر من عناصر المنتجات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية.

2. قواعد التقييم والإدراج في الحسابات: تناول القرار الصادر عن وزارة المالية المتضمن لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات وإدراجها في الحسابات بشكل مفصل، سنقوم بعرض أهم ما جاء فيها يلي.[67]

أ. إدراج الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات في الحسابات:

يتم إدراج الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات في الحسابات حسب قواعد أساسية نتطرق إليها باختصار في النقاط التالية:

- يدرج عنصر الأصول والخصوم الأعباء والمنتوجات في الحسابات عندما يكون من المحتمل أن تعود منه أو إليه منفعة اقتصادية مستقبلية، وللعنصر كلفة أو قيمة تقديرها بطريقة صادقة.
- تدرج منتجات الأنشطة العادية الناتجة عن بيع سلعة عندما يحول الكيان إلى المشتري منافع ومخاطر الملكية، وأن لا يكون للكيان دخل في التسيير والمراقبة الفعلية للسلع المتنازل عنها، كما تتوفر القدرة على تقييم مبلغ المنتجات والتكاليف التي تحملها الكيان المتعلقة بالمعاملة بصورة صادقة.
- يتم تكوين احتياطات عن الأعباء المبينة بوضوح والمحتملة بفعل أحداث طرأت أو جار حدوثها.
- يدرج أي عبء في حساب النتائج بمجرد توقف نفقة عن إنتاج أي منفعة اقتصادية مستقبلية، أو كانت هذه المنافع الاقتصادية المستقبلية لا تتوفر على شروط إدراجها في الميزانية كأصل.

ب. القواعد العامة للتقييم:

تطرق النظام المحاسبي المالي إلى القواعد العامة للتقييم ونذكر أهمها في مايلي:

- استخدام مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم العناصر المقيدة محاسبيا، لكن يمكن الاعتماد في ظل ظروف معينة ومن أجل تقييم بعض العناصر على أسس أخرى للتقييم هي:
  - القيمة الحقيقية (الكلفة الراهنة).
  - قيمة الإنجاز.
  - القيمة المحينة (قيمة المنفعة).

[67] مستخلص من المادة من 111-1 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم19 بتاريخ25 مارس 2009 الحاملة لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وطريقة عرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها

- يقوم الكيان في كل تاريخ إقفال الحسابات بفحص ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على أن أي أصل من الأصول المالية لم يفقد قيمته، وإذا ثبت وجود مثل هذا المؤشر فإن الكيان يقوم بتقدير القيمة الممكن تحصيلها من الأصل، حيث تقيم هذه الأخيرة بأعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي (المبلغ المحصل عليه من بيع أي أصل ضمن ظروف المنافسة العادية مع خصم تكاليف الخروج) والقيمة النفعية (القيمة المحينة لتقدير سيولة الأموال المستقبلية المنتظرة وقيمة التنازل عنه في نهاية مدة الانتفاع به).
- عندما تكون القيمة القابلة للتحصيل أقل من القيمة المحاسبية الصافية (بعد الاهتلاك) فإن هذه القيمة الأخيرة يجب إرجاعها إلى قيمتها القابلة للتحصيل، ويشكل مبلغ فائض القيمة المحاسبية خسارة في القيمة تسجل بانخفاض الأصل المذكور وبإدراج عبء في الحسابات، أما إذا انخفضت هذه الخسارة أو زالت في سنوات لاحقة تؤخذ خسارة القيمة المسجلة خلال السنوات السابقة ضمن المنتجات في حساب النتائج وذلك عندما تصبح قيمة الأصل للتحصيل أكبر من قيمته المحاسبية.

ج. القواعد الخاصة للتقييم:

نلخص أهم القواعد الخاصة للتقييم الواردة في النظام المحاسبي المالي في النقاط التلاية:

- **التثبيتات العينية والمعنوية:**

- التثبيت العيني هو أصل عيني يحوزه الكيان من أجل الإنتاج، تقديم الخدمات والإيجار والاستعمال لأغراض إدارية، ويفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى أكثر من السنة المالية.
- التثبيت المعنوي هو أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي، مراقب ومستعمل في إطار الأنشطة العادية.
- تدرج قطع الغيار والمعدات الصيانة في الحسابات على شكل تثبيتات إذا كان استعمالها مرتبط بتثبيتات عينية أخرى، وكان الكيان يعتزم استخدامها لأكثر من سنة مالية واحدة.
- تعالج مكونات أصل كما لو كانت عناصر منفصلة إذا كانت فترات الانتفاع بها مختلفة، أو كانت توفر منافع اقتصادية حسب وتيرة مختلفة.
- تدرج التثبيتات في الحسابات بتكلفتها، وتندرج فيها مجموع تكاليف الاقتناء، ووضعها في أماكنها، والرسوم المدفوعة والأعباء المباشرة الأخرى، كما تضاف تكلفة التفكيك عند انقضاء مدة الانتفاع وتكلفة تجديد الموقع إلى تكلفة إنتاج التثبيت أو اقتنائه.
- تدرج النفقات اللاحقة المتعلقة بالتثبيتات العينية أو المعنوية كعبء من أعباء السنة المالية إذا كانت تمكن من استرجاع مستوى نجاعه الأصل، أما إذا كانت ترفع من القيمة المحاسبية للأصول فإنها تدرج في الحسابات في شكل تثبيتات وتضاف إلى قيمة الأصل.

- يوزع المبلغ القابل للاهتلاك بصورة مطردة على مدة نفعية الأصل مع مراعاة القيمة المتبقية المحتلة، وتعكس طريقة الاهتلاك تطور استهلاك الكيان للمنافع الاقتصادية التي يدرها الأصل.
- تدرس دوريا طريقة الاهتلاك، المدة النفعية والقيمة المتبقية، وفي حالة حدوث تعديل مهم للوتيرة المنتظرة من المنافع الاقتصادية تعدل التوقعات والتقديرات لكي تعكس هذا التغير في الوتيرة.
- تشكل نفقات التنمية لأي مشروع داخلي تثبيتا معنويا إذا كانت تلك النفقات متعلقة بعمليات مستقبلية تحقق مردودية شاملة، أو كان ينوي الكيان ويمتلك القدرة لإتمام هذه العمليات مع إمكانية تقييم هذه النفقات بصورة صادقة.
- تشكل نفقات البحث أعباء تدرج في الحسابات عندما تكون مستحقة ولا يمكن تثبيتها.
- يتم تقييم أي تثبيت عيني بتكلفته منقوصا منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة، غير أنه يرخص للكيان أن يدرجه بالمبلغ المعاد تقييمه، وفي إطار هذه المعالجة المرخص بها يدرج في الحسابات بقيمته الحقيقية في تاريخ إعادة التقييم منقوصا منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة اللاحقة.
- إذا ارتفعت القيمة المحاسبية لأصل ما عقب إعادة تقييمه، فإن الزيادة تقيد مباشرة في شكل رؤوس أموال خاصة تحت قيد "فرق إعادة التقييم".

➢ **العقارات الموظفة :**

- بعد إدراج العقارات الموظفة في الحسابات الأولية باعتبارها تثبيتا عينيا يمكن القيام بتقييمها إما حسب طريقة التكلفة أو على أساس قيمتها الحقيقية (طريقة القيمة الحقيقية)، بحيث يجب أن تعكس القيمة الحقيقية الحالة الواقعية للسوق عند تاريخ إقفال السنة المالية.
- في حالة ما إذا تعذر تحديد القيمة الحقيقية بشكل ذو مصداقية يدرج العقار حسب طريقة التكلفة مع تقديم معلومات عن ذلك في الملحق والأسباب التي جعلت طريقة القيمة الحقيقية غير مطبقة.

➢ **الأصول البيولوجية:**

- تقيم الأصول البيولوجية للمرة الأولى في تاريخ كل إقفال بقيمته الحقيقية يطرح منها المصاريف المقدرة في نقطة البيع، إلا إذا لم يكن تقدير قيمته الحقيقية بصورة صادقة يتم تقييم الأصل البيولوجي في هذه الحالة بكلفته منقوصا منها مجموع الاهتلاكات وخسائر القيمة.

➢ **أصول مالية غير جارية، سندات وحسابات دائنة:**

– تتمثل الأصول المالية المملوكة لأي كيان، غير القيم العقارية الموظفة والأصول المالية الأخرى، أساسا في أربعة فئات:

- سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة.

- سندات المثبتة لنشاط المحفظة.
- السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس مال أو توظيفات ذات أمد طويل.
- القروض والحسابات الدائنة التي لا ينوي الكيان بيعها في الأجل القصير.

– يتم تقييم الأدوات المالية المتاحة للبيع (المساهمات والحسابات الدائنة لغرض التنازل وكذلك السندات المثبتة لنشاط المحفظة) عقب إدراجها الأولي في الحسابات بقيمتها الحقيقية، حيث بالنسبة إلى السندات التي تم تسعيرها تقيم بالسعر المتوسط للشهر الأخير من السنة المالية اما السندات التي لم يتم تسعيرها يتم تحديد قيمتها انطلاقا من نماذج وتقنيات التقييم المقبولة على العموم.

– التوظيفات المالية التي تمت حيازتها حتى حلول استحقاقها وكذلك القروض والحسابات الدائنة التي لم يتم حيازتها لأغراض معاملة تجارية، يتم تقييمها بالتكلفة المهتلكة وتخضع عند كل سنة مالية لاختبار انخفاض القيمة.

- **المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ:**

- عملا بمبدأ الحيطة فإن المخزونات تقيم بتكلفتها وقيمة إنجازها الصافية أيهما أقل وتدرج أية خسارة في القيمة في الحساب كعبء عندما تكون كلفة المخزون أكثر من قيمته الصافية للإنجاز.
- يتم تقييم السلع عند خروجها من المخازن أو عند الجرد إنا باعتبار السلعة الأولى في الدخول هي الأولى في الخروج، وإما بمتوسط تكلفتها المرجحة (تكلفة شرائها أو إنتاجها).

- **الإعانـــــات:**

تدرج الإعانات في الحسابات كمنتوجات في حساب النتائج في سنة مالية أو عدة سنوات بنفس وتيرة التكاليف التي يفترض فيها تعويضها.

- **مؤونات المخاطر والأعباء:**

المؤونات هي عبارة عن خصوم يكون استحقاقها أو مبلغها غير مؤكد، وتكون محلا لإعادة تقدير عند إقفال كل سنة مالية.

- **القروض والخصوم المالية الأخرى:**

- يتم تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى حسب تكلفتها، وبعد الاقتناء تقيم الخصوم المالية من غير الخصوم التي تمت حيازتها لأغراض معاملة تجارية حسب التكلفة المهتلكة، أما الخصوم التي تمت حيازتها لأغراض التعامل التجاري تقيم بقيمتها الحقيقية.
- تدرج تكاليف القروض في الحسابات كأعباء مالية للسنة المالية المترتبة فيها إلا إذا أدمجت في كلفة الأصل، وذلك إن تطلب اقتناء أو إنتاج الأصل مدة طويلة من التحضير (أكثر من 12 شهرا).

وتجدر الإشارة أن النظام المحاسبي المالي قد أدرج قسم عالج الكيفيات الخاصة للتقييم والمحاسبة المتعلقة بالعمليات المنجزة بصورة مشتركة أو لحساب الغير، الإدماج وتجمعات الكيانات، العقود طويلة الأجل، الضرائب

المؤجلة، عقود الإيجار، الامتيازات الممنوحة للمستخدمين، العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية، تغيير التقديرات أو الطرق المحاسبية وكيفيات التقييم والمحاسبة الخاصة بالكيانات الصغيرة.

المطلب الثالث: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ والاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة، والتي من خلالها ستتمكن تلك الأطراف من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة وما حققته من نتائج، ومن بين المزايا التي جاء بها النظام المحاسبي المالي هي تطوير طريقة عرض وإعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية بشكل يسمح بتوفير معلومة موثوق بها وقابلة للمقارنة.

1. الترتيبات ، الأهداف ، الفرضيات اعداد القوائم المالية:

أ. الترتيبات الخاصة بالقوائم المالية:

نص النظام المحاسبي المالي على عدة ترتيبات تخص القوائم المالية يمكن إبراز أهمها فيما يلي[68]:

- يجب أن تعرض القوائم المالية بصفة وفية الوضعية المالية والأداء للمؤسسة، وكل تغيير يطرأ على حالتها المالية، بحيث تعكس هذه القوائم مجمل العمليات والأحداث الناتجة عن تعاملات المؤسسة وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطها.
- تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ إقفال الدورة المالية والمحاسبية وتعرض بالعملة الوطنية.
- يجب أن يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية، حساب النتائج وجدول تغيرات الأموال الخاصة إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة، وعندما يصبح من غير الممكن مقارنة أحد الأقسام العددية من أحد القوائم المالية مع المركز العددي من القوائم المالية السابقة، بسبب تغير طرق التقييم أو العرض يكون من الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة، ويتم الشرح الوافي في الملحق لكل الترتيبات والتعديلات التي أدخلت على المعلومات العددية للدورة المالية السابقة حتى تصبح قابلة للمقارنة ويتضمن الملحق كذلك معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي وعددي.

ب. أهداف القوائم المالية:

- تهدف القوائم المالية لتوفير المعلومات حول المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي بمنشأة تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية.
- إن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض تحقق الحاجات العامة لغالبية المستخدمين ولكن القوائم المالية على كل حال، لا توفر كافة المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات

[68] المواد 26-29 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 ،مرجع سابق

الاقتصادية لأن هذه القوائم تعكس لحد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.

- تظهر القوائم المالية نتائج الوكالة الإدارية، أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أوكلت إليها، وهؤلاء المستخدمون الذين يرغبون في تقييم الوكالة الإدارية أو محاسبة الإدارة إنما يقومون بذلك من اجل صنع القرارات الاقتصادية تضم على سبيل المثال قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المنشأة أو بيعها أو ما إذا كانوا سيعيدون تعيين الإدارة أو إحلال إدارة أخرى مكانها. والشكل الموالي يوضح ذلك

الشكل2-1: أهداف القوائم المالية

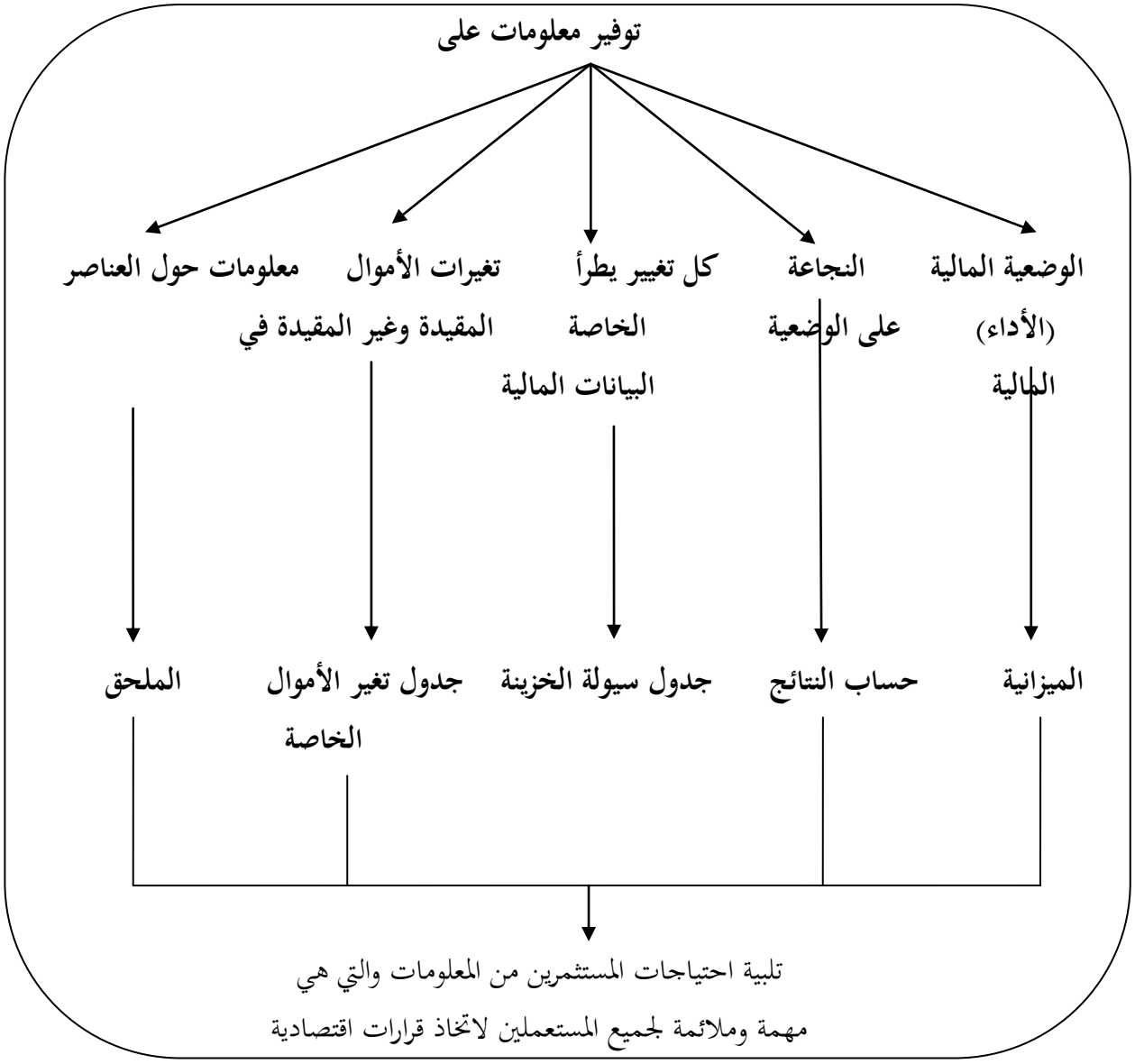

المصدر: من اعداد الطالب

ج. الفرضيات الأساسية للقوائم المالية:

- **أساس الاستحقاق:**

لأجل تحقيق أهدافها فإن القوائم المالية تعد على أساس الاستحقاق المحاسبي، وتحت هذا الأساس فإنه يعترف بآثار العمليات المالية والأحداث الأخرى عندما تحدث (وليس عندما تقبض أو تدفع النقدية أو ما يعادلها)، ويجري تسجيلها في السجلات المحاسبية وتضمينها القوائم المالية عن الفترة التي تمت فيها، إن القوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق تخبر المستخدمين ليس فقط عن العمليات المالية السابقة المنطوية على دفع واستلام النقدية بل وتعلمهم كذلك عن الالتزامات بدفع النقدية في المستقبل وعليها فإنها توفر ذلك النوع من المعلومات حول العمليات المالية السابقة والأحداث الأخرى التي تعتبر أكثر فائدة للمستخدمين في صنع القرارات الاقتصادية.

- **الاستمرارية:**

يجري إعداد القوائم المالية عادة بافتراض أن المنشأة مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى المنشأة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام، ولكن إن وجدت مثل هذه النية أو الحاجة، فإن القوائم المالية يجب أن تعد على أساس مختلف، وفي مثل هذه الحالة.

- تسمية المؤسسة، الاسم التجاري، رقم المحل التجاري للكيان المقدم للكشوف.
- طبيعة الكشوف المالية، حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة.
- تاريخ الإقفال.
- العملية التي تقدم بها.

ويتم كذلك تبيان المعلومات الأخرى التي تسمح بتحديد هوية الكيان.

- عنوان مقر المؤسسة، الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه.
- الأنشطة الرئيسية وطبيعة العمليات المنجزة.
- اسم المؤسسة الأم وتسمية المجمع الذي يلحق به الكيان عند الاقتضاء.
- معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.

2. محتوى القوائم المالية

حسب النظام المحاسبي المالي فإن كل المؤسسات المعنية بتطبيقه، ملزمة بتقديم قوائمها المالية في نهاية الدورة المحاسبية المحددة عادة بسنة وهي: الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج، وهي نفس القوائم التي يعرضها مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أ. الميزانية (قائمة المركز المالي):

تعتبر الميزانية أحد مكونات التقارير المحاسبية والمالية التي تلعب دورا إعلاميا هاما، فهي تمد مختلف الأطراف المستعملة للقوائم المالية بالمعلومات التي تخص المؤسسة عن المركز المالي، من خلال معرفة قيمة الموارد المراقبة من طرف المؤسسة ومعرفة هيكلتها المالية خلال فترة معينة.

تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول والخصوم ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية وغير الجارية.

- **الأصول الجارية:** تتمثل في كل الأصول التي يتوقع بيعها أو تحقيقها أو استهلاكها خلال الدورة الاستغلالية أو اقل من 12 شهرا ابتداء من السنة المالية.
- **الأصول غير الجارية:** هي الأصول غير المعدة للاستهلاك أو الاستخدام خلال الدورة التشغيلية العادية وإنما للاستعمال لأكثر من سنة واحدة، ويتم اقتناؤها للاستفادة من طاقاتها الإنتاجية.
- **أصول أخرى:** هي أصول لا يمكن تصنيفها لا ضمن الأصول المتداولة ولا ضمن الأصول غير المتداولة كالضرائب المدفوعة مقدما والمصاريف مسبقا.
- **الخصوم الجارية:** هي الالتزامات التي يتوقع أن يتم تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية، أو يجب تسديدها خلال 12 شهر الموالية لتاريخ الإقفال.
- **الخصوم غير الجارية:** هي الالتزامات التي تتطلب استخدام الأصول الجارية خلال الدورة التشغيلية لسدادها.
- **الخصوم الأخرى:** هي حقوق على المؤسسة ولكنها لا تتوافق مع تعريف الخصوم مثل ضرائب الدخل المستحقة.
- **رأس المال الخاص:** تمثل حقوق الملكية أو رؤوس الأموال الخاصة، أو الأموال الخاصة، فائض أصول المؤسسة عن خصومها الجارية وغير الجارية.

إضافة إلى ذلك فقد حدد النظام المحاسبي المالي العناصر التي يجب أن تعرض في بند الأصول والخصوم في الميزانية كحد أدنى، كما جاء بتقسيم للميزانية بإضافة عمودين، فالأول خاص بالملاحظات التوضيحية والثاني يبين رصيد العملية في السنة السابقة N-1 من أجل تسهيل عملية المقارنة والملحق رقم (2) يبين الشكل النموذجي للميزانية وعناصرها وفقا للنظام المحاسبي المالي.

ب. حساب النتائج (قائمة الدخل):

حسب النظام المحاسبي المالي فإن حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية سواء ربح أو خسارة، وذلك بالفرق بين قيمتي الأعباء والنواتج، كما يسمح كذلك بتحديد المجاميع الرئيسية للتسيير المتمثلة في الهامش الإجمالي، القيمة المضافة والفائض الخام للاستغلال، وإضافة إلى ما جاءت به معايير

المحاسبة الدولية فإن النظام المحاسبي المالي يسمح بظهور البنود غير المادية في حساب النتائج في حين ألغي المعيار الدولي رقم 01 مفهوم البنود غير العادية عند عرض قائمة الدخل، كما تم إضافة عمود جديد لرصيد السنة السابقة N-1، كما يمكن عرض الأعباء والنواتج في جدول حسابات النتائج بطرق مختلفة وذلك إما حسب الطبيعة أو الوظيفة والملحق رقم 03 يبين الشكل النموذجي لجدول حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي.

ج. جدول تدفقات الخزينة (قائمة التدفقات النقدية):

يمثل جدول تدفقات الخزينة حسب النظام المحاسبي المالي الأداة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة، كما يبين جدول تدفقات الخزينة طريقة الحصول على الأموال وطرق استخدامها[69]، فهو يوفر معلومات وافية حول المدخلات والمخرجات التي تمس الخزينة خلال الدورة حسب مصدرها تدفقات ناتجة عن أنشطة الاستغلال، تدفقات ناتجة عن الأنشطة الاستثمارية، تدفقات ناتجة عن الأنشطة التمويلية.

يعتبر جدول تدفقات الخزينة من الجداول الجديدة التي أتى بها النظام المحاسبي المالي نظرا لأهميته، فالميزانية لا تعبر بصدق عن كل الأحداث التي تقع في المؤسسة خلال السنة المالية، بل تعطي صورة ملتقطة في تاريخ معين، وهذا ما يزيد من نسبة الخطأ للمحلل المالي عند اعتماده فقط على الميزانية، ويأتي جدول سيولة الخزينة لتوضيح الصورة أكثر له، لأنه يهدف إلى تقديم قاعدة لمستعملي القوائم المالية لتقييم قدرة الكيان على توليد سيولة الخزينة، وما يعادلها، وكذلك معلومات حول استعمال هذه السيولة، ويتم عرض جدول تدفقات الخزينة وفق أسلوبين هما الأسلوب المباشر والأسلوب غير المباشر كما هو منصوص عليه في معايير المحاسبة الدولية والملحق رقم (04) يوضح ذلك.

د. جدول التغيرات في الأموال الخاصة:

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

- النتيجة الصافية للدورة.
- أثر تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء والتي تم تسجيل أثارها في رؤوس الأموال الخاصة.
- النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال المسجلة.
- العمليات والتغيرات التي تمس رأس المال (زيادة أو تخفيض).
- توزيعات النتيجة الصافية.

[69] نصر الدين بن نذير ،عمار بوشناف، جدول تدفقات الخزينة ،الملتقى الدولي دول الإطارالمفاهيميللنظام المحاسبي المالي و آليات تطبيقه، جامعة سعد دحلب ،البليدة ،12-13 أكتوبر 2009، ص 13

اعتبر النظام المحاسبي المالي جدول تغير الأموال الخاصة إحدى القوائم المالية على عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي اعتبره جدول من الملاحق، وهذا اعتراف ضمني بأهمية حركة هذه الأموال، لأنها تظهر مقدرة المؤسسة على تزويد ملاكها بأموال، كما يظهر مقدرة الملاك على ترك أجزاء من أرباحهم أو عائدات أسهمهم في متناول المؤسسة والملحق رقم (05) يبين الشكل النموذجي لذلك.

هـ. الملاحق:

هو وثيقة تلخيصية، يعد جزء من التقارير المالية، يعطي تفسيرات مكملة للمعلومات الموجودة في القوائم المالية من أجل فهم أفضل للميزانية وجدول حسابات النتائج، ويخضع عرض البيانات في الملاحق لشرطين هما:

- أن يكون هذا العنصر ذا أهمية نسبية أي أنه سيؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة إذا لم يعرض ضمن الملاحق.
- أن يكون بالإمكان قياس هذا العنصر بموثوقية.

وتحتوي الملاحق على المعلومات التالية:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة في المحاسبة وإعداد القوائم المالية.
- المعلومات الضرورية المكملة من اجل فهم أحسن للميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة.

المعلومات التي تخص المؤسسات الشريكة، الفروع والمؤسسة الأم، العمليات التي تتم مع هذه الأطراف أو مسيريها بتوضيح طبيعة العلاقات، نوعية التعاملات، حجم ومبلغ التعاملات، سياسة تحديد الأسعار الخاصة بهذه العمليات...إلخ.

من خلال ما سبق نلاحظ أن المبادئ التي تبناها النظام المحاسبي المالي، متوافقة إلى حد كبير مع معايير المحاسبة الدولية، وما جاء من اختلاف يرجع إلى اختلاف في بعض المصطلحات الناتجة عن تبني المرجعية الفرانكفونية في إعداد وصياغة النظام المحاسبي المالي، كما نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي أعطى الأولوية للمعايير المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية، وبهذا فهو يتوافق مع هدف المرجع المحاسبي الدولي في التركيز على تحسين نوعية المعلومة المحاسبية والمالية، والتكفل باحتياجات المستثمرين وتمكينهم من الحصول على معلومات مالية ذات مقروئية وقابلة للمقارنة وموثوق بها تسهل اتخاذ القرار.

المبحث الثالث:

صعوبات و آفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي

المطلب الأول: صعوبات تطبيق SCF

يعتبر تطبيق النظام المحاسبي المالي على أرض الواقع عملية جد صعبة، بسبب البيئة الاقتصادية الجزائرية الخاصة والتي لا تشجع على عملية التغير المحاسبي من جهة، وصعوبة تكييف هذه المعايير المعقدة والصعبة

ووضعية الاقتصاد الجزائري المتسم بعدم الشفافية والغموض من جهة، وأكثر من ذلك طرق التسيير والإعلام هذا بالإضافة إلى عدة صعوبات يمكن تلخيصها في مايلي:

1. ضعف استعداد الكثير من المؤسسات الجزائرية:

معظم المؤسسات الجزائرية هي مؤسسات مغلقة، وهو النمط الأكثر شيوعا، تتفاعل مع دائرة صغيرة من المستثمرين والشركاء، وتعمل في ظل مستوى متدني من الإفصاح، ولهذا تعددت وجهات النظر حول مستوى الإفصاح المطلوب توفره في البيانات المحاسبية المالية المنشورة، إضافة إلى تميز المؤسسات الجزائرية بالحرص على تقديم أية معلومات تتعلق بأدائها ووضعها المالي، بحجة السرية المهنية وهو أمر مبالغ فيه في بعض الأحيان.

كما أن أنظمة المعلومات في أغلب المؤسسات الجزائرية غير فعالة والموارد البشرية غير مهيأة وغير مؤهلة لتطبيق هذا النظام المستمد أساسا من معايير المحاسبة الدولية، والتي تعتمد على نظام متطور يعتمد على عناصر تكنولوجية خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فضلا عن تعود الممارسين للمحاسبة داخل المؤسسات على المخطط المحاسبي الوطني PCN الذي تجذر في المؤسسات الوطنية ولدى المحاسبين والخبراء والأكاديميين وبالتالي من الصعب التخلي عنه، وهو ما طرح مشكل حقيقي في كيفية الانتقال خصوصا في المرحلة الأولى.

يعيش الاقتصاد الجزائري والمؤسسات بشكل خاص واقعا يكون أمام تطبيق هذا النظام، وذلك بسبب عدم مقدرة العديد من المؤسسات الجزائرية الاقتصادية والمالية على تحمل نفقات التحول إلى هذا النظام، لضخامة التكاليف وغياب الإستراتيجية والتخطيط السليم للدخول في عملية التطبيق، حيث تعتبر تكاليف الانتقال ذات قيمة كبيرة وذلك حسب طبيعة المؤسسة وأنظمة المعلومات المعمول بها.

2- عدم ترابط تطبيق النظام المحاسبي المالي بتعديلات القانون التجاري والنظام الضريبي:

يؤدي تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر إلى عدة تغيرات في بعض القواعد المحاسبية، ونظرا لارتباط المحاسبة بالقانون التجاري والنظام الضريبي فمن الطبيعي أن تتأثر بها، وعليه يجب تكييفها مع هذا الواقع، لكن الملاحظ هو عدم وجود ترابط بين القوانين التجارية والأنظمة الضريبية وSCF، وكمثال على ذلك قروض الإيجار، فبنسبة لـ SCF تسجل في الأصول، وتدرج الاهتلاكات المتعلقة بالأصل المستأجر ضمن أعباء الدورة، لكن الأنظمة الضريبية الحالية تسمح للمؤسسات بإدراج الاهتلاكات التي تعود لأصول تكلمها المؤسسة فقط، كما أن القانون التجاري الحالي ينص على تصفية المؤسسة إذا فقدت 75% من رأس مالها الاجتماعي، غير أن النظام المحاسبي المالي SCF يعتبره عنصرا هامشيا فهو عبارة عن الفرق بين الأصول والخصوم وهذا الفرق يتغير من وقت لآخر، فالأهم أن لا تقع المؤسسة في خطر العجز عن التسديد وبإمكانها مزاولة نشاطها بشكل عادي ولو استهلكت رأس مالها الاجتماعي.

3- غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة:

التطور المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا، وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر[70]، فنقص عدد المؤسسات المقيدة في البورصات وغياب الاستثمار الأجنبي والمحلي في مجال الأوراق المالية، أدى إلى عدم تطوير السوق المالي في الجزائر كما أن إتباع مبادئ المخطط المحاسبي الوطني PCN أدى إلى إنتاج معلومات تتميز بعدم الشفافية والملاءمة، مما يثير الشك في مصداقيتها في التعبير عن الأوضاع المالية للمؤسسات التي تخضع له، وبالتالي التأثير بشكل سلبي على عملية اتخاذ القرارات، خاصة فيما يتعلق بجانب الاستثمار المالي، وهو الأمر الذي يؤثر على نشاط السوق المالي، وهو ما يؤكد ضرورة ربط اعتماد النظام المحاسبي المالي بإجراء إصلاح جاد وعميق على النظام المالي للجزائر.

4- صعوبة تحديد القيمة العادلة:

إن تحديد القيمة العادلة يتم في ظل الظروف العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا ينطبق على حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات، الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية، يتحكم البائعون للعقارات في قيمها السوقية إضافة إلى عدم توفر أسواق جاهزة للعديد من الأصول والخصوم التي تقوم على معالجتها القيمة العادلة، مما يؤدي بالمؤسسات إلى التقييم الذاتي والذي من المحتمل أن يساهم في تخوف المستثمرين من القوائم المالية المعدة وفق تلك المعايير وانطلاقا من أن إدارة المؤسسات تستطيع استخدامها في التلاعب المعتمد، إضافة إلى عدم تمكن مختلف المؤسسات من تحمل تكاليف تطبيقها، وخصوصا أن أكثر المؤسسات تعد من مؤسسات الحجم الصغير والمتوسط، وبالتالي تحمل تكاليف إضافية ستساهم من إخراجها من منافسة الأسواق الداخلية والخارجية.

5- ضعف التأهيل العلمي والعملي:

من بين الصعوبات التي تواجه تطبيق SCF هو البطء في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين، فالمقررات المحاسبية وطرق التدريس لم تتغير لحد الآن، ذلك راجع إلى غياب الوعي المحاسبي وشيوع النظرة الضيقة للمحاسبة، إضافة إلى عدم وجود مراكز متخصصة لتدريس هذا النظام، وتكوين خبراء محاسبيين وفقا للمعايير المحاسبية، وعدم تكوين إطارات المؤسسات مما يشكل عائقا كبيرا أمام تطبيقه.

فالتغيرات الناجمة عن الدور المنوط للمحاسبة والتي سترتبط من الآن فصاعدا بالواقع الاقتصادي للعمليات التي تقوم بها المؤسسة تتطلب جهودا معتبرة في التأهيل أو إعادة التأهيل في مجال المحاسبة قصد الإلمام والإحاطة بهذه التغيرات التي حصلت، ولو أن الأسس التقنية للمحاسبة لم تتغير[71].

---

[70] نور الدين مزياني ، مرجع سابق ،ص 22.

[71] Le système comptable financier , ministère des finances , conceil de la comptabilité ,ENAG, éditions ,Alger ,2009 ,p 6.

6- التعديلات المستمرة لمعايير المحاسبة الدولية:

أعد النظام المحاسبي المالي على أساس معايير المحاسبة الدولية، ولكن هذه الأخيرة في تغير مستمر فقد أعيد النظر فيها وتم تعديلها وفقا متطلبات الدول المتقدمة، خاصة مع تداعيات الأزمة التي أثارت العديد من الشكوك حول نجاعة معايير المحاسبة الدولية، خاصة تلك المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة في إنتاج معلومات ذات جودة ونوعية، مما صعب الأمر على كيفية إدراج هذه التعديلات في النظام المحاسبي المالي، ومن ثم كيفية التطبيق في المؤسسات، هذا إضافة إلى خصائص الاقتصاد الجزائري وبيئة عمل المؤسسات .

المطلب الثاني:مقترحات لتفادي الصعوبات التي تواجه تطبيق SCF

حتى تسهل عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي والتقليل من الصعوبات التي يواجهها يجب تكييف البيئة المحاسبية عن طريق تكييف الجوانب المتعلقة بالمحاسبة وذلك عن طريق:

1- تحضير المؤسسات الجزائرية:

إن تحضير المؤسسات في العالم لتطبيق معايير المحاسبة الدولية، يخضع إلى تصنيف المؤسسات إلى مجموعات حسب الحجم ورأس المال، لأجل مراعاة قدرة وخصائص كل مؤسسة على الوفاء بمتطلبات هذه الأخيرة، وفي هذا المجال جاءت خطورة وزارة المالية في التمييز بين المؤسسات الخاضعة للنظام المحاسبي المالي وفق ما جاء في محتوى القانون رقم 07-11، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة فهي ملزمة فقط بمسك نظام محاسبي مبسط قائم على محاسبة الخزينة.[72]

لكن تطبيق النظام المحاسبي المالي يشمل مختلف الجوانب التنظيمية للمؤسسة وبالخصوص التنظيم الداخلي[73]، حيث تنحصر أهم التحديات التي تواجهها المؤسسة عند تطبيق النظام المحاسبي المالي في نقطتين رئيسيتين هما: نظام المعلومات والاتصالات المالية، فعلى المؤسسات الجزائرية أن تقوم بتغير كل من نظامها المعلوماتي وعملية الاتصال وذلك عن طريق مايلي[74]:

أ. إعادة النظر في البرامج المحاسبية وتقييم تكلفة إعدادها، وذلك بالعمل على تحديثها أو إنتاج برامج موافقة للنظام المحاسبي المالي.

ب. إنتاج تعديلات في مسار إنتاج المعلومات وعملية إعدادها والإفصاح عنها في القوائم المالية.

ج. إعادة النظر في الوظائف المحاسبية.

[72] زغدار أحمد ،سفير محمد،خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية ،IAS/IFRS ،مجلة الباحث ،الجزائر ،العدد السابع 2009-2010،ص 86

[73] Ahmed Mimech le processus de normalisation comptable en Alger IFRS+SCF théorie de l'angence .séminaire 20/21 mai 2008.Université de Tizi-ouzou

[74] Marouani Samir ,op,cit p122

كما يجب على المؤسسة إعادة النظر في عملية إيصال المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال المتطلبات الجديدة التي أدخلتها معايير المحاسبة الدولية، وهذا من خلال نموذج القوائم الختامية، المعلومات القطاعية، نوعية المعلومات الواجب تقديمها في الملاحق، تحسين زمن إعداد البيانات المالية، تصميم أنظمة تسيير بما يتأقلم مع متطلبات النظام المحاسبي المالي تسمح بإعداد قوائم مالية وعرضها بأقل جهد وتكلفة، وفي هذا الصدد يمكن الاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا في تطبيق معايير المحاسبة الدولية كالأردن مثلا.

لإنجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي يجب إعادة النظر وتنقيح القانون التجاري والجبائي، نظرا للتباعد الملحوظ بين القانون وقواعد النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى الانفصال بين المعالجة القانونية للمعاملة والمعالجة المحاسبية، فمثلا النظام المحاسبي الحالي يعتمد على تقنيات عادية عند حساب الاهتلاكات، وتكون على أساس التكلفة التاريخية، في حين أن النظام المحاسبي المالي أخذ بعين الاعتبار التقنيات السابقة الذكر من قبل، وتماشيا مع متطلبات الإفصاح فإن النظام المحاسبي المالي يستوجب على المؤسسات أن تقدم في الملحق معلومات متعلقة بالتقارب بين النتيجة المحاسبية والأعباء الجبائية الواردة في جدول حسابات النتيجة، وهذا يتطلب تحديد المعالجات اللازمة عند المرور من النتيجة المحاسبية إلى الجبائية، والعناصر التي تؤدي إلى الاختلاف في التقييم لتحديد النتيجة بين المعايير المحاسبية والقواعد الجبائية تتركز حول مايلي:

أ. قواعد الاهتلاك وتدهور الأصول أو معاينة انخفاض القيمة فالنظام المحاسبي المالي ينتهج مدخلا اقتصاديا وماليا.

ب. تقنيات تحويل الديون والحقوق بالعملات الأجنبية.

ج. تقييم بعض الأصول والخصوم على أساس القيمة العادلة في تاريخ الحيازة.

د. المعالجة المحاسبية للضرائب خاصة الضرائب المؤجلة.

هـ. العمليات غير المسجلة في النتيجة المحاسبية، ولكن تؤخذ في الحسبان عند تحديد الوعاء الضريبي.

و. تغير الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء، والتي يظهر أثرها مباشرة على مستوى الأموال الخاصة دون التسجيل في جدول حساب النتائج.

إذن يجب إحداث تكامل بين القوانين التجارية والجبائية والقواعد المحاسبية، فالنظام المحاسبي المالي لم يأخذها بعين الاعتبار، وذلك من أجل تسهيل التقارب بين الاحتياجات المحاسبية والضرائب وتمكين المؤسسات من الالتزام والتطبيق الصحيح للنظام المحاسبي المالي.

3. مستلزمات تحضير مهنة المحاسبة:

لقد القي على عاتق المهنة المحاسبية الجانب الأكبر من مسؤولية تطبيق النظام المحاسبي المالي، على أساس الأهمية البالغة لدور المهنيين على مستوى التطبيق العملي للنصوص والقوانين الملزمة، لذلك يستلزم الأمر التحضير الجيد للمهنيين من اجل مواجهة أي صعوبات ممكنة، ومن بين هذه التحضيرات نذكر:

- إعداد دورات تكوينية من شأنها القضاء على أوجه القصور التي تعاني منها المهنة في ميدان المعايير الدولية، ومن ثمة تهيئة المهنيين لدور الإشراف على المتربصين القادمين من المعاهد والجامعات، المتخصصين في المحاسبة ومجالات أخرى كالمالية والتسيير.
- تنظيم ملتقيات وندوات وأيام دراسية حول النظام المحاسبي المالي الجديد والعوامل الرئيسية التي تؤدي إلى نجاح تطبيقه، مع مشاركة جميع الأطراف المعنية بهذا التطبيق (إدارة، ضرائب، بنوك،...).
- تحديد مقومات جديدة لمهنة المحاسبة في الجزائر، حيث لا تقتصر على الاشتراطات التقليدية لنيل مرتبة محافظ الحسابات والخبير المحاسب والمحاسب المعتمد.
- فتح مهنة المحاسبة على المنافسة مع مهنة المحاسبة في بلدان أجنبية، خاصة بين مكاتب المحاسبة والتدقيق المحلية ومكاتب المحاسبة والتدقيق والاستشارات المالية الأكثر انتشارا على الساحة الدولية (Earnest and young, Deloitte, KPMG,...)[75]
- العمل على تطوير مهنة المحاسبة وفق معايير المهنة المعمول بها دوليا، وذلك من أجل جعل المهنة واحدة من بين المقومات المساعدة على تحسين تنافسية المؤسسات الجزائرية مع المؤسسات الأجنبية.
- الاندماج في البرامج التكوينية التي يعمل على تنظيمها الاتحاد الدولي للمحاسبين من أجل الحصول على اعتماد هذه الهيئة في مجال المحاسبة ومحافظة الحسابات.
- العمل على إقامة شراكات إستراتيجية بين المهنيين الجزائريين والمهنيين الأجانب في إطار السعي للاستفادة من الخبرات الأجنبية في هذا المجال.
- إعادة النظر في تمثيل المهنة في التنظيمات المحاسبية الوطنية والإدارات الوصية من أجل التخفيف من احتكار الدولة لمهمة التنظيم المحاسبي وفتح المجال أمام المهنيين لتحسين النظام المحاسبي وتطويره.

أما الممارسة المحاسبية في حد ذاتها فقد عرفت تطورا كبيرا من خلال إضافة أدوار جديدة بفعل الانتقال إلى تطبيق النظام الجديد، ومن بين هذه الأدوار نذكر:

- التمييز بين الجوهر الاقتصادي والشكل القانوني للمعاملة، حيث على أساسه يتوقف التسجيل المحاسبي للمعاملة وطريقة العرض في القوائم المالية.
- القدرة على تحديد احتمالات حصول المؤسسة على منافع اقتصادية من أصولها ومدة الاستفادة منها.
- القدرة على تحديد العلاقة بين تكلفة إنتاج المعلومة ودرجة المنفعة التي يتحصل عليها المستخدمين الخارجيين من استعمال هذه المعلومة.

[7575] Marouani Samir ,op,cit p103

4. ضرورة تكييف المناهج التعليمية وفق النظام المحاسبي المالي:

نقصد بالتعليم المحاسبي جملة المقاييس المتعلقة بالمحاسبة، والتي يتم تدريسها بالجامعة إضافة لطبيعة الشهادات الجامعية في ميدان المحاسبة وذلك مرتبط أساسا بـ:

- طبيعة الجامعات أو الكليات التي تضمن التعليم وطبيعة المقاييس ومحتوى البرامج التي تدرس.
- البحث العلمي في ميدان المحاسبة.
- الأساتذة المكلفين بتدريس هذه المقاييس والطلبة.

ولقد اقتصرت برامج التعليم على تدريس المحاسبة (العامة، التحليلية، المعمقة، محاسبة الشركات...) استنادا للمخطط المحاسبي الوطني، وكان الاهتمام موجها لتقنيات المعالجة والتسجيل المحاسبي لمختلف العمليات المحاسبية، غير أن أهم ما يميز النظام المحاسبي المالي هو وجود إطار نظري وهو ما يمثل نقلة مفاهيمية في مجال التعليم المحاسبي الذي طالما ركز على الجانب التقني للمحاسبة وعلى الحسابات وسيرها، كما يتوجب الآن قبل التطرق للقضايا التقنية استيعاب أولا المفاهيم النظرية التي دونها لا يمكن التحكم في تلك التقنيات لا تطبيقها عمليا، مثلا عند التعرض لموضوع الأدوات المالية يجب على الدارس أن يستوعب أولا المفاهيم النظرية المتعلقة بالموضوع كتعريف الأدوات المالية وتصنيفها المشتقات المالية ودورها... وعموما فإن إعداد البيئة المحلية في جانبها الأكاديمي والعلمي من جامعات ومدارس وغيرها لإعداد طلبة وخريجين، أصبح ضروري ليتمكنوا من مواكبة التطبيقات العملية للنظام المحاسبي المالي وما يرافق تطبيقه من متطلبات، بحيث يكون الخريج معدا إعدادا جيدا وكفأ بموجب المواصفات الصحيحة والسليمة وكأنه يعمل في بيئة دولية، ويمكن تلخيص أهم الإجراءات المتخذة في هذا المجال في النقاط التالية:

- إعادة النظر في المناهج الدراسية بشكل عام بحيث تكون منسجمة مع المناهج الدراسية الدولية ويمكن الاستعانة في هذا المجال بمناهج جامعات عالمية ناجحة.
- إعادة النظر في مواضيع المنهج الواحد للمادة الدراسية بحيث تكون المحتويات النظرية والتطبيقية متفقة مع النظام المحاسبي المالي وعدم الإبقاء على ما هو عليه الحال.
- ينبغي تهيئة الأساتذة وتعريفهم وإطلاعهم بشكل كامل وتفصيلي على المعايير المحاسبية الدولية بشكل عام والنظام المحاسبي المالي بشكل خاص وتطبيقاته، كي يقوموا بدورهم في نقل الخبرة والتجربة إلى الطلبة.

إعادة النظر في الكتب الدراسية وتحديثها بما يتلاءم مع التعديلات الجارية في مجال المحاسبة في الجزائر.

المطلب الثالث: مزايا وآفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي بالنسبة للمؤسسة:

1. مزايا تطبيق النظام المحاسبي المالي بالنسبة للمؤسسة

أصبحت المؤسسات الجزائرية ملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي ابتداء من 1جانفي 2010 (الفقرة 62 من الأمر الصادر في 24 جويلية المتعلقة بقانون المالية التكميلي لسنة2008)، وهي في حدود 244 284 مؤسسة صغيرة

ومتوسطة خاصة و711 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عمومية وأكثر من 2000 مؤسسة كبيرة، وتجدر الإشارة أن هذه المؤسسات في السابق كانت تعتمد في تحديد أسس ومبادئ المحاسبة والمراجعة على القوانين والمراسيم الوزارية الصادرة، حيث يغطي القانون التجاري شروط تأسيس الشركات، أما المؤسسات المسجلة في البورصة فتلتزم بموجب القوانين الخاصة بالقيم المنقولة بتقديم قوائمها المالية سنويا إضافة إلى وجوب نشرها في الجرائد الرسمية، وتجدر الإشارة هنا أن الهيئة المسؤولة عن تنظيم بورصة القيم المنقولة في الجزائر (COSOB) لا تتمتع بأي سلطة في تحديد القواعد المحاسبية للمؤسسات المسجلة في البورصة.

وعلى مستوى المؤسسة فإن تطبيق النظام المحاسبي المالي سيؤدي إلى إحداث تغيرات تتعدى نطاق التحول من تطبيق تقنيات محاسبية إلى تطبيق تقنيات أخرى، وبغض النظر عن حجم تلك التغيرات التي تمس بشكل متفاوت كافة أنظمة المؤسسة وهياكلها ووظائفها، يمكن الحكم على بعضها بالإيجاب، وبعد الاضطلاع على بعض الدراسات التي أعدت في هذا المجال، نذكر فيما يلي أهم المزايا التي يمكن أن تعود على المؤسسة الجزائرية جراء تطبيق النظام المحاسبي المالي:

- تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال ملائمتها ومصداقيتها، وذلك ما ينعكس مباشرة على تحسين صورة المؤسسة لدى المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية.
- تطوير التنظيم الداخلي للمؤسسة من خلال إعادة النظر في الإجراءات الداخلية الخاصة بإنتاج المعلومات وكذلك إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للمؤسسة.
- تطوير نظام المعلومات المحاسبية وتعزيز أهميته في مجال اتخاذ القرار لما يوفره من معلومات على درجة عالية من الحداثة والشفافية.
- تعزيز ثقة المستثمرين من خلال التوسع في متطلبات الإفصاح من حيث كمية المعلومات المفصح عنها ونوعيتها وهو ما يسمح بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تحسين تنافسية المؤسسات خاصة أمام المؤسسات الأجنبية بفضل الاعتماد على معايير موحدة من أجل تقييم نقاط القوة ونقاط الضعف لدى المؤسسات المتنافسة.
- تحسين فعالية الحسابات من أجل التحديد الدقيق للمركز المالي للمؤسسة ونتائج نشاطها، خاصة فيما يتعلق بالحسابات الواردة في الميزانية والمستخدمة من طرف المحلل المالي.
- تسهيل مهام مراقب الحسابات الذي أصبح ستند إلى قواعد ومبادئ واضحة ومحددة.
- المساهمة في تطوير السوق المالي في الجزائر والتخفيض من تكاليف الحصول على رؤوس الأموال من هذا السوق.

2. الآفاق المنتظرة من تطبيق النظام المحاسبي المالي:

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي يؤدي إلى توحيد التطبيقات المحاسبية على المستوى الدولي، والوصول إلى مستوى عالي من الإفصاح والشفافية، عن طريق نشر المعلومات الضرورية لمختلف الأطراف المستفيدة منها، والاستجابة لرغبات الأسواق المالية، مما يؤدي إلى معلومات ذات جودة عالية، فكل مستعمل يأمل في الحصول على أفضل المعلومات، التي تمكنه من القراءة الجيدة للقوائم المالية لاتخاذ القرار المناسب، وعليه فإن تطبيق SCF يفتح عدة آفاق منها:

أ. الآفاق ضمن المؤسسة:

إن الالتزام بتطبيق مبادئ الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي، سيؤدي بالضرورة إلى تخلي المؤسسات الجزائرية عن السرية والتحفظ في نشر معلوماتها، وبالتالي تمكين المستثمرين ومختلف الجهات المتعاملة معها، أو ذات العلاقة من الحصول على معلومات ذات جودة ونوعية كاملة وأكثر شفافية، وبالتالي زيادة الثقة في المعلومات التي تنتجها أنظمتها المحاسبية ومنه زيادة الفرص الاستثمارية والتمويلية.

كما أن تطبيق النظام المحاسبي المالي سيؤدي إلى تكييف مختلف وظائف المؤسسة ذات الصلة بالمحاسبة، ومنها وظيفة التحليل المالي ومهنة المراجعة، التي تساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية والتمويلية، من خلال التقارير المالية التي تقدمها حول الوضعية المالية للمؤسسات، كما يؤدي إلى تحسين عملية الرقابة على أنشطة المؤسسات.

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي يؤدي إلى تغيير طبيعة العلاقة بين المؤسسة ومستعملي قوائمها المالية، بالتركيز أساسا على المعلومة الموجهة للمستثمرين، عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي يأتي وفقه على رأس مستعملي المعلومة المالية إدارة الضرائب والدولة بهيئاتها المختلفة، إضافة إلى ذلك فإن اعتماد SCF سيسمح للمؤسسات التي تطبقه بإعادة تهيئة بيئتها الداخلية والاستفادة من تجارب الدول الأخرى.

ب. الآفاق المحاسبية:

تعتبر الكشوف المالية هدف أو غاية المحاسبة، فهي الجزء الأكثر تعبيرا عن الوضعية المالية للمؤسسة ونتائج أعمالها، ويتم إعدادها من طرف المؤسسات لإعطاء المستعملين المعلومات الوافية التي تمكنهم من اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، حيث تعتبر نعايير المحاسبة الدولية ثورة محاسبية، لأن فلسفتها تركز على القيمة العادلة التي تحدد من طرف خبراء ومتخصصين في هذا المجال، وبذلك تختلف هذه الفلسفة عن فلسفتنا المحلية القائمة على المفاهيم القانونية والجبائية.

ج. الآفاق بالنسبة للمسيرين:

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي سيتطلب من المسيرين بناء نظام معلومات جديد يتمتع بتقنيات عالية، كما يجب عليهم إعلام كافة الأفراد العاملين بالمؤسسة من أجل بسرعة، إضافة إلى ذلك سيسهل على المحاسب عدة أمور من بينها الحصول على معلومات من عدة أطراف داخل المؤسسة، ولهذا فمن الضروري بالنسبة لمسيري

المؤسسات الاستثمار في هذا المجال، الذي يتطلب المزيد من الحرص ولكن عليهم توخي الحذر قبل التطبيق الكامل للمعايير بالوقوف على الإيجابيات والسلبيات ومحاولة إيجاد الحلول قبل الشروع في التطبيق.

4- الآفاق بالنسبة للشركاء:

إن الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي، يمكن الجهات الخارجية من الحصول على مختلف المعلومات التي يرغبون فيها إضافة إلى تدعيم الثقة في البيانات المالية، ويمكن من إصدار أراء صحيحة عن الواقع المالي الحقيقي للمؤسسات، فكل طرف من الأطراف الخارجية له مصلحة يسعى لتحقيقها أو المحافظة عليها، فالمساهمون يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير إمكانيات المؤسسات في توزيع الأرباح، والمستثمرون هم الذين يوظفون أموالهم في هذه المؤسسة، وهم معنيون بالمخاطر والعائدات المرتبطة بالاستثمارات، لذا عليهم الإطلاع على واقع المؤسسات، وخصوصا مدى توافق نظامها مع معايير المحاسبة الدولية، التي أصبحت المرجع الوحيد للحصول على معلومات ذات جودة عالية، والمقرضون يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير إمكانية استيراد مبالغهم في فترات أقصر من تلك الواجبة على المقرضين، إضافة إلى اهتمامهم باستمرارية المؤسسة كعميل لهم، والعملاء يهتمون بالمعلومات المتعلقة بإمكانية المؤسسة في الاستمرارية عند وجود علاقة طويلة الأجل أو عند وجود ارتباط استراتيجي.

د. الآفاق السياسية:

إن الهدف الأساسي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB يكمن في إنجاز مرجع ملم بأفضل السياسات والتطبيقات المحاسبية الدولية، فالمعايير المحاسبية لمختلف البلدان ستتلاشى تدريجيا ليحل محلها المعايير الدولية، فهذه الأخيرة تعظم الشفافية وتسمح للمستثمرين من إمكانية الحصول على معلومات موثوقة.

هـ. تعزيز الحوكمة في المؤسسات:

عرفت الحوكمة على أنها التطبيق الفعلي للنشاط الاقتصادي والسياسي والإداري من أجل إدارة أعمال الدولة على كافة المستويات[76]، فهي مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة وأصحاب المصالح المرتبطين بها[77]، وعلى رأسهم المساهمين الذين يولون أهمية للمؤسسة في إتباع سياسات واضحة تتسم بالشفافية والعدالة في تعاملاتها وأدائها، ونظرا لما توفره الحوكمة من ثقة في طريقة وأسلوب تعامل إدارة المؤسسة مع أصحاب المصالح، فإن استعمال النظام المحاسبي المالي سوف يعزز من مبادئ الحوكمة، فهدفه الأساسي هو الجلب والحفاظ على ثقة المستثمرين وبفرض على المؤسسات التي تقدم حساباتها للمساهمين الالتزام بالشفافية ومنه تدعيم الحوكمة.

و. تفعيل بورصة الجزائر:

[76] Brahim Lakhlef, **labonnegouvernance,croissance et développement** , Ed Dar Alkhaldounia , Alger , 2006 , p 14

[77] محمد مصطفى سليمان ،**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي و الاداري**، الدار الجامعية ،الاسكندرية ، مصر ، 2006،ص 16

بشكل تطبيق النظام المحاسبي الجزائري فرصة هامة وضرورية لتفعيل بورصة الجزائر باعتبارها أهم ما يجب أن يرافق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، بضرورة إعطاء الأهمية لها والعمل على تطويرها تزامنا مع تضمين ذلك في اتفاق الشراكة[78] بتفعيل دورها في الاقتصاد وتشجيع المؤسسات على التسجيل فيها، والاعتماد عليها في التمويل وذلك بغية الاستفادة من مزايا المعايير المحاسبية التي تكون فعاليتها في الأسواق المالية، التي يلجأ إليها المستثمرون سواء لاستثمار أو طلب رؤوس الأموال، وهو ما يشجع الاستثمار الأجنبي باعتبار أن المعلومة المقدمة لها أهمية كبيرة من داخل وخارج الجزائر، وهذا ما سيعمل النظام المحاسبي المالي على توفيره أي معلومة ذات جودة علية.

[78] المادة 157 من المرسوم الرئاسي رقم 05-159 المؤرخ في 27-04-2005 ،المتضمن اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الاوربي.

خلاصة الفصل:

جمود التنظيم المحاسبي في الجزائر أثر على تطوير الممارسات المحاسبية ، حيث أنها ارتبطت بالمخطط المحاسبي الوطني و الذي أعد لتلبية احتياجات الاقتصاد الاشتراكي فبالرغم من التحول التدريجي لتخلي الدولة عن ملكية المؤسسات و الانفتاح على القطاع الخاص و على الاستثمار الأجنبي ، إلا أن المخطط المحاسبي الوطني لم يشهد إصلاحا يتناسب مع هذه التطورات حيث كان ينبغي مسايرة هذا التحول ، فاستعمال نفس التنظيم المحاسبي لظروف اقتصادية مختلفة يعبر عن ضعف دور المعلومة المحاسبية و الذي نتج عنه عدم الاهتمام بتطوير هذا التنظيم المحاسبي بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية التي تشه تطورا مستمرا.

اختلاف المؤسسات من حيث الملكية و مستوى الانفتاح على الاستثمار الدولي، إضافة إلى الإمكانيات المادية و البشرية لدى المؤسسات ، عامل مهم في تحديد نوعية التنظيم المحاسبي الذي تحتاجه كل مؤسسة ،حيث أن إصلاح النظام المحاسبي الجزائري ضرورة أكيدة إلا أنه لا يجب أن يكون بمعزل عن الاحتياجات الحقيقية للمؤسسات، كما أن إصلاح النظام المحاسبي والتضييق في مجال الممارسات المقبولة في ظل التنظيم القانوني في الجزائر قد يخلق عدم تلاءم بين مايفرضه هذا التنظيم وما تحتاجه المؤسسة فعلا وبالتالي يخلق تعرض أو تغليب الشكل القانوني على الجوهر الإقتصادي والذي يضر بجودة المعلومة المحاسبية ، الذي يسعى الإصلاح دائما لتحسينها ، ولهذا فإن إعطاء هامش من الحرية لاختيار الممارسات المحاسبية المناسبة لها ، يرفع من جودة المعلومة المحاسبية .

يعتبر الانفتاح على الممارسات المحاسبية الدولية أمر ضروريا ومهم من حيث أنها اختصار لوقت وتقليل للتكاليف ، إلا أن هذا الانفتاح يجب أن يكون مدروس من حيث ما هي الممارسات التي يجب تبنيها على أصلها؟ و ما هي الممارسات التي يجب تكييفها حسب احتياجات المؤسسات و المحيط الاقتصادي ؟ وهذا مع الأخذ بعين الاعتبار لكل التكاليف المرتبطة بهذه الخيارات

الفصل الثالث:

نظام المعلومات المالي

و المحاسبي

تمهيد :

في ظل تحديات و رهانات العولمة المعلوماتية ،أصبح لزام على أصحاب القرار بالمؤسسات العمل على إيجاد سبل للحصول على معلومات ذات جودة تسمح بترشيد و تحسين عملية إتخاذ القرار ، وذلك لمجابهة كل الظروف المستقبلية ،فنظام المعلومات يحتل مكانة هامة في المؤسسات الاقتصادية، نظرا لدوره في تفعيل نشاط المؤسسة من خلال ما يوفره من مؤشرات ومعلومات . والتي تعد بمثابة المادة الأساسية التي يعتمد عليها المسير في مختلف النشاطات سواء منها الاستراتيجية أو التقنية أو التشغيلية .

لقد أضحت بيئة إتخاذ القرار بالغة التعقيد و سريعة التغير ، و متسمة بعدم التأكد وعدم اليقين مما يرفع من مستويات المخاطرة ، لذا أصبحت هناك ضرورة ملحة لتنمية مهارات صناع القرار في مختلف المستويات ،فمن الضروري التحكم في الأساليب الكمية سواء الرياضية منها أو المحاسبية، هذه الأخيرة تلعب دورا مهما في قياس حجم التدفقات المالية الداخلة والخارجة من المؤسسة مما يعطي صورة واضحة للمقارنة بين الأهداف والنتائج مما يسمح بقياس مستوى تجسيد الاستراتيجيات.

إن نظام المعلومات يتكون من عدة أنظمة فرعية تتفاوت أهميتها من نظام فرعي إلى آخر و ذلك بحسب دور كل منها في عملية اتخاذ القرار، ولعله من أهم هذه الأنظمة هو نظام المعلومات المحاسبي نظرا لكونه ركيزة أساسية و مصدر لباقي الأنظمة الفرعية كما أن جل الآراء تعتبره نظام مستقل و ذلك نظرا لأهمية المعلومات التي يقدمها هذا النظام ونوعية القرارات التي يدعمها خاصة منها المالية التي تعتبر عصب حياة المؤسسة.

و لعل أهم الأدوار التي يقوم بها نظام المعلومات المحاسبي هو دعم نظام حوكمة الشركات الذي أصبح في الوقت الحالي من بين أهم و أكبر اهتمامات المؤسسة وذلك لمواجهة مختلف التغيرات التي يعرفها المحيط الداخلي و الخارجي للمؤسسة .

ولتوضيح ذلك تطرق هذا الفصل لمختلف الجوانب المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي.

المبحث الأول: مدخل لأنظمة المعلومات

المبحث الثاني :نظام المعلومات المالي والمحاسبي

المبحث الثالث :إتخاذ القرار و أنظمة المعلومات

المبحث الأول :

مدخل إلى أنظمة المعلومات

لغرض التعرف على نظم المعلومات و تحديد المستهدف منها ينبغي علينا في البداية التعرف على معاني المصطلحات التي يتكون منها هذا المجال و هي النظام و المعلومة.

المطلب الأول : النظام و مكوناته:

1.تعريف النظام:

تعددت التعاريف الخاصة بالنظام حيث عرفه

- Louis Rigaud انه " مجموعة متغيرات قابلة لأخذ قيم متنوعة و بفضلها ومن طريقة العلاقة بين المدخلات و المخرجات تقيم كفاءة النظام "[79]
- أماJ.Melese فيعرف النظام على أنه وحدة مركبة مكونة من مجموعة الأجزاء المتمايزة تعمل وفق خطة مشتركة أو في خدمة هدف معين.[80]
- كما عرفة J. Ronay على انه "مجموعة عناصر في حركة ديناميكية متبادلة و منظمة لغرض هدف وهو يحقق للنظام هيكلا و أنه في نشاط و أنه تنظم من صنع الإنسان يحقق هدف ما "[81]

رغم اختلاف التعاريف إلا أنها تشترك في أن النظام :

- يقوم بنشاط
- يتطور مع الزمن
- في تعامل مع المحيط (يؤثر و يتأثر)
- له هيكل و له هدف

و من هنا يمكن تعريف النظام على أنه :

مجموعة من العناصر المرتبطة و المتكاملة و المتفاعلة مع بعضها بسلسلة من العلاقات من أجل أداء وظيفة محددة أو تحقيق هدف معين .

- و العلاقات هو كل ما يعمل على ربط مكونات النظام مع بعضها بحيث تشمل هذه العناصر منظومة نافعة تؤدي وظيفة معينة أو مجموعة من الوظائف[82].

---

[79] محمد طويل ، **أهمية نظام المعلومات في اتخاذ القرار** ،1997 ،رسالة ماجيستير ص32.

[80] Rommey Marshal ¨ Accounting information system¨ 8 edition , prentice Hall.2002 . p 42

[81] P.Robbins¨ **Organisation Theory ¨ edition** , prentice Hall.1990 . p 47

[82] عبد الرزاق محمد قاسم، " **نظم المعلومات المحاسبية** " دار الثقافة ، دمشق،2004،ص 14

- وقد يكون النظام طبيعي أو من صنع البشر، ولكل نظام حدوده حتى تفصله عن البيئة المحيطة به و معظم النظم تحصل على مدخلاتها من البيئة المحيطة بها ، وتقدم مخرجاتها لها . ومن ثم تتفاعل أجزائها مع العناصر الأخرى خارج حدود النظام كما هو مبين في الشكل الموالي:[83]

شكل 3-1:حدود النظام

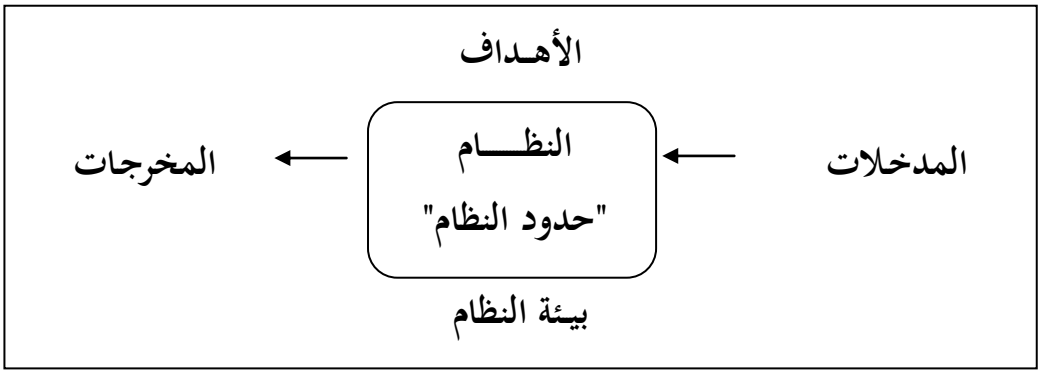

المصدر : المرجع السابق ص 17

- يحتوي كل نظام على عدد من النظم الفرعية بينما يدخل هو في نطاق أكبر منه و يجب التفرقة بين بيئة النظام و النظام الأكبر ، فبيئة النظام تساوي النظام الأكبر منقوص منه النظام نفسه ، و يوجد بين النظم الفرعية علاقات ترابط و تفاعل عبر حدود النظام في شكل مدخلات و مخرجات .

2- أنواع النظم :

يمكن تصنيف أي نظام ليكون ضمن واحد من مجموعات الأنماط الأربعة التالية :

1. النظم المغلقة : يعتبر النظام مغلقا إذا كان معزولا تماما عن البيئة المحيطة به.
2. النظم المغلقة نسبيا: يعتبر النظام مغلق نسبيا إذا كان يتفاعل مع البيئة المحيطة به بطريقة محددة و معروفة و قابلة للتحكم فيه .
3. النظم المفتوحة :يعتبر النظام مفتوحا إذا كان تأثير البيئة المحيطة به غير محدودة و غير قابلة للتحكم فيه
4. نظم التحكم بالتغذية العكسية : يعتبر النظام واحد من مجموعة نظم التغذية العكسية إذا تمت إعادة بعض من مخرجاته الى النظام في صورة مدخلات له .

[83] عبد المقصود دبيان ، د.ناصر نور الدين عبد اللطيف " **نظم المعلومات المحاسبية و تكنولوجيا المعلومات** "، الدار الجامعية ،2004، ص 17

شكل 3-2: أنواع النظم

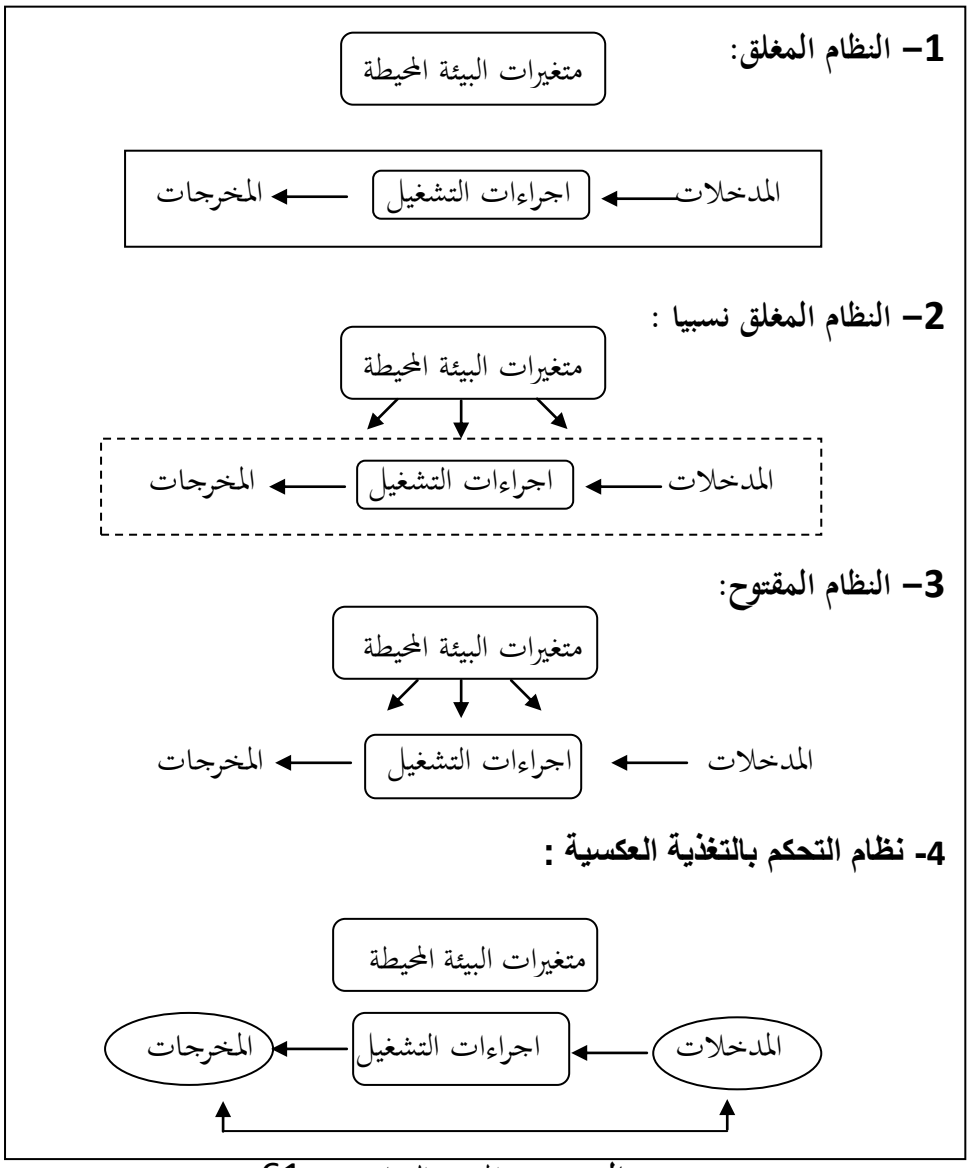

المصدر : المرجع السابق ص 61

1. مكونات النظام :

يمكن النظر الى أي نظام على انه يتكون من العناصر التالية :

المدخلات:هي نقطة بداية عمل النظام، و تتمثل بالاحتياجات الأساسية (الأولية) اللازمة لعمل النظام وقد تكون هذه المدخلات مادية و التي تعد من أصول النظام كرؤوس الأموال و الآلات ... وقد تكون معنوية كالسياسات المتبعة أو أرقام مجردة أو أشكال و رسومات . ومن الممكن أن تكون مدخلات نظام معين بمثابة مخرجات لنظام آخر أو عدة نظم أخرى عندا كمدخلات جديدة في التشغيل من خلال التغذية العكسية ، او من خلال علاقات الترابط و التكامل و التنسيق التي تكون بين تلك النظم .

عملية التحويل: وهي مجموعة العمليات التي تجري بواسطة الأجهزة او القوى التني تقوم بتحويل المدخلات إلى مخرجات من خلال توجيه مسارات تفاعل هذه المدخلات و ضبطها باستخدام قوة بشرية و مادية إجراءات أخرى معينة .[84]

الرقابة :وهي عملية ضرورية لضمان سيرورة و تطور النظام و مكوناته للوصول إلى الأهداف المرجوة و هي تتم بطريقتين :

* تدخل القائد : ويتم ذلك عن طريق إجراءات مختلفة لتعديل و تصحيح بعض الأخطاء التي قد تقع

* التغذية العكسية : هي عملية الحصول على البيانات و المعلومات اللازمة لتقييم عناصر النظام السابقة و التأكد من مدى دقتها و إمكانيتها في تحقيق أهدافها .فهي تمكن تزويد النظام بمدخلات ناتجة عن مخرجات .

الشكل 3-3: مكونات النظام

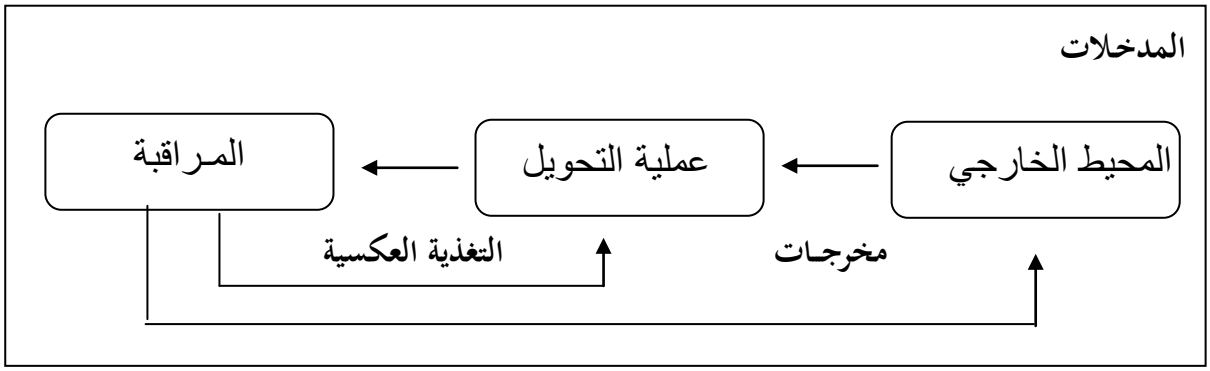

المصدر : محمد السيد غالب " نظام المعلومات الادارية " ، 1995، ص 15

المطلب الثاني :المعلومة ، خصائصها ، قيمتها

إن المعلومة هي مادة أي عمل أو نشاط . وعلى مدى سلامتها و تنظيمها يتوقف النجاح في النشاط و نوعية القرارات التي تتخذ ، فالقرار الرشيد هو الذي يتوفر له البيانات الضرورية التي جمعت بشكل دقيق ، و قبل التطرق إلى مفهوم المعلومة لابد لنا التعرف على مفهوم البيانات

* **البيانات:** هي المادة الأولية التي نستخلص منها المعلومة . وهي عبارة عن الأعداد و الأحرف الأبجدية و الرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق و المفاهيم بشكل ملائم يمكن من إيصالها و ترجمتها و معالجتها من قبل الانسان أو الأجهزة لتحول إلى معلومة .[85]

1- تعريف المعلومة:

تناول عدة باحثين في دراستهم حول المؤسسات مفاهيم و أساسيات المعلومة حيث تباينت و اتفقت وجهات نظرهم في تعريفها ومن هذه التعاريف :

[84] www. Infotechaccountants. Com/ phpBBBZ/ index.phb

[85] عبد الرزاق محمد قاسم ، مرجع سابق ، ص 13

- تعريف د. أحمد حسين " المعلومة عبارة عن بيانات تم تشغيلها بطريقة معينة أدت للحصول على نتائج ذات معنى لمستخدميها.[86]
- ونجد Dugue Mc gerthy يعرف النظام كما يلي:" تعبر عن حقيقة أو ملاحظة أو إدراك أو أي شيء محسوس أو غير محسوس ، تستخدم في تقليل عدم التأكد بالنسبة لحالة أو حدث معين ويضيف إلى معرفة الفرد او الجماعة "
- و Resean يعرفها بأنها"مجموعة إخبار تحمل معارف أو علما حول موضوع أو شيء معين ، فالمعلومة هي عملية فعل الأخبار و تحتوي على مضمون ما يتم الأخبار به في آن واحد قصد فهم المحيط فهما جيدا"[87]

و يمكن في الأخير استخلاص من كل ما جيء به من تعاريف ان المعلومات هي عبارة عن بيانات تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملا و يمكن استخدامها حاضرا أو مستقبلا.

2- خصائص المعلومة:

حتى تكون المعلومة ذات فائدة فينبغي ان تتوفر بها الخصائص التالية :

1- الدقة والصحة : تكون المعلومة دقيقة اذا وفرت و بكيفية كاملة الحقيقة التي تصورها،ويتم تجميع وتسجيل البيانات ومعالجتها بشكل صحيح وعادة ما يطرأ نوعين من الأخطاء(أخطاء في النقل،أخطاء في الحساب)

2- الكمال: يجب أن تغطي المعلومة كافة جوانب المشكلة الهامة ، أي أن تتضمن المعلومة جميع النواحي المطلوبة [88]

3- الملاءمة: حتى تكون المعلومة ملاءمة فإنها يجب أن تكون محل موضوع البحث ، وتؤدي بالمستخدم إلى اتخاذ قرار أقل خطأ و أكثر نفعا في الوقت نفسه

4- السرعة: لا يمكن للمؤسسة الاستفادة من دقة المعلومة ما لم تتوفر في الوقت المناسب ، ها يعني ان المعلومة تكون مناسبة زمنيا لاستخدامات المستفيدين خلال دورة معالجتها و الحصول عليها ، فهذه الخاصية ترتبط بالزمن الذي تستغرقه دورة المعالجة .

5- الوضوح : وهي الدرجة التي يجب أن تكون فيها المعلومة خالية من الغموض

6- المرونة : تعني قابلية المعلومة على التكيف للاستخدام بأكثر من مستخدم

7-عدم التحيز :غياب القصد في تحريف أو تغيير المعلومة لغرض التأثير على المستخدم للوصول الى نتيجة معينة

3- قيمة المعلومة :

---

[86] أحمد حسن علي حسين" **نظام المعلومات المحاسبية**الدار الجامعة، الإسكندرية"1998 ، ص 25

[87] كامل السيد ، نادية حجازي " **المعلومات الادارية** "النشر و المطابع، جامعة الملك سعود، السعودية ، 1998 ، ص 54

[88] عبد الرزاق محمد قاسم ، مرجع سابق ، ص 27

من الصعب تحديد قيمة المعلومة لان هذه القيمة تتوقف على العديد من العوامل كالوقت ، فمعلومة حديثة لها قيمة أكبر من معلومة قديمة .

قيمة المعلومة = الربح المحقق بتوفرها– الربح الإجمالي دون توفرها

ويتم مقارنة قيمة المعلومة مع تكلفة المعلومة (تكلفة الجمع ، المعالجة ، النشر) .

و الشكل الموالي يوضح لنا العلاقة بين التكلفة الحدية و القيمة الحدية

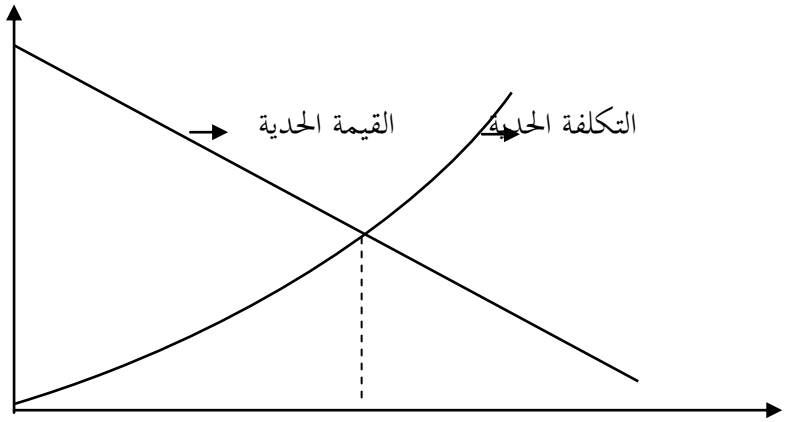

المصدر :أحمد رجب عبد العال" **المدخل المعاصر في المحاسبة الادارية** "،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،ص 22

كما يمكن أخذ النموذج الاقتصادي للعلاقة بين التكلفة الكلية للمعلومة مع القيمة الكلية من أجل تحديد الحجم الأمثل للمعلومة .

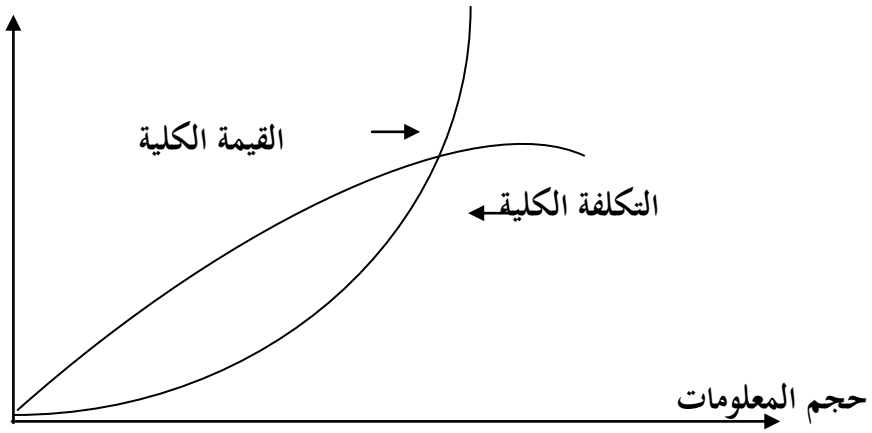

المصدر :المرجع السابق ، ص 34

ونظرا لان المعلومة هي وسيلة لتقليص حالة عدم التأكد ، لذلك فان مفهومها لا يتجزأ عن تكلفة الحصول عليها ووضعها حيز الاستعمال بهدف الاستفادة منها .

فالمعلومة يجب اعتبارها موردا كغيره من الموارد، لها تأثير على المستقبل .

المطلب الثالث :أنظمة المعلومات ووظائفها :

1- نظام المعلومات :

نظام المعلومات إطار يتم في ظله التنسيق بين الموارد البشرية و المادية لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات(معلومات) وذلك لتحقيق أهداف المشروع.[89]

الشكل 3-4 : نموذج عن نظام المعلومات

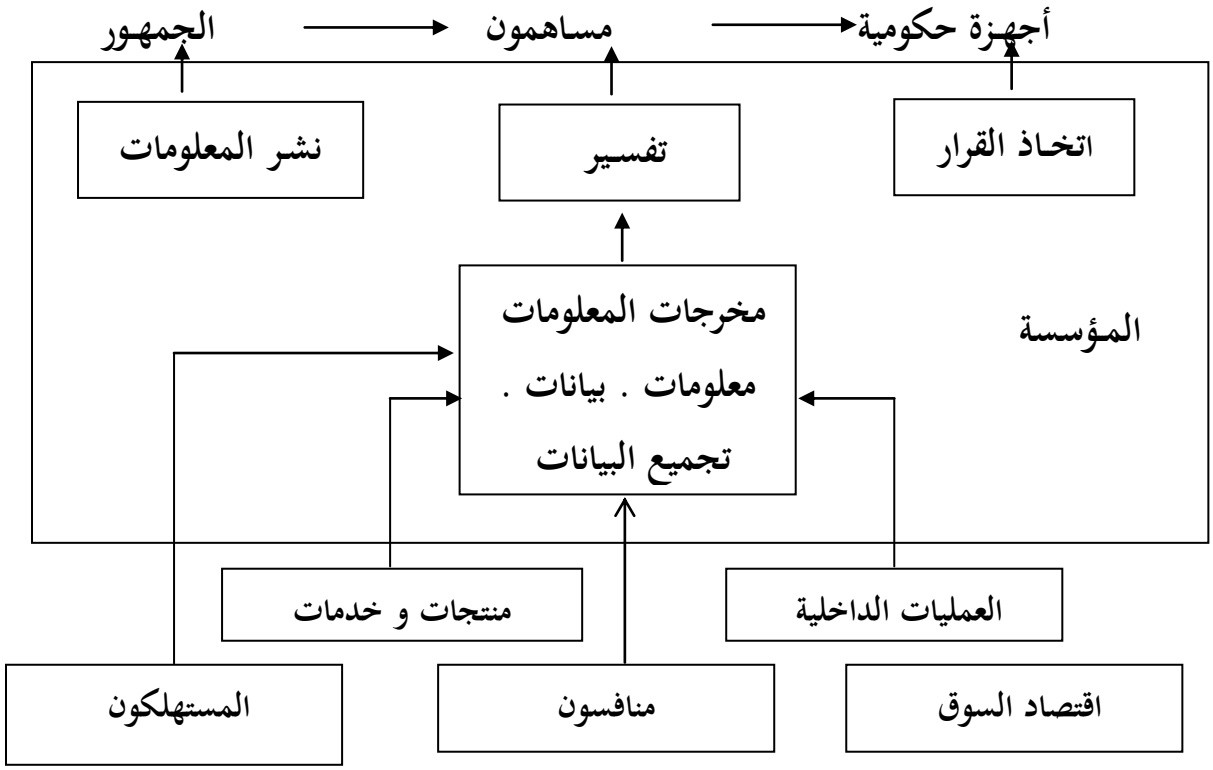

Source : RobertReise ¨systeme d'information et management¨ editionvubut .2001.p 75

1.1. خصائص نظام المعلومات:

يتسم نظام المعلومات بمجموعة من الخصائص يمكن حصرها في العناصر التالية :

- شبكة اتصال : نظرا لما يزوده النظام من مسارات معلومات الى الكثير من النقاط وهو يساعد المعلومات على التدفق في كل مكان بالمشروع و حتى خارجه

[89] د. ثناء علي القباني " **نظم المعلومات المحاسبية** ، الدار الجامعية ،2003، ص 10

- مراحل تحويل و توظيف البيانات
- إدخال البيانات و إخراج المخرجات
- مستخدمو المعلومات الداخليين (المديرين و الموظفين بالمشروع) و الخارجين (كافة الجهات المهتمة خارج المشروع)
- الموارد التي يحتاجها نظام المعلومات لإتمام وظائفه . فنظام المعلومات الذي يركز على استخدام الموارد المادية يعرف بأنه نظام معلوماتي الكتروني أما الذي يركز على الموارد البشرية فهو نظام معلوماتي يدوي
- أهداف النظام : أي نظام معلومات بأي مؤسسة له ثلاث أهداف أساسية هي :
  - التزويد بالمعلومات المساندة لعملية اتخاذ القرار
  - التزويد بالمعلومات المساندة للعمل اليومي الروتيني .
  - التزويد بالمعلومات

وتتم عمليات خدمات كل من المستخدمين الداخليين و الخارجيين من معلومات مساندة القرار و مساندة العمليات ، ويتم إنتاج معظم المعلومات اللازمة للهدفين 2.3 من خلال تشغيل العمليات . وحسب ما هو موضح في الشكل يوجد ترابط بين التدفق الخارج للمعلومات الناتجة لخدمة هذه الأهداف مع بيانات العمليات و أشكال التدفقات الداخلة للبيانات الأخرى[90]

الشكل 3-5

إدخال البيانات و خروج المعلومات من نظام المعلومات

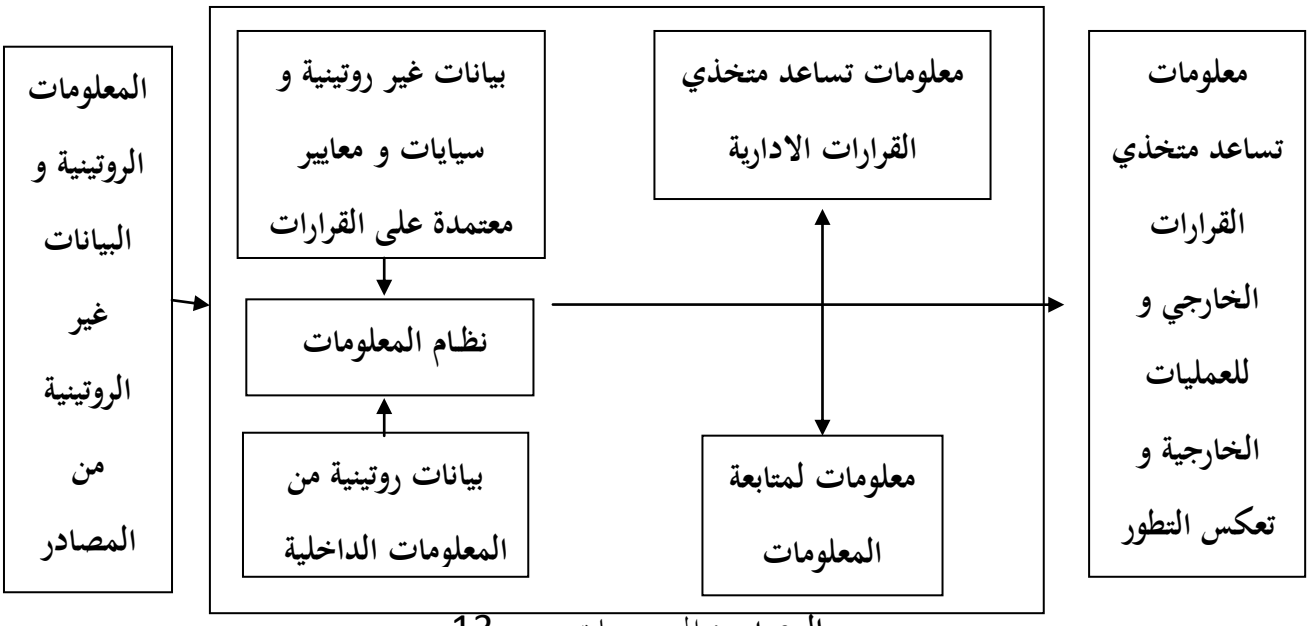

المصدر : المرجع سابق ، ص 13

1 ثناء علي القباني ، مرجع سابق ، ص12

2.1. مكانة نظام المعلومات :

من وجهة نظر التقارب النظامي ، نظام المعلومات هو جزء من الأنظمة التي تشكل المؤسسة ، فهو نموذج للحقيقة التنظيمية يتوسط :

- النظام العملي و الذي يتحرك حسب القرارات التي تنتقل اليه على شكل تدفقات من أجل انتاج منتجات صادرة .
- النظام القيادي الذي يتخذ القرارات الدقيقة في المؤسسة تبعا للمعلومات الداخلية و الخارجية التي تصله ليبعثها إلى النظام العملي .[91]

الشكل 3-6: مكانة نظام المعلومات

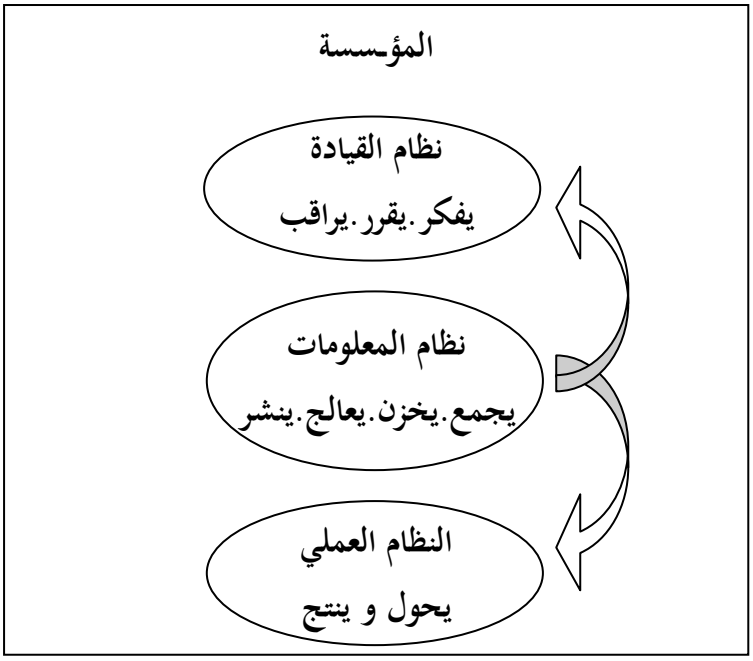

Source : HadidNoufeyl .op cit. p53

3.1. أهداف وضع نظام للمعلومات في المؤسسة :

- إنتاج معلومات مفيدة
- تقديم وصف دقيق للمؤسسة
- تسهيل وضع التقديرات
- توضح القرارات الضرورية الواجب اتخاذها

[91]HADID Noufeyl**, l'informatique de gestion de l'approche classique, à l'approche objet, revue des sciences économiques, de gestion et de commerce, faculté des sciences Economiques et des sciences de gestion**, Université d'Alger, 2003.p 52.53

- استخراج الانحرافات بين التقديرات و الانحرافات و إمكانية تحديد أسبابها و تقليصها
- يسمح بوضع إجراءات تصحيحية مفيدة لحركة المؤسسة
- بنية المؤسسة قبل وقوع الخطأ (نظام تنبؤي)
- يساعد المسيرين و العاملين في تحديد المشاكل و تطوير المنتجات و إنشاء منتجات جديدة .

2- وظائف أنظمة المعلومات :

يوجد خمس وظائف أساسية يؤديها نظام المعلومات و هي :

1.2. الحصول الى البيانات و تجميعها :

و تتضمن هذه الوظيفة اختيار و تحديد البيانات اللازمة لاحتياجات مراكز القرارات سواء من مصادرها الداخلية أو الخارجية ، و تشمل عملية تجميع البيانات على عدة خطوات منها استخلاص البيانات لإدخالها إلى النظام و إذا لم تكن البيانات كمية فيلزم تحويلها إلى بيانات كمية ، ثم يتم قيد هذه البيانات، كما يتم التحقق من صحة هذه البيانات ثم تبويبها في مجموعات .

2.2. تشغيل البيانات:

و تتضمن هذه الوظيفة تجميع و تحليل البيانات و يمكن تجميعها في دفعات ذات طبيعة متشابهة ثم يتم ترتيب كل دفعة حسب خاصية معينة بالبيانات

3.2. إدارة البيانات:

و تتكون وظيفة إدارة البيانات من ثلاث خطوات أساسية هي تخزين و تحديث و استرجاع البيانات، فالتخزين هو حفظ جميع البيانات التي يتم الحصول عليها في أماكن هي ملفات أو قواعد بيانات،و تزود البيانات المخزونة بتاريخ للأحداث.و يمكن تخزين البيانات إما على ملفات دائمة أو على ملفات مؤقتة انتظارا لتشغيل إضافي، أما التحديث هو عملية تسوية البيانات المخزنة لتعكس الأحداث الجديدة ، إما الاسترجاع فيكون من عملية الدخول إلى البيانات المخزنة و الأخذ منها لتستخدم في تشغيل إضافي أو تحول إلى معلومات للمستخدم الخارجي .[92]

4.2. رقابة البيانات و سريتها:

تعتبر التأكد من صحة البيانات المخزنة من الوظائف الهامة لنظام المعلومات ، وتعتبر خطوة التحقيق من العناصر الرقابية المطبقة خلال مرحلتي التجميع و التشغيل و من بين أهم الخطوات الأخرى للرقابة التصريحية بوجود أقفال معدنية على أماكن المستندات و تسوية الأرصدة و التحقق و الفحص.

5.2. إنتاج المعلومات و توصيلها الى مستخدميها :بعد تشغيل البيانات يتم استخراج المعلومات لترسل إلى الجهة المستخدمة لهذه المعلومات ، ويقوم نظام المعلومات بتوصيل المعلومات بالشكل المطلوب وفي الوقت المناسب

[92] ثناء على القباني ، مرجع سابق ، ص 15

لاحتياجات مراكز القرارات بالمنظمة و التأكد من مدى تلبية نظام المعلومات لاحتياجات متخذ القرار من المعلومات

و الشكل الموالي يبين أهم وظائف نظام المعلومات:

الشكل 3-7 :وظائف نظام المعلومات

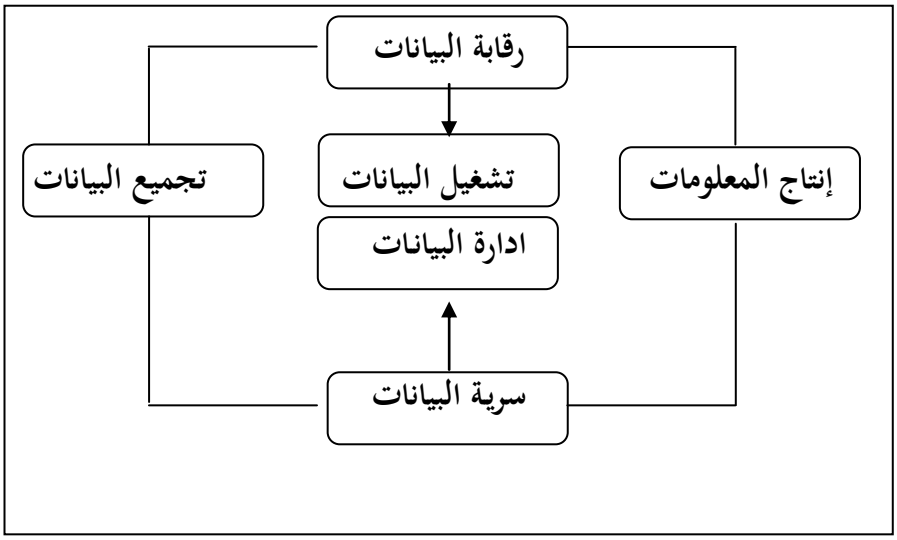

المطلب الرابع : أنواع و أمن نظم المعلومات

1- أنواع نظم المعلومات :

يمكن تصنيف نظم المعلومات وفقا لأنشطة المؤسسة حيث يتم تصنيفها في ضوء وظائف المؤسسة لذلك يطلق عليهالا نظم المعلومات الوظيفية كما يمكن تصنيفها وفقا لنوع أو مستوى القرار

1-1. نظم المعلومات الوظيفية :

يتكون نظام المعلومات الوظيفية من مجموعة من الأنظمة الفرعية التي تتبادل المعلومة فيما بينها من أجل تأمين المعلومة الضرورية لكافة إدارات المؤسسة من أجل مساعدتها في أداء الوظائف الملقات على عاتقها . والشكل الموالي يمثل الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات الوظيفية .

شكل 3-8

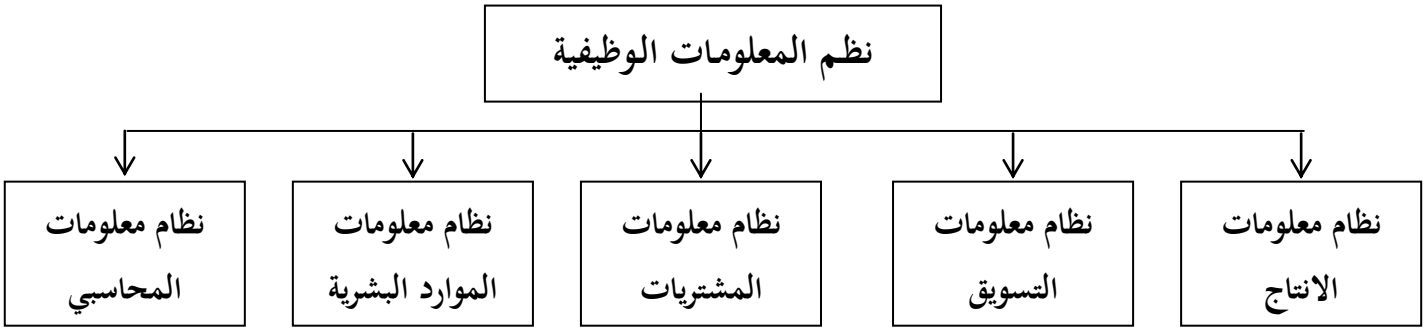

المصدر : إعداد الطالب

❖ **نظام معلومات الإنتاج :**

تختص وظيفة الإنتاج بتحويل مجموعة من المدخلات إلى مخرجات في شكل سلع و خدمات . وهو نظام يسمح بتسيير المعلومة المتعلقة بعمليات مراحل الصنع ،ويهدف إلى أحداث التكامل بينها من أجل تقليل الفضلات و المهملات و اقصار الفترة الطويلة الغير مفيدة ، و تفادي الاستعمال السيئ للمواد.[93]

❖ **نظام معلومات التسويق :**

عرفه Kotler بأنه" هيكل مستمر و متفاعل من الأفراد، المعدات، الإجراءات لتجميع و تخزين و تحليل و تقسيم و توزيع معلومات دقيقة و ذات توقيت مناسب يستخدمها متخذ القرارات التسويقية في تحسين عمليات التخطيط و التنفيذ و الرقابة التسويقية .[94]

❖ **نظام معلومات المشتريات:**

يعمل على تقديم معلومات حول المشتريات من أجل مقارنتها مع الشروط المحددة في طلب الشراء . وبهذا يضمن التسيير الجيد لعملية الشراء ، كما يوفر معلومات عن ظروف التخزين الأنسب من أجل تخفيض تكلفة الاحتفاظ و تكلفة النفاذ

❖ **نظام معلومات الموارد البشرية :**

يقدم معلومات في شكل تقارير دورية أو تقارير متخصصة إلى المسؤولين عن شؤون الأفراد بالمؤسسة ، ويسمح لهم بتخطيط و مراقبة برامج التوظيف ،التكوين و تحسين المهارات عن طريق تقييم مدى نجاح الأنشطة المنجزة ، ويسمح كذلك عن طريق المعرفة الجيدة بالحالة المهنية للعمال بتقييم المردود ، مما يعود بالفائدة على المؤسسة .[95]

❖ **نظام المعلومات المحاسبي :**

هو نظام معلوماتي منهجي ، فهو يشمل على خصائص مصدرها طبيعة المحاسبة التي تتعلق بالتأثير الاقتصادي للأحداث التي تأثر على أنشطة المشروع .

يقبل نظام المعلومات المحاسبي البيانات الاقتصادية الناتجة من الأحداث الخارجة ، ويتم التعبير عن معظم هذه العناصر من البيانات في شكل مالي ، ومن جانب المخرجات ينتج نظام المعلومات المحاسبي السندات و القوائم و غيرها من المعلومات التي يتم التعبير عنها بشكل مالي ، وهذه المعلومات تساعد في اتخاذ القرار . وسنتطرق إليه بالتفصيل في المبحث الثاني .

1-2. نظم المعلومات وفقا لمستوى القرار:

[93]Aubert Benort ¨ **Les technologies d'information et l'organisation** ¨ goetanmorin ,editeur Monté rial . 1997. p 31-32

[94] البكري سونيا . مسلم علي عبد الهادي " **مقدمة في نظم المعلومات الادارية** " مكتبة و مطبعة الاشعار .، الاسكندرية ، 1999 ، ص339.

[95]AubertBenortop cit. P 34-35

يتخذ الأفراد في المؤسسات أنواع عديدة من القرارات لتحقيق الأهداف التشغيلية و التكتيكية و الاستراتيجية ، وترتبط الأهداف التشغيلية بالعمليات التي يتم تنفيذها بشكل يومي مثل كم عدد وحدات الإنتاج التي يجب إنتاجها من منتوج معين.ويتم اتخاذ القرارات بواسطة المديرين في المستوى الأدنى على ضوء القواعد و الإجراءات الموضوعة من قبل الإدارة العليا ، ويسمى هذا النوع من القرارات " بالقرارات المهيكلة أو الروتينية " أما المديرين في المستوى الأوسط فإنهم يقومون بوضع الأهداف التكتيكية التي ترتبط بالأجل القصير و يطلق على هذه القرارات "بالقرارات التكتيكية ". أما المديرين في المستوى الأعلى بالمؤسسة فيقومون بوضع الأهداف الاستراتيجية التي ترتكز على نمو و نجاح المؤسسة في الأجل الطويل وذلك من خلال التخطيط .و تتضمن القرارات الاستراتيجية التنبؤ باتجاهات الصناعة ، تطوير منتجات جديدة ...، ويطلق على هذه القرارات " بالقرارات غير المهيكلة " لأنها تعتمد على الخبرة و الحكم الشخصي بدرجة كبيرة.

2- أمن المعلومة:

تعتبر المعلومة الدقيقة و الكاملة بمثابة العمود الفقري بالنسبة لأي وحدة اقتصادية تسعى للاستقرار والنمو لأنها تعد حجر أساس بناء الاستراتيجيات . وانه وفي عصر التطور التكنولوجي المذهل أصبح لزاما استخدام هذه التكنولوجيا لمواكبة التطورات و الوصول الى أكثر نجاعة لهذه الأنظمة .إلا ان استخدام هذه الأنظمة الآلية نجم عنه نمو في الجرائم

الالكترونية سواء كان ذلك من فعل أطراف داخلية أو خارجية . وقد يكون سوء استخدام البرامج سببا في عرضتها للأمن .لهذا فانه يستوجب على المؤسسة التفكير في أمن الأنظمة و حمايتها أكثر من الأنظمة بحد ذاتها .فالإحصائيات لسنة 2004 تشير الى أن الخسائر نتيجة اختراق الأنظمة تزيد عن 8 مليار دولار .

ويمكن ان نوجز أهم التهديدات فيما يلي:

- ❖ اقتحام لنظام المعلومات من اطراف داخلية ليس لها الحق في دخول النظام
- ❖ يؤدي الاقتحام إلى إمكانية سرقة معلومات هامة تكون سببا في انهيار مؤسسات نظرا لخصوصية المعلومة
- ❖ قد يؤدي اختراق الأنظمة الى تحريف بيانات الأنظمة و بالتالي يؤدي استخدامها إلى قرارات خاطئة
- ❖ تشير الدراسات إلى أن التهديدات الداخلية تصل الى 70% من مجمل التهديدات التي تواجه الأنظمة.

- ومما لا شك فيه ان حدوث أي من التهديدات السابقة يمكن ان يؤدي الى :

- ❖ تحمل المنشأة تكاليف إعادة بناء النظام
- ❖ تفويت فرصة ضائعة
- ❖ فشل الاستراتيجيات المسطرة نتيجة انكشافها
- ❖ خسارة المؤسسة لسمعتها نتيجة شلل النظام مؤقتا
- ❖ خسائر مالية نتيجة قرصنة حساباته

ولهذا فالمؤسسة مجبرة على بناء نظام أمن المعلومات يسمح بمنع هذه الأخطار و التقليل من احتمال حدوثها . وانه ولتحقيق نظام أمن ملائم لابد من أمن المكونات hardware و أمن البرامج software .

1.2. أمن البرامج :

ان أهم التهديدات التي تتعرض لها البيانات في الحاسب هي "البحث غير مميز" بغية الوصول الى بيانات حساسة ويمكن التغلب عن هذا التهديد عن طريق وسائل التحكم في الدخول "access control" كما ان ترك بعض البيانات المتاحة بعد الاستخدام بعد تهديدات الاختراق، و التغلب عن هذا الأشكال يتم عن طريق التحكم في مرحلية تدفق المعلومات وذلك بتقليص أزمة فك الشفرات من جهة و جعل كلمات المرور أكثر تركيبا و تعقيدا .

2.2. أمن المكونات :

يتمثل أمن المكونات أساسا في عنصرين هما :الحماية من الكوارث و المتطفلين ، فالمكونات المادية للمحاسبون " الذاكرة الرئيسية ، ووحدة المعالجة و التحكم المركزية " و " الذاكرة الثانوية " عناصر متصلة بأجهزة الكترونية و ميكانيكية تؤمن التشغيل لهذا استوجب حمايتها من العطل لتفادي أي تهديد ينجم عن توقفها .

– أساسيات و مراحل تصميم أمن نظام المعلومات:

- **أساسيات تصميم أمن نظام المعلومات:** انه و لبناء نظام أمن المعلومات لابد أن يكون يحمل مجموعة من المواصفات وهي :
  - ينبغي أن يتصف النظام بالقدرة على ردع الأنشطة التخريبية
  - القدرة على استعادة الأجزاء المفقودة من النظام بشكل سريع
  - ينبغي إعادة النظر في تصميم النظام في حالة استمرار التهديدات
  - ينبغي دراسة كافة التهديدات المتحملة التي يمكن أن تواجه النظام و سبل التغلب عليها عند تصميم النظام.

3 – مراحل تصميم نظام أمن المعلومات:

يمكن تقسيمها إلى أربع مراحل أساسية و هي

المرحلة 1: تتمثل في دراسة الجدوى من هذا النظام و التي نشمل :

- تحديد التهديدات الخاصة بالبرنامج
- تحديد المتطلبات الأمنية اللازمة لمواجهتها

المرحلة 2 :تتمثل في دراسة الخطوات التفصيلية لهذا النظام و تشمل :

- تصميم العناصر التي يمكن أن تساعد في التخلص من أخطار معينة
- إعادة الشكل النهائي لمرحلة التصميم و خطوات التأمين

المرحلة 3 : تتمثل في بناء و تصميم هذا النظام و تشمل :

- التحكم في عملية تخطيط و نتظيم البرنامج لتقليل الأخطار
- اختيار رد فعل البرنامج ضد كل التدخلات غير طبيعية

المرحلة 4 :تتمثل في المتابعة الفعلية للنظام و تشمل :

- اختيار درجة و مدى تطبيق الإجراءات الأمنية
- القيام بالتصحيحات اللازمة للرفع من قدرة الاستجابة الأمنية

وما يجب ان نؤكده هو أن أي مؤسسة عند بناءها لنظام معلومات عليها أن تفكر أولا في وسائل و متطلبات حمايته لأن نظام الحماية يعد بمثابة الجدار العازل ضد أي تهديدات تمس مسار نشاط المؤسسة.

المبحث الثاني :

نظام المعلومات المحاسبي و المالي

عرفت المحاسبة عبر العصور تطورات مختلفة ، فقديما ونظرا لان الهدف كان التقييد فقط فكانت تهدف إلى الاحتفاظ بالسجلات كمعلومات تذكرية عن بعض المبادلات . إلا أنه ومع ظهور أنظمة المعلومات كدعائم لاتخاذ القرار أصبحت للمحاسبة أهمية بالغة في تدعيم هذه النظم ، نظرا لما لها من أهمية في تتبع النشاط الاقتصادي للمؤسسة .

المطلب الأول : مفاهيم و أهمية نظام المعلومات المحاسبي و المالي

1- مفاهيم نظام المعلومات المحاسبي و المالي :

توجد عدة تعاريف لنظام المعلومات المحاسبي منها :

- نظام المعلومات المحاسبي نظام يختص بجمع و تبويب و معالجة و تخزين و توصيل المعلومات القيمة حول الأحداث الاقتصادية في الماضي و الحاضر و المستقبل إلى الأطراف المختلفة المستفيدة من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرار.[96]
- هو أحد أهم الفروع المكونة لنظام المعلومات إذ يتولى جمع و تبويب و معالجة و تحليل و توصيل المعلومات في شكل قوائم مالية إلى الأطراف الطالبة لها بغية اتخاذ القرار.[97]
- كما جاء في تعريف نظام المعلومات المحاسبي و المالي بأنه أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع و تبويب و معالجة و تحليل و توصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية و إدارة المؤسسة.

---

[96] عبد الرزاق محمد قاسم، " **نظم المعلومات المحاسبية للحاسوبية** " دار الثقافة للنشر و التوزيع ،عمان الأردن ، 1998، ص 147.

[97] صديقي مسعود " **مراجعة نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة الجزائرية الاقتصادية** " رسالة ماجستار، معهد العوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ، 2000 ، ص 45

- ❖ هو نظام فرعي داخل المنشأة الذي يتضمن مجموعة من الموارد المادية والبشرية التي تتفاعل في إطار معين و تكون مهمته تجميع و تشغيل و رقابة البيانات طبقا لقواعد و إجراءات محددة بهدف إنتاج و توصيل معلومات تفيد الإدارة و فئات أخرى في اتخاذ القرارات.

– إن نظام المعلومات المحاسبي و المالي يهتم فقط بمعالجة البيانات المالية القابلة للقياس و هي إما تاريخية أو مستقبلية و المعلومات التي ينتجها تكون في شكل قوائم مالية و تقارير محاسبية (كجدول حسابات النتائج و الميزانية) و التي تحتاجها الأطراف الخارجية المتعاملة مع المؤسسة كما تحتاجها الأطراف الداخلية بغية اتخاذ القرار.

و طبقا لمفهوم المستويات الهرمية للنظم فإن النظام المحاسبي يضم عدة نظم فرعية أقل منه في المستوى مثل نظام المحاسبة المالية و نظام محاسبة التكاليف و نظام المراقبة الداخلية ، و كذلك فإن هذه النظم الفرعية تضم عدة نظم فرعية أخرى أقل منها مستوى كنظام النقدية و نظام الأجور و الرواتب و نظام حسابات المخازن و يمكن توضيح ذلك بصورة عامة في الشكل التالي :

الشكل 3–9 :النظم الفرعية للنظام المحاسبي وفق المستويات الهرمية

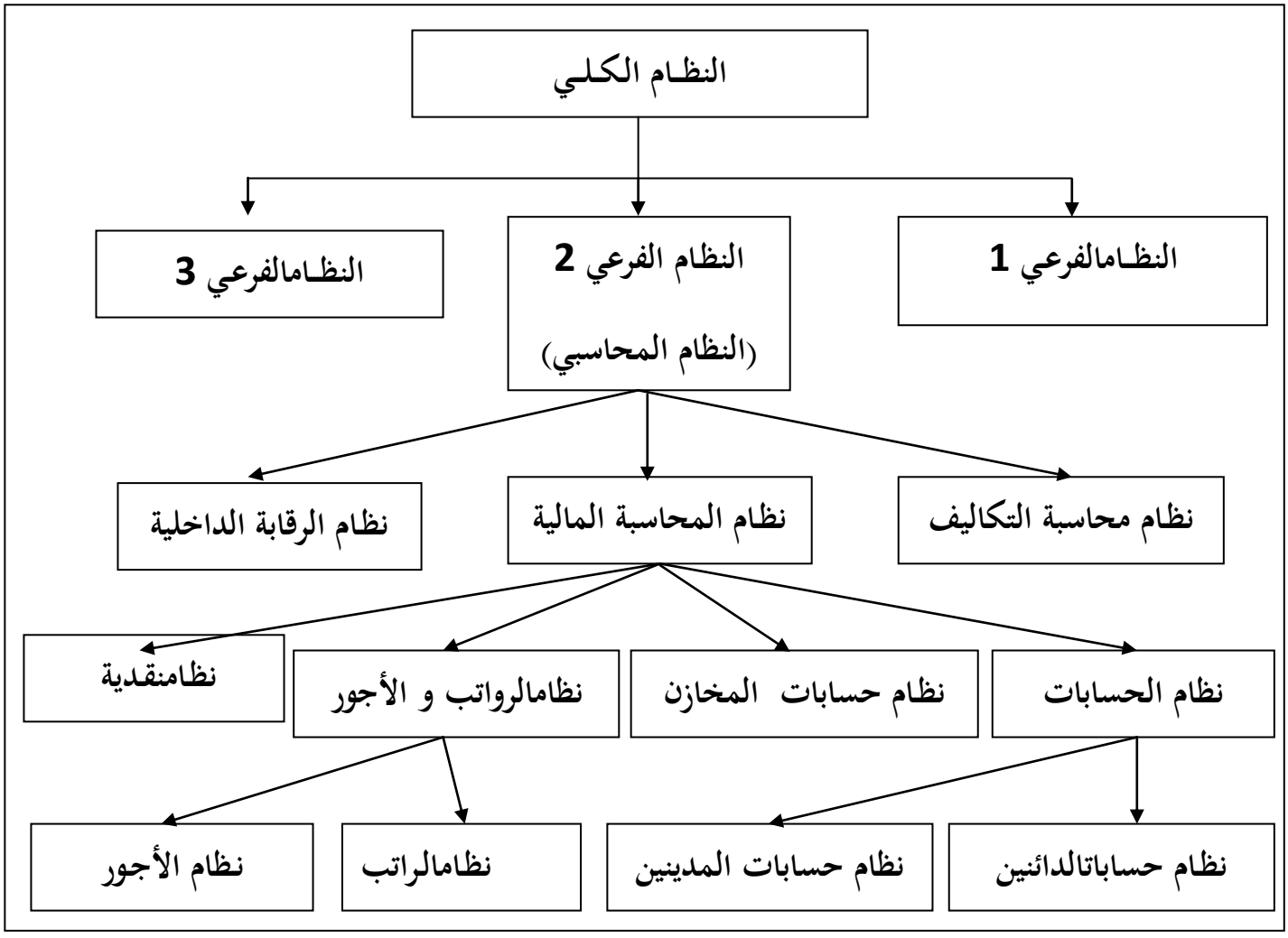

Source: www. Infotechaccountants.com/ php BBBZ/ index.phb

من خلال التعاريف السابقة لنظام المعلومات المحاسبي فإنه يتوافر مجموعة من الخصائص اللازمة و هي :

1. يعتمد نظام المعلومات المحاسبي على مجموعة من الموارد المادية و البشرية التي تتفاعل مع بعضها البعض بغرض تحقيق الهدف الأساسي لنظام المعلومات المحاسبي و هو إنتاج و توصيل المعلومات لمستخدمي النظام.
2. تمثل البيانات التي يتم الحصول عليها من بيئة نظام المعلومات المحاسبي في المنشأة التي يعمل فيها النظام كما يمكن أن تمتد البيئة إلى خارج المنشأة من عملاء و موردين مستثمرين و دائنين و جهات حكومية.
3. تنقسم أنشطة نظام المعلومات المحاسبي و المالي إلى ثلاثة مراحل أساسية هي : مرحلة المدخلات و مرحلة التشغيل و مرحلة المخرجات و تتضمن كل مرحلة من هذه المراحل مجموعة من الأنشطة التي تتظافر مع بعضها لتحقيق الهدف العام من كل مرحلة .
4. يتكون نظام المعلومات المحاسبي و المالي من مجموعة من النظم الفرعية مثل نظام حسابات الدائنين و المدينين و نظام الأستاذ العام و التقارير المالية .

2- أهمية نظام المعلومات المحاسبي و المالي :

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أقدم نظام للمعلومات عرفته المشروعات التجارية و الصناعية و غيرها و يشكل الركيزة الأساسية و المهمة بالنسبة لنظم المعلومات الأخرى في الوحدة الاقتصادية انطلاقا من الآتي:[98]

- نظام المعلومات المحاسبي و المالي هو وحده الذي يمكن الإدارة و الجهات الأخرى المعنية من الحصول على صورة وصفية (متكاملة) و صحيحة على الوحدة الاقتصادية .
- يتصل نظام المعلومات المحاسبية بغيره من نظم المعلومات عن طريق مجموعة من قنوات تعتبر حلقات وصل بين مصادر الحصول على المعلومات و مستخدمي هذه المعلومات ، و تشكل في مجموعها مسارات النظام الشامل للمعلومات
- يمكن نظام المعلومات المحاسبية من التعرف على أحداث المستقبل بدرجة تقرب – إلى حد ما – من الصحة ، و توجيه الموارد النادرة نحو الاستخدام الأمثل كما أنه يوفر المقاييس التي تساعد على تطوير أساليب الرقابة
- أن المعلومات التي تنتج بواسطة النظم الفرعية الأخرى توضع في صورتها النهائية بمصطلحات مالية في التخطيط الإستراتيجي للوصول إلى هدف الوحدة الاقتصادية.

و يمكن توضيح أهمية نظام المعلومات المحاسبية في أي وحدة اقتصادية بالشكل التالي :

[98] قاسم محمد ابراهيم ، زيان يحي " **نظام المعلومات المحاسبية** " وحدة الحدباء للطباعة و النشر ، الموصل ، العراق ،2003، ص 66-67

الشكل 3-10 :أهمية نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية

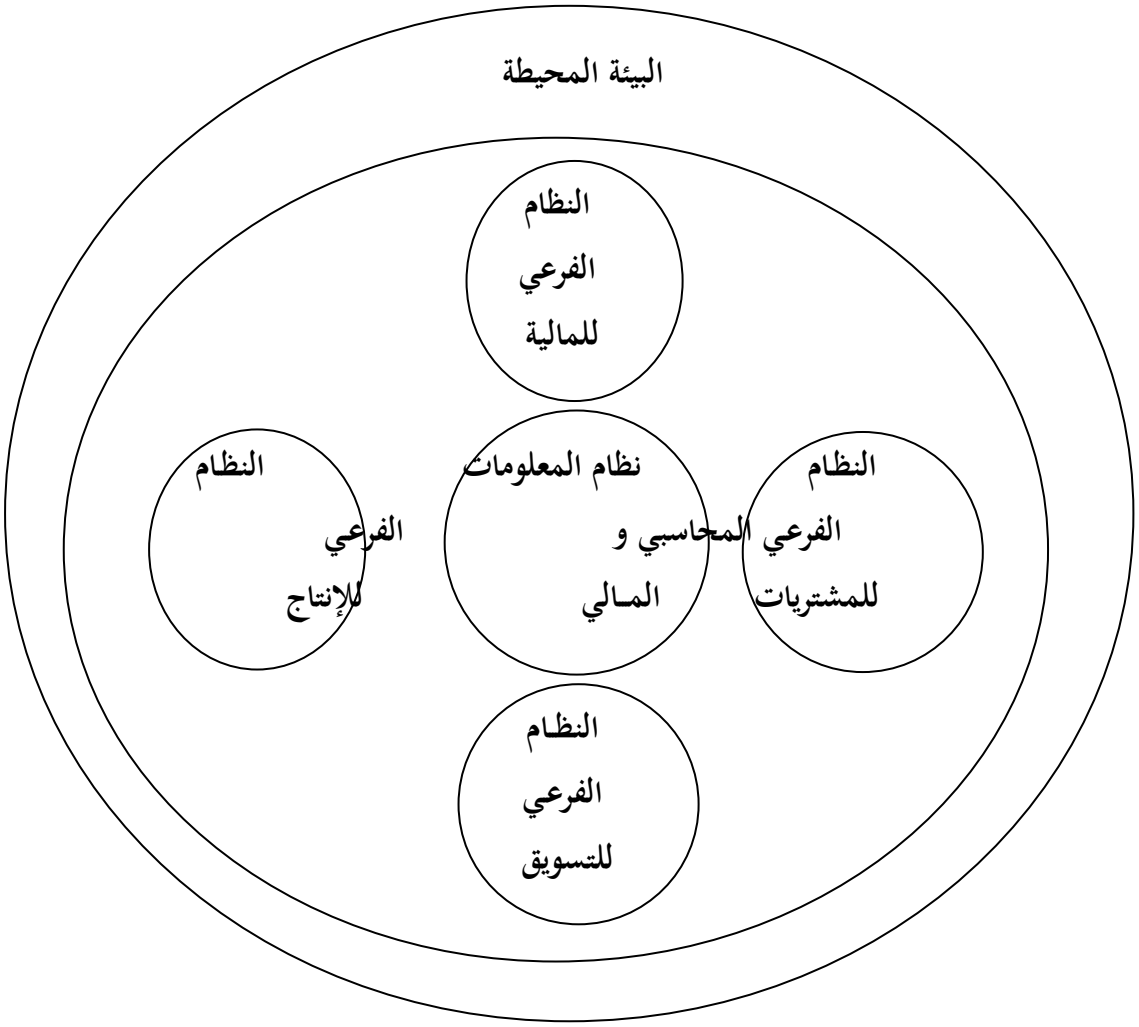

المصدر :المرجع السابق ص 67

ولمعرفة دور المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية ينبغي دراسة العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية و النظم الفرعية بصورة واضحة و تحديد موقعه على شبكة المعلومات.

1-علاقة نظام المعلومات المحاسبية بالنظام الفرعي للمالية :

تختص الإدارة المالية بالبحث في وسائل الحصول على الموارد المالية اللازمة للوحدة الاقتصادية و تحديد مصادرها و أوجه استخداماتها بكفاءة و فعالية.

و يهتم النظام الفرعي للمالية بمقابلة الالتزامات المالية للوحدة الاقتصادية باستخدام الحد الأدنى الممكن من تلك الموارد و بالشكل الذي يتوافق مع هامش الأمان المخطط من خلال التحكم بالتدفقات النقدية الداخلة إلى الوحدة والخارجة منها و المترتبة على إجمالي النشاط الذي تمارسه هذه الوحدة وصول إلى أهدافها المنشودة .

وبحكم عمل نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية و علاقاته مع جميع النظم الفرعية الأخرى فإنه يعتبر المصدر الأساس في توفير معظم المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المالية و منها :

- تحديد نتيجة النشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية و التحليلات المتعلقة بكيفية التوصل إلى ذلك (قياس الربح و تحليلاته) فضلا عن توفير البيانات الخاصة بتخطيط الربحية و تحليلات التعادل.
- تحليل مصادر الأموال و الكيفية التي تم من خلالها استخدام تلك الأموال من خلال إعداد قائمة مصادرة الأموال و استخداماتها ، و كذلك قائمة التدفقات النقدية في سبيل تحديد مجالات الحصول على الأموال و استخداماتها في الأنشطة التشغيلية و التمويلية الاستثمارية.
- تفسير النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال عمليات التحليل المالي للبيانات المحاسبية التي تحتويها مجموعة التقارير و القوائم المالية ذات العلاقة بالسياسات المالية للإدارة المالية في مجالات التمويل و تحصيل الديون و مدى القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية .....الخ
- المساعدة في وضع تقديرات الموازنة النقدية التي يمكن أن تعتمد عليها الإدارة المالية في قيامها بأعمالها الملقاة على عاتقها و بما يمكن أن يساهم في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية بصفة عامة

2- علاقة نظام المعلومات المحاسبية بالنظام الفرعي للإنتاج :

يرتكز النشاط الرئيسي لإدارة الإنتاج في استخدام الموارد المتاحة للعملية الإنتاجية بكفاءة اقتصادية في سبيل الحصول المنتجات المرغوبة سواء كانت سلعا أو خدمات.

ومن خلال المعلومات التي يستقبلها نظام المعلومات المحاسبية من النظام الفرعي للإنتاج و إجراء العمليات التشغيلية اللازمة بشأنها ، فإنه سوف يوفر معلومات بصورة دورية مستمرة للوقوف على مراحل النشاط الإنتاجي أولا بأول و مدى ارتباط ذلك بالأهداف الموضوعية حتى يمكن اتخاذ القرارات المناسبة و في الوقت المناسب ، و من هذه المعلومات:

- معلومات عن تكاليف الإنتاج و متوسط تكلفة الوحدة و التحليلات الخاصة بتكاليف الإنتاج على مستوى مراكز وحدات الإنتاج.
- معلومات على شكل تقارير مقارنة بين الإنتاج المخطط و الإنتاج الفعلي .
- معلومات تساعد على تخطيط الإنتاج و تطوير أساليب التصنيع و بدائل الإنتاج من خلال الدراسات التي يقوم بها نظام المحاسبة الإدارية.
- المساعدة في وضع تقديرات موازنة الإنتاج و التعبير عنها بصورة قيمة.
- توفير البيانات اللازمة لتقييم الأداء لكل مركز إنتاجي من خلال نظام محاسبة المسؤولية و التكاليف المعيارية.

3-علاقة نظام المعلومات المحاسبية بالنظام الفرعي للمشتريات و التخزين :

يتعلق نشاط إدارة المشتريات بتحديد الكمية التي يجب شراؤها من الأصناف المختلفة ، و الوقت المناسب للشراء ، بالإضافة إلى اختيار المورد المناسب و يرتبط النظام الفرعي للتخزين بإدارة المشتريات من حيث تحديد كمية أمر التوريد و نقطة إعادة الطلب التي تقلل تكاليف طلب الصنف و تخزينه و تكاليف عدم وجود مخزون.

و يلاحظ أن نظام المعلومات المحاسبية يعتبر المصدر الأساس في توفير معظم المعلومات اللازمة بشأن المشتريات و عملية التخزين و من هذه المعلومات :

- معلومات تحليله بالكمية و القيمة عن عمليات الشراء و التخزين و الصرف و الرصيد لمختلف المواد.
- معلومات عن الكميات و المواد الفائضة و التي لم تصبح صالحة الاستعمال، و ذلك للتخلص منها في الوقت المناسب و حتى لا تشكل عبئا على تكاليف التخزين .
- معلومات تساعد في تخطيط المخزون وتحليل تكاليف التخزين على مستوى كل مركز من مراكز التخزين و المواد.
- المساعدة في وضع تقديرات موازنة للشراء.[99]

4-علاقة نظام المعلومات الحاسبية بالنظام الفرعي للأفراد :

تختص إدارة الأفراد بإدارة الموارد البشرية (العاملين في الوحدة الاقتصادية) و العمل على توفير الاحتياجات منها و تحقيق أقصى كفاءة ممكنة في استخدامها .

و يمكن لنظام المعلومات المحاسبية أن يوفر معظم المعلومات اللازمة التي تساعد النظام الفرعي للأفراد في تحقيق هدفه لخدمة الوحدة الاقتصادية ككل و من هذه المعلومات :

- معلومات عن التغير في الأجور و المكافآت و تكاليف التدريب و التقاعد .
- توفير تقارير مقارنة بين أرقام الموازنة للأجور و حجم العمالة و الأجور الفعلية ، بالإضافة إلى تحليل الانحرافات و أسبابها.
- معلومات تساعد في رسم سياسات بديلة للأجور و المكافآت و التوظيف ، و آثارها المتوقعة.

5-علاقة نظام المعلومات المحاسبية بالنظام الفرعي للتسويق :

يختص النشاط التسويقي في تحقيق المبيعات اللازمة من منتجات الوحدة الاقتصادية في ضوء سياسات البيع الموضوعة و حجم المبيعات اللازم تحقيقه وفق التسعير المستهدف.

و يعمل نظام المعلومات المحاسبية على توفير المعلومات اللازمة و الضرورية التي تساعد في اتخاذ القرارات الخاصة بشأن النشاط التسويقي و من هذه المعلومات :

[99] قاسم محمد ابراهيم ، مرجع سابق ، ص 44

- إعداد التقارير اللازمة لتسعير المنتجات و دراسة البدائل المتاحة لمنافذ التوزيع عن طريق حصرها و تقسيمها في ضوء الربحية العامة للوحدة الاقتصادية .
- ترشيد الإدارة في دراسة إمكانية تسويق المنتجات عن طريق توفير بيانات و معلومات عن : التسويق الخارجي ، المنافسة ، متطلبات تطوير حجم المبيعات ، إيجاد أسواق أو وضع سياسات تسويقية متطورة
- المساعدة في وضع تقديرات موازنة المبيعات و عملية التنبؤ بالمبيعات و التحليلات الخاصة بها .

المطلب الثاني : مكونات نظام المعلومات المحاسبي و المالي و وظائفها :

يتكون نظام المعلومات المحاسبي من خمس وحدات هي :

- وحدة تجميع البيانات
- وحدة معالجة البيانات
- وحدة تخزين المعلومات أو البيانات
- وحدة نشر و توزيع البيانات
- وحدة التغذية العكسية – الرقابة –

1.وحدة تجميع البيانات :

يقوم هذا الجزء بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمشروع أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة و التسجيل و تتمثل هذه البيانات في الأحداث التي يهتم بها المحاسب و يرى أنها مفيدة و يجب الحصول عليها و تسجيلها ، و لطبيعة المشروع و طبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها و تسجيلها في النظام.[100]

و يمكن أن تصنف البيانات المحاسبية إلى :

- **بيانات مالية** : و هي تتعلق بكافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية و يتبعها أثر مالي و يمكن قياسها و التعبير عنها ماليا و هي تشمل كافة الأحداث الرئيسية التالية :
  - الأحداث التمويلية المتعلقة بكيفية الحصول على الأموال اللازمة لممارسة الوحدة الاقتصادية (جاري و غير جاري) سواء من قبل أصحاب الملكية أو عن طريق الافتراض (قصير الأجل أو طويل الأجل)
  - الأحداث الرأسمالية المتعلقة بكيفية الحصول على الموجودات الثابتة و اندثاراتها و مجالات التصرف بها (البيع أو الاستبدال)
  - الأحداث الإيرادية المتعلقة بكيفية تحقيق أرباح العمليات الجارية (أرباح النشاط التجاري
- **بيانات غير مالية** : و هي تتعلق بكافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية و لا يتبعها أثر مالي و هي نوعان :

[100] الدهراوي كمال الدين مصطفى " **نظم المعلومات المحاسبية**" الدار الجامعية الجديدة للنشر ،مصر،2000 ، ص 51

- بيانات كمية :و هي تلك البيانات التي يمكن التعبير عنها بصورة كمية مثل : إعداد العاملين ، عدد ساعات العمل ، عدد الأسهم ، عدد الوحدات المباعة ...الخ.
- بيانات غير كمية :و هي تلك البيانات التي يمكن التعبير عنها بصورة كمية ، أصبحت يتم التعبير عنها بصورة وصفية نظرا لصعوبة قياسها بصورة كمية و من أمثلتها : مدى الاستفادة من البرامج التدريبية للعاملين ، أذواق المستهلكين ...الخ[101]

2. وحدة معالجة البيانات (عمليات التشغيل) :

و هي وحدة تحويل البيانات أو الأحداث الاقتصادية للمؤسسة بطريقة معينة إلى معلومات في صور قوائم و تقارير مالية دورية أي أنها كافة العمليات و التفاعلات التي تجري على مدخلات النظام بهدف تحويل تلك المدخلات إلى مخرجات ، ويمكن حصر عمليات تشغيل البيانات و إحداث المؤسسة في عملية تحديد و تحليل و تسجيل عمليات المؤسسة ثم تبويبها و تجميعها بطريقة ينتج عنها القوائم و التقارير المالية.

❖ **تحديد الأحداث التي تكون محلا للتسجيل :**

ليست كل العمليات و إحداث المؤسسة ملائمة للتسجيل المحاسبي و لكي تكون محلا للتسجيل لابد من توفر الشروط التالية :[102]

- أن تكون العملية قابلة للقياس النقدي أي يمكن التعبير عن هذا الحدث في صورة نقدية .
- أن يكون الحدث أو العملية منجز بالفعل، أي قد تترتب عليه تبادل الأصول والالتزامات بين المؤسسة و الأطراف الأخرى المتعامل معها.

❖ **تسجيل عمليات و أحداث المؤسسة بدفتر اليومية :**

يعد تسجيل أحداث وعمليات المؤسسة في صورة قيود يومية الخطوة الأولى في الدورة المحاسبية و يطلق على هذه الخطوة اصطلاحية إثبات قيود اليومية ، و يتم تسجيل هذه الأحداث المالية في صورة قيود يومية عن طريق تحليل هذه الأحداث لتحليل الحسابات المدينة و الحسابات الدائنة ، و يتم التسجيل في دفتر اليومية وفقا لقاعدة القيد المزدوج و وفقا لهذه القاعدة تتم ترجمة أي عملية من عمليات المؤسسة إلى طرفين الأول مدين و الثاني دائن و أن يكون مجموع الطرف المدين يساوي مجموع الطرف الدائن.[103]

❖ **ترحيل قيود اليومية لحسابات دفتر الأستاذ (تبويب العمليات المحاسبية) :**

تعتبر عملية تبويب الأحداث المالية في صورة حسابات في دفتر الأستاذ هي الخطوة الثانية في سلسلة خطوات المعالجة المحاسبية لتلك الأحداث و في ظل هذه الخطوة يتم توجيه طرفي قيد التسجيل المحاسبي المدين و الدائن إلى الحسابات التي تأثرت بذلك الحدث و هذا يمكن من التعرف على طبيعة الأحداث المالية التي أثرت على كل

---

[101] www. Infotechaccountants.com/ phpBBBZ/ index.phb

2 عبد الحي مرعي " **المعلومات المحاسبية و بحوث العمليات في اتخاذ القرار**" مؤسسة شهاب الجامعة ، الإسكندرية ،1993، ص 137

[103] السيد عبد المقصود دبيان و آخرون " **مدخل الى نظم المعلومات المحاسبية**" الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 ،ص 16

حساب و نوع التأثير الناتج و الموقف النهائي لكل حساب و الذي يتمثل في رصيد هذا الحساب و هذا التبويب.

و يتم الترحيل لكل حساب بطريقة تفسر سبب الزيادة أو النقص في كل عنصر من عناصر الأصول و الخصوم ، و الترحيل لحسابات دفتر الأستاذ ينبغي أن يتم وفقا لقاعدة القيد المزدوج ، حيث مقدار الزيادة في الحسابات المدينة ينبغي أن يعادل مقدار الزيادة في الحسابات الدائنة ، و كذلك الحال في حالة النقصان و هو ما يتحقق بترحيل كلا طرفي القيد المدين و الدائن و أن الجانب المدين لحسابات الأصول و المصروفات و المسحوبات يرحل إليه مقدار الزيادة بكل منها و الجانب الدائن مقدار النقص فيها ، و على العكس من ذلك يرحل للجانب الدائن من حسابات الخصوم و الإيرادات مقدار الزيادة و للجانب المدني مقدار النقص ، و في نهاية كل فترة يظهر الحساب للرصيد المتبقي في كل عنصر.

❖ **ترصيد حسابات دفتر الأستاذ :**

و هي عملية تحديد المقدار المتبقي في كل حساب من الحسابات في نهاية الفترة ، و تتم عملية الترصيد بجمع الجانب الأكبر في الحساب و نقله للجانب الآخر و الفرق بين مجموع الجانبين كمتمم حسابي يعتبر الرصيد ، حيث يمثل الجانب الأكبر ، الجانب المدين بالنسبة لحسابات الأصول و المصروفات و المسحوبات و يكون الجانب الدائن بالنسبة لحسابات الخصوم و الإيرادات .

❖ **إعداد ميزان المراجعة :**

بعد إكمال عملية ترصيد الحسابات و تحديد رصيد كل حساب ، في نهاية الفترة يتم إعداد ما يسمى بميزان المراجعة هو عبارة عن كشف بأرصدة الحسابات المدينة و أرصدة الحسابات الدائنة و التي تم التوصل إليها في نهايةالفترة ، و لابد من تساوي مجموع الأرصدة المدينة مع مجموع الأرصدة الدائنة

❖ **إعداد قيود التسوية :**

و يتم في هذه المرحلة إثبات قيود الاستحقاق و تسوية حسابات إهتلاكات الأصول و الديون المعدومة و المشكوك فيها و القيود المتعلقة بإنشاء المخصصات و تهدف هذه الخطوة إلى تطبيق مبدأ الاستحقاق حيث تتم الإجراءات اللازمة لتحميل الفترة المحاسبية بما يخصها من مصروفات و إيرادات كما تحقق

هذه المرحلة سلامة تطبيق لمبدأ المقابلة حيث تتم مقابلة لإيرادات التي تخص الفترة المحاسبية بمصروفات تلك الفترة وصولا إلى نتيجة أعمال المؤسسة ، و تساهم هذه الخطوة في تسهيل إمكانية الإفصاح عن المركز المالي للمؤسسة بصورة صحيحة عند إعداد تقرير المركز المالي لها .

❖ **إعداد التقارير المحاسبية :**

و يمكن أن تحقق هذه الخطوة بسهولة إذا أقام محاسبو المؤسسة بإعداد ميزان المراجعة و إجراء القيود الخاصة بالتسوية حيث تصف هذه الأرصدة المدينة و الدائنة في هذه الميزان حقيقة حسابات المؤسسة بعد إجراء

التعديلات و التسويات ، ويمكن أن يطلق على الميزان اصطلاح ميزان المراجعة بعد التسويات و إعداد هذه التقارير المحاسبية يتم وفقا للقواعد المحاسبية ذات القبول العام أي تلخيص محتوى ميزان المراجعة النهائي (بعد التسوية) من الحسابات في شكل تقارير مالية نهائية تفصح عن نتيجة أعمال المؤسسة سواء ربحا أو خسارة .

❖ **إقفال الحسابات :**

و هي مجموعة قيود نهائية تؤدي إلى إقفال حسابات المؤسسة عن الفترة المالية المنقضية و إعادة فتح هذه الحسابات للفترة المالية التالية .[104]

3. وحدة تخزين البيانات أو المعلومات :

سواء المعلومات المحاسبية أو البيانات فهي في حاجة إلى تخزين على شكل ملفات آلية أو ملفات يدوية ، ليستعملها المحاسب في حالة المساءلة أو المراجعة أو عند المقارنة بين نتائج عدة دورات .

4. وحدة نشر وتوزيع المعلومات :

تزودنا هذه الوحدة بمختلف مخرجات نظام المعلومات المحاسبي كالقوائم المالية و الجداول الملحقة و تقارير التكاليف تستعملها الأطراف الخارجية (إدارة الضرائب مثلا) و الأطراف الداخلية (المسيرون مثلا) .[105]

5.وحدة التغذية العكسية :

تكمن وظيفة هذه الوحدة من خلال عملية المراقبة على العناصر السابقة و ذلك لتحقيق الأهداف التالية :

- تأكيد الثقة بالمعلومات المنتجة خلال النظام .
- تأكيد القيام بنشاطات العمل بشكل كفؤ و دقيق لكي تكون هذه الأعمال متطابقة مع السياسة الإدارية

وحتى تكون المعلومات المحاسبية صالحة وصادقة للاعتماد عليها في اتخاذ القرار فلابد أن تتحلى بكل خصائص المعلومة الجيدة إضافة إلى الخاصية الأساسية للمعلومة المحاسبية و هي :

- أن تكون المعلومة الناتجة تقلل من درجة عدم التأكد أمام متخذ القرار .
- يجب أن تزيد من معرفة متخذ القرار و ذلك في حالة عدم تحقيق الشرط الأول حيث يمكن الاستفادة من المعرفة المضافة في المستقبل ، أما إذا لم يتحقق ذلك و لا يمكن أن يكون ناتج العمليات التشغيلية على البيانات بمثابة معلومات أصبحت يمكن اعتبارها " بيانات مرتبة " يمكن خزنها و استخدامها في النظام الجديد

---

[104] سيد عبد المقصود دبيان و آخرون ، مرجع سابق ، ص 25

[105] ساحل فاتح " **دراسة التكاليف المعيارية ضمن نظام المعلومات المحاسبية** " مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2003-2004 ص 52

الشكل 3-11 : العلاقة بين البيانات و المعلومات المحاسبية

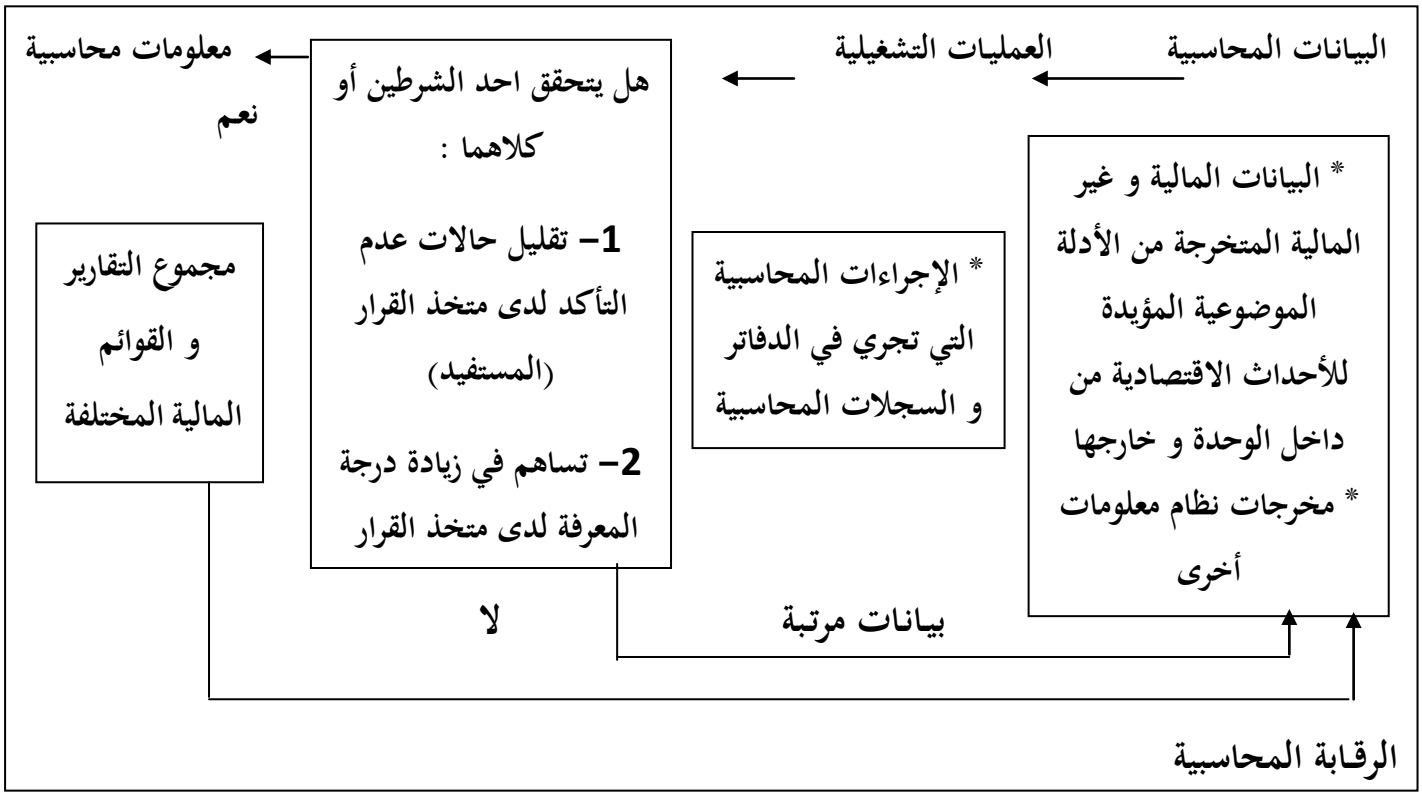

المصدر : قاسم محمد ابراهيم ، زيان يحي ، مرجع سابق ،ص 29

2- دور المحاسبين في ظل نظام المعلومات المحاسبي :[106]

يتفاعل المحاسب مع نظام المعلومات المحاسبي و مع مخرجاته من خلال ثلاث محاور رئيسية هي : الاستخدام ، التقييم ،التصميم و التطوير.فقد يكون المحاسب مستخدما للنظام أو مراجعا له أو مشاركا في تصميمه ، و تعتبر كل وظيفة من تلك المحاور الثلاثة مستقلة بصدد أدائها عن الأخرى ، و قد يكون المحاسب محاسبا ماليا أو خبير ضرائب أو محاسبا إداريا أو مديرا للحسابات أو مراجع أو مصمم نظم .

و يوضح الشكل التالي العلاقة بين وظائف و أدوار المحاسب و بين نظام المعلومات المحاسبي:

[106] عبد المقصود دبيان ،د.ناصرنور الدين عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص: 24-25

الشكل 3-12 : وظائف و ادوار المحاسب و نظام المعلومات المحاسبي

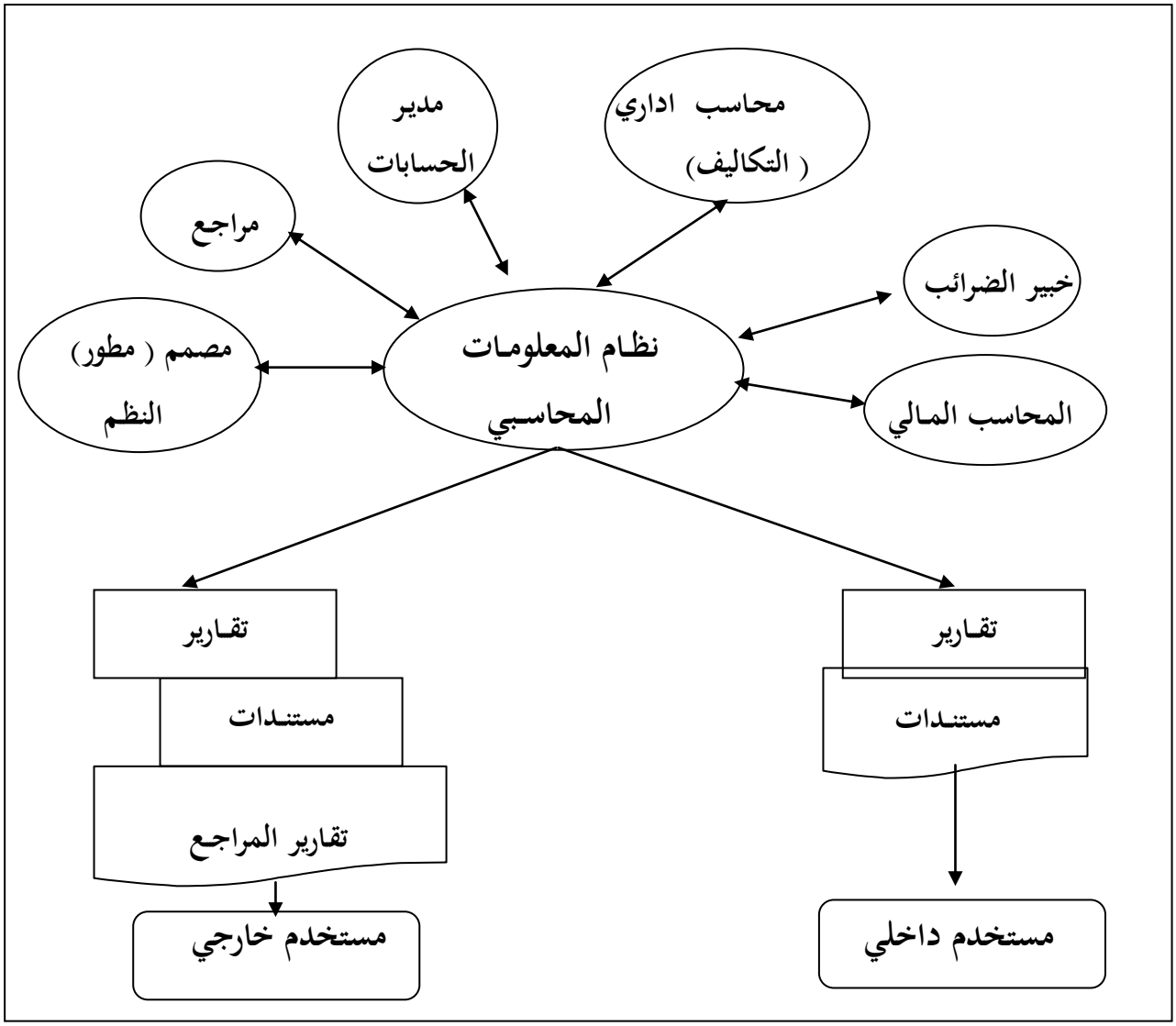

المصدر:المرجع السابق،ص25

- **المحاسب المالي** : يهتم بتوفير المعلومات المالية التاريخية للأطراف الخارجية لتوفير احتياجاتهم من المعلومات ، و ينبغي أن يعمل في ضوء المعايير المحاسبية المقبولة عموما.
- **خبير الضرائب** : و يهتم بتوفير المعلومات التي تعكس الالتزامات الضريبية على الوحدة الاقتصادية بالإضافة للمساعدة في اتخاذ القرارات الضريبية ، و إعداد التقرير الضريبي و التخطيط الضريبي و توصياته لإعداد لأغراض تطوير نظام المعلومات المحاسبي ليكون متوافقا مع تطوير القوانين و التشريعات الضريبية .

- **المحاسب الإداري** : و يهتم بتوفير معلومات كل من المحاسب الإداري و محاسبة التكاليف لمساعدة المستخدمين الداخليين بالوحدة الاقتصادية لأغراض التخطيط و الرقابة و اتخاذ القرارات ، و يقوم المحاسب بتقييم و تطوير نظام المعلومات المحاسبي بتقييم و تطوير نظام المعلومات المحاسبي للوفاء بمتطلبات نماذج القرار في ضوء احتياجات المديرين من المعلومات.
- **مدير الحسابات** : ويقوم مدير الحسابات بعمل تقرير المراقب المالي ، يتضمن معلومات عن المحاسبة المالية و التكاليف و الموازنة ، و يستخدم نظام المعلومات المحاسبي للحصول على معلومات تمكنه من الرقابة على الأنشطة المحاسبية و تقييم أداء المحاسبين .
- **المراجع** : و يقوم بتقييم كل من عمليات التشغيل ، نظام المعلومات المحاسبي و مخرجاته من المعلومات قبل أن يقوم بالتصديق على مدى صدق و عدالة القوائم المالية الناتجة من نظام المعلومات المحاسبي ، و قد يقدم بعض التوصيات بشأن تعديل تصميم النظام خاصة فيما يتعلق بإجراءات الرقابة الداخلية.
- **مصممي النظام** : يتضمن تصميم النظام تحديد مواصفات نظام المعلومات المحاسبي و التي تتلاءم مع الأحداث الحالية و المتوقعة ، و قد يشترك المحاسب مع فريق تصميم نظام المعلومات التكاليفي ثم بعد الانتهاء من عملية التصميم يعود لمسؤولياته الأساسية بقسم محاسبة التكاليف.
- **مستخدمو المعلومات المحاسبية خارج المؤسسة** :إن المجموعات التي تهتم بدراسة المعلومات التي تمدها المحاسبة كثيرة و متعددة في أي مجتمع من المجتمعات و لما كانت كل مجموعة لها هدف معين ، فهي تهتم بالبيانات و المعلومات التي تعنيها و يمكن عرض أهمها كالآتي :
  - ✓ المساهمين
  - ✓ الدائنون
  - ✓ الحكومة
  - ✓ الموظفون و العاملون
  - ✓ العملاء
- **مستخدمو المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة** :إن البيانات والمعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي للإدارة سرية و هذا يعني أنه يجب اختيار ما هي البيانات و المعلومات التي يجب تجهيزها و لأي مستوى و التوقيت و نوعيتها ...الخ ، و المستخدم الأساسي للمعلومات المحاسبية هو متخذ القرار.

المطلب الثالث : أهداف نظام المعلومات المحاسبي و مبادئ تصميمه

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي شبكة اتصال في المؤسسة من حيث إنتاج المعلومات و تقديمها إلى المستخدمين و المنفذين في المؤسسة من أجل مساعدتهم في أداء مهماتهم ، و على ذلك فإن نظام المعلومات المحاسبي يجب أن يتم تصميمه بشكل يسمح بإنتاج البيانات التي تساعد على الآتي :

- ربط الأهداف في المؤسسة سواء كانت هذه الأهداف أساسية أو فرعية بوسائل و أدوات تحقيقها و تتمثل هذه الوسائل و الأدوات في التقارير المالية الدورية و الموازنات التخطيطية و التقارير المرتبطة بالقرارات الخاصة .
- عرض و تحليل نتائج نشاطات المؤسسة بحيث يتمكن القائمون على إدارة المؤسسة من تقييم أداء الأنشطة المختلفة لها.

و حتى تتحقق فاعلية نظام المعلومات المحاسبي لإنتاج هذه التقارير فإنه يجب أن يرتبط بمجموعة من الأهداف

1- أهداف نظام المعلومات المحاسبي :[107]

1.1. إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف المؤسسة :

تعتبر التقارير بمختلف أنواعها النتائج النهائية لنظام المعلومات المحاسبي ، فمن الضروري التعرف على التقارير المطلوبة من النظام و نوعيتها و تفصيلاتها من حيث البيانات الواردة بها و مدى كفاية هذه التفصيلات للوفاء باحتياجات الإدارة لتحقيق أهداف المؤسسة.

2.1. الدقة في إعداد التقارير :

إن كفاءة نظام المعلومات المحاسبي ترتبط بجودة التقارير التي ينتجها أي مدى دقة البيانات الواردة بها وتتحقق هذه الدقة من خلال توافر عدة عناصر من بينها التوازن المحاسبي ، التحقق من صحة القيد و الترحيل و تلخيص العمليات المختلفة ، بحيث تكون التقارير المالية ممثلا صادقا لحقيقة المركز المالي للمؤسسة .

3.1. تقديم التقارير في الوقت المناسب :

إن السرعة في إنجاز و تقديم البيانات في الوقت المناسب يعتبر أمرا هاما بالنسبة للقائمين على إدارة المؤسسة ، فتوافر بيانات على الهيكل المالي للمؤسسة في وقتها المناسب يحمي إدارة المؤسسة من اتخاذ قرارات تمويلية غير مناسبة ، لذلك فإن مهام مصمم النظام المحاسبي التحقق من قدرة النظام الموضوع على إخراج بيانات و تقارير دورية (أسبوعية أو شهرية) عن نتيجة نشاط المؤسسة و مركزها المالي مقارنة بالبيانات المخططة لنفس الفترة

4.1. تحقيق اشتراطات الرقابة الداخلية :

يهدف نظام المعلومات المحاسبي بصفة عامة إلى إنتاج بيانات دقيقة و واضحة و ذلك لحماية أموال المؤسسة و الرقابة عليها ، لذلك فإن توافر أساليب الرقابة الداخلية و شروطها يعتبر هدفا هاما من أهداف نظام المعلومات المحاسبي ، و تحقق وسائل الرقابة الداخلية لا يقتصر على تصميم النتائج و المستندات المحاسبية فحسب بل يمتد ليشمل كافة سبل العمل بالمشروع كونها ترتبط بكفاءة العمال و تقييم العمل داخل المؤسسة ، و مدى مراجعة كل عمل منجز ، بالإضافة إلى دقة تسجيل البيانات المحاسبية ، لذلك توفر وسائل الرقابة الداخلية يعتبر من مسؤولية إدارة المؤسسة أكثر من اعتبارها من مهام مصمم النظام المحاسبي ، و عليه فإن دور مصمم النظام المحاسبي هو

[107] السيد عبد المقصود دبيان ، محمد الفيومي" تصميم نظام المعلومات المحاسبي" مؤسسة شهاب الجامعة ، الإسكندرية ، 1993، ص : 10

التأكد من ضرورة تحقيق الرقابة الداخلية و توافر سبلها ، و توجيه نظر الإدارة إلى نواحي القصور و الضعف في نظام الرقابة الداخلية ، و تقديم الحلول المناسبة و بالتالي تحقيق و توفير المناخ المناسب لتشغيل النظام المحاسبي ، فهدف النظام المحاسبي هو حماية أموال المؤسسة و العمل على زيادتها و ليس الهدف منه فقط توفير سجلات و تقارير دقيقة ، فهذه التقارير هي وسيلة فقط للهدف الرئيسي ألا و هو أصول المؤسسة و رفع كفاءة أدائها.

5.1. تحقيق التوازن بين كفاءة النظام و تكلفة إنتاج بياناته مع الأهداف المطلوبة:

يعتبر تحقيق التوازن بين التكاليف المترتبة على تنفيذ النظام المحاسبي و الأهداف المرجوة منه أمرا هاما يجب على مصمم النظام أن يوليه عنايته الخاصة و هذا يعني أن دراسة و قياس التكاليف المترتبة على تطبيق النظام و مقارنتها بالأهداف المتوقعة منه و قدرة المؤسسة على استيعابها يعتبر من العوامل التي قد يترتب عليها إعادة النظر في إدخال النظام الجديد.

2-مبادئ تصميم نظام المعلومات المحاسبية والمالية:

تشمل عملية تصميم النظم المحاسبية على مجموعة من الفعاليات و الأنشطة التي يجب القيام بها من أجل الوصول إلى نظام معلومات فعال يساعد إدارة المنظمة و المستفيدين في أداء الوظائف و اتخاذ القرارات الرشيدة

تبدأ عملية تصميم النظام بتصميم التقارير و القوائم التي يجب أن يقوم النظام بتقديمها للمستخدمين ، ثم تصمم المستندات و الوثائق التي يجب عليها من أنظمة العمليات ، بحيث يمكن الوصول إلى المخرجات المطلوبة ، و بعد ذلك تحدث عمليات المعالجة التي يجب أن تجرى على البيانات المدخلة للوصول إلى التقارير المطلوبة ، بعد ذلك يتم تحديد مجموعة من الإجراءات الرقابية التي تهدف إلى التأكد من صحة المدخلات و المعالجة و المخرجات ضمن النظام المحاسبي .[108]

تحكم عملية تصميم نظم المعلومات مجموعة من المبادئ الرئيسية التي يجب على مصمم النظام أن يعمل على تحقيقها عند تصميم النظام و ترتكز المبادئ الأساسية في :

1.2. مبدأ تكامل و ترابط عمليات المؤسسة وأقسامها :[109]

من أول المبادئ التي يجب أن يرتبط بها تصميم النظام المحاسبي هو تكامل و تربط عمليات المؤسسة و أقسامها ، و على مصمم النظام المحاسبي أن يتحقق من ترابط و تكامل النظام المحاسبي المصمم مع الهيكل التنظيمي بحيث يتحقق له هدف تصميم القوائم و التقارير المختلفة التي تناسب الاحتياجات الداخلية لكل قسم من أقسام المؤسسة و التي تتناسب أيضا مع احتياجات الأقسام الأخرى التي ترتبط في نفس الوقت بهذه القوائم و التقارير و ضمان تدفقها في الوقت المناسب و بالتكلفة الملائمة

---

[108] عبد الرزاق محمد قاسم، " **نظم المعلومات المحاسبية** "، مرجع سابق ، ص: 52

[109] السيد عبد المقصود دبيان " **تصميم النظام المحاسبي في المنشآت المالية**" مؤسسة شهاب الجامعة ، الإسكندرية، 1987، ص: 20

و في حالة إجراء تعديل لبعض القصور في جزء من النظام المحاسبي القائم في أحد أقسام المؤسسة فيجب على مصمم النظام عدم الاكتفاء بالنظرة الضيقة للمشاكل التي أوكل له حلها ، بل من اللازم و الضروري أن ينظر لهذه المشاكل نظرة شاملة تحتوي النظام القائم بأكمله ، من أجل التعرف على الآثار المترتبة على الحلول الجزئية المقترحة بالنسبة للأقسام الأخرى التي تشملها التعديلات.

و منه فتكامل النظام المحاسبي و فعاليته لا يتحققا إلا إذا ارتبط بناؤه بتكامل و ترابط عمليات المنظمة و أقسامها و بحث يحقق للمشروع التدفق السليم للبيانات المطلوبة في الوقت المناسب و بأقل التكاليف.

2.2. مبدأ كتابة المستندات و البيانات مرة واحدة :[110]

يقصد بمبدأ كتابة المستندات مرة واحدة ، أنه عند الحاجة إلى عدة نسخ من المستند الواحد عدم اللجوء إلى كتابة كل نسخة من هذا المستند بشكل مستقل و إنما استخدام الصور الكربونية عند إعداد أصل المستند الأصلي و اللجوء إلى التصوير.

يعد مبدأ كتابة البيانات و المستندات مرة واحدة من المبادئ الأساسية التي يجب ان يلتزم مصمم النظام المحاسبي بها عند إعداده لخطوات سير العمل ضمن النظام الموضوع و ترجع أهمية هذا المبدأ إلى طبيعة تسلسل إجراءات تسجيل العمليات المالية في السجلات المحاسبية فالمعالجة في التطبيق العملي تتم كما في الشكل التالي :

الشكل 3-13 :

الحاجة إلى عدة نسخ من المستند

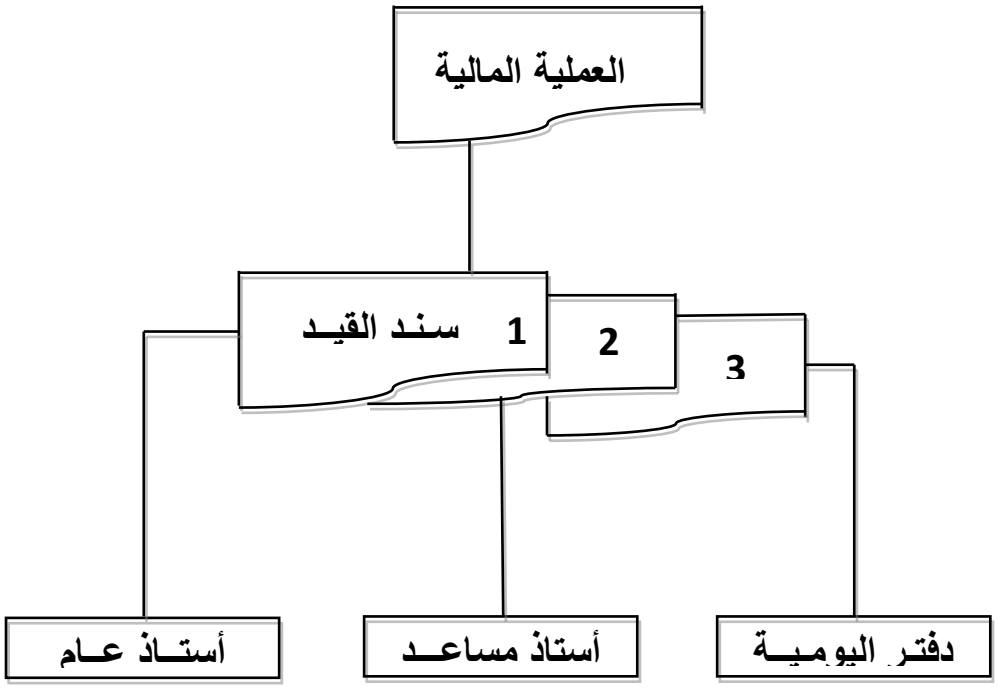

المصدر :عبد الرزاق محمد قاسم، " **نظم المعلومات المحاسبية** "، مرجع سابق ، ص: 56

[110] عبد الرزاق محمد قاسم، " **نظم المعلومات المحاسبية** "، مرجع سابق ، ص: 55-56

يظهر من الشكل ضرورة توافر مستندات التسجيل لدى أكثر من شخص في وقت واحد (ماسك دفتر اليومية و المساعدة ، ماسك دفتر الأستاذ العام ، ماسك دفتر الأستاذ المساعد) و يتطلب ذلك إعداد مستند القيد الأولي من أجل عدة صور حسب الحاجة لتفي باحتياجات التسجيل في السجلات المختلفة.

و يعد مبدأ كتابة البيانات مرة واحدة من أهم المبادئ التي يلتزم بها مصمم النظام للمساعدة في تحقيق تكامل عمليات المنظمة و الحصول على بيانات محاسبية تتوافر فيها الدقة والسرعة و بأقل التكاليف لأنه يحقق المزايا التالية :

- ❖ يؤدي إلى زيادة الدقة و الصحة في إعداد البيانات المحاسبية حيث أن كتابة البيانات مرة واحدة سوف يستبعد إلى حد كبير فرصة حدوث أخطاء في تدوين البيان المحاسبي ، فتسجل العمليات المالية في سجلات متعددة و بطرق متفاوتة من خلال المستند الأصلي سوف يقلل من احتمال الخطأ في التسجيل على عكس الحال لو تمت

  كتابة المستند عدة مرات حيث تزيل فرصة الخطأ في كل مرة يعد فيها المستند ، علاوة على ذلك فإن إجراءات مطابقة السجلات ببعضها يمكن أن تمنع حدوث أخطاء أخرى قد تحدث عند التسجيل من مستند واحد.
- ❖ يحقق سرعة أفضل ، حيث أن كتابة البيانات أو المستندات مرة واحدة يؤدي إلى وفرة في الوقت و الجهد المبذولين فضلا عن أنه يتيح فرصة تسجيل العمليات و ترد في دفتر اليومية و الأستاذ في وقت واحد مما يتحقق معه للمشروع الحصول على التقارير في وقت أسرع مما لو تمت كتابة المستند الواحدة عدة مرات .
- ❖ يزيد فعالية النظام ، لأن كتابة البيانات مرة واحدة على المستندات يخفض تكاليف تشغيل النظام ، يظهر هذا جليا من خلال عدم تكرار عملية الكتابة عدة مرات فينتج عن ذلك وفرة في الوقت و الكتابة.

دور الآلات في تحقيق مبدأ كتابة البيانات :[111]

وجود الآلات المكتبية يحقق للمؤسسة القدرة على انجاز مهمة الحصول على المعلومات بنفس التسلسل المنطقي الذي يتم من خلال المستندات ، من حيث قدرة الآلات على انجاز جانب كبير من عمل الأفراد و المرتبط بالمستندات ، بالإضافة إلى قدرتها على تخزين المعلومات بكميات كبيرة وبصورة منظمة أكثر من العمل اليدوي ن و بالتالي التقليل من الجهد البشري في إعداد البيانات و تقليل لاحتمالات الخطأ الناتج عن الضعف البشري فوجود هذه التجهيزات الآلية المكتبية يدعم أهداف النظام المحاسبي إلى حد كبير من حيث الدقة في إعداد البيانات و السرعة في إنجازها و تحقيق سبل الرقابة الداخلية بأقل تكاليف ممكنة.

الارتباط بمظاهر أساسية للرقابة الداخلية:

[111] السيد عبد المقصود دبيان " **تصميم النظام المحاسبي في المنشآت المالية**" مرجع سابق ، ص: 21

يتطلب تحقيق الأهداف الرئيسية للنظام المحاسبي توافر بعض خصائص و شروط الرقابة الداخلية و تتمثل هذه الخصائص فيما يلي :[112]

❖ وجود خطة تنظيمية سليمة تحقق بين الوظائف و المسؤوليات :

بخصوص وجود خطة تنظيمية تحقق الفصل بين الوظائف و المسؤوليات داخل المؤسسة ، يعتبر الركن الأساسي لتحقيق الرقابة الداخلية الفعالة ن و من أبسط مبادئ تحقيق هذه الرقابة فصل عمليات التسجيل في الدفاتر عن باقي عمليات المؤسسة و عن عمليات التحصيل و الصرف ، لأنه لو حدث العكس فإن تغطية أي عجز في هذه الأصول سوف يكون أمرا سهلا سواء كان هذا العجز ناتجا عن أمور طبيعية أو غير طبيعية بالإضافة إلى كون أن تقسيم العمل يساعد على دعم هدف الدقة في إعداد البيانات ، فتداول البيانات و المستندات بين أقسام المؤسسة و العاملين بها نتيجة تقسيم العمل يجعل هذه البيانات عرضة للمراجعة من الأشخاص المتداولين لها ن و تجدر الإشارة هنا أن ارتباط

النظام المحاسبي و نظام الرقابة الداخلية بمبدأ تقسيم العمل لا يعني وجود و إقامة حواجز بين أقسام المؤسسة ، فالهدف من النظام في هذه النقطة حماية أموال المؤسسة و إنتاج بيانات دقيقة بالإضافة إلى كون تكامل عمليات المؤسسة و أقسامها يحول دون خلق و بناء مثل هذه الحواجز .

❖ توفر نظم ثابتة لتحديد السلطات و المسؤوليات و كيفية إتمام و تسجيل العمليات:

و بخصوص هذه الخاصية فإن مهمة التحقق من وجود أسس ثابتة لتحديد المسؤولية تقع على عاتق مصمم النظام المحاسبي و هذا عن طريق وضع الإجراءات الواجب استعمالها في هذا الصدد في شكل بيانات و تعليمات كتابية تمثل دليل عمل كل قسم من الأقسام و الذي يفيد في حصر و تحديد مهام أقسام المؤسسة المختلفة كما يوضح طبيعة العلاقة بين هذه الأقسام بعضها ببعض ، بالإضافة إلى كونه يساعد مصمم النظام في التعرف على هيكل تدفق البيانات و المعلومات بين أقسام المؤسسة .

❖ وجود هيئة من الموظفين على درجة من الكفاءة :

و هذا الشرط له أثر كبير في تحقيق نجاح النظام، فهذا الأخير ليس مجرد تعليمات مكتوبة و مستندات وسجلات فقط بل العنصر البشري له دور في نجاح النظام و يتم تحقيق ذلك من خلال نقطتين هامتين هما :

- ✓ إحداث الاقتناع الكامل من هيئة الموظفين بالنظام و فاعليته و أهدافه ، فإنجاز الأعمال دون اقتناع سوف يفتح و يترك مجال كبي لعدم الاهتمام بالنقاط التفصيلية التي قد تؤدي إلى انهيار النظام.
- ✓ رفع كفاءة الموظفين على تشغيل النظام من خلال البرامج التدريبية و التي تؤدي إلى تفسير نقاط الجدل في النظام و وضع التفسيرات المحددة والواضحة لها ، و هذا يؤدي إلى السرعة في إنجاز مهام النظام و إنتاج البيانات بالدقة و السرعة المطلوبتين و بأقل التكاليف .

[112] السيد عبد المقصود دبيان ، محمد الفيومي ، مرجع سابق ،ص : 28

- ترتبط مهمة تصميم النظام المحاسبي بإجراءات عديدة يمكن تقسيمها إلى ما يلي :
  - ✓ دراسة طبيعة المؤسسة و هيكلها الوظيفي و احتياجاتها من البيانات .
  - ✓ دراسة النظام المحاسبي القائم و تحديد مدى قدرته على الوفاء بحاجة المشروع من بيانات و نقاط الضعف و القوة فيه.
  - ✓ عرض نتائج الدراسة السابقة على إدارة المشروع و اتخاذ القرار المناسب بشأنها .
  - ✓ التخطيط لمعالجة النظام القائم أو بناء النظام الجديد .
  - ✓ تصميم إجراءات النظام الجديد و كتابة التقرير الخاص به .
  - ✓ تخطيط إجراءات تنفيذ النظام الجديد.

المطلب الرابع: التكنولوجيات الحديثة وأنظمة المعلومات المحاسبية

أصبحنا نعيش بحق عصر ثورة المعلومات والاقتصاد المعرفي و التقدم التكنولوجي وأصبح من البديهي أن نذكر فوائد المعلومات ،وكيف أنها تحقق لمستخدميها فرصة الإلمام بما يحيط بهم من متغيرات ،وبالتالي تساعد في عملية اتخاذ القرار ومواجهة كافة المشكلات وقد شهدت السنوات الاخيرة تغيرات هائلة في المجال التكنولوجي وبخاصة الجوانب الاتصالية. ومن جهة اخرى فان التغيرات الكبرى التي عرفها المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسات وتعقد العمليات داخل المؤسسة بسبب توسعها جعل من الصعب تسيير مختلف انظمتها الفرعية وتحقيق التنسيق بين مختلف اقسامها بادوات تقليدية هذا ما ادى الى ضرورة ملحة لاستخدام التكنولوجيات الحديثة في مختلف الانظمة الفرعية بغية مواكبة التغيراتوتفعيل الاداء وتسريعه في الحفاظ على تنافسية المؤسسة،ونظرا لان نظام المعلومات المحاسبية من بين اهم الأنظمة وركيزة تعتمد عليها بقية الأنظمة الفرعية

كان لزاما تطويره باستخدام هذه التكنولوجيات الحديثة بشكل يتكيف ومتغيرات المحيط والواقع الداخلي للمؤسسة .

1- أهداف استخدام التكنولوجيات الحديثة

- ❖ تحسين وتطوير الانظمة بشكل يجعلها تتماشى ومتغيرات المحيط.
- ❖ الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسة.
- ❖ تفعيل اداء الانظمة الفرعية.
- ❖ تقليل مخاطر متغيرات المحيط.
- ❖ تسهيل وتسريع معالجة البيانات وتحويلها الى معلومات مفيدة.
- ❖ تفعيل التنسيق بين مختلف عناصر الهيكل التنظيمي
- ❖ ربح الوقت والتكلفة في معالجة المعطيات و المعلومات.

2- أهم التكنولوجيات الحديثة و وظائفها

- **الانترنت:** تعد الشبكة العنكبوتية الاكثر انتشارا من بين مختلف التكنولوجيات الاتصالية الاخرى وبخاصة في مجالات التجارة الالكترونية والمعاملات المالية هذا ما كان له الاثر المباشر على نظام المعلومات المحاسبية من خلال مختلف التدفقات النقدية والغير نقدية و المعلوماتية الداخلة والخارجة والمعالجة في هذا النظام ارتباطا بالشبكة(الاسواق الامامية و الاسواق الخلفية)،ونشي ان استخدام الانترنت في الوطن العربي لم تتجاوز 10 من مجموع مستعمليها.
- **الانترانات:** "الشبكة الداخلية" يختص هذا النوع من الشبكات في التواصل و التنسيق بين مختلف العناصر الداخلية بالمؤسسة وذلك بغية الرفع من الاداء وهي اقل استخداما من الانترنت وتخضع لشروط حمائية فعالة نظرا لان جل معطيات و استراتيجيات المؤسسة تسير فيها فامنها ضروري لان مصير المؤسسة مرتبط بشكل كبير بهذه الشبكة.
- **الاكسترانات:** مجموعة من شبكة الانترنات المرتبطة ببعضها البعض وهي موضوعة في شبكة الانترنت وهي وسيلة تواصل مع الاطراف الخارجية التي تتعامل مع المؤسسة وهي شبكات مفتوحة نسبيا وانظمة حمايتها اقل اهمية من سابقتها.وتشمل التعاملا ت مع الزبائن ،الموردون مؤسسات مالية.
- **البرمجيات:** تعد البرمجيات من اهم الوسائل المستخدمة في انظمة الحاسوب بالمؤسسة ولها دور هام في تحسين سير الاعمال داخل المؤسسة بشكل دقيق ومضبوط نظرا لان تصميمها وبناءها يكون على اساس المتغيرات والمعطيات الخصوصية للمؤسسة ،فنظم ادارة قواعد البيانات تلعب دورا مسيطرا في بناء نظم المعلومات الحديثة حيث يتم تعميم وتشغيل معظم نظم المعلومات الحالية باستخدامها،ويعود السبب في ذلك الى مجموعة من المزايا التي يؤمنها استخدام هذه القواعد من مرونة واستقلالية وتكامل عكس اساليب البرمجة التقليدية والتي تستخدم لغة البرمجة .ونشير انه من بين البرمجيات المستخدمة في بناء وتسيير قواعد البيانات هي "اكساس" Access" و المجدول " Excel".

3-دور التكنولوجيات الحديثة في تفعيل أنظمة المعلومات :

نظرا لارتباط نظام المعلومات المحاسبي بمختلف الانظمة الفرعية الاخرى فان للتكنولوجيات الحديثة دور في تفعيل هذه الانظمة نذكر منها:

- دورها في وظيفة الموارد البشرية
- التدريب والرسكلة عن بعد
- الذكاء الاصطناعي و الانظمة الخبيرة
- سهولة الاتصال بين الافراد وتقليص تكاليف الموارد البشرية

- **دورها في وظيفة الانتاج**

- تقليص وقت العمليات الانتاجية نظرا لبرمجتها.

- تخفيض التكلفة هذا ما ينعكس ايجابا على القدرة التنافسية للمؤسسة.

❖ **دورها في وظيفة التسويق**

- تطويرالمنتج"الجودة".
- التكيف والتحكم في تغيرات الاسعار.
- تقليص دور الوسطاء التقليديين.
- الرفع من مستوى الترويج باستخدام مختلف الوسائل.

وصفوة الكلام ان استخدام التكنولوجيات الحديثة اصبح حتمية على المؤسسة للمحافظة على القوة التنافسية ومجابهة مخاطر تغيرات المحيط.

المبحث الثالث:

اتخاذ القرار وأنظمة المعلومات

إن اتخاذ القرارات الإدارية من المهام الجوهرية والوظائف الأساسية للمنشأة ، مقدار النجاح الذي تحققه أية منظمة إنما يتوقف في المقام الأول على قدرة وكفاءة القادة الإداريين وفهمهم للقرارات الإدارية وأساليب اتخاذها وبما لديهم من مفاهيم تضمن رشد القرارات وفعاليتها ، وتدرك أهمية وضوحها ووقتها وتعمل على متابعة تنفيذها وتقويمها وهي تستند وبشكل أساسي على أنظمة المعلومات ، هذه الأخيرة تعد بمثابة دعائم جوهرية لاتخاذ القرار فجودة القرار مرتبطة بجودة المعلومة .

المطلب الأول : مفهوم وطبيعة اتخاذ القرار

1- مفهوم اتخاذ القرار

إن مصطلح القرار استخدم مجازا للدلالة على فعالية اتخاذ موقف او تقرير حكم في ظاهرة تستدعي الدراسة والتدبير .

وقد قام بعض الكتاب والباحثين على تعريف القرار حيث عرفه :

- الدكتورة نادرة أيوب : على أنها عملية تبنى على دراسة وتفكير موضوعي للوصول إلى قرار معين أو اختبار بين البدائل[113]
- ويعرفه Barnard بانها عملية تقوم على الاختيار المدرك للغايات التي تكون في الغالب استجابات اوتوماتيكية أو رد فعل مباشر[114]،أما في كتابة The functions of executires فعرفها بأنها تصرفات ناتجة عن تدبير حساب تفكير.

---

[113] نادرة ايوب " **نظرية القرارات الادارية** " مطبعة طربين ، دمشق ، 1996، ص: 14

[114] عبد الغفار حنفي " **التنظيم و ادارة الأعمال**".الدار الجامعية للطباعة والنشر-الأسكندرية, ،1996 ، ص:96

- بينما عرفها كل من Marcheو Simonفي كتابهما المنظمات(Organisation) على أساس انه نظام أو منظمة يعرفان المنظمة على أساس أداة اتخاذ القرارات والسبب في ربط المنظمة كهيكل (نظام) والقرار كون النظام من خلاله تتوزع المسؤوليات والصلاحيات وتتم داخله عملية الاتصال والمراقبة وكذا التفكير في القرار من وظيفة فردية إلى وظيفة فئة محددة من الناس وهم المدراء والمسيرين وكذا المقرر وصناع القرار فارتبطت وظائفهم باتخاذ القرار. ولذلك عرف القرار على انه

((وظيفة جميع المدراء)).ونظر لتسلسل الأهداف الجزئية التي تهدف إلى تحقيق الإنجازات في مسار تحقيق الهدف الكبير فان التنظيم والتخطيط والمراقبة والتوجيه هي وظائف كل المسيرين ونادرا ما يقوم شخص بالجمع بين جميع الوظائف إلى جانب الأداء والفعالية المطلوبة في الانجاز ولهذا تحولت وظيفة اتخاذ القرار إلى دراسة المسالك المختلفة التي توصل إلى تحقيق الهدف النهائي . والمخطط المقابل بين لنا مدى علاقة الوظائف التسيرية باتخاذ القرار .

الشكل 3– 14:علاقة الوظائف باتخاذ القرار

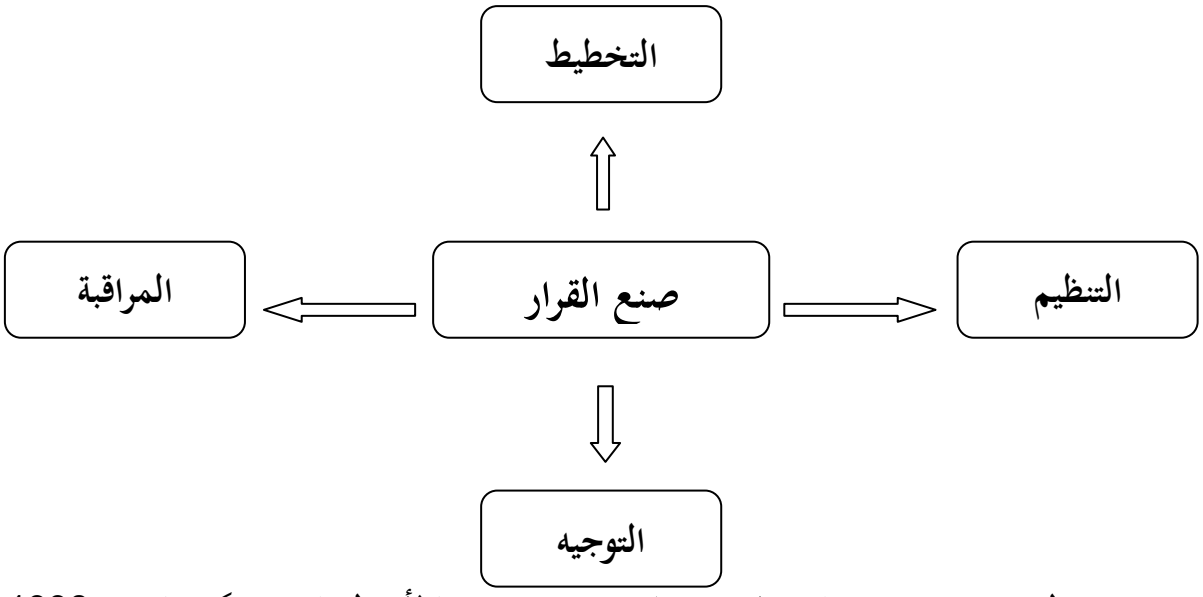

المصدر : محمد مصطفى الخرشوم،نبيل محمد مرسي .**إدارةالأعمال**.الرياض مكتبة الشرقي.1998،ص: 279

- وحسب Mintzebergيقول أن كل قرار فدي كان أم جماعيا يمكن تعريفه بـ :

هو مشروع في عملية ما ، وهو أي نية واضحة في التحرك ، وهدف القرار هو حل المشكل الذي

تتعرض له المؤسسة.[115]

- اما الدكتور عبد الغفار حنفي فعرفه بأنه عملية اختيار بديل من بين بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف او مجموعة أهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية[116]
- وعرف القرار كذلك بأنه اختيار لبديل واحد من بين بديلين او أكثر . اما عملية اتخاذ القرار فتشير الى العملية التي تبنى على الدراسة والتفكير الموضوعي للوصول الى البديل المعين أي الاختيار بين البدائل وهذا التعريف يشير الى وجود بدائل للاختيار فإذا لم يوجد بدائل لا يكون هناك حاجة الى اتخاذ القرار لعدم وجود مجال الاختيار ، فوجود البدائل يعني وجود مشكلة تتمثل حلولها في تلك البدائل الممكنة .
- وتعرف المدرسة الكمية اتخاذ قرار بما يلي :

تتضمن عملية اتخاذ القرارات الفاصلة والاختيار بين بديلين أو أكثر أي بين عدة طرق ممكنة تقود نحو هدف معين وان عدم وجود بديل معين يجرد العملية من معناها وبتعبير آخر يشير مصطلح القرار إلى عملية الاختيار التي تنتهي الى تفضيل حل معين للمشكلة موضوع البحث وذلك بين عدد من الحلول الممكنة.[117]

ومن خلال ما سبق يمكن تقديم تعريف اتخاذ القرار على انه اختيار بديل من مجموعة البدائل الممكنة مبنى على أساس التدبير والحساب والتفكير قصد تحسين الأداء أكثر فأكثر.

2- طبيعة اتخاذ القرار :

من خلال تعريف القرار يتبين أن هناك خصائص معينة للقرار واختياره وهما يربطان بعضهما بصورة معقدة والخصائص الرئيسية هي :

- وجود الرغبة في التنظيم بأحداث تغيير إذا تطلبت المشاكل القائمة ذلك أو تجنبا للمشاكل المتوقعة مستقبلا او في حالة تحسين الأداء .
- تحديد درجة التغييرات المطلوب إحداثها والتي غالبا ما تؤثر على مصالح العاملين في التنظيم وعلى طموحاتهم وتوقعاتهم المستقبلية.لذلك فان التغيير المقترح أحداثه لابد أن يأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاجتماعية البيئية للمؤسسة وغاية الأفراد العاملين و رغباتهم فيجب على متخذ القرار أن يحدد المعالم التي يستطيع التأثير بها والتحكم فيها وتلك المتغيرات التي تقع خارج بيئته . وهذا يجعل عملية اتخاذ القرار تتم تحت قيود تحدد اتجاه التغير المتوقع أحداث

[115] URFIST INTELLIGENCE ECONOMIQUE.WWW.STRATEGI.FREE.FR/ARCHIVES/TEXTES/ARCHIVES-IE-15.HTM.19

[116] عبد الغفار حنفي ، مرجع سابق،ص:96

[117] علي سلامي ،" بحوث العمليات " المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، مارس 1972، ص:15.

- ضرورة التعريف بالمشكلة التي تتطلب إحداث التغيير ،وهذا التعريف غالبا ما يسمى نص تحليل القرار لأنه يتضمن الكثير من الصعوبات والتحديات الفكرية في تحليل الوضع القائم بشكل دقيق ثم وضع تصور أو نموذج لهذا الوضع .

المطلب الثاني : مراحل عملية اتخاذ القرار . ورشدها

لقد اختلفت الآراء حول تحديد خطوات اتخاذ القرار وعرض كل منها اتجاها يختلف ويتعارض مع الاتجاه الآخر فقد قسم Simon و Lindeg ثلاث مراحل من السلوك ، كما حدد Dill بخمسة خطوات وهناك بعض المفكرين الذين قسموها الى ستة مراحل ، وهذا ما سيوضحه الجدول التالي :

الجدول 3-1: مراحل عملية اتخاذ القرار لبعض المفكرين

سيمون	1- البحث والاستطلاع ، 2- التصميم 3- الاختيار * شكل 1 *
ليندبرج	1- التعرف على المشكلة، 2- تجميع المعلومات 3- الاختيار
ديـل	1- تحديد الأهداف والأنشطة 2- البحث عن أساليب العمل وبدائله المختلفة 3- المفاضلة بين البدائل واختيار واحد منها 4- تنفيذ القرار 5- تقييم نتائج تنفيذ القرار.
البنج	1- تحديد المشاكل بايجاد فرضيات حلول للأسباب الأساسية للمشكلة 2- تعريف محدد للمشكل 3- اكتشاف بديل مناسب 4- اختيار أسلوب الحل للمشكل 5- التنفيذ.
فيفتر	1- تحديد المشكل 2- تحديد جمع البدائل 3- البحث والاستقصاء او تحليل الحقائق 4-مقارنة النتائج 5- الاختيار .
ديموك	1- تحديد المشكل 2- تعريف الحلول البديلة 3- تعريف أفضل الحلول 4- اختيار القرار.
نايجو	1- الاعتراف بالمشكل 2- جمع المعلومات وتحليلها 3- البحث عن الوسائل 4- تحديد البدائل 5- القرار 6- التنفيذ 7-التقييم والمتابعة

شكل **3-15**: نموذج **IDC** لصاحبه **Simon . H**

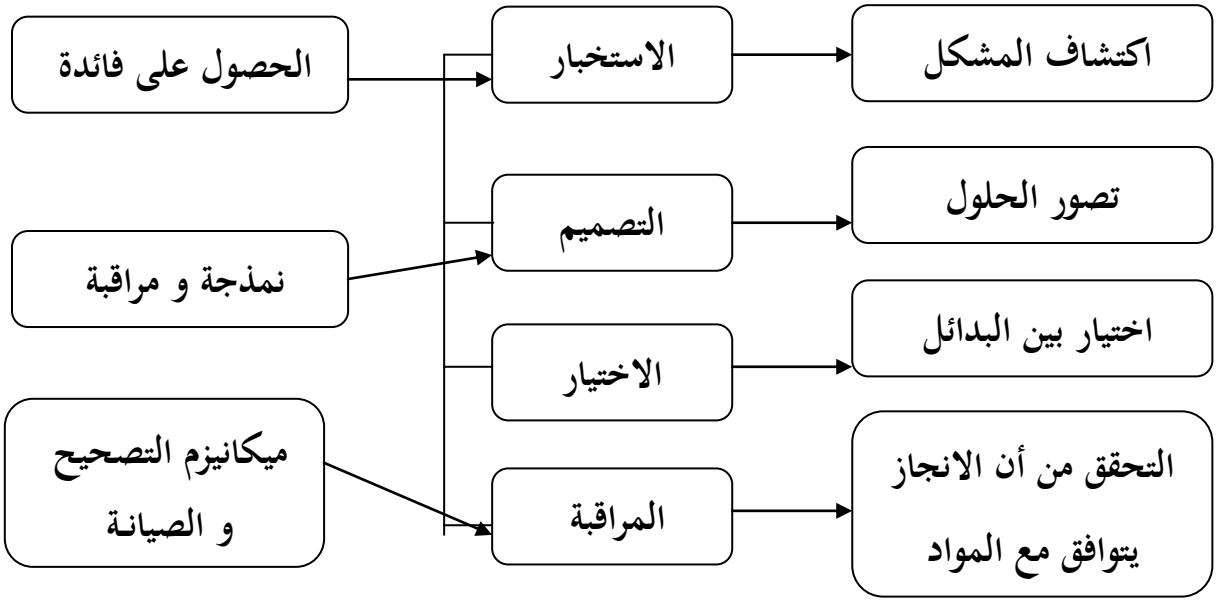

المصدر : Urfismintelligonceeconomique .Article internet ,op.ciop.citt

إن أهم النقاط المشتركة بين الباحثين والمفكرين عن مراحل اتخاذ القرار هي كما يوضحه الشكل التالي :

الشكل **3-16** : مراحل اتخاذ القرار

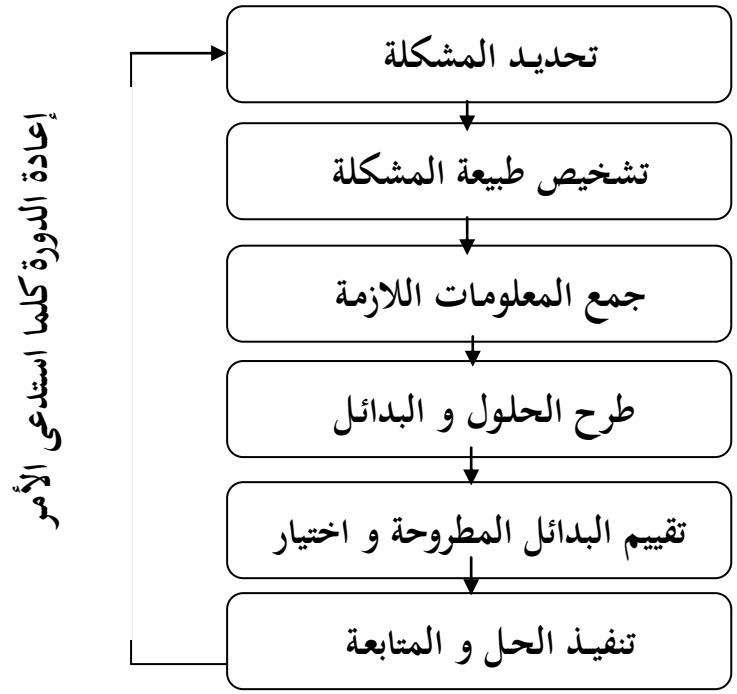

المصدر : إعداد الطالب

❖ **المرحلة الأولى: تحديد المشكلة**

يتوقف التعرف عليها على قدرة الفرد وإدراكه لوجودها وتميزيها والمقارنة بين ما يجب أن يكون وبين ما هو كائن فعلا ، في أسرع وقت وقبل تفاقمها و يجب عدم تحديد المشكلة من وجهة نظر ذاتية أي عدم التحيز في تحديدها واستكشافها .

❖ **المرحلة الثانية : تشخيص طبيعة المشكلة**

بعد التأكد من وجود مشكلة لابد من تشخيصها عن طريق توصيفها أولا بواسطة أسبابها ومكانها وحدودها وحجمها ووقتها ثم القيام ثانيا بدراسة وتحليل وتفسير المشكلة ثم وضع تصورات و آفاق علاج هذه المشكلة و حلها بطريقة عملية صحيحة .[118]

❖ **المرحلة الثالثة: جمع المعلومات اللازمة:**

❖ تعتبر عملية تجميع الحقائق و المعلومات من الامور الحيوية عند اتخاذ القرارات فهذه الاخيرة لا تتخذ من فراغ او جهل معلوماتي و على متخذ القرار ان ينتقي الحقائق ذات العلاقة بالمشكلة و عليه ان يتأكد تماما من صحة المعلومات كما عليه ان يحدد المعلومات الإضافية التي تلزم كيفية الحصول عليها.

❖ **المرحلة الرابعة : طرح الحلول و البدائل :**

يقصد بالبدائل تلك التصرفات أو الحلول التي تساعد على الإقلاع عن الانحراف او القضاء نهائيا على المشكلة يعد البديل الوسيلة الموجودة أمام الإدارة لحل المشكلة وتحقيق الأهداف المطلوبة , فبعد تحديد طبيعة المشكلة بشكل سليم وتحديد جميع إبعادها وتحليل البيانات التي جمعت بشان المشكلة , يصبح بالإمكان تخيل الحلول المبدئية وفق المتاحات المتوفرة لمتخذ القرار.

❖ **المرحلة الخامسة: تقييم البدائل المطروحة واختيار الحل :**

وهي النظر إلى البدائل مع العلاقة بعنصر الزمن أي تلك الآثار المستقبلية (القصيرة ، المتوسطة ، الطويلة) وتضاف الى ذلك التوقعات المبنية على درجة التأثير الممكنة ، وتعتمد هذه الخطوة على حصر مزايا وعيوب كل بديل وذلك قبل اختيار بديل من البدائل ويتم التقييم بطريقة منطقية و طبقا لستة معايير على الأقل وهي (إمكانية التطبيق ، الجودة، القبول، التكاليف، المرونة، الأخلاقيات)وبعد تقييم البدائل يتم اختيار البديل المناسب لحل المشكل والذي ينسجم مع المؤسسة ، أهدافها سياستها وفلسفتها ويحقق لها مجموعة من العوامل الاستراتيجية .

❖ **المرحلة السادسة: تنفيذ الحل ومتابعته**

إن عملية اتخاذ القرار لا تنتهي بانتهاء مرحلة اختيار الحل الأمثل بل تمتد حتى وضع القرار موضع التنفيذ أي تحويله إلى عمل فعال ويجب أن يرفق التنفيذ بالمتابعة ويتم عبر خطوات هي :

[118] عماد عوادي " **نظرية القرار الادارية بين علم الادارة و القانون الاداري**" 1999 ،رسالة ماجستير كلية الحقوق جامعة الجزائر ص: 55

- صياغة وإعلان القرار بعد إقناع العاملين بأهمية تنفيذ الحل
- اختيار المنفذين ومراحل التنفيذ وتخصيص الموارد اللازمة لذلك
- اختيار الوقت السليم لانطلاق التنفيذ
- تحديد إجراءات وقائية لمنع حدوث انحرافات

يحتاج المسيرون إلى متابعة تنفيذ القرار وتحقيق التقدم وفقا لما خطط له ، وكذلك التأكد من حل المشكلة من خلال عملية صنع القرار لذا يتطلب الأمر توفير الوسائل الكفيلة بإجراء عملية المتابعة هذه من خلال نظام للمعلومات بحيث تتكرر دورة صنع القرار كلما استدعى الأمر .

2- الرشد في اتخاذ القرار :

قد انتقد الرواد الفكر الإداري السلوكي الفكر الكلاسيكي القائل بالرشد المطلق في اتخاذ القرارات والذي يعتبر المؤسسة نظاما مغلقا ، فقد نظروا إلى المؤسسة على أنها نظام يتفاعل مع المحيط والقيود المتعلقة به و عملوا على إعادة النظر في مفهوم الرشد .

وقد كان هـ . سيمون simon.h أول رواد النظرية السلوكية لاتخاذ القرار فقد يرى ان السلوك الرشيد يتمثل في المفاضلة بين البدائل المتاحة لاختيار أفضل بديل ، كما ان متخذ القرار لا يستطيع الوصول الى الحلول المثلى للمشاكل لإن الأوضاع تتغير و المحيط يتميز بدرجة تنوع كبيرة ، فالشيء المركز عليه يتغير في لحظة الكلام عنه . كما قد لا يتوفر لدى الفرد الإمكانيات والوقت اللازمين لدراسة جميع البدائل و تحديد نتائج كل منها لذلك يواجه عراقيل تحول بينه وبين الحل الامثل .

حدود الرشادة : [119]

- ردود فعل ومواهب كل فرد (كفاءاته)
- القيم و الأهداف الشخصية (حوافزه)
- المعرفة الشخصية للوضعية والمعلومة المتوفرة .

2.2. أنواع الرشد :[120]

لقد اقترح سيمون أن يضاف معيار نوعي لمفهوم الرشد حين استخدمه وذلك للتخفيف من تعقيد هذا المفهوم وجعله أكثر بساطة وواقعية فقسم بذلك مفهوم الرشد في سلوك الأفراد إلى ما يلي :

- **الرشد الموضوعي** : وهو يعكس السلوك الصحيح الذي سعى اليه تعظيم المنفعة في حالة معينة ويقوم على أساس توفير المعلومات الكافية عن البدائل المتاحة للاختيار ونتائج كل منها .

[119] بن نافلة قدور " **دور بحوث التسويق في اتخاذ القرار**" رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ،2000 ، ص:14

[120] المرجع السابق ، ص : 15

- **الرشد الشخصي** : وهو يعبر عن السلوك الذي يسعى الى تعظيم إمكانية الحصول على المنفعة في حالة معينة بالاعتماد على المعلومات المتاحة بعد اخذ القيود والضغوط التي تحد قدرة الإداري على المفاضلة بعين الاعتبار .

المطلب الثالث : ظروف وانواع اتخاذ القرار

1- ظروف اتخاذ القرار :

يمكن تعريف بيئة القرار بأنها الظروف المحيطة بمتخذ القرار أثناء وبعد اتخاذ القرار، أي المحيط الذي يكون فيه متخذ القرار من تسهيلات وتعقيدات بمختلف الظروف السائدة ويمكن تمثيلها وتصورها في بيئة القرار في الشكل التالي :

الشكل 3-17 :بيئة القرار

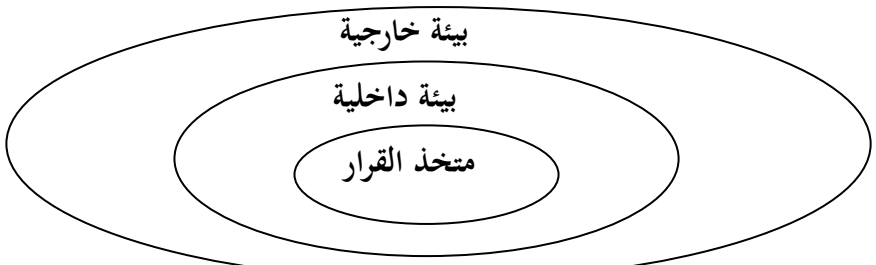

المصدر : يحة عيسى،**قرارات الاستثمار الزراعي، دراسة عينة من مشاريع استثمار الزراعة**، اطروحة دكتوراه دولة،غير منشورة، معهد الاقتصاد، الجزائر ، 1998، ص:33

ان متخذ القرار بحنكته وخبرته المكتسبة يتفاعل مع المتغيرات البيئة الداخلية (التنظيم) وبيئة خارجية من سوق ومجتمع و...الخ.ونظرا للظروف السائدة في اتخاذ القرار فقد قسمت التصنيفات تحت تسميات رئيسية من وجهة نظر اتخاذ القرار ونشأته إلى :

- قرارات تحت ظروف الجهل
- قرارات تحت ظروف مؤكدة
- قرارات تحت ظروف المخاطرة
- قرارات تحت ظروف عدم التأكيد

1.1. قرارات تحت ظروف الجهل

وهي حالة عدم معرفة احتمالات حدوث أي حدث وبالتالي ما هي وضعية العائد المتوقع ؟
وبتعبير آخر عدم معرفة احتمالات وصول الحالات الطبيعية للأحداث .[121]

2.1.قرارات تحت ظروف مؤكدة

[121] المرجع السابق ،ص: 35

يعد هذا النوع من أسهل القرارات التي يمكن اتخاذها حيث يكون لكل قرار يتم اتخاذه نتيجة واحدة فقط أو بعبارة أخرى تكون لدى متخذ القرار في هذه الحالة معلومات كافية وأكيدة تسمح له بمعرفة نتائج قراره .

3.1. اتخاذ القرارات في حالة المخاطرة

يمكن تمييز هذا النوع من القرارات حيث يكون للقرارات التي يتم اتخاذها بصورة متكررة عدة نتائج محتملة الوقوع ، كما أن الظروف المحيطة لإتخاذ القرار دائما تكون تقسما بالإضافة إلى توفر المعلومات المتعلقة بتلك الظروف بصورة مسبقة وبما أن هذا النوع من القرارات تتوفر له الخبرات والمعلومات السابقة يمكن استعمالها لاستخدام نموذج يستعمل الاحتمالات كأساس اتخاذ القرار ، ويتطلب ذلك في حالة المخاطرة توفر ثلاثة شروط أساسية هي:[122]

- غالبا ما تتخذ القرارات تحت نفس الظروف والمؤثرات
- يوجد لكل قرار اكثر من نتيجة واحدة
- توفر معلومات سابقة يمكن استعمالها في تحديد الاحتمال ونوع كل نتيجة ممكنة

4.1. اتخاذ القرارات في ظروف عدم التأكيد

ظروف عدم التأكيد هي ظروف غير مؤكدة بحيث لا يمكن لمتخذ القرار صنع أي احتمال للأحداث ، نتيجة نقص المعلومات او الخبرة والخوف من سوء التقدير ويجب الابتعاد عن مثل هذه الحالات لأن القضية تصبح قضية مغامرة غير مضمونة العواقب .

2- أنواع القرار: يمكن تصنيف القرارات وفق المعايير التالية :

1.2. تصنيف حسب بيئة القرار

يشمل المناخ على المؤثرات والقيود والتغيرات البيئية التي تؤثر على عملية صنع القرار ويصنف كل من simonوmarch القرارات حسب الطبيعة الى 03 أصناف :

- **قرارات في حالة التأكيد** :يكون متخذ القرار في هذه الحالة في حالة تأكد تام بحالة الطبيعة التي ستحدث وفي هذه الحالة توجد حالة واحدة وتكون هناك معلومات كاملة ومؤكدة عنها تمكن من التنبؤ بنتائج كل بديل مسبقا وقبل التنفيذ [123]
- **قرارات في حالة عدم التأكيد** : في هذه الحالة يتعذر التنبؤ بالأحداث المتوقعة للإجراءات البديلة، حتى ولو في إطار احتمالي وغالبا ما يلجأ مدير المؤسسة إلى الاعتماد على خبراتهم الشخصية والتي

[122] نادية ايوب ، مرجع سابق ، ص:105

[123] سونيا محمد البكري" **استخدام الأساليب الكمية في الإدارة** " الإسكندرية ، مطبعة الأشعار، 1997، ص:34

تتأثر بماذا كانوا يميلون إلى التشاؤم أو التفاؤل[124] . ذكر Hapwood Earl حالتين من عدم التأكد : عدم التأكد في العلاقة بسبب أثر ، وعدم التأكد في الأهداف .

- **قرارات في حالة المخاطرة** : تشير عملية اتخاذ القرار في ظل المخاطرة على الحالة التي يوجد فيها عدد من الاستراتيجيات المختلفة لتحقيق الهدف ، ويكون لكل استراتيجية اكثر من نتيجة او عائد . وبالتالي لايمكن لمتخذ القرار التنبؤ على وجه الدقة بالحدث المعين المنتظر وقوعه بل يقوم بتكوين توزيع احتملي للأحداث المتوقعة .

2.2. تصنيف القرارات حسب مدى تكرارها :

ميز simo, بين نوعين أساسيين هما :

- القرارات المبرمجة : هي تلك التي يتكرر حدوثها يوميا أو أسبوعيا أو شهريا في المؤسسة حيث لا تستدعي جهدا كثيرا في التفكير بها نظرا لكونها مجدولة او ذات طابع روتيني في الأداء مثل تحديد رواتب موظف جديد ، رقابة المخزون .....الخ.
- القرارات غير المبرمجة : هي تلك القرارات التي تحصل في مدة زمنية غير متكررة او في ظروف غير متشابهة لذلك تستدعي جهدا في التفكير إلى جانب متطلبات الحصول على قدر من المعلومات وتحمل المؤسسة تكاليف إضافية ومن أمثلتها :إنشاء مشروع جديد ، طرح منتوج جديد

. هذه القرارات تحتاج إلى الإبداع والابتكار في إيجاد الحلول المناسبة فقد سماها Gordon بالقرارات الإبداعية وأطلق على القرارات المبرمجة اسم القرارات التكيفية.[125]

ولقد قسم Semoigne.JL القرارات الغير مبرمجة التي :

- القرارات الغير مبرمجة الهيكلية : وهي القرارات التي يمكن اتخاذها بالاعتماد على عدد محدد من طرق الحل ، كالنماذج الإحصائية وبحوث العمليات مثل قرارات اختيار مورد معين ، تحديد قواعد البيع .
- القرارات الغير مبرمجة غير المهيكلة : وهي القرارات التي تكون فيها المعايير التي يجب أخذها في الحسبان جد كثيرة ومهمة وأسلوب معالجة المشكلة يطغى عليه عدم التأكد هذا ما ينقص من عزيمة المقرر في استنباط الحل اللائق لهذه المشكلة وفي هذه الحالة يترك المقرر حيزا كبيرا للحدس و للرشادة في اتخاذ هذا النوع من القرارات على سبيل المثال اختيار مسؤول ما أو اقتحام أسواق جديدة أجنبية.[126]

3.2. حسب المستوى التنظيمي

أول من اشار إلى هذا التقسيم هو AnthonyRobert سنة 1965 وهي :

---

[124] عبد العال أحمد رجب ، مرجع سابق ، ص:81

[125] بن نافلة قدور ، مرجع سابق ، ص: 22

[126] نفس المرجع ، ص: 22

- القرارات الاستراتيجية :وهي القرارات الحيوية بالنسبة للمؤسسة لأنها تتعلق بغايات و أهداف النظام (المؤسسة) ككل وباستراتيجية التنوع بعبارة أخرى فهي القرارات التي تحدد ما سوف تكون عليه المؤسسة في المستقبل مثل حجمها أو مركزها التنافسي أو حصتها السوقية .وتقع مسؤولية اتخاذ هذا النوع من القرارات عادة على المستويات الإدارية العليا وهي عادة ما تتخذ في المدى البعيد .

– بالنسبة للقرارات الاستراتيجية تظهر أهمية المعلومة التخطيطية أي المعلومات ذات الصفة التنبئية عن البيئة الخارجية والداخلية للنظام .

- القرارات التكتيكية : هذه القرارات تسير حيازة وتنظيم وتطوير الموارد التي تدخل إلى المؤسسة ، هنا نحن أمام اختيارات تتعلق بتنظيم الهياكل تدفق المعلومات والمسؤوليات ، تدخل ضمن هذا الصنف

قرارات الحصول على الموارد الأولية ، تطوير كفاءة الأفراد وغيرها.وهذه القرارات تتخذ في المستويات التنظيمية الوسطى في ظل ظروف عدم التأكد النسبي وغير مبرمجة .

تحتاج هذه القرارات الى نوعية متميزة من المعلومات والبيانات التي يمكن تقسيمها الى :

- بيانات ومعلومات تنبؤية قصيرة الاجل ويحصل عليها من وظيفة التخطيط
- بيانات ومعلومات عن الأداء الحالي للمؤسسة ويحصل عليها من وظيفة المراقبة
- بيانات ومعلومات عن محاكاة الظروف الاجل المتوسط

- القرارات التشغيلية : هي قرارات باجراءات روتينية بسيطة يومية مثل القرارات المتعلقة ببرامج الانتاج ،الجرد ، هذه القرارات بصفة عامة غير مركزية ومتكررة ، الهدف منها هو الاستخدام الامثل لعناصر الانتاج والتوزيع وغيرها تتخذ في المستوى التنظيمي الأدنى

تحتاج هذه القرارات الى المعلومات والبيانات التالية :

- تعتمد على المعلومات الخاصة بالبيئة الداخلية
- تحتاج للمعلومات الخاصة بالطلب
- تحتاج لبيانات وصفية تاريخية على الأداء العالي للمؤسسة
- تحتاج للبيانات الخاصة واسعار الموارد الأولية

والشكل التنظيمي المقابل يصنف القرارات حسب المستوى التنظيمي .

الشكل 3-18 : هرمية الإدارة في اتخاذ القرار

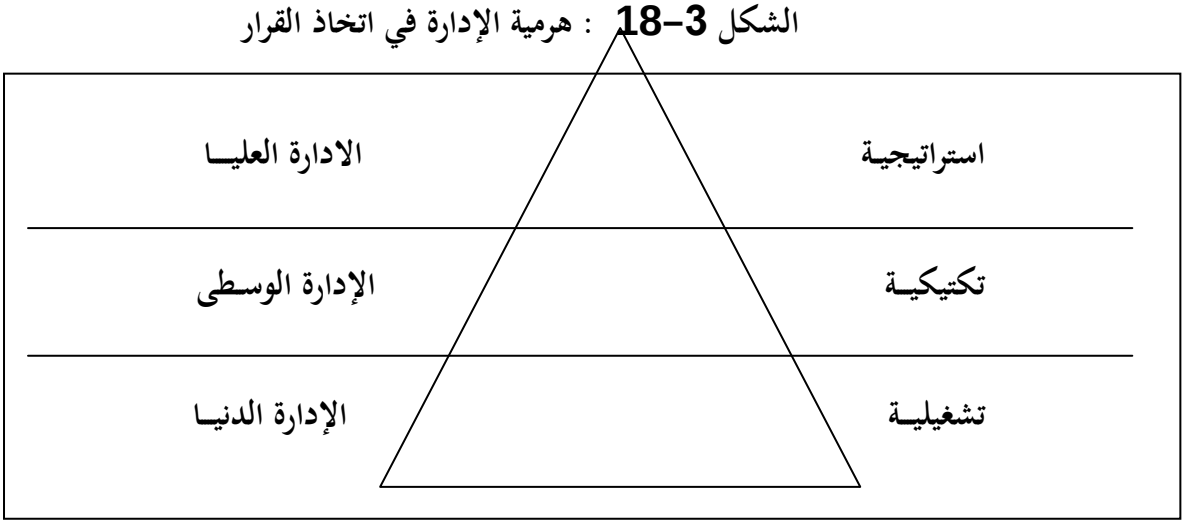

المصدر : سونيا محمد البكري ، علي عبد الهادي مسلم ، مرجع سابق ص : 678

4.2. تصنيف وفق النمط القيادي :

- القرارات الفردية (الشخصية) : وهو الذي ينفرد متخذ القرار بصنعه دون مشاركة أي طرف فهو يتأثر بالاحكام الشخصية للفرد متخذ القرار
- القرار الجماعي : هو ثمرة جهد ومشاركة جماعية ويمكن التفرقة بين ثلاثة انواع من المشاركة حسب درجة تأثير الجماعة
  - أفراد الجماعة ينصحون المقرر وهو الذي يتخذ
  - أفراد الجماعة لابد أن يجمعوا على الموافقة على القرار النهائي ومتخذ القرار يدير النقاش وينميه تدعى هذه القرارات ((بالقرارات الجماعية بالاتفاق))
  - أغلبية الجماعة توافق على القرار النهائي ، في هذه الحالة لا يلزم إجماع كل أفراد الجماعة على رأي واحد ، بل يلزم بأن يكون هناك أغلبية على القرار هذا ما يسمى((بالقرارات الجماعية بالأغلبية)) [127]

5.2. تصنيف حسب زوايا توفير أنواع الحلول :

- القرار الممكن : هو ذلك القرار الذي يؤدي إلى نتيجة أو حل ممكن وعادة ما يكون سهلا من حيث التحضير له ، يجري اتخاذه في إطار بدائل عديدة متوفرة بين يدي متخذ القرار
- القرار الأفضل : يؤدي إلى نتيجة أو حل أفضل مما هو الحال عليه في القرار الممكن ويبذل متخذ القرار جهدا اكبر في التحضير له . بدائل هذا القرار محدودة يجري الاختيار بين بدائل القرار الممكن .
- القرار الأمثل : : يؤدي الى نتيجة أو حل أفضل مما هو الحال عليه في القرار الأفضل ، يجري اختيار بدائل القرار الأفضل كما قد يكون البديل الوحيد الذي يؤدي إلى حالة الامثلية المستهدفة[128]

[127] بن نافلة قدور ، مرجع سابق ، ص :24

المطلب الرابع :أساليب اتخاذ القرار والعوامل المؤثرة فيه

1. أساليب اتخاذ القرار :

تتعدد أساليب اتخاذ القرار وتتنوع في صعوبة اتخاذها أو سهولتها بالنسبة للجهد والتكلفة والوقت والدقة في النتائج

ويتوقف استخدام أساليب اتخاذ القرار دون آخر على طبيعة المتخذ للقرار ومدى تقديره لصعوبة تحديد المشكلة او سهولتها واتخاذ الحلول لها كما تعتمد على طبيعة المشكلة ومدى التعرف على الظروف والمتغيرات المؤثرة بها ومدى توفير واستخدام البيانات والمعلومات المتاحة لأنها تشكل المدخلات الأساسية التي تصل المديرون من خلالها إلى القرار . فيقوم متخذ القرار بالاستناد إلى تلك المعلومات بتحليل المشكلة لمعرفة محتواها وأبعادها ثم إتباع خطوات أساسية في اتخاذ القرار في أقسام عديدة ومن بين أساليب اتخاذ القرار [129]

- ✓ أسلوب الحدس الشخصي.
- ✓ أسلوب مراجعة القوائم .
- ✓ أسلوب البرمجة .
- ✓ الأنظمة المرنة.

1.1.أسلوب الحدس الشخصي :

إن الأساس في اتخاذ القرار من وجهة نظر الحدس الشخصي هو نظرة متخذ القرار للأمور وتقديره لها على أساس شخصي بنظر ويتأثر هذا التقدير بالتكوين النفسي لمتخذ القرار و الافضليات التي يحددها من وجهة نظره وتأثره للنظر في المشكلة وأحداثها ويستمد متخذ القرار حكمه عند اتخاذه للقرارات من خبرته السابقة وخلفياته الثقافية والمعلومات المتوفرة لديه وعادة ما تتسم هذه الطريقة بالإرتجال والقصور.

2.1. أسلوب مراجعة القوائم [130]:

يعد هذا الأسلوب من أكثر الأساليب بساطة إذ يقوم على تحضير قائمة تحتوي على عدد كبير من العوامل التي تؤثر على نتائج القرار ، ويجب أن تكون جميع هذه العوامل أو معظمها ايجابية حتى يتم اختيار بديل ما ، ويعد هذا الأسلوب مفيدا عند وجود بديلين فقط أمام متخذ القرار بديل ايجابي وبديل سلبي عليه اتخاذ الاختيار بينهما .

3.1.أسلوب البرمجة الخطية

البرمجة الخطية عبارة عن أسلوب يتضمن استخدام الرياضيات المتقدمة لتقديم الحلول لأنواع معينة من المشاكل وخاصة مشاكل الإنتاج ، وبتعبير آخر فالبرمجة الخطية هي احد الأساليب التي تستخدم في

---

[128] علي حسن علي ، مؤيد عبد المحسن " **نمذجة القرارات الإدارية** " الجزء الأول ، دار البازوري العلمية ، عمان ،1999، ص:12

[129] نادية ايوب ، مرجع سابق ، ص :120

[130] نادية ايوب**المرجع السابق** ، ص 120

ترشيد القرارات الخاصة بتخفيض الموارد والإمكانيات المتوفرة في أفضل الاستعمالات الممكنة لها [131]

وعرف charchmon – west بحوث العمليات بأنها تطبيق الأساليب العلمية الخاصة بالنظام بهدف إمداد الإدارة بحلول مثلى لمعالجة المشاكل [132]

وتعتبر البرمجة الخطية واحدة من أهم الأساليب المستعملة في بحوث العمليات لاتخاذ القرار ولقد عرفها Harper-M بأنها اصطلاح يشمل مجالا واسعا من الأساليب الرياضية التي تهدف إلى تحقيق أداء امثل في حدود الإمكانيات المتاحة[133]

الانظمة المرنة واتخاذ القرار :اقترح هذا الأسلوبSheckland-peter لفرض استعمالها في حل المشاكل التي تواجد النظام وفق الخطوات التالية

الشكل 3–19: منهجية الأنظمة المرنة

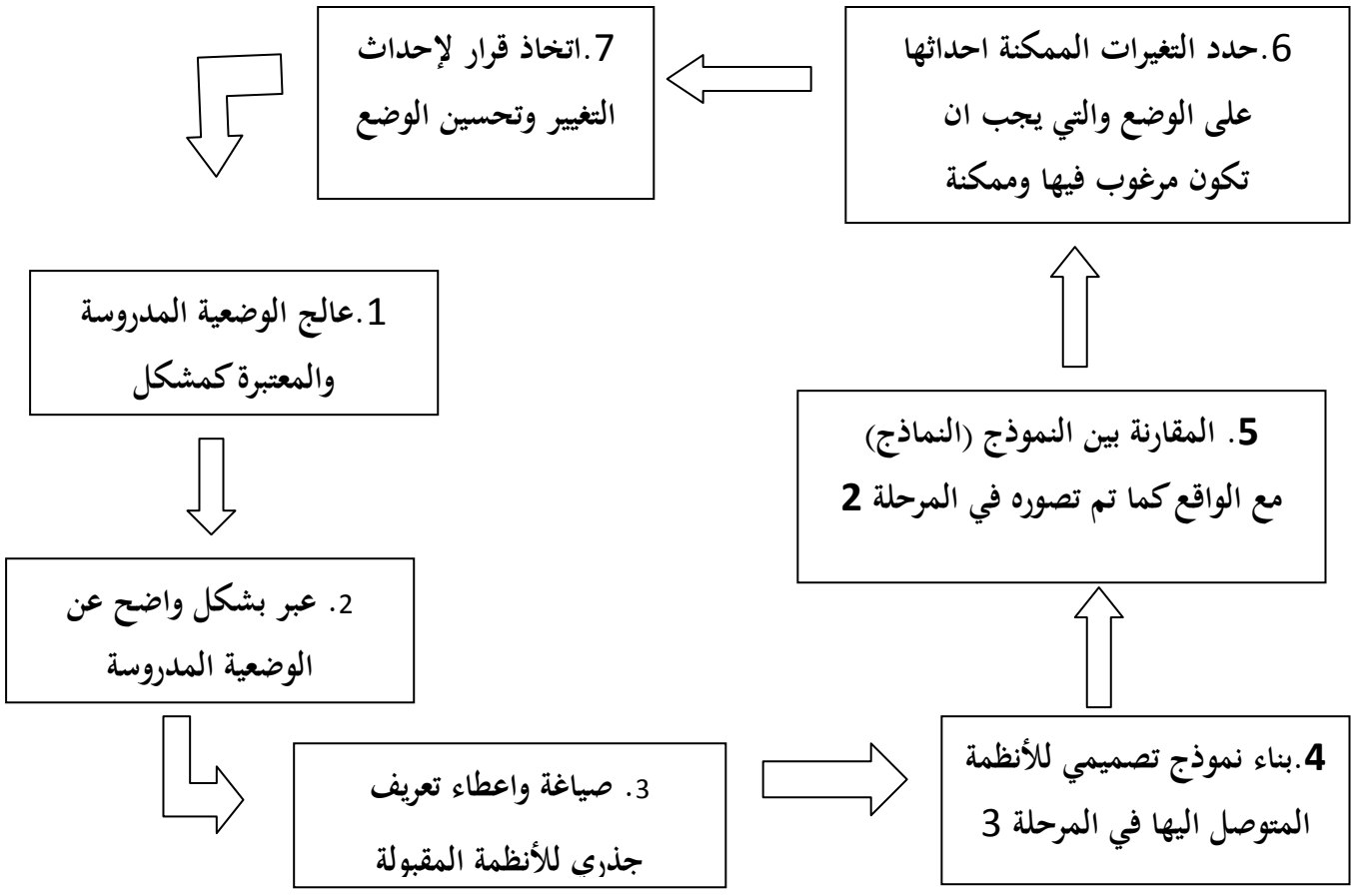

المصدر : من انجاز الباحث انطلاقا من كتاب علي حسن علي (منتجات القرارات الإدارية ، الجزء الأول)

[131] دونالس ، ترجمة مجيد ضياء الموسوي ، **نظرية السعر** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1992، ص 35

[132] زين العابدين ، فريد عبد الفتاح " **بحوث العمليات و تطبيقاتها في حل المشكلات و اتخاذ القرار** " الجزء الأول ، دار الكتب ،1997، ص 17

[133] نفس المرجع ،ص 28

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل مفهوم النظام و الذي يمكن تعريفه على أنه مجموعة من العناصر المرتبطة و المتكاملة و المتفاعلة مع بعضها بسلسلة من العلاقات من أجل أداء وظيفة محددة أو تحقيق هدف معين ،والنظم تختلف بإختلاف خصوصية المؤسسة فنجد أنظمة مغلقة و أنظمة مفتوحة وأخرى شبه مغلقة .

المعلومات :هي عبارة عن بيانات تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملا و يمكن استخدامها حاضرا أو مستقبلا.ولابد أن تتوفر على مجموعة من الخصائص من دقة و ملاءمة ، سرعة ووضوح بالإضافة الى المرونة و عدم التحيز .

نظام المعلومات إطار يتم في ظله التنسيق بين الموارد البشرية و المادية لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات(معلومات) وذلك لتحقيق أهداف المشروع.

نظام المعلومات المحاسبي نظام يختص بجمع و تبويب و معالجة و تخزين و توصيل المعلومات القيمة ذات الطابع المال و المحاسبي حول الأحداث الاقتصادية في الماضي و الحاضر و المستقبل إلى الأطراف المختلفة المستفيدة من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرار.

و يعد نظام المعلومات المالي المحاسبي من أهم الأنظمة المعلوماتية الفرعية المكونة للنظام ككل و ذلك لكون أن باقي الأنظمة تستمد معطياتها إنطلاقا من مخرجاته فهو بمثابة محور دوران لباقي الأنظمة .

و عند بناء أو تصميم هذا النظام يجب مراعاة مجموعة من المبادئ و المناهج التي تعتبر أساسية في هذه العملية من أجل قيام هذا النظام بالعمل المنوط به، الذي يعتبر عمل إستراتيجي في المؤسسة و أيضا مراعاة تكلفة هذا النظام و متطلبات الإستثمار فيه، التي لها أثر مباشر على هيكل تكاليف المؤسسة و عائداتها.

وفي الأخير تم التطرق الى عملية اتخاذ القرار التي تعد جوهر عمل نظام المعلومات المحاسبي من خلال تقليل من حالة عدم التأكد و عدم اليقين،مما يسهل ويساعد على ترشيد القرارات.وذلك باستخدام أساليب وأدوات لاتخاذ القرار أكثر نجاعة . و وفق مراحل منطقية بحسب الظروف.

الفصل الرابع:

الحوكمة المؤسسية

تمهيد :

يعتبر الفصل بين الملكية و التسيير أو مايعرف بنظرية الوكالة بمنح المالك أطراف أخرى و المتمثلين في المسيرين حق الوساطة بينه وبين المستخدمين و الأطراف الخارجية ذات المصالح ، من أجل تحقيق الاهداف المسطرة دون إنتهاك حقوق أي طرف من الأسباب الأساسية التي أدت الى ظهور الحوكمة و ذلك لكون أن نظرية الوكالة جابتها عدة مشاكل في الواقع مما استوجب ظرورة الرقابة و التوجيه من اجل حماية مصالح كل طرف سواء طان أصيل أو وكيل .

لقد تعاظم الاهتمام بمفهوم الحوكمة المؤسسية في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية و الأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول العالم في العقد الأخير من القرن الماضي ، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من تداعيات الانهيارات المالية و المحاسبية لعدد من كبرى الشركات العالمية .

و في هذا الصدد تطرق العديد من الاقتصاديين و الخبراء الى أهمية ومدى تأثير حوكمة الشركات في العديد من النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية الهادفة لصالح الأفراد والمؤسسات و المجتمعات ككل ،مما يساعد على سلامة الاقتصاديات و تحقيق التنمية الشاملة.

و نظرا للتزايد المستمر للمهتمين بمفهوم الحوكمة فقد حرصت العديد من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل و الدراسة ، وعلى رأس هذه المؤسسات كل من صندةق النقد والبنك الدوليين ، ومنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية هذه الأخيرة أصدرت سنة 1999 مبادئ الحوكمة و قامت بتعديلها سنة 2004 وقد ساهت هذه المنظمة في مساعدة الدول سواء كانت عضوا أو غير عضوا في المنظمة لتطوير الأطر القانونية و الاقتصادية لتطبيق الحوكمة.

وقد تقسيم هذ الفصل الى

المبحث الأول: اساسيات حول الحوكمة

المبحث الثاني :قواعد و متطلبات الحوكمة

المبحث الثالث : تجارب بعض الدول

المبحث الأول:

اساسيات حول الحوكمة

المطلبالأول : نشأة , تطور , مفهوم حكومة شركات .

1-نشآة حكومة الشركات :

نشأت حكومة الشركات زمن الثورة الصناعية , و التي ساهمت في توسع الشركات , مما نجم عنه انفصال الملكية عن الإدارة و الطي يعرف بمفهوم الوكالة , الأمر الذي أدى إلى وجود تصادم و تقارب هام بين الإدارة و المساهمين ،و لكن الحكومة لم تكن ظاهرة بشكل كبير كما هو عليه الحال الأن و ذلك بسبب عولمة الاقتصاد و إشتداد المنافسة و اتساع حركة رؤوس الأموال "اسواق المال و المصارف" فتحولت بعض الشركات إلى جزء من الشركات المتعددة الجنسيات , في حين واجه بعضها الأخر خطر خروجها من السوق فخضعت هذه الأخيرة إلى عملية دمج قسرية به أوطوعية , نجم عنها تفجر العديد من الفضائح المالية التي اصابت الشركات العالمية عموما و الأمريكية خصوصاو بناءا عليه فقد شكلت هذه الفضائح عنوانا هاما لضرورة وجود مجموعة من الضوابط الأخلاقية , و المبادئ المهنية التي تحقق عناصر الثقة , و المصداقية في البيانات و المعلومات التي يحتاج إليها عالم المال و الاستثمار .وتعد فضيحة شركة "إنرون"(ENRON)الأمريكية للطاقة و ما تبعها من انهيار أكبر شركة تدقيق في العالم "أرثر أندرسون لثبوت تورطها بإنهيار شركة إنرون أهمية إيجاد معايير لممارسات و اجراءات أفضل في الإدارة و التنظيم و المراقبة و الإشراف الفعال على المؤسسات مما يضمن تحقيق الأهداف الموضوعة, و الالتزام بالأنظمة الداخلية و الخارجية المنظمة لأعمال المؤسسات أو ما يطلق عليه حوكمة الشركات[134] و قد أدت هذه الفضائح إلى عزوف المستثمرين الدوليين عن الاستثمار في أمريكا, بل أن بعض المستثمرين الأمريكيين اتجهوا إلى استثمار اموالهم خارج أمريكا , مما يشير إلى خطورة ما حدث و تأثير ذلك على سلامة مناخ الاستثمار و عناصر الجذب الاستثماري و هو ما أضعف الدولار الأمريكي و أدى إلى تراجعه أمام العملات الرئيسية و خاصة اليورو ولاسيما منذ النصف الأول من عام 2003 .

ومع تزايد و انتشار الانهيارات المالية التي تعرضت لها الشركات في دول جنوب شرق آسيا و روسيا و الوأم بعفل الفساد المالي و الإداري و عدم ممارسة الرقابة الفعالة , استوجب زيادة الاهتمام بسلامة و استقلالية مراقبي و مراجعي الحسابات الخارجيين , والحرص على عدم ممارسة أي ضغوط عليهم من قبل إدارات تلك الشركات بحكم السلطة الممنوحة لهم, فضلا عن أهمية وجود ضوابط لضمان نزاهة هؤلاء المراقبين و المراجعين.

[134] المطيري عبيد بن سعد"**تطبيق الإجراءات الحاكمة في السعودية**"ا المجلة العربية للعلوم الإدارية،المجلد العاشر،العدد الثالث، جامعة الكويت ، 2003، ص:305،281

كما أن اتساع نطاق التجارة الإلكترونية و نمو المجتمع الافتراضي و اتساع معاملاته المالية و التي وصلت حركة تدفقات رؤوس الأموال فيها إلى ثلاث تريليون دولار يوميا و هي حركة مرتفعة جدا و تزداد بمعدلات متسارعة كضخامة حجم التعاملات ,هذا ما تطلب ضرورة صدق البيانات و المعلومات .

هذه العوامل مجتمعة أدت إلى ضرورة نشوء نظام لحوكمة الشركات بالشكل الذي تحقق المصداقية و الشفافية و يوفر قدر كبير من الانضباط بما يضمن سلامة عمل منظمات الاعمال .

2- مفهوم حوكمة الشركات

في حقيقة الأمر لا يوجد تعريف موحد و متفق عليه لحوكمة الشركات حتى الآن بل هناك تعاريف عديدة للحوكمة و هذا يراجع إلى تداخل مفهوم الحوكمة مع العديد المتغيرات التنظيمية و الاقتصادية و كذا بخصوصية الحقبة الزمنية التي وافقت هذا المفهوم.

وقد تم الاتفاق مؤخراً على ترجمة علمية لهذا المصطلح بأنه أسلوب ممارسة سلطات الادارة الرشيدة[135] وسنقوم بعرض مجموعة من التعاريف على سبيل المثال لا الحصر عرفها الكاتبانMONKS ET MINOUSعلى انها علاقة تحكم مجموعة من الاطراف و المشاركيين التي تؤدي إلى تحديد و توجيه أداء المنظمة .

عرفها معهد المدقيقين الداخليين "الامريكي" 2002 بأنها عمليات تتم من خلال إجراءات تستخدم بواسطة ممثلي اصحاب المصالح، التوفير اشراف جيد و مراقبة لمجموع المخاطر المنظمة و التأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب المخاطر.

وجاء في تقرير كادبيريCadbury لعام 1992 على أن الحوكمة هي المنظومة التي تدار بواسطتها الشركات او تراقب ,و يعتمد اقتصاد الدولة على زيادة و كفاءة الشركات ,وهكذا فإن الفاعلية التي تؤدي بها مجالس الادارات بمسؤولياتها ,تحدد الوضع التنافسي للدولة وهذا هو جوهر أي نظام لحوكمة الشركات * .

كما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OEC على أنها "نظام بواسطته يتم توجيه و رقابة منضمات الاعمال ,حيث أن الحوكمة تحدد هيكل توزيع الواجبات و المسؤوليات بين مختلف المشاركين " مجلس الادارة مديرين وغيرهم من ذوي المصالح, وتضع القواعد و الأحكام لاتخاذ القرارات بالمؤسسة و بهذا الاجراء فإن الحوكمة تعطي الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله المؤسسة وضع أهدافها , والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف و العمل على مراقبة الأداء OECD 1999 .

وعْرِفَت الحوكمة على أنها نظام متكامل للرقابة المالية و غير المالية الذي يتم عن طريقه ادارة الشركة و الرقابة عليها وعْرِفَت الحوكمة بأنها حقل من حقول الاقتصاد, و التي تبحث كيفية ضمان أو تحفيز الادارة الكفوءة من أجل تحسين الأداء المالي و تحقيق أفضل عائد على الاستثمار .

---

[135] يوسف محمد حسين"**محددات الحوكمة ومعاييرها**"مع إشارة الى نمطتطبيقها في مصر،مجلة بنك الاستثمار القومي ،القاهرة، 2007، ص:13

*تم تقرير "calbary" في بريطانيا عام 1992 نتيجة الاهتمام المتزايد لحوكمة الشركات ويعتبر هذا التقريرلحد الآن من أهم التقارير التي تناولت الحوكمة.

ومن خلال التمعن في التعاريف السالف ذكرها و التعاريف التي لا يسع المجال لذكرها نجد أن هذه التعاريف وإن اختلفت من حيث الصياغات اللفظية فهي تتفق جميعا من حيث المضمون على أن نظام حوكمة الشركات هو بمثابة عملية إدارية تمارسها الادارة الاشرافية سواء داخل المؤسسة أم خارجها و ذلك من خلال مجموعة من القواعد و النظم القانونية, و الحسابة المالية و الترتيبات و التوجيهات التي يصدرها الادارة بغية تحسين اداء الاعمال غير الالتزام المهني المختلف الاطراف "مجلس ادارة ,المدربين التنفيذيين , و العاملين في نظام المحاسبة و الرقابة ".

المطلب الثاني :أهمية ,اهدافه و وأطرافه حوكمة الشركات .

1-أهمية حوكمة الشركات.

مع إنفجار الازمة المالية الأسيوية عام 1997 بدأ العالم يظهر بنظرة جديدة إلى حوكمة الشركات, فقد كانت هذه الأزمة أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي كانت تنظم نشاط منظمات الأعمال و العلاقة بين هذه المنظمات و الحوكمة.

و من أبرز المشاكل التي ظهرت إثناء الأزمة كانت عمليات و معاملات الأطراف الداخليين سواء كانوا مجلس ادارة او مديرين أم موظفين و تفضيلهم لمصالحهم الشخصية على حساب مصلحة المساهمية و الدائين و أصحاب المصالح الأخرين مثل الزبائن و الموردين.

كما أن الأحداث الأخيرة بدءا بفضيحة شركة "إنرون" و ما تلها ذلك من سلسلة تلاعبات في القوائم المالية للشركات أظهرت جليا أهمية حوكمة الشركات.وقد أصبح واضحا لإدارة الشركات أن نظام الحوكمة يحدد بدرجة كبيرة مصير الشركات و مصير إقتصاديات الدول في العصر المالي و الذي يعرف عولمة شاملة , وما نتج عنها من اجراءات تحرير الاقتصاد و تدويله ,و تطور الأدوات التكنولوجية و التحولات في أشكال الملكية كل ذلم زاد من الحاجة إلى قواعد حوكمة الشركات.وعلاوة على ذلك فإن حوكمة رؤوس الأموال و سهولة تدفقه في شتى أصقاع العالم أدى إلى ضرورة الإتجاه حماية هذه رؤوس الأموال حيث يقر المستثمرون على أنهم ليسو على استعداد للتضحية بأموالهم و تحمل نتائج سوء الادارة و الفساد المالي و الادراي في منظمات الاعمال التي لا تتمتع بوجود هياكل سليمة للحوكمة.

و انطلاقا من هنا فقد إزادات أهمية حوكمة الشركات لأن اتباع المبادئ السليمة للحوكمة يؤدي إلى خلق حماية ملائمة من الفساد و سوء الادارة مع تشجيع الشفافية في مختلف نواحي الحياة الإقتصادية ,فالحوكمة هي أداة جيدة و موضوعية لممارسة الرشادة و العقلانية و تعظيم الثقة ,و تنمية عوامل الأمان و تفعيل توظيف الموارد و زيادة الاداء و حماية المؤسسات من عناصر الفساد الاداري و المالي .

2-أهداف حوكمة الشركات :

تساعد حوكمة الجيدة للشركات في دعم الأداء و زيادة القدرات التنافسية و جذب الاستثمار للشركات و تحسين الاقتصاد بشكل عام من خلال الوسائل التالية (Moureen,2004):

1- تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات و عمليات الشركات, و إجراءات المحاسبة و التدقيق المالي على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.

2- تحسين و تطوير إدارة الشركة و مساعدة المديرين و مجلس الادارة على بناء استراتيجية سليمة و ضمان اتخاذ قرارات الدمج أو السيطرة بناء على أسس سليمة بما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء.

3- تجنب حدوث أزمات مصرفية نظرا لتأثيرها على الاقتصاد المحلي.

4- تقوية ثقة الجمهور في نجاح عملية الخصخصة مع ضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها مما يتيح المزيد من فرص العمل و زيادة التنمية الاقتصادية .

5- ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين و العاملين و الدائنين و الأطراف الأخرى ذوي المصالح خاصة في حالة تعرض الشركات للإفلاس.

و بذلك فإن حوكمة الشركات تهدف إلى تحقيق العديد من الأمور أهمها :

1- الرقابة و المتابعة .

2- تحسين كفاءة و فعالية الشركات .

3- إيجاد الهيكل المناسب الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة و وسائل تحقيق تلك الأهداف و تحسين الأداء.

4- المراجعة و التعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات.

5- التوضيح و عدم الخلط بين المهام و المسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين و مهام مجلس الإدارة و مسؤوليات أعضائه.

6- تقييم أداء الإدارة العليا , و تعزيز المساءلة و رفع درجة الثقة.

7- تمكين الشركات من الحصول على تمويل من جانب عدد اكبر من المستثمرين المحليين و الأجانب و ذلك من خلال بناء و رفع درجة الثقة في الشركات.

8- إمكانية مشاركة المساهمين و الموظفين و الدائنين و المقرضين و القيام بدور المراقبين بالنسبة لأداء الشركات.

9- تجنب حدوث مشاكل محاسبية و مالية بما يعمل على تدعيم و استقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد و درء حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية و العالمية و المساعدة في تحقيق التنمية و الاستقرار الاقتصادي (درويش,2003).

10-الكفاءة الاقتصادية بشكل عام على المستوى الجزئي و الكلي .

أو صغار المستثمرين و من ناحية أخرى تشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص و دعم قدراته التنافسية, وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل و توليد الأرباح و أخيرا خلق فرص عمل مناسبة لأفراد المجتمع.[136]

3-أطراف الحوكمة و مسؤوليات الحوكمة:

كما سبق و ذكرنا فقد كان لأزمات المالية و الفضائح و الحوادث التي أصابت العديد من الشركات و التي أظهرت كيف أصابها الفساد و مناخ اللامسؤولية و عدم وجود ثقافة الالتزام و ما أدت إليه أزمات الديون المتعثرة و تعثر الشركات و المصارف و عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها و ما أظهر ذلك من ممارسات خاطئة من جانب أصحاب العلاقة في الشركات و المؤسسات و المصارف.

كل هذا و غيره أوجب استخدام الحوكمة كعلاج و أداة ووسيلة معالجة متعددة المجالات و الجوانب من أجل تحقيق الوضوح و الشفافية و زيادة عناصر الثقة و المصداقية و توفير عناصر الجذب الاستثماري و تحسين الأداء و تطبيق مبادئ العدالة و المسؤولية و زيادة الفاعلية في أداء و عمل الشركات .ومن هنا فإن تطبيق الحوكمة يعتمد على أطراف متعددة فهو لا يقتصر على فئة أو جهة معينة فالكل مستفيد من الحوكمة الكل له مصالح و منافع و نوايا و اتجاهات و مطالب و متطلبات.

أي إنه يمكننا القول بأن المجتمع بأكمله هو المسؤول الرئيس عن تطبيق الحوكمة, وأطراف الحوكمة هي أطراف متداخلة متفاعلة و وثيقة الصلة ببعضها بحكم تداخل مصالحها و مطالبها و مسؤولياتها و أهم هذه الأطراف هي:

1- الظنام العام متضمنا الأحكام الضوابط الأعراف و المبادئ و القوانين.

2- الدولة ببنيانها التنظيمي ,وهيكلها الإداري و مؤسساتها الفعالة و التي ترتبط مع بعضها في الأداء و تتمثل الدولة بسلطتها التشريعية و التنفيذية و القضائية.

3- الأفراد العاملين و المتعاملين و أصحاب الاهتمام و أصحاب العلاقة المباشرة و غير مباشرة, فضلا عن كونهم أصحاب المصلحة غي إحداث الحوكمة.

و بناء على ما سبق فإن الحوكمة هي مسؤولية جميع الأطراف ذات المصالح في البقاء على صلة بالشركات, و على صلة بالنظام الاقتصادي و المالي ,وحركة الاستثمار ,وحركة الإيداع و الإقراض .

وكون الحوكمة جزءا من كل ,فهي بتفاعلها تكون إطارا يضبط تصرفات و سلوك الجميع وهي تشكل حاجزا أخلاقيا يحمي عمل منظمات الأعمال.

وانطلاقا مام سبق ترى الباحثة أن الحوكمة هي مسؤولية أطراف عديدة ,من أجل تحقيق مصالح جميع الأطراف ولذلك يجب على الدولة و الحوكمة حماية الحوكمة ودعمها, لأنها تعد عاملا مباشرا في تحقيق

[136] يوسف محمد حسن، مرجع سبق ذكره،ص 15.

المطالب و المتطلبات التي تؤدي إلى تطوير الاقتصاد ككل و تتوقف فاعلية الحوكمة كناظم أخلاقي و ارتقائي على عدة عوامل أهمها :

- مدى التزام الأفراد به.
- مدى احترام المجتمع و النظام للمدافعين عنه.
- مدى تقدير المجتمع للمتمسكين به .

وتعتبر مسؤوليات الحوكمة عامة و مشتركة بين الدولة ككيان و الحوكمة كنظام. وقد نشأت هذه المسؤوليات نتيجة عاملين أساسين هما:[137]

1- تجنب المخاطر و دفع الضرر الناجم عن عدم وجود الحوكمة سواء كان هذا الضرر ماديا أم معنويا, وهذا الضرر يتمثل في حالات الفوضى وسوء الإدارة و الأداء, وعدم الالتزام, وتفشي الفساد, وعدم احترام الحقوق ,وعدم أداء الالتزامات و اللامسوؤلية اللامبالاة.

وبالتالي فإن دفع الضرر ومنع حدوث الخسائر يعد من أهم جوانب الحوكمة ,والتي بها تترسخ مفاهيم العدالة و الشفافية و الإفصاح.

2- إن جانب دفع الضرر و منع حدوث الخسائر يؤدي إلى جني الأرباح , وتحصيل العائد الناتج عن حسن إدارة منظمات الأعمال و الشركات في ضوء الحوكمة , ومن ثم زيادة قدرة الاقتصاد على النمو و التراكم في الثروة و زيادة القدرة و الفعالية , وأيضا زيادة في الخبرة و الفكر والمعلومات , و بالتالي زيادة القدرة على المنافسة و تحقيق التميز.

ومن الواضح أن تعدد أطراف المسؤولية عن تنفيذ وتطبيق الحوكمة ,يدعم و يؤكد أهميتها بحيث تصبح مسؤولية تضامنية و مشتركة لتجنب الخسائر ,وجني المكاسب و تعظيم المنفعة ,وهذه المسؤولية هي مسؤولية الدولة و الحوكمة و المجتمع و هي لا تقتصر على الوقت الحاضر و إنما هي مسؤولية حاضرة و مستقبلية .

المطلب الثالث: مبادئ الحوكمة المؤسسية:

تختلف بيئة الأعمال من بلد الى آخر ويرجع هذا الأمر الى القوانين والأنظمة التي يعمل بها في تلك البلدان , حيث انها تصدر لقوانين والتشريعات والأنظمة حسب ما تحتاجه بيئة الأعمال فيها ولا تغفل تماشيها مع القوانين والأنظمة الدولية.

بناء على ذلك فإنه لايوجد نظام موحد للحوكمة المؤسسية يمكن أن يطبق في جميع الدول مما يؤدي تطبيقه الى الحصول على نفس النتائج ,باعتبارها كمبادئ عامة للحوكمة المؤسسية تصدرها بيئات دولية متخصصة مثل صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التعاون والاقتصاد والتنمية الدولية (Development Organization of Economic & cooperative) ويقصد بهذه المبادئ أن تكون عون لحكومات الدول في جهودها من أجل تقييم وتحسين الإطار القانوني المؤسسي والتنظيمي الخاص

[137] الخضيري محمد أحمد"**حوكمةالشركات**"مجموعة النيل العربية ، طبعة 2005،1،ص:170

بالحوكمة المؤسسية في دولهم وكذلك من أجل توفير الإرشادات والمقترحات لبورصات الأوراق المالية والمستثمرين والشركات والأطراف الأخرى التي لها دور في تنمية الحوكمة المؤسسية الجيدة فيها.

كماقام معهد المدققين الداخليين الأمريكية (IIA) بتطوير معايير خاصة بالتدقيق الداخلي للشركات تتناسب مع المتغيرات البيئية الجديدة المتعلقة بالحوكمة المؤسسية (الهنيني , 2005)

وفي الآونة الأخيرة قامت العديد من الدول العربية بإصدار لائحة للحوكمة المؤسسية خاصة بها , تعكس مدى الأهمية التي تضعها الدول لقيام الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية

ويرى (Clark,2004) بأن نماذج الحوكمة المؤسسية تقسم النوعين الأول يعطي الأولوية للحفاظ على حقوق المساهمين (stockholders) أما الآخر فينحو نحو الاهتمام بدرجة أكبر بمصالح الأطراف الأخرى (Stakeholders) مثل العاملين في الشركة و الموردين و العملاء و المقرضين و فئات المجتمع الأخرى .

و بعد التحديات التي برزت مع بداية القرن الجديد و الانهيارات الأضخم في تاريخ سوق الأعمال مثل شركة (انرون) و الذي تلاها اهتمام أكبر و إصدار قانون (اوكسلي)

قامت منظمة التعاون الاقتصادية و التنمية(Development Organization of Economic &Cooperative) بإصدار لائحة بمبادئ الحوكمة المؤسسية حيث شملت على خمسة مبادئ تتمثل فيما يلي :حقوق المساهمين, والمعاملة المتكافئة للمساهمين, ودور أصحاب المصالح, والإفصاح و الشفافية, ومسئووليات مجلس الإدارة

1- حقوق حملة الأسهم

وينص هذا المبدأ على أنه :"ينبغي على نظام لحوكمة المؤسسية أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم"

ومن أجل التوافق مع هذ االمبدأ , لايترتب على الشركة احترام حقوق المساهمين وحسب , بل كذلك مساعدتهم في ممارسة حقوقهم بفاعلية بإيصال معلومات كافية وواضحة ومفهومة لديهم , مع مراعاة تشجيع المساهمين بجميع فئاتهم على حضور اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين , وعلى مشاركتهم في نقاش الموضوعات المالية وغير المالية التي يتضمنها تقرير مجلس الإدارة , وتقرير مراقب للحسابات الخارجي عن البيانات المالية مع توفير الفرص الملائمة لهم لتقديم الاقتراحات والتوصيات بخصوص الواقع الحالي للشركة وخططها المستقبلية أيضا (مطر , ونور , 2007)

2- معاملة عادلة لحملة الأسهم

ينص هذا المبدأ على أنه : "ينبغي على نضام الحوكمة المؤسسية أن يضمن معاملة متساوية ومتكافئة لكافة المساهمين (أقلية و أكثرية ومحليين وأجانب) وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم"

وبأن يعامل حاملو نفس الفئة من الأسهم معاملة متساوية وينبغي أن يكون لها نفس الحقوق والحصول على كافة المعلومات المتعلقة بالأسهم قبل الشراء , والتغيرات التي تحدث في حق التصويت وأن يوافق عليه أصحاب تلك الفئة من الأسهم التي تتأثر سلبا نتيجة التغيير.

وكذلك حماية حقوق أقلية المساهمين من الاستغلال الذي قد يحدث من أغلبية تكون لمصلحة المساهمين الذين يكون لهم النفوذ والسيطرةٌ إن كان بطريقة مباشرة أوغير مباشرة, وشيمل ذلك الإفصاح عن أية مصالح لدى أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية مباشرة كانت أو غير مباشر لها علاقة في نشاط الشركة أو يرتبط بها.

3- دور أصحاب المصالح

ينص هذا المبدأ على أنه : "ينبغي على نظام الحوكمة المؤسسية أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي أنشاءها القانون , أو تنشأ نتيجة اتفاقيات متبادلة , وأن تعمل على اتشحيع التعاون النشط بين الشركات و أصحاب المصالح في خلق الثروة و فرص العمل و استدامة الشركات السليمة ماليا" , ويقصد بأصحاب المصالح "المقرضين و الموظفين و العملاء و الموردين و دائرة ضريبة الدخل ... إلخ".

ولهذه الفئات جميعها مصلحة في نجاح الشركة و استمراريتها أيضا, إذا إن مصالحهم تتعرض للضرر في حال فشل الشركة أو أفلاسها .لذا يتوجب على إدارة الشركة تعريف أصحاب المصالح من هذه الفئات بحقوقها و واجبتها و ذلك من خلال التواصل معهم و من خلال قنوات اتصال نشطة توفر لهم من خلالها معلومات شفافة تمكنهم من الوقوف على الوضع المالي للشركة و فرصها المستقبلية في النمو و الاستمرار.

4- الإفصاح و الشفافية

ينص هذا المبدأ على أنه : "ينبغي أن يكفل نظام الحوكمة المؤسسية تحقيق الإفصاح الدقيق في الوقت المناسب بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة ,و من بينها الموقف المالي و الأداء و الملكية و أسلوب ممارسة السلطة" و يعد من أهم مبادئ الحوكمة المؤسسية توفير شروط و متطلبات الشفافية و الإفصاح المؤسسية و ذلك بما يؤدي إلى تحقيق التوازن بين مصالح جميع الفئات ذات العلاقة من المساهمين و أصحاب المصالح و الموظفين و غيرهم والإفصاح عن المعلومات و البيانات من أهم العوامل في تحقيق الهدف الرئيسي للحوكمة المؤسسية وهو تقليص مخاطر و أضرار تضارب المصالح المحتمل بين الشركات و الفئات الأخرى ذات المصلحة.

وهنا لابد من الإفصاح الكامل بشفافية عن البيانات المالية بأسلوب يتفق مع معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية و تدقيقها وفق معايير التدقيق الدولية بالإضافة إلى متطلبات الإفصاح غير المالية, كما أنه لابد من مراجعة البيانات المالية من قبل مدقق خارجي مستقل لغايات إتاحة الموضوعية من قبل القائم عليها في إعداد البيانات المالية , وان تضمن قنوات توزيع المعلومات ووصول المعلومات في الوقت المناسب .

5- مسؤوليات مجلس الإدارة

وينص هذا المبدأ على أنه :"ينبغي في نظام الحوكمة المؤسسية تحديد أهداف الشركة و استراتيجيتها , وبأن يضمن الحق في محاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أما المساهمين"

ويختلف هيكل و إجراءات مجلس إدارة بين دولة و أخرى و الهدف من هذا المبدأ هو أن تكون عامة بالدرجة الكافية بحيث تطبق على أي هيكل من هياكل مجالس الإدارة الذي تناط به وظائف الحوكمة المؤسسية أو الإشراف على إدارتها .

ومن الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند تطبيق الحوكمة المؤسسية أن يقوم أعضاء مجلس الإدارة بالإفصاح عن جميع معاملاتهم و توفير جميع المعلومات عنها و بحسن نية مع ...

المطلب الرابع: محددات ومراحل الحوكمة:

1-: محددات الحوكمة:

هنالك شبه اتفاق على وجود مجموعتين من المحددات الداخلية والخارجية لحوكمةالشركات،وبالنظرة السطحية الى هذه المحددات قد تفهم على أنها قيود على الحوكمة ،ولكنها في الواقع تمثل ضوابط لضمان فعالية تطبيق الحوكمة[138]. وهذه المحددات هي:

أ- محددات خارجية:

وهي تشير الى المناخ العام للاستثمار في الدولة ،والذي يشمل على سبيل المثال : القوانين الناظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات ،وتنظيم المنافسة ،منع الممارسات الاحتكارية والإفلاس) ،والقوانين الناظمة للأجهزة ،والهيئات الرقابية ،وكفاءتها في إحكام الرقابة على الشركات (مثل هيئة البورصة وسوق المال) ،وكذلك قوانين الناظمة للقطاع المالي (المصارف وسوق المال) وكفاءته في توفير التمويل اللازم لمنظمات الأعمال.

وتعود أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضم نتنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة ،وهي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

ب-محددات داخلية:

وهي تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات ،وتوزيع السلطات داخلا لشركة ،بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ،والتي يؤدي توافرها من ناحية ،وتطبيقها من ناحية أخر بإلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

وإن هذه المحددات سواء كانت داخلية أو خارجية فهي بدورها تتأثر بمجموعة أخرى من العوامل المرتبطة بثقافة الدولة ،والنظام السياسي والاقتصادي فيها، وبمستوى التعليم والوعي لدى الأفراد وتؤدي الحوكمة في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي ،وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار ،والحفاظ على حقوق الأقلية.

---

[138] خليل محمد أحمد إبراهيم"**دورحوكمة الشركات فى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية"** مجلة الدراسات والبحوث التجارية ،المجلد 28 العدد2007،2،ص:212-246

2- مراحل حكومة الشركات :

هناك مراحل متعددة ، متعاقبة، ومترابطة تمكن من الوصول الى مجموعة العلاقات التعاقدية التي تربط بين ادارة الشركات واصحاب المصالح فيها ، وذلك خلال ايجاد الاجراءات والهياكل التي تستخدم لادارة شؤون الشركة وتوجيه اعمالها ، من اجل ضمان تعزيز الاداء والافصاح والشفافية والمساءلة في الشركة ، وتعظيم الفائدة للمساهمين على مدى الطويل ، مع مراعاة مصالح الاطراف الأخرى

ويمكن تلخيص مراحل الحكومة بخمس مراحل هي :[139]

- المرحلة الاولى : وهي المرحلة التعريفية ، اي توضيح مفاهيم ومبادئ واهداف الحكومة وادواتها ، وتعد هذه المرحلة من ادق واهم المراحل .
- المرحلة الثانية : وهي مرحلة تكوين بنية اساسية للحكومة تكون واعية وداعية ومؤيدة لنظام الحكومة وهي تشمل المؤسسات والاجهزة والنظم والقواعد والقوانين ، سواء على مستوى الدولة ام على مستوى اي شركة ، كما تتضمن هذه المرحلة تكوينا لبنية اساسية من القيم والمرجعيات الاخلاقية التي يتم الاستناد اليها .
- المرحلة الثالثة : وتتضمن وضع برنامج زمني ، وخطة واضحة ومحددة لتطبيق الحكومة
- المرحلة الرابعة : وهي مرحلة تطبيق وتنفيد الحكومة وفقا لمراحل السابقة وضمن المدة الزمنية المحددة .
- المرحلة الخامسة : وهي المرحلة التي تضمن ، وتؤكد حسن تنفيد جميع المراحل السابقة اي متابعة وتطوير الحكومة والارتقاء بها ، وتعتمد هذه المرحلة بشكل اساس على اكتشاف الاخطاء ، واوجه الخلل والقصور ، والعمل على معالجتها واصلاحها ، وكذلك توفير الوقاية والحماية من اي خطر مستقبلي .

وتستطيع الشركات المساهمة العامة في سعيها لتطبيق ضوابط الحكومة ، ان تسترشد بجدول زمني والذي تستطيع استنادا اليه تطبق مفاهيم وضوابط ومبادئ الحكومة خلال فترة زمنية مدتها ثلاث سنوات كحد اقصى[140]. وقد قامت هيئة الاوراق المالية والسلع في دولة الامارات .العربية بإصدار جدول زمني قابل للتطبيق يشرح مفصلا المراحل الزمنية اللازمة للوصول إلى الحوكمة مثالية كالأتي :

- **المرحلة الأولى** : و هي المرحلة الانتقالية و مدتها ستة شهور حيث يتوجب على الشركة أن تتخذ عددا من الإجراءات و هي :

1- إعداد سياسة مكتوبة خاصة بحوكمة الشركة ، تتمثل في القواعد الإجرائية ، و أسلوب الإشراف ، و الرقابة على تطبيقها ، من حيث هيكل مجلس الإدارة و مهام أعضائه و المكافآت الخاصة بهم ، و كذلك تحديد اللجان المطلوب تشكيلها مع مراعاة الحد الأدنى المقرر تشكيله من هذه اللجان ، و هي لجنة

[139] الحضري محسن أحمد،مرجع سبق ذكره،ص 206
[140] هيئة الأوراق المالية والسلع ،دائرة الإصدار والافصاح، الامارات

التدقيق و لجنة الترشيحات و المكافآت ، مع مراعاة تحديد المهام و الاختصاصات الخاصة بكل لجنة بشكل واضح ، بالاضافة إلى تحديد عدد الأعضاء لكل لجنة حسب ما ورد في سياسية الحوكمة.

2- تحديد أسلوب الاتصال بالمساهمين ، و بخاصة صغار المساهمين ، و توضيح طريقة معاملتهم و نظم المحاسبة و الإفصاح.

3- وضع سياسة متكاملة لخدمة المجتمع بيئيا و اجتماعية.

4- تحديد احتياجات مجلس الإدارة من حيث تعيين أعضاء غير تنفيذيين ، و أعضاء مستقلين ، و فيما إذا كان الأمر يتطلب إعادة تشكيل المجلس ، أو زيادة عدد الأعضاء ، و كذلك الجدول الزمني المقترح لإجراء التعديل و الوصول إلى التشكيل الأنسب.

5- تحديد التعديلات اللازمة على النظام الأساس للشركة، والتي يتطلب موافقة الجمعية العامة ، مع مراعاة تعديل النظام الأساسي بما يتيح تمثيل الأقلية من المساهمين في مجلس إدارة الشركة.

6- تحديد التعديلات و القرارات المتعلقة بمشروع الحوكمة و التي يمكن إصدارها خلال مجلس إدارة الشركة بشكل مباشر.

7- تشكيل لجنة مؤقتة منبثقة عن المجلس ، و يجوز ان تتضمن خبراء من خارج النظام الحالي لبيان مدى فاعليته و تحديد الاحتياجات و التغيرات المطلوبة منه.

- **المرحلة الثانية:** ومدة هذه المرحلة ستة شهور أيضا و يجب على الشركة أن تتخذ خلالها الإجراءات التالية :

1- وضع برنامج مخصص لأعضاء مجلس الإدارة لتطوير ، و تحديث معرفتهم و مهارتهم لضمان المشاركة الفاعلة في مجلس الإدارة ، و اللجان المنبثقة عنه.

2- تسمية المرشحين لشغل عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم شروط الأعضاء المستقلين على أن يكون ذلك خلال اللجنة المؤقتة.

3- إعداد تقرير مستقل للمساهمين للعرض على الجمعية العامة ، على أن يوضح فيه الإجراءات التي اتبعتها الشركة و مجلس إدارتها منذ تاريخ تفعيل نظام حوكمة الشركات ، و التعديلات التيتمت على النظام الأساس و التعديلات المقترحة عليه, وخطة الإحلال و التجديد لأعضاء مجلس الإدارة .

4- الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية الغير عادية لتعديل النظام الأساس.

- **المرحلة الثالثة** : ومدة هذه المرحلة اثنا عشر شهرا و يجب على الشركة أن تقوم بالإجراءات الآتية :

1- الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية العادية لانتخاب الأعضاء الجدد.

2- صدور قرارات الجمعية العمومية للمساهمين بإقرار التعديلات الواجبة على النظام الأساسي و تشمل ما يلي:

- التنفيذ الكامل لقواعد حوكمة الشركات و القواعد الإجرائية التي وضعتها الشركة .

- تشكيل اللجان بإدخال الأعضاء المستقلين الجدد الذين تم انتخابهم في اجتماع الجمعية العمومية للمساهمين.

- وضع نظام المراجعة, وتقييم القواعد الإجرائية لحوكمة الشركات لتحديد الاحتياجات و التعديلات الواجبة.

- **المرحلة الرابعة** : ومدتها اثنا عشر شهر و يجب على الشركة أن تقوم فيها بما يلي:

1- الالتزام بإعداد التقرير السنوي متضمنا تقريرا عن ممارسات حوكمة الشركات مشتملا على الإجراءات التي تمت في المراحل الثلاث الأولى.

2- أن يقوم مجلس إدارة الشركة بعرض تقريره على المساهمين في الجمعية العمومية موضحا جميع النقاط التي شملها التقرير.

وأخيرا فإن التطبيق الدقيق لهذه المرحلة يمكن أي شركة مساهمة من الإنتقال إلى تطبيق نظام حوكمة الشركة بمختلف مفاهيمه ,و الاستفادة من مزايا الحوكمة بالشكل الأمثل .فالشركات ذات الحوكمة المرتفعة تكون أسهمها فائقة الأداء ,وتتجه نحو الحصول على عوائد مرتفعة.

الشكل (4-1): مراحل الحوكمة

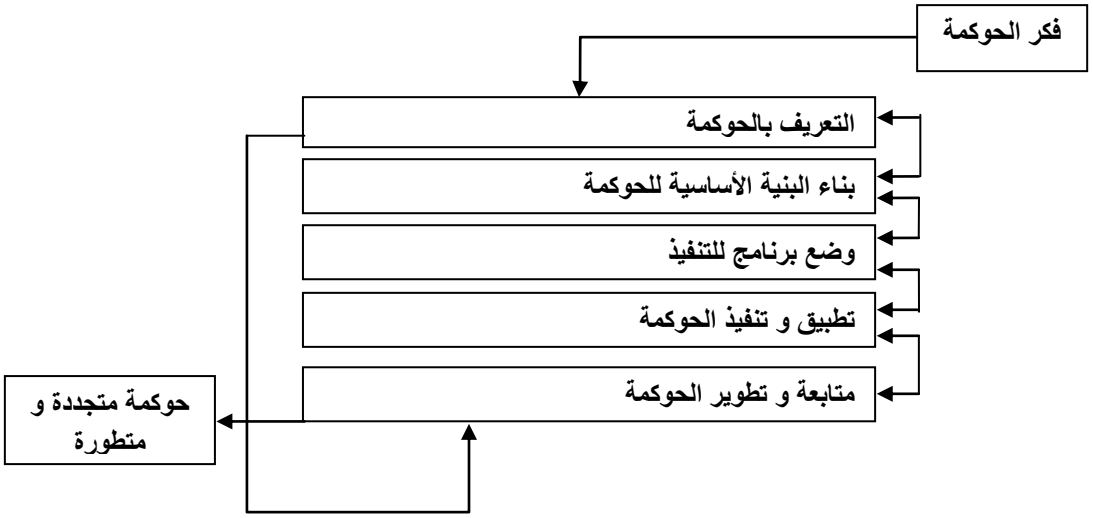

المصدر: محسن أحمد الخضيري مرجع سبق ذكره,ص 206

المبحث الثاني:

قواعد و متطلبات الحوكمة

مطلب الأول: نظام ، ركائز ، قواعد حوكمة الشركات .

أولا : نظام حوكمة الشركات :

يعد نظام الحوكمة من النظم المرتبطة بتطبيق سياسات الحرية الاقتصادية ، وتفعيل آليات السوق وفي نفس الوقت نعمل على جذب الاستثمارات من وإلى دولة فهي تسعى الى تحقيق القيمة المضافة ، ويمكن تقسيم نظام حوكمة الشركات إلى :

1-1 مداخلات النظام :

إن المدخلات الأساسية للحكومة تتمثل أساسا في متطلبات تشريعية تشمل كل القوانين التي تحكم الحلقة الاقتصادية ، ومتطلبات إدارية هذه الأخيرة ترتكز على مهارة العنصر البشري ، بالإضافة إلى متطلبات اقتصادية

2-1 نظام تشغيل الحكومة:

ونقصد به الجهات المسؤولة عن تطبيق الحكومة وكذلك المشرفة عليه ، بالإضافة الى الجهات المخولة لها رقابته سواء من داخل اومن خارج المؤسسة بغية تشجيع الالتزام بقواعد الحكومة والارتقاء لفعاليتها .

مخرجات نظام حكومة الشركات : الحكومة ليست هدفا لحد ذاتها بل هي أداة لتحقيق أهداف يسعى اليها الجميع ، فهي مجموعة من المعايير المنظمة للأداء والممارسات العلمية والتنفيذية للشركات ومن تم الحفاظ على حقوق احتجاب المعالم وتحقيق الإفصاح والشفافية ، فالحكومة تسمح بتحسين الجوانب التالية :

1- حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح

2- الرفع من مستوى الافصاح والشفافية

3- تفعيل مسؤوليات مجلس إدارة

4- تحسين المعاملة العادلة بين مختلف الاطراف

نظام حوكة الشركات

مدخلات النظام	معالجة النظام		مخرجات النظام
- متطلبات تشريعية - متطلباتإدارية - متطلبات اقتصادية	عناصر داخلية	عناصر خارجية	- حماية حقوق المساهمين - حماية حقوق أصحاب المصالح - تحقيق الإفصاح و الشفافية - تأكيد المعاملة المتساوية والعدالة - تفعيل مسؤوليات مجلس الإدارة - ضمان الأساس اللازم لتفعيل اطار
	- جلسةإدارة - التدقيقالداخلي - لجنة تدقيق	- الهيئات المهنية - أسواق رأس مال - التدقيق الخارجي	
	حركة تفاعليةبين مختلف هذه الأطراف		

المصدر : عمر على عبد الصمد ص12.

ثانيا: ركائز حوكمة الشركات

ترتكز حوكمة الشركات على ثلاث ركائز و هي :

أ- السلوك الأخلاقي : أي ضمان الالتزام السلوكي من خلال الالتزام بأخلاقيات و قواعد السلوك المهني الرشيد و

التوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالمؤسسة و الشفافية عند عرض المعلومات المالية.

ب- تفعيل ادوار اصحاب المصلحة : مثل العبئات شرقية العامة و الاطراف المباشرة لعلمية الشراف و كذا الاطراف القائمة على عملية الرقابة .

ج- إدارة المخاطر :وذلك من خلال وضع نظام لإدارة المخاطر و الافصاح و إيصال المعلومات المتعلقة بالمخاطر لكل الاطراف الفاعلة في المؤسسة .

ثامنا : خصائص انموذجاتالحوكمة و متطلبات نموذج الحوكمة الجيد :

الحوكمة هي النظام الذي يتم خلاله توجيه اعمال منظمة الاعمال , ومراقبتها على اعلى مستوى من اجل تحقيق اهدافها , و الوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية و النزاهة و الشفافية ,ولذا فان اهم خصائص الحوكمة تتجلى فيما ياتي[141] :

* الانضباط و اتباع السلوك الأخلاقي المناسب و الصحيح .
* الشفافية وتقديم صورة واقعية لكل مايجري .
* الاستقلالية وعدم التاثر بالضغوطات
* المسائلة و امكانية تقييم و تقدير نتائج الأعمال .
* المسؤولة امام جميع الأطراف المرتبطة بالعمل .
* العدالة و احترام حقوق اصحاب المصلحة .

ومن هنا يتضح لنا اهمية ان يتسم نظام الحوكمة بخصائص متعددة كي يكون نظاما فعالا و انموذجا جيدا يحتذى به , و اهم هذه الخصائص :[142]

* الفاعلية الكاملة في ارساء اسس و مبادئ الحوكمة .
* البساطة في التطبيق و التنفيذ .
* سهولة الفهم و الاستيعاب من قبل العاملين
* المرجعية العميقة خاصة في اطار هيكل القيم و الاداب العامة .
* القابلية للتطور و الاستمرار و الارتقاء و التكيف مع المتغيرات و المستجدات بشكل دائم و مستمر .

و تجدر الاشارة الى ان الحركة الجيدة تكمن في الادارة العامة الفعالة , وهي تتطلب مستويات عالية من السلامة و القدرات الوطنية لوضع اهداف السياسات الاستراتيجية التي يجب ان تطور على جميع المستويات , فقد اثبتت الحوكمة بانها نظام وقائي قادرعلى كشف الانحرافات في الوقت المناسب , ومعالجة الثغرات التي يتسلل منها الفساد الاداري في الشركات , وبناءا عليه تتفق الباحثة مع كاثرين هلبلينج على ان اعتماد نظام حوكمة قائم على منهج علمي صحيح , يحتاج الى توافر خصائص اساسية هي :[143]

1- ان يكون نظام الحوكمة نظاما اقتصاديا مقتصدا , بمعنى ان يكون العائد اكبر من التكلفة , وهذه العوائد هي عوائد

---

[141] القاضي حسين **"حوكمة الشركات في ظل السواق المالية السورية "**دراسة مقارنة مع بعض الدول العربية ،دمشق،2008،ص11

[142] الحضري محمد أحمد ،مرجع سبق ذكره ،ص 216

[143] كوتشا ،هيلبلينج،كاثرين"**كيفية استخدام نظم التصنيف وقوالب التقسيم لتغزيزالحوكمة الجيدة للشركات"**المشروعات الدولية الخاصة،2003

مادية ومعنوية .

2- ان يهدف لتحقيق مصالح وحاجات ورغبات الأفراد و العاملين , وخاصة فيما يتعلق بحاجات الأمن و الاستقرار و الثقة

3- ان يهدف لتحقيق مصلحة المجتمع ككل , اي تحقيق مصالح الأفراد مجتمعة دون تفضيل لمصلحة على اخرى .

4- التكيف مع ظروف و خصائص المجتمع و مراعاة خصوصية كل مجتمع , مع القدرة على الاستمرارية ومواكبة جميع التطورات التي يمر بها المجتمع ان كانت اقتصادية او اجتماعية .

و قد اثبتت الدراسات التي بحثت في تجارب العديد من الدول بانه لا يوجد نظام موحد ذو منحى ثابت للحوكمة ,فنظام الحوكمة يجب ان يتكيف و ينسجم مع خاصيات كل مجتمع , ومع مبادئه وقيمه الأساسية و الأخلاقية .

ولذلك تسعى الدول و الحكومة الى اتخاذ نموذج أمثل للحوكمة يتكيف مع ظروفها و ويواكب التغيرات التي تطرا فيها , وذلك من اجل تنمية ثقافة الالتزام في الشركات , ومن أجل رفع جاذبيتها الاستثمارية , ومن ثم امتلاك هذه الشركات للميزات التنافسية , وبذلك يمكننا القول بأن النموذج الأمثل للحوكمة يجب ان يكون قائما على ماياتي :

1- تنمية ونشر ثقافة الالتزام في الشركات , و تحسين القدرة التنافسية , وتعميق الشعور بالواجب و المسؤولية .

2- زيادة كفاءة المديرين و العاملين , ورفع ادائهم و تحقيق اعلى مستويات مهنية و فنية .

3- مواكبة التكنولوجيا و التحديث في تقنيات الاتصالات , وتحديث الآليات على ان يتم هذا التحديث في اطار المبادئ و القيم و المثل العليا للمجتمع .

4- تحقيق التوازن بين مصالح و حقوق اطراف العمليات الانتاجية و التسويقية والتمويلية كافة ,و كذالك بالنسبة للكوادر البشرية ,بحيث تكون كافة الحقوق و المسؤوليات عادلة .

خلاصة القول : من خلال ما ورد في هذا الفصل ابتداءا بالتعريف بمفهوم الحوكمة و وشرح مفصل لاهم اسسها ومبادئها و التعريف بمحدداتها ومراحلها ننتقل الى الفصل الأتي الذي يركز بشكل أكبر على الحوكمة المصرفية باسسها ومقوماتها ومتطلبات تطبيقها

المطلب الثاني : الإطار المؤسسي لحوكمة الشركات

تعتبر مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية نقطة بداية مفيدة لبناء نظام حوكمة الشركات, حيث أنها تعتبر كضوابط داخلية ,ولكن الملاحظ أن الكثير من الاقتصاديات النامية بها مجموعة من التشريعات تتسم بالضعف أو بعدم الوجود أحيانا, وفي هذا الصدد اقترحت مؤسسة التمويل الدولية (IIF) في سنة 2002 أن يتم إصدار بنود تشريعية لحوكمة الشركات (Governance Codes Of Corporate)يمكن أن يتم تضمينها بكل من قوانين أسواق المال و قوانين الشركات , وذلك بالارتكاز على دعامتين هامتين وهما الإفصاح والشفافية, والمعايير المحاسبية السليمة.

أولا: الإطار التشريعي لحوكمة الشركات

حتى يكون للضوابط الداخلية لحكومة الشركات أثر ملموس كما أشرنا سابقا على اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها لابد من توافر مجموعة من التشريعات التي نوردها فيما يلي :[144]

أ –حقوق الملكية والعلاقات السليمة مع أصحاب المصالح :

***حقوق الملكية** : أحد التشريعات الأساسية لإنشاء اقتصاد ديمقراطي قائم أساس السوق ولوضع إجراءات عمل حوكمة الشركات ، الذي ينشئ حقوق الملكية الخاصة ويضع معايير بسيطة وواضحة تحدد على وجه الدقة من يملك ماذا، وكيف يمكن تجميع أو تبادل هذه الحقوق ، ومعايير لتسجيل المعلومات كالملاك القانونيين للعقار ،وما إذا كان العقار مستخدما لضمان قرض .. إلخ، بطريقة مرتبة زمنيا وذات تكلفة معقولة، أي قاعدة بيانات متكاملة، ويمكن وصول الجمهور إليها، كما أنه من الأمور الأساسية أن تعمل هذه التشريعات على حماية الموردين و الدائنين، وأصحاب الأعمال وغيرهم.

***العلاقة السلمية مع أصحاب المصالح**: يمكن لأعضاء القطاع أن يلعبوا دورا هاما في تشجيع حكومة الشركات و ذلك عن طريق وضع دساتير محلية للسلوك و الممارسات الأخلاقية للأعمال تقوم على أساس العدالة و الوضوح، الشفافية وقابلية المحاسبة عن المسؤولية، ويعمل مركز المشروعات الدولية الخاصة مع عديد من منظمات القطاع الخاص لوضع وتنفيذ مجموعات من أفضل الممارسات المحلية للأعمال.

كما أنه هناك فكرة خاطئة وهي أن هدف تحقيق الأرباح يتعارض مع رعاية شؤون أصحاب المصالح، وقد أظهرت بعض الشركات الأكثر نجاحا في العالم أن الأمر ليس بهذه الصورة على الإطلاق لكثير من الأسباب، منها أن العمل بوضوح ووفق قواعد مسؤولية بين الأطراف بغض النظر عن وضعيتهم في الشركة، والشفافية مع القابلية للمحاسبة اتجاه كل من المساهمين وأصحاب المصالح، يؤدي لأكثر من مجرد تحسين سمعة الشركة واجتذاب المستثمرين، إذ أنه يعطي للشركة ميزة تنافسية و حقيقة الأمر أن الشركات تعتمد على أصحاب المصالح لي يقدموا لها سلسلة من المدخلات الأساسية مثل السلع والخدمات في شكل توريدات وفقا لأسس متوقعة، ويؤدي توقف توريد تلك السلع والخدمات إلى إلحاق الضرر بقدرة الشركة على العمل، وهذا ما يمكنها من البقاء وتحقيق الأرباح، ومن ثم فإن المحافظة على العلاقات الحسنة مع أصحاب المصالح يحقق أفضل مصلحة مشتركة في الأجل الطويل.

---

[144] محمد خالد المهاني"**حوكمة الشركات وأهميتها في جذب الاستثمار وتنمية الموارد البشرية "**دراسة تحليلية أعدت ضمن الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين السوريين ،جامعة دمشق،2007،ص:129

باختصار فإن الشركات التي تتعامل بوضوح مع أصحاب المصالح وتضمهم معها في عملية اتخاذ القرار تقلل إلى أدنى حد من مخاطر استخدام أصحاب المصالح لقوتهم في انتزاع الموارد من الشركة عن طريق تقاضيهم لمبالغ باهضة مقابل بعض المداخلات المتخصصة، وسيدرك أصحاب المصالح سريعا أن حقوقهم تعتمد في جزء منها على أداء الشركة وبالمثل فإن مديو الشركات وأصحابها سيدركون بسرعة أن أداء شركاتهم يعتمد جزئيا على العلاقات مع أصحاب المصالح.

ب-إجراءات الخصخصة،نظم ضريبية، قضائية ومحاسبية شفافة:

***إجراءات خصخصة تتسم بالعدالة والشفافية:** الملاحظ أن الطريقة التي تتم بها خصخصة الشركات لا تؤثر في هيكل الملكية فحسب، بل تعكس أيضا ثقافة الدولة الخاصة بالشركة، ومن ثم فإن وجود قواعد وإجراءات دقيقة وشفافة تنص على كيفية وتوقيت إجراء خصخصة الشركات يعتبر أمرا أساسيا، ومن الممكن أن تؤدي نظم الخوصصة السيئة إلى تخريب الاقتصاد والتأثير سلبا على بيئة الأعمال.

***نظم ضريبية واضحة و شفافة:** ينبغي إصلاح النظم الضريبية حتى تتميز بالوضوح والبساطة والدقة، كما أن قوانين ولوائح الضرائب ينبغي أيضا أن تتطلب قدرا كافيا من الإفصاح عن البيانات المالية، وينبغي أن يجري تنفيذها بصورة دائمة بفعالية وفي أوقات محددة.

***وجود نظام قضائي مستقل ويعمل بشكل جيد:** يعتبر واحد من أهم الشركات في الاقتصاد الديمقراطي القائم على أساس السوق، ولا يمكن لأي من الإجراءات الضرورية أن تحقق أي أثر ما لم يكن هناك نظام قضائي سليم يسهر على تنفيذ القوانين باستمرار وبكفاءة وعدالة، وفي هذا الصدد فإن الآليات المذكورة فيما يلي يمكن أن تساعد على تقوية دعم الطاقات الإدارية الأساسية والقدرة على التنفيذ.

- اختيار هيئة الموظفين من بين العاملين ذوي المؤهلات الجيدة.
- ترقية الموظفين بناء على معايير مهنية قابلة للاختيار و تدريب العاملين على أحدث التكنولوجيات.
- دفع المرتبات المناسبة حتى يمكن جذب الأفراد المهنيين المؤهلين الأكفاء ولمنع تقاضي الرشاوى.
- تقديم فرص عمل لتثبيت الموظفين بناء على الأداء وليس على أساس الانتخابات الدورية.

***نظم محاسبة شفافة:** تسمح بالحصول على قوائم مالية شفافة للشركو وتقدم في وقتها و يعتمد عليها، على أن يتم تدقيق هذه النظم أساس معايير المحاسبة الدولية (IAS) ومعايير التدقيق الدولية (ISA)وهو ما يسمح بتسهيل عمليات المقارنة بين الشركات، مع ضرورة إلزام الشركات على ممارسة

قواعد سليمة لإدارتها وتصميم نظم داخلية مناسبة للرقابة وتقديم التقارير ، وهذا ما تتطلبه أسواق الأسهم والسندات.[145]

ت–إصلاح الإدارات، الأجهزة الحكومية وإنشاء آليات للمشاركة:

***إصلاح الإدارات والأجهزة الحكومية:**التي أصبحت دون الكفاءة المطلوبة عن طريق التنسيق بين إجراءات العمل الداخلي في تلك الأجهزة مع تبسيطها وتقييم أدائها بانتظام طبقا لمعايير واضحة ومحددة تماما وتنفيذ إجراءات لتحسين الأداء الضعيف فورا وبشكل شامل في الجهات التي تحتاج إليها.

***إنشاء آليات للمشاركة:** يتطلب إنشاء الإطار المؤسسي للحكومة وجود آليات للمشاركة وهذا بإصلاح الكثير من القوانين واللوائح الموجودة أو وضع قوانين و لوائح جديدة بدلا منها، وحتى ضمان أن يعمل هذا الإطار بجدية فإنه يجب أن يكون لدى المواطنين الفرصة للمشاركة في تشكيل هذا الإطار وفي عملية وضع مختلف السياسات الحكومية والعمليات التشريعية.[146]

ثانيا : قطاع مصرفي جيد التنظيم

يعتبر وجود نظام مصرفي سليم احد الركائز الأساسية المدعمة لسلامة عمل سوق الأوراق المالية و قطاع الشركات , ويوفر رأس المال اللازم والسيولة لعمليات الشركات ونموها , ويعتبر وجود الحوكمة الجيدة في النظام المصرفي امرا هاما , وفضلا عن هذا فان تحرير الأسواق المالية قد أدى الى تعريض البنوك الى قدر اكبر من التذبذبات و الى مخاطر ائتمانية جديدة , بالإضافة الى ضرورة وجود شروط ومتطلبات رشيدة و ممارسات فعالة للإشراف المصرفي , ويقدم لنا بنك التسويات الدولية(BIS) مجموعة من المعايير و الممارسات التي يمكن تعديلها وفقا للنظم القومية المختلفة , ويقدم الاطار المقترح الجديد لكفاية رأس المال قدرا اكبر من الأساليب القياسية , ذات مرونة اكبر لقييم مدى كفاية رأس المال و المخاطر , وذلك حتى يتم التوفيق بين المتطلبات القانونية والتنظيمية لرأس المال وبين المخاطر التي يعترض لها , ويقوم الاطار المقترح على أساس ثلاث ركائز كما يلي :

أ– الحد الأدنى لرأس المال المطلوب : توفر الركيزة الأولى الخاصة بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال للبنوك وللمشرفين على البنوك نطاقا من الأدوات التي تهيئ لهم دقة تقييم الأنواع المختلفة من المخاطر , بحيث يكون لدى البنك قدر كافي من رأس المال لتغطية هذه المخاطر .

ب– الاستعراض الاشرافي لعملية التقييم الداخلي للمؤسسة ومدى كفاية رأس مالها : لا يعتبر تحديد الدقة في تقدير متطلبات رأس المال مفيدا الا اذا تم الالتزام بتلك المتطلبات , و من اجل هذا تكون لدى كل بنك مجموعة من السياسات والإجراءات لضمان كفاية المطلوب من رأس المال على وجه الخصوص و سلامة إدارة البنك بصفة عامة , ويعتمد ذلك على عاملين هما :

[145] عمر علي عبد الصمد،مرجع سبق ذكره، ص:23

[146] المرجع السابق ص 23

- الحكومة الفعالة لدى المقترضين , وهنا يحتاج البنك الى معلومات عن ظروف الشركة حتى يتمكن من تقييم المخاطر بطريقة سليمة , ويتطلب هذا ان تكون لدى الشركة دفاتر قانونية موثقة يجرى تدقيقها بعناية و ويتاح للبنك الاطلاع عليها , و بمعنى اخر في ان الشركات تحتاج الى وجود نظام جيد لحكومتها , والبنوك التي تقوم بإقراض الشركات تحت مظاهر مزيفة او تقدم قروض الى الشركات التي تمارس الغش سوف تعانى الى حد كبير عندما تتعثر الشركة في سداد التزاماتها (ومثال ذلك ما يحدث مؤخرا للبنوك التي قدمت قروضا الى شركة ادرون) ولهذا يتزايد اشتراط البنوك لضرورة وجود ممارسات سليمة لحكومة الشركة قبل تقديم الائتمان وبصفة عامة يجب على البنك إدارة الأنشطة مع الشركات بطريقة سليمة .
- ترتكز فائدة العمليات في البنك أيضا على آليات الاشراف التي تضمن الالتزام بمتطلبات الإقراض . وتهدف الركيزة الثانية على عملية الاستعراض الاشرافي , حيث يقوم المشرفون على العملية بالاعتماد على مجموعة من المعايير كي يحددوا مدى قدرة هذه الإجراءات على تقدير كفاية الاحتياجات الرأسمالية بالنسبة الى التقييم الدقيقة للمخاطر , وعلاوة على هذه المعايير الجديدة فقد قامت لجنة (بازل) للإشراف المصرفي بوضع مشروع مصرفي شامل تحت عنوان " المبادئ الأساسية للإشراف المصرفي حيث تشرح فيه طريقة وضع هذه المبادئ الأساسية , وكيفية تنفيذها و تقييمها للبنك .

ت–الاستخدام الفعال للإفصاح: هذه الركيزة الثالثة للإطار الجديد تساند و تدعم الركيزتين السابقتين عن طريق تقوية ودعم متطلبات الإفصاح ، و من ثم تعزيز انضباط السوق , و الطريقة الوحيدة التي يمكن بها للمشاركين في السوق تقييم مدى سلامة تعاملاتهم مع البنوك هي إمكانية حصولهم على صورة عن البنك المخاطر ووضع كفاية رأس مال بشكل منتظم , ويعمل الإفصاح المنتظم على هذه المعلومات على انضباط البنوك نظرا لأن المشاركين في السوق سيتجمعون حول البنوك ذات الممارسات السليمة والتي تتصف بالسلامة المالية وينصرفون عن البنوك التي تقوم بمخاطرات كبيرة دون ان تكون لها مخصصات كافية .

ومن الممكن أيضا ان يؤدي الإفصاح عن تقييمات البنوك للمخاطر الى تحسين حوكمة الشركات , حيث يمكن للمساهمين من استخدام هذه المعلومات للضغط على الإدارة لإجراء تغييرات, او لمعاقبة الإدارة عن طريق تحويل رؤوس أموالهم الى مكان آخر .

ثالثا . الشروط الخاصة بالأسواق المالية

أ– وجود سوق مالي كفء :[147] تتميز أسواق الأوراق المالية ذات الكفاءة بأنها تعاقب الداخلين بسرعة عن طريق ارسال الإشارات السعرية , والسماح للمستثمرين بتصفية استثماراتهم بسرعة و التقليل من التكلفة , وهو ما يؤثر على قيمة أسعار اسهم الشركة وبالتالي على هيكل رأس مالها , ويتطلب سوق الأوراق المالية التي يتصف بالكفاءة ما يلي :

[147] محمد خالد المهاني،مرجع سبق ذكر،ص11

- وجود قوانين تحكم كيفية اصدار الشركات للأسهم و السندات وتداولها , وتنص على مسؤوليات والتزامات مصدري الأوراق المالية ووسطاء السوق (السماسرة – والشركات المحاسبة – و مستشاري الاستثمار) والتي تقوم على أساس الشفافية والعدالة , ومن المهم أيضا وجود القوانين واللوائح التي تحكم عمل صناديق المعاشات.
- وجود متطلبات للقيد في بورصات الأوراق المالية التي تقوم على أساس معايير الشفافية و الإفصاح الشديد مع وجود سجلات مستقلة للأسهم .
- وجود قوانين تحمي حقوق مساهم الأقلية .
- وجود هيئة حكومة مثل لجنة الأوراق المالية تضم منظمين ذوي سلطة تمكنهم من تنظيم عمل الأوراق المالية الخاصة بالشركات وتنفيذ قوانينها, وقد قامت المنظمة الدولية للجان الأوراق بوضع سلسلة من المعايير المفيدة لانشاء أسواق للأوراق المالية تتسم بالعدالة والكفاءة والسلامة .
- **ب– الأسواق التنافسية** : يعتبر وجود الأسواق التنافسية أحد العناصر الهامة في الرقابة الخارجية لى الشركات حيث ترغمها على تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد الإنتاجية وعقلانية توجيه استغلال الكفاءات البشرية خشية تخفيض حصتها السوقية، ويؤدي نقص وجود الأسواق التنافسية إلى تثبيط عزيمة الإقدام على تنظيم الأعمال، ويعزز تحصين الإدارة ويخفض الإنتاجية، ولهذا السبب فإن من الأمور الحاسمة أن تؤدي القوانين واللوائح إلى انشاء بيئة تجارية تتسم بالوضوح وتكون تنافسية في ذات الوقت. ويمكن للحكومات القيام بذلك من خلال :
- إزالة عوائق الدخول إلى الأعمال.
- –إصدار القوانين الخاصة بالمنافسة والمناهضة للاحتكار.
- –إلغاء العوائق الحماية بما في ذلك حماية الاحتكارات ونظم المعاملة التفضيلية.
- –إنشاء أولويات تجارية واضحة.
- –إزالة القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر والصرف الأجنبي.
- من خلال ماسبق يمكن القول أن عملية إنشاء أو وضع ي من التشريعات أو الشركات التي سبق بحثها تمثل إحدى تحديات حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية، وبدونها لايمكن للأسواق وحوكمة الشركات أن تثبت جذورها، ويعتمد مستقبل اقتصاديات بأكملها على مواجهة تلك التحديات، ويتطلب النجاح قيام القطاعين العام والخاص معا لإنشاء ووضع الأطر القانونية والتنظيمية وخلق جو من الثقة من خلال السلوك الأخلاقي والإشرافي.
- بينما تهدف مجموعة التشريعات التي سبق وصفها إلى أن تكون شاملة فإن كل منطقة في العالم تمر بمرحلة مختلفة من مراحل إنشاء إطار قائم على أساس السوق ووضع نظام لحوكمة الشركات، ومن ثم فإن كل دولة أو اقتصاد لديه مجموعة من التحديات الخاصة به .

- يواجه الاقتصاد الجزائري تحديات تتمثل في تطبيق الحوكمة في الشركات العمومية باعتبارها المساهم الأكبر في العمالة والدخل، كما أن الشركات الخاصة وتى بعد تحولها إلى شركات مساهمة فقد يمضي وقت طويل قبل أن تستفيد الشركة الجديدة من نشاط أصحابها ومهارة مديريها وهو ما يسمح لها بأن تستفيد من الحوكمة في إدارة مواردها بكفاءة ووضوح ومما يعمل على زيادة إنتاجية الشركة وعلى رفع قيمتها.

المطلب الثالث: دور وآليات دعم المراجعة المالية في حوكمة المؤسسات

1-دور المراجعة المالية في حوكمة المؤسسات: تلعب المراجعة المالية دورا حيويا في حوكمة المؤسسات أو على الأقل المساهمة في تجسيدها، كما أن هذا الدور يتماشى ومتطلبات مفهوم حوكمة المؤسسات، وهذا ما نلاحظه من خلال التطور الذي صاحب مهنة المراجعة بصفة عامة والمراجعة المالية بصفة خاصة، حيث أن هذه الأدوار تتميز بعدتها وأيضا شمولها لنواحي مرتبطة بمحيط المؤسسة الاقتصادي والاجتماعي واستمرارية تطورها.

- **الدور الأساسي للمراجعة المالية في حوكمة المؤسسات**

حسب **طارق حسان** فان الدور الأساسي للمراجعة المالية الذي يمكن أن تلعبه في حوكمة المؤسسة، متمثل في تقديم المساعدة في تحقيق الأهداف حيث يرى أن المراجعة المالية:

- تساعد لجان المراجعة في القيام بدورها الرقابي على عملية إعداد التقارير المالية، ولذلك يبرز دور المراجعة المالية في احتياج لجان المراجعة لاستلام معلومات مهمة حول فعالية المؤسسة وأيضا تفسير نشاطات المؤسسة.
- المساعدة على الإفصاح فيما يخص الوضع المالي للمؤسسة.
- ضمان تصرف الإدارة أو مجلس الإدارة بمسؤولية نحو مصالح المستثمرين وحملة الأسهم.
- إضافة قيمة إلى حملة الأسهم من خلال ضمان لهم أن الرقابة الداخلية للمؤسسة قوية وفعالة.
- العمل مع لجنة المراجعة والمراجعين الداخليين بما يعمل على تسهيل الإشراف بفعالية عن عملية إعداد التقارير المالية.

إذا لاحظنا العناصر السابقة لدور المراجعة المالية في حوكمة المؤسسات، نجد أنها تضم أهم المبادئ التي ينادي بها مفهوم حوكمة المؤسسات حيث نجدها تتعلق بالشفافية والإفصاح، والاهتمام بمصالح المساهمين وحملة الأسهم، إضافة إلى تفعيل الآليات الرقابية، مثل نظم الرقابة الداخلية التي تساهم في التطبيق الفعال لحوكمة المؤسسات.

- **دور المراجعة المالية في مساعدة الآليات الرقابية لحوكمة المؤسسات**

كما أشرنا سابقا أن للمراجعة المالية علاقة مع حوكمة المؤسسات بصفة تكاملية من خلال التغطية التي تقدمها المراجعة المالية لإخفاء عجز الآليات الرقابية الأخرى لحوكمة المؤسسات، كل هذا يأتي بواسطة قيام المراجعة المالية بلعب أدوار من عدة نواحي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- المراجعة المالية تساهم في تحسين العلاقة الموجودة بين المؤسسة والأسواق المالية، باعتبار هذه الأخيرة آلية من الآليات الرقابية لحوكمة المؤسسات، وذلك من خلال الزيادة في مصداقية المعلومات المنتجة من طرف إدارة المؤسسة والموجهة إلى هذه الأسواق.
- فيما يخص التقارير المالية تلعب المراجعة المالية دورا مهما وذلك في حالة ما إذا كان هناك تلاعب فيها، من خلال المصادقة من طرف المراجع الخارجي ومنحه الثقة فيها بالرغم من أن درجة الضمان غير كلية مائة بالمائة.
- للمراجعة دور أخر جوهري فيما يخص إجراءات الحصول على المعلومات من طرف المساهمين حول قدرة الإدارة على التسيير بطريقة وأداء فعّال، حيث أن رأي المراجع الخارجي حول نوعية تحضير الحسابات مهم، من خلاله يضمن بأن المعلومات المالية والمحاسبية عادلة ومنظمة وواضحة، وبالتالي يسمح للمساهمين بالتصويت بالموافقة وقبول تسيير الإداريين بشكل مضمون.
- بالنسبة للرقابة الداخلية يلعب المراجع الخارجي دورا حيويا من خلال إبداء رأيه حول التقرير المقدم من طرف الإدارة، بضمانه أن ما هو موصوف من طرف المسيرين مطابق للواقع فيما يخص إجراءات الرقابة الداخلية.
- للمراجعة دور أخر من خلال تحديد سلطة المسيرين بما يوافق مصلحة الأطراف المختلفة ذات الصلة بالمؤسسة، باعتبارها آلية ملزمة للمسير في التسيير بما يطابق الأطراف أصحاب مصالح.

- **مساهمة المراجعة المالية في حوكمة المؤسسات**تساهم المراجعة المالية في حوكمة المؤسسات من خلال دورها الذي تلعبه خاصة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية ومن عدة نواحي أخرى، وفيما يلي أهم هذه النواحي:

  - **الناحية الاقتصادية**تؤدي المراجعة المالية إلى زيادة الثقة في المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية للمؤسسات، التي يتم إعدادها لكافة الأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة.
  - **الناحية الاجتماعية:** خدمة المجتمع انطلاقا من حاجة المساهمين وكافة الأطراف التي لها مصالح بالمؤسسة وذلك لمعرفة مدى التزام المؤسسة بالقوانين واللوائح من خلال:
    - ✓ التحقق من مدى كفاءتها في استغلال الموارد المتاحة للمؤسسة.

✓ مراعاة مصالح المساهمين ومصالح كافة الأطراف الأخرى ذات المصلحة.

- **النواحي الأخرى**: تشمل مساهمة المراجعة المالية في حوكمة المؤسسات نواحي أخرى:

✓ محاولة حل مشكل عدم التماثل في المعلومات بين الملاك والإدارة.

✓ تقييم مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسات المقيدة بالبورصة.

إذن مساهمة المراجعة المالية في حوكمة المؤسسات تمس عدة نواحي والتي ترتبط بمحيط المؤسسة، وهذا ما يعزز دور المراجعة من خلال أنها تتعدى المؤسسة إلى محيطها، وهذا ما تنادي به المفاهيم الخاصة بالحوكمة الجيدة للمؤسسات.

2-آليات تدعيم دور المراجعة المالية لحوكمة الجيدة للمؤسسات: إن الظروف والأحداث المحيطة بالمؤسسات تجعلها دائما في تغير مستمر، وتزيد من تعقيد عمليات هذه المؤسسات بالشكل الذي يجعلها صعبة أمام مهني المراجعة من حيث فهمها وتحليلها والحكم عليها بالشكل الملائم، كل هذا وغيره من الأمور يضطر المنظمات والهيئات إلى البحث في كيفية تدعيم دور المراجعة بشكل عام والمراجعة المالية بشكل خاص بما يتماشى مع متطلبات الشفافية والإفصاح بشكل خاص وحوكمة المؤسسات بشكل عام، ومن بين الآليات التي تدعم دور المراجعة المالية لحوكمة جيد للمؤسسات نجد ما يلي:

1- الآليات الأكاديمية لدعم دور المراجعة في حوكمة المؤسسات

حيث يقع على الأكاديميين المختصين منهم في المراجعة والمحاسبة، التطوير المستمر في برامج التعليم في مراحل التدرج وما بعد التدرج وأيضا في التعليم المهني الخاص بالمحاسبة والمراجعة، ويتأتى ذلك من خلال الآليات الفرعية الآتية:

- تطوير برامج التعليم المحاسبي وتوجيه البحوث المحاسبية لحل مشاكل الحوكمة.
- عقد المؤتمرات في مجال المراجعة ودورها في حوكمة المؤسسات.
- تكامل أداء الجامعات في مجال حوكمة المؤسسات.

إن هذه الآليات ستعمل من دون شك على جعل خريجي اختصاصات المحاسبة والمراجعة من التحكم في وسائل الإفصاح المحاسبي، من ناحية الإعداد أي المحاسبين ومن ناحية المراقبة أي المراجعين، أي تسهل التعامل بين معدي القوائم المالية ومراقبيها في إطار تعاوني مشترك لتحقيق حوكمة المؤسسات.

2- آليات دعم المراجعة لحوكمة الشركات

- **الآليات التنظيمية المهنية لدعم دور المراجعة في حوكمة المؤسسات**

إن مهنة المراجعة تعمل داخل إطار تنظيمي مهني يعمل على حماية أعضاء هذه المهنة، كما يعمل على تنمية قدراتهم العلمية والمهنية باستمرار من خلال إصدار إرشادات وضوابط مهنية كفيلة بالارتقاء بمستوى المهنة.

وتعتبر الهيئات والمنظمات المهنية من أهم الآليات التي تساعد المراجعين الخارجيين على لعب دور مهم في مجال حوكمة المؤسسات، ويتم ذلك من خلال الآليات الفرعية الآتية:

- العمل على تطوير معايير المحاسبة المالية.
- العمل على تطوير معايير المراجعة.
- تفعيل نظام الرقابة على أعمال زملاء المهنة.
- تفعيل برامج التعليم والتدريب المهني المستمر.

- **الآليات المهنية العملية لدعم دور المراجعة في حوكمة المؤسسات**

في هذا الصدد يمكن اعتبار الوسائل والطرق والواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتق المراجعين الخارجيين الممارسين للمهنة، كآليات مهنية عملية لها مساهمة في دعم الدور الحوكمي الايجابي للمراجعة المالية، ولذلك فان وجود إطار من المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة ونظام متميز للتعليم المحاسبي لن يدعم دور المراجعة في حوكمة المؤسسات، ما لم يكون هناك اقتناع لدى المراجعين الخارجيين بأن الدور الذي يلعبونه في حوكمة المؤسسات مرهون بقدرتهم على إثراء الممارسات واثبات عدم إمكانية الاستغناء عنهم، ويتأتى ذلك من خلال:

- ✓ العمل على زيادة حرص المراجعين الخارجيين على الارتقاء بجودة المراجعة.
- ✓ تأطير المنافسة بين المراجعين سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين.

إضافة إلى ما سبق فان الأخلاقيات تعتبر ركيزة أساسية في مهنة المراجعة وبالتالي الاهتمام بها سيؤدي حتما إلى دعم دور المراجعة بصفة عامة في حوكمة المؤسسات والمراجعة المالية بصفة خاصة في المساهمة في تحقيق الشفافية والإفصاح، باعتبار أن هناك من يرجع سبب الانهيارات المالية إلى غياب الأخلاقيات التي تحكم المهنة، ولهذا من الضروري جدا توفير العناية اللازمة لأخلاقيات مهنة المراجعة بصفة عامة والمراجعة المالية بصفة خاصة، ويتأتى ذلك من خلال دعم دور المراجع المالي من خلال: [148]

[148] عمر شريف، بن زروق زكية، **علاقة الحوكمة بعملية الإفصاح والشفافية في ظل المعايير الدولية المحاسبية**، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع... رهانات وأفاق، جامعة أم البواقي، الجزائر، 07-08 أكتوبر 2010، ص: 10.

- دعم أخلاقيات المهنة والأعمال من خلال المناهج التعليمية، حيث يكون لها تدعيم لدور مهني المراجعة والمحاسبة في تحقيق عملهم بما يتوافق ومتطلبات حوكمة المؤسسات.
- نشر الوعي لدى المتخصصين في المهنة فيما يخص الدور المهم للمبادئ الأخلاقية وميثاق شرف المهنة في وجود وقاية فعالة من الوقوع في مهاوي الغش والتلاعب.

المبحث الثالث

ممارسة الدول لحوكمة الشركات

لقد تعاظم الاهتمام في الآونة الأخيرة بمفهوم حوكمة الشركات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خاصة بعد دخول العديد من الدول في عضوية منظمة التجارة العالمية (WTO)، والدخول في اتفاقيات تجارية حرة مع العديد من الدول كل ذلك أوجد مقدار كبير من المنافسة بين الشركات على المستويين المحلي والعالمي وحيث أن الاستثمار العالمي في أسواق المال يمر بمرحلة من التزايد على ذلك يحتم على الشركات إتباع أسس وسياساتتحكم عملها وفي هذا الصدد سنتطرق في هذا المبحث إلى مختلف تجارب الدول في حوكمة الشركات ابتداء من التجربة الأنجلو سكسونية ثم التجربة الأوربية إلى العربية ونختمها بالتجربة الجزائرية.

المطلب الأول: حوكمة الشركات في الولايات المتحدة وانجلترا

أولا: حوكمة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية[149]

تتشابه الاهتمامات في الولايات المتحدة الأمريكية مع المملكة المتحدة لمفهوم حوكمة الشركات خاصة وأن الدولتين لهما علاقات اقتصادية قوية مع بعضهما البعض وارتباط العديد من الشركات بالبلدين فيما بينهما ذلك بالرغم من أن هياكل المسؤولية في الشركات ولجنة بورصة الأوراق المالية في كلا البلدين تختلف في بعض الجوانب ، ولقد كانت أكثر السمات البارزة الملكية الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية هي غياب المستثمرين المهيمنين حيث أن أسهم الشركات الأمريكية يملكها أعداد كبيرة من المساهمين فيها سواء أكانوا أفرد أم شركات ما يزيد عن 1 % من أسهمها.

إن التطور الذي حصل في سوق الأوراق المالية ووجود هيئات رقابية فعالة تعمل على مراقبة الشركات وتشرف على شفافية البيانات والمعلومات التي تصدرها الشركات بالإضافة إلى التطور الذي وصلت له مهنة التدقيق والمحاسبة أدى إلى زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات بتطبيق أفضل الممارسات التي تضمن التطبيق السليم وخاصة المقيدة في البورصة ومن الملاحظ أن الاهتمام بهذا المفهوم ظهر بصورة واضحة عند قيام صندوق معاشات في الولايات المتحدة الأمريكية بتعريف حوكمة الشركات وإلقاء الضوء على أهميتها ودورها في حماية حقوق المساهمين ولقد قام الصندوق بإصدار مجموعة من المبادئ على تشكيلة مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والمكافآت الخاصة بأعضائه، ومعايير لتقييم الأداء وقدرة أعضاء مجلس الإدارة المستقبلية على تعميم آداء المدراء

[149] محمد مصطفى سليمان ، مرجع سبق ذكره،ص 79-84

التنفيذيين، وأوضحت الخطوط الإرشادية ضرورة الاتفاق بين المجلس والمساهمين على تعريف محدد واضح لمفهوم الاستقلال ويعاب على هذه المبادئ أنها بعد فترة من إصدارها وجهت لها العديد من الانتقادات وأخذ الصندوق يحذف بعضها حتى أصبحت غير مجدية.

في عام 1987 م قامت اللجنة (COSO) بإصدار تقريرها المسمى ب treadway commissionوالذي تضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهنة التدقيق الخارجي أمام مجالس إدارة الشركات.

لقد أصدرت كل من (New York Stock Exchange- NYSE) (Association OF Securities Dealers –NASD)، عام 1999م تقريرهم الشهير المعروف باسمBlue Ribinreport)، والذي اهتم بفاعلية الدور الذي تقوم به لجان التدقيق بالشركات بشأن الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات، وتضمن هذا التقرير مسؤولية لجنة التدقيق اتجاه إعداد التقارير المالية ووظيفة التدقيق الخارجي وكذلك مسؤولية لجنة التدقيق اتجاه وظيفة التدقيق الداخلي. ولقد ظهرت جميع التحليلات التي أجريت للتعرف على أسباب الانهيارات التي حدثت وجود خلل رئيسي في أخلاقيات وممارسة منتي المحاسبة والتدقيق. وبناءا عليها قامت الحكومة الأمريكية في عام 2002م بتطوير تشريع جديد اسمه(Sarbanes-OxleyAct)، حيث تم إلزام الشركات المدرجة بالأسواق المالية الأمريكية بالتقي دبه وتطبيق جميع بنوده .[150]

ثانيا: حوكمة الشركات في انجلترا [151]

إن إخفاء المشكلات الرئيسية في الحسابات والقوائم المالية المقدمة للمستثمرين والمساهمين هي أهم الأسباب التي أدت إلى تطور حوكمة الشركات في المملكة المتحدة حيث تطور هذا المفهوم وتكيف حتى أصبح جزءا من ثقافة المفهوم السائد داخل الشركات سواء أكانت مدرجة بالبورصة المالية أو غير مدرجة. ولهذا الغرض قامت كل من بورصة الأوراق المالية بلندن وكذلك مجلس التقارير المالية وجهات محاسبية أخرى في عام 1991 م في البدء بدراسة كيفية إعادة الثقة مرة أخرى في التقارير المالية التي تصدرها الشركات وكانت هذه هي الفرصة الأولى لمجتمع الأعمال للاهتمام بإجراء حوار جدي ومفتوح عن موضوع حوكمة الشركات والمسؤولية،واتخذ عمل اللجنة شكلا خاصا فقد كانت سمعة لندن كمركز تجاري عالمي على المحك – نتيجة التعرض للانتقادات – وقد أسفر عن هذا صدور تقرير كادبيري (Cadbury Report)، والذي يعتبر حتى الآن من أهم التقارير التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات، وتناول هذا التقرير (19) بندا وهي عبارة عن إرشادات للممارسات السليمة لمفهوم حوكمة الشركات وقد لاقى هذا التقرير عند اصداره العديد من الاعتراضات من قبل الشركات بحجة أنه يمثل إعاقة لعمليات الشركات إلا أنه وجد من ينادي بضرورة تطبيقه من أجل الصالح العام وزيادة ثقة المساهمين والمستثمرين

[150] عمر علي عبد الصمد، مرجع سبق ذكره ص:29
[151] طارق على العال حماد ، مرجع سبق ذكره،ص 12

في القوائم المالية التي تصدرها الشركات، وبالرغم من أن التوصيات التي تبناها هذا التقرير غير ملزمة للشركات على أن تبين في تقريرها السوي مدى التزامها بتلك التوصيات.

في أكتوبر 1993م اعتبرت مجموعة العمل برئاسة (بول روتمان) إمكانية تنفيذ توصيات (Calbury)، وأوصى التقرير بأنه يجب على الشركات المقيدة في البورصة أن يكون ضمن تقريرها المالي تقريرا عن نظام الرقابة الداخلية التي تقوم الشركة بتطبيقها للمحافظة على أصول الشركة [152].

في عام 1995م ،ظهر تقرير لجنة

(Greenbury) ، والذي ركز على موضوع المكافآت التي يحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة ،ولقد أصدرت اللجنة تقريرا مستقلا بالتعاون مع اتحاد الصناعات البريطاني يوصي فيه بضرورة إنشاء لجنة المكافآت التي تتكون من أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة تكون من مسؤولياتها تدقيق وتصميم المواقع والأسس التي يتم على أساسها تحديد المكافآت حيث يتناسب مع الأداء الخاص بهم ويشمل هذا التقييم كبار المديرين التنفيذيين بالشركة ،وفي العام نفسه صدر تحت إشراف بورصة الأوراق المالية بلندن تقرير الداخلية ،ويقصد بالرقابة الداخلية المالية هي رقابة داخلية للحفاظ على الأصول ومسك سجلات مالية ،وأوصى التقرير كذلك بضرورة قيام المجلس بتعميم دوري ومنتظم بالرقابة المالية الداخلية ومدى تكييف هذا النظام وملاءمته مع عمليات الشركة.

في عام 1998م تم تجميع الوصيات المقدمة من لجنةCadbury واللجنة السابقة تحت ما يسمى الكود الموحد (Combined code،ولقد أصبح هذا الكود من متطلبات قيد الشركة في بورصة الأوراق المالية بلندن ،وقد تم تعديل هذا الكود في 2003 م يشمل أفضل الممارسات لحوكمة الشركات في ضوء الانهيارات المالية التي حدثت في الولايات المتحدة في 2002م ،وظهر في 2003م تقريران متعلقان بحوكمة الشركات ودور مجالس إدارة الشركات وأنظمة الرقابة الداخلية بالشركة واللجان التابعة لمجلس الإدارة وتصميم إدارة المخاطر (HiggesAnd smith report2003)[153]

المطلب الثاني: حوكمة الشركات في فرنسا و ألمانيا

أولا: حوكمة الشركات في فرنسا[154]

بدأ الاهتمام بحوكمة الشركات في فرنسا بصدور تقرير فينو (Vienot report)، الذي نشر سنة 1992م بسبب مجموعة من العوامل أهمها: العولمة ،زيادة وجود المساهمين الأجانب وخاصة صناديق المعاشات الأمريكية وظهور صناديق المعاشات في فرنسا ورغبة في تحديث سوق المال بباريس ،وقد جذب التقرير الكثير من الاهتمام وتناولتها الصحف بالتعليق على الممارسات الحالية وتأخر تنفيذ ما توصل إليه من

[152] محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره،ص 75-76
[153] عمر على عبد الصمد ، مرجع سبق ذكره ،ص 31
[154] المرجع السابق ص:32،31

توصيات، ولم تكن هناك متابعة رسمية على شكل تقييمي بين مدى الالتزام بتلك التوصيات. وقد تضمنت أهم توصيات تلك اللجنة مايلي[155]:

أ – يجب أن يضم كل مجلس إدارة عددا لا يقل عن عضوين من المديرين التنفيذيين.

ب يجب أن تكون لكل مجلس إدارة لجان تدقيق ومكافآت تتكون من ثلاثة مديرين على الأقل مع ضرورة استقلالية أحدهم، ويجب أن يشير كل مجلس إلى عدد الاجتماعات التي تعقدها كل لجنة سنويا .

ت- على الشركة أن تفصح كل سنة عن كيفية تنظيمها لاتخاذ القرارات المهمة.

ث- يجب أن يحتوي كل مجلس على لجنة تشريعات تضم عضوا مستقلا واحدا على الأقل ورئيس مجلس الشركة.

ج—لا يجوز للمديرين التنفيذيين ولا لمديري إدارات الوظيفيين العمل في لجنة التدقيق ولجنة المكافآت.

ح—يجب أن يمتلك المديرون عددا معقولا ومناسبا من أسهم شركتهم.

خ- لا يجوز للمدير التنفيذي الانضمام إلى أكثر من خمسة مجالس بالإضافة إلى مجلس الشركة ،ومع ذلك كانت المشكلة الرئيسية المتعلقة بتقرير (Vienot) هي أن الالتزام كان متروكا لاختيار الشركات تماما ولم يكن للبورصة أو لأي جهة تنظيمية أخرى شروطا أو متطلبات للإفصاح عما إذا كانت الشركة تطبق مبادئ تقرير (Vienot) أم لا،ولم تكن الشركة مطالبة ببيان التزاماتها بتطبيق هذه المبادئ.

بالرغم من أن التقرير حذر من حدوث تجاوزات قانونية ،إلا أن مجلس الشيوخ وخاصة تحت إصدار السيناتور (ماريني) قام بالتحقيق في قواعد وإدارة الشركات، وترتب عن ذلك صدور تقرير (ماريني) في جويلية 1996م الذي اشتمل على عدد من المقترحات تمثلت في إحداث تغييرات قانونية تغطي مجموعة كبيرة من الموضوعات التي يرتبط بعضها بشؤون حوكمة وإدارة الشركات ،كمايلي:[156]

أ-يجب أن يكون للشركات الحق في الفصل بين سلطات رئيس المجلس وسلطات الرئيس التنفيذي.

ب- يجب السماح لمجلس الإدارة بقوة القانون بتشكيل لجان ذات سلطات مستقلة.

ت-يجب على الشركات أن تقدم للمستمرين المحتملين قوائم متصلة بمالكيها.

ث- يجب إرسال إشعارات المشاركة في الاجتماعات إلى المساهمين قبل موعد الانعقاد بشهر بدلا عن15يوم.

ج- السماح للمساهمين الذين لايرغبون في التصويت بأنفسهم من تحويل حقهم في التصويت إلى كيان مستقل بدلا من تحويله إلى الإدارة.

وقد كانت المشكلة الأساسية في التجربة الفرنسية المتعلقة بحوكمة وإدارة الشركة هي عدم وجود إلزام سواء في تقرير (Vienot) أو في تقرير (ماريني) ،إلا أنه مع اشتداد قوة العولمة ودخول اليورو وتدويل أسواق رأس المال من المتوقع أن يلتزم عدد أكبر من الشركات الفرنسية بما توصل اليه التقريران من نتائج.

---

[155] محمد مصطفى سليمان ، مرجع سبق ذكره ،ص 82

[156] المرجع السابق ،ص 82

ثانيا: حوكمة الشركات في ألمانيا:

في ألمانيا اكتسب الموضوع قواعد حوكمة وإدارة الشركات أهميته بعد تعرض عدد من الشركات الألمانية الكبيرة للانهيار، مثل تعرض شركة (دايمز) للكثير من المصاعب ،وتبعا لهذه الظروف وافقت الحكومة الألمانية على اقتراح يسمى كونتراج (KonTrag) يتناول القضايا التالية المتعلقة بإدارة الشركات[157]:

أ-يسمح للمشركة بإعادة شراء أسهمها بموجب شروط مشددة (وكان ذلك مصنوعا من قبل .(

ب- لن يسمح بعد ذلك بالأسهم التي لها الحق في أصوات متعددة.

ت-لن يكون هناك تخفيض إجباري في عدد أعضاء المجلس الرقابي ،ويجوز استمرار تمثيلا لأعضاء في عشرة مجالس.

ث-يجب زيادة السماح للأقلية أي لصغار المساهمين بتقديم دعاوى ضد المديرين بتخفيض حقهم في الأرباح إلى 5 % أو 2 مليون مارك ألماني(بينما كانت النسبة فيما قبل 10 .(%

ج-المجلس الرقابي (وليس مجلس الإدارة) هو الذي يعين المدققين الخارجيين .

ح-تمتقليل تأثير البنوك إلى الحد الذي لايسمح فيه للبنوك أن تصوت بصفتها حاملة توكيلات قانونية إذا كان التصويت باسم البنكي مثل أكثر من 5 % من الأسهم.

في 6 جوان 2000م أصدرت مجموعة مبادرة برلين – وهي مجموعة تضم أكاديميين (مهندسين) الإجراءات الألمانية لقواعد إدارة الشركات ،وقد ناقشت هذه المجموعة معايير حوكمة الشركات بالنسبة لمختلف الأطراف بما فيهم مجلس الإدارة والمجلس الرقابي والمساهمين والمستخدمين كما ناقشت موضوعات أخرى مثل: الشفافية والتدقيق والشركات الخاصة وعلاوة على ذلك فإن منظمة Deutsche Schutzverningung FurDsw-Rbesitzوهي أكبر منظمة ألمانية للمساهمين وضعت مجموعة من المقترحات وطالبت الشركات بتطبيقها كحد أدنى للقواعد الجيدة لحوكمة الشركات وإدارتها ،وقد تمثلت هذه المبادئ في[158]

أ- منع تضارب المصالح بين أعضاء المجالس الرقابية .

ب-ضمان استقلال المدقق الخارجي للشركة.

ت-إرسال الدعوة لحضور الاجتماع السنوي لحملة الأسهم في وقت مبكر.

ث-يجب أن تطبق الشركات الألمانية الهيكل الرأسمالي القائم على نظام صوت واحد للسهم الواحد.

ج-طلب المزيد من القابلية للمحاسبة والمزيد من الشفافية في البنوك التي تصوت عن الحصة التي تستفيد منها، وبذلك يمكن للبنوك الألمانية أن تحقق المزيد من الإفصاح من خلال توكيلات التصويت بمافي ذلك تقديم إشعار عام عند التصويت ضد الإدارة .

---

[157] لطفي أمين السيد"**أساليب المراجعة لمراقبي الحساباتو المحاسبين القانونيين"**ص:732 -735

[158]Franck Bancelle **"la gouvernance des entreprises économies"** Paris ،1997،p 45-46

المطلب الثالث: حوكمة الشركات في بعض الدول العربية

أولا: حوكمة الشركات في مصر

لقد حظيت حوكمة الشركات في مصر باهتمام الباحثينو الأكاديمين و الممارسين لمنظمات مهنية مصرية وكذلك الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والنيل الدولي ومركز المشروعات الدولية الخاصة.في عام 2001م قامت الجمعية المصرية للإدارة المالية بالتعاون مع المركز المصري للدراسات

الاقتصادية وبرعاية البنك الدولي ووزارة التجارة الخارجية بتنظيم مؤتمر بعنوان (مستقبلا لاقتصاد المصري في ظل ممارسات حوكمة الشركات) وقد صدر عن المؤتمر توصيات من أهمها[159] :

أ-تأسيس معهد إقليمي للمديرين بهدف التدريب على نشر الوعي حول مبادئ حوكمة الشركات .

ب-وضع هيكل تنظيمي لمعهد أو مركز للحوكمة في مصر على أن تنظم الشركات المسجلة في بورصتي القاهرة والإسكندرية لهذا الإطار الهيكلي الجديد.

في عام 2001م أيضا قام البنك الدولي بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإجراءات دراسة لتقييم مدى التزام جمهورية مصر العربية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات الدولية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1999م. كما قامت هيئة سوق المال في مصر بإنشاء إدارة لحوكمة الشركات لمتابعة تنفيذ توصيات البنك الدولي الخاصة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات الستة.

في عام 2003م تناولت دراسة تقييم قواعد وقوانين حوكمة الشركات في مصر ومفهوم وأهمية حوكمة الشركات وتقييم تطور حوكمة الشركات وفقا للمعايير الدولية وقد خلصت الدراسة إلى أنه شهدت الفترة من سبتمبر 2001م وحتى مارس2003م تطورا ملحوظا في مجال حوكمة الشركات في مصر مما ترتب عليه بشكل عام تحسين في التقييم الإجمالي لمستوى تطبيق معايير المبادئ الدولية لحوكمة الشركات في 65% إلى 82 % وإن كانت درجة التحسن قد اختلفت من معيار لآخر ،حيث تم ترتيب المبادئ الخمس لحوكمة الشركات في مصر تنازليا وفق الدرجة اتساقها مع المعايير الدولية لمبادئ الحوكمة بدأ بدور أصحاب المصالح ثم المساواة بين المساهمين وحقوق المساهمين إلى مبدأ الإفصاح والشفافية وأخيرا مسؤوليات مجلس الإدارة .في عام 2004م قام مركز المشروعات الدولية وبالتعاون مع الهيئات المحلية في كل من مصر والأردن ولبنان والمغرب و المنتدى العالميGovemance (-Global Corporate Forum —GCGF) لحوكمة الشوكات

بإصدار تقرير بعنوان "حوكمة الشركات في المغرب ومصر ولبنان والأردن ،وقد تم علاج حالة كل دولة بمنهج مختلف و بعمق محدد وفقا لدرجة تقدما لقطاع المالي في كل دولة ،وتوصلت الدراسة إلى أنه في مصر على الرغم من قيام القطاع المالي على أساس مصرفي ،إلا أنه قد تم التعامل مع حوكمة الشركات في ناحية سوق الأوراق المالية وقد عملت مصر و المغرب على وضع القواعد التي تحكم سوق الأوراق المالية وفقا للمبادئ الدولية لحوكمة الشركات وفي أكتوبر عام 2005م قامت إدارة حوكمة الشركات التابعة لهيئة سوق المال في

[159] عمر على عبد الصمد ، مرجع سبق ذكره ،ص 34

مصر بإصدار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بالتعاون مع مركز المديرين التابعة لوزارة الاستثمار المصرية في نوفمبر من عام 2006م أصدرت الهيئة العامة لسوق المال المصرية بيان تعهدت فيه بالالتزام بمبادئ حوكمة

الشركات الصادرة عن وزارة الاستثمار في أكتوبر 2005م والعمل على إدخالها حيز التنفيذ اعتبارا من أول يناير 2007م.

ثانيا: حوكمة الشركات في الأردن

لقد تزايد الاهتمام بقواعد وتطبيقات حوكمة الشركات مؤخرا في الأردن ،وفي سياق هذا الاهتمام وبمبادرة من البنك الدولي فقد تم تشكيل فريق وطني منا لمستشارين لعمل دراسة لتقييم ودراسة البيئة التشريعية في الأردن ومدى التزام الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية للقوانين الأردنية وبالقواعد والمعايير الدولية لحوكمة الشركات ،وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم القواعد التي تضمن التطبيق السليم لحوكمة الشركات في الأردن. حيث خلصت هذه الدراسة إلى أهم نقاط الضعف والقوة في مناخ حوكمة الشركات بكل من قطاع المال والشركات في الأردن. وقد أشارت الدراسة في مجملها إلى أن مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات في الأردن متواجدة في العديد من القوانين ومن أهمها قانون الشركات لسنة 1997م وتعديلاته وقانون الأوراق المالية لسنة 2002م وقانون البنوك عام 2000م وقانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية لسنة 2003م وغيرها من القوانين والأنظمة التي ترتبط بحوكمة الشركات في الأردن سواءا بصورة مباشرة أو غير مباشرة. كما أن هنالك من النقاط الإيجابية في هذه القوانين والتي تتفق ومفهوم حوكمة الشركات في الأردن ،إلا أنه من الناحية الأخرى فهنالك عدد من المسائل التي تحتاج إلى تطوير أو تعديل لدرء أي من الممارسات السلبية ،فمن المظاهر الإيجابية لحوكمة الشركات في الأردن، نجد أن القانون يكفل الحقوق الأساسية لحملة الأسهم كالمشاركة في توزيع الأرباح والتصويت في الجمعيات العمومية والاطلاع على المعلومات الخاصة بالشركة وغيرها الكثير. كما أن معايير المحاسبة والتدقيق تتفق إجمالا والمعايير الدولية. أما بالنسبة للمظاهر السلبية ،فهنالك بعض البنود التي تحتاج للدراسة والتعديل منه اعدم وجود أي نوع من الفضل القانوني بين مسؤوليات المدراء التنفيذيين داخل الإدارة والمدراء غير التنفيذيين،كما أن مفهوم المدراء المستقلين غير متوفر في التشريعات الأردنية ذات العلاقة كما أن الإجراءات المتبعة في تعيين أعضاء اللجان المختلفة في الشركة كأعضاء لجنة التدقيق وأعضاء اللجان التنفيذية الأخرى تفتقر للشفافية والمصداقية. وقد كان هنالك بعض الاقتراحات لرفع كفاءة تطبيق حوكمة الشركات في الأردن منها على سبيل المثال لا الحصر، تخفيض النسبة المطلوبة لمن يحق لهم من المساهمين طلب عقد اجتماع غير عادي للهيئة العامة واشتراط موافقة الهيئة العامة على مشتريات الأصول التي تتجاوز قيمتها مبلغ معين ،والفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي.كما أن تطبيق الأردن للمعايير الدولية وانضمامه لمنظمة التجارة العالمية (WTO) وإبرامه اتفاقيات الشراكة والتجارة الحرة المختلفة يضعه أمام

تطبيق المعايير الدولية لحوكمة الشركات. وفي نهاية فإن حوكمة الشركات تعتمد على أساس القانون والدولة والشركات ،ولجعل المنطقة أكثر جذب اللاستثمار الأجنبي المباشر[160]

المطلب الرابع: حوكمة الشركات في الجزائر

رغبة في زيادة التكامل مع المجتمع الاقتصادي العالمي بذلت الجزائر جهودا مكثفة نحو بناء إطار مؤسسي لحوكمة الشركات، حيث عملت على تحسين مناخ الأعمال بها وانفتاح اقتصادها. فضلا عن قيام الحوكمة بتنفيذ إصلاحات هيكلية ،فإنها تعمل على تحفيز نمو القطاع الخاص،كماتسعى الحكومة الجزائرية إلى زيادة نطاق الخوصصة ابتداء من القطاع المصرفي والسماح بقدر أكبر من الحرية والفرص للقطاع الخاص، وفي نفس الوقت الذي تجرى فيه الخوصصة واستكشاف فرص النمو خارج قطاع البترول ستزداد أهمية حوكمة الشركات، لضمان المساءلة والشفافية في العمليات المتعلقة بإدارة الأعمال، وهذا ما أدى بالجزائر إلى لإصدار مشروع النظام المالي المحاسبي الجديد الذي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي (IAS/IFRS)والذي بدأت طبيقه في مطلع هذا العام: حيث صدرت في الجريدة الرسمية قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد تسييرها ،وهذا كدعامة لتطبيق حوكمة الشركات.[161]

كما قامت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرق التي تهيئ تشجيع الحوكمة الجيدة في مجتمع الأعمال بغاية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام و الخاص عام 2007م بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات تعمل جنبا إلى جنب من المنتدى العالمي لحوكمة الشركات (GCGF) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) لوضع دليل حوكمة الشركات الجزائري: كما أنه عقد مؤتمر وطني في11مارس2009م، أعلنت كل من جمعية كير (CARE)، واللجنة الوطنية لحوكمة الشركات في الجزائر عن إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائري. وقد تم إعداد هذا الدليل بمساعدة كل من المنتدى العالمي لحوكمة الشركات (GCGF)،ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) .سيتطلب الأمر من الجماعات المحلية أن تقوم باستثمار ذلك في نشر وزيادة الوعي في الدوائر القطاعين العام والخاص وأجهزة الإعلام ،بفوائد ومزايا حوكمة الشركات والإطار المؤسسي اللازم لها. ويعتمد نجاح في إتباع ممارسات حوكمة الشركات في الجزائر على مدى اتساع نطاق قبولها في مجتمع الأعمال ،وهذا يتطلب إحداث تحول ثقافي ،ولمساندة هذه العملية سيقوم مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) بدعم من أصحاب المصالح في القطاع العام والخاص مثل دائرة العمل والتفكير الخاصة بالمشروعات (CARE) بهدف الترويج لحوكمة الشركات وزيادة الوعي وإتباع الدليل الجزائري الخاص بها .[162]

وسعيا إلى تجسيد مفهوم حوكمة المؤسسات فتحت الجزائر عدة ورشات في مجال حوكمة المؤسسات نجد من بينها:

---

[160]Htt//www.jcdr.com./pdf./honkanat-alshekat15/3/2015.10:،32

[161] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد19 الصادرة في 25 مارس2009، المرسوم التنفيذي رقم 5126، 2008 ص :3-8

[162]Htt//www.org.sc/pdf./cma-or14/4/2013.10:46

- انعقاد أول مؤتمر دولي في الجزائر حول الحكم الراشد للمؤسسات، حيث شكل هذا الملتقى فرصة لتلاقي جميع الأفراد والعاملين في عالم المؤسسات، لفتح النقاش حول إمكانية تجسيد هذا المفهوم، وخلال هذا الملتقى تبلورت فكرة إعداد ميثاق للحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر،وفي هذا السياق ساهمت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، بالانضمام إلى فريق العمل تحت تسمية (**Go**uvernance **Al**gerie 20**08**)، أي فرق العمل للحكم الراشد بالجزائر سنة 2008.[163]
- وفي 11 مارس 2009 أعلنت كل من جمعية كير (CAIR)، واللجنة الوطنية لحوكمة المؤسسات في الجزائر بإصدار دليل حوكمة المؤسسات، وذلك بمساعدة مؤسسة التمويل الدولية (**I**nternational **F**inance **C**orporation)، والمنتدى العالمي لحوكمة.[164]

كما أن هذا الميثاق (دليل حوكمة المؤسسات) موجه إلى مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، والتي تعمل من أجل الاستمرارية في نشاطها، ويُعنى هذا الميثاق بالمؤسسات المتوسطة وأيضا المسجلة في البورصة لما لهما من دور في تنمية الاقتصاد، ويتضمن هذا الميثاق جزأين:[165]

- يوضح الجزء الأول الدوافع التي أدت إلى أن يصبح الحكم الراشد للمؤسسات اليوم ضروريا في الجزائر ،كما يربط الصلة مع إشكاليات المؤسسة الجزائرية ،لاسيما المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة.
- يتطرق الجزء الثاني إلى المقاييس الأساسية التي نبني عليها الحكم الراشد للمؤسسات، فمن جهة يعرض العلاقات بين الهيئات التنظيمية للمؤسسة (الجمعية العامة ،مجلس الإدارة والمديرية التنفيذية) ،ومن جهة أخرى علاقات المؤسسة معا لأطراف الشريكة الأخرى كالبنوك والمؤسسات المالية والموردون والإدارة.

- صدور المرسوم التنفيذي رقم:08-156 المؤرخ في 26 ماي من سنة 2008 ،والمتعلق بتبني المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية والإفصاح (IFRS) ، والمعايير المحاسبية الدولية (IAS)، وذلك من خلال إعداد النظام المحاسبي المالي (SCF) الذي شرع في العمل به في بداية سنة 2010، من أجل ضمان وتعزيز الشفافية والإفصاح.[166]

---

[163] **ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر**، بدعم من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، من خلال الموقع الالكتروني (www.algeriacorporategovernance.org)، تاريخ الاطلاع (2012/03/05). 2012، ص: 12.

[164] مركز المشروعات الدولية الخاصة، **حوكمة الشركات القضايا والتحديات**، مارس2009، ص: 1.

[165] ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 17.

[166] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 27، السنة 45، المؤرخة بتاريخ 28-5-2008، ص ص: 11-15.

خلاصة الفصل:

بناء على ما تم عرضه يمكن القول أن الحوكمة كانت نتاج إتساع نظرية الوكالة من جهة وكذا الأزمات و الانهيارات الاقتصادية التي وقعت في مختلف أنحاء العالم ، و تجدر الإشارة الى أنه على المستوى العالمي لايوجد تعريف واحد متفق عليه للحوكمة المؤسسية ، وقد يرجع ذلك الى تداخلفي العديد من الأمور التنظيمية و الاقتصادية و المالية و الاجتماعية للمؤسسات ،و لكن في مجمل القول يمكن القول عن ماهية مفهوم الحوكمة معنية بإيجاد و تنظيم التطبيقات و الممارسات السليمة للقائمين على إدارة المؤسسة ،بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم ، والعاملين بالمؤسسة ،و أصحاب المصالح و غيرهم ، وذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم ، و بإستخدام الأدوات المحاسبية و المالية السليمة وفقا لمعايير الإفصاح و الشفافية اللازمة.

ترتكز حوكمة الشركات على ثلاث ركائز و هي :

أ- **السلوك الأخلاقي** : أي ضمان الالتزام السلوكي من خلال الالتزام بأخلاقيات و قواعد السلوك المهني الرشيد و التوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالمؤسسة و الشفافية عند عرض المعلومات المالية.

ب- **تفعيل ادوار اصحاب المصلحة** : مثل العبئات شرقية العامة و الاطراف المباشرة لعلمية الشراف و كذا الاطراف القائمة على عملية الرقابة .

ج- **إدارة المخاطر** :وذلك من خلال وضع نظام لإدارة المخاطر و الافصاح و إيصال المعلومات المتعلقة بالمخاطر لكل الأطراف الفاعلة

الفصل الخامس:

دراسة حالة

تمهيـــد :

بعد التطرق في الجانب النظري لكل من معايير المحاسبة الدولية و مدى أهميتها في أي مقاربة محاسبية ، ثم لتطور المحاسبة بالجزائر ، والوقوف على سلبيات وقصور المخطط المحاسبي الوطني في تلبية متطلبات الاقتصاد الوطني من المعلومات في ظل بيئة أعمال أكثر تعقيدا ،وكذا للإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر و التي إنبثق عليها النظام المحاسبي المالي بالإضافة دراسة نظام المعلومات المحاسبي وحوكمة الشركات .سنقوم بإسقاط الجوانب النظرية على الواقع الميداني .

و من أجل التعرف على أثر الاصلاحات المحاسبية على جودة نظام المعلومات المحاسبي و إنعكاساتها على الحوكمة المؤسسية بالجزائر تم القيام بدراسة ميدانية من خلال إستطلاع رأي عدة أطراف فاعلة في الحقل المحاسبي " مفتشين مركزيين ،أساتذة جامعيين متخصصين، خبراء محاسبين ، إطارات محاسبية بكبرى الشركات الوطنية"، وذلك بحكم علاقتهم المباشرة بهذه الاصلاحات المحاسبية .

وقد تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث ، تناول الأول منها منهجية الدراسة ومجتمعها وعينتها ووصفها الاحصائي وصدق وثبات أداتها ،أما المبحث الثاني فتناول نتائج الدراسة و تحليلها والتعليق على نتائج إجابات أفراد العينة لكل فقرات الاستبيان ،وفي المبحث الثالث تم إختبار الفرضيات الأساسية و الثانوية وكذا تقديم مجموعة من المقترحات التي من شأنها أن تسمح بالرفع من مستوى أثر هذه الاصلاحات المحاسبية على جودة نظام المعلومات المحاسبية و الحوكمة المؤسسية.

المبحث الأول:منهجية الدراسة ووصفها الاحصائي

المبحث الثاني: نتائج الدراسة و تحليلها

المبحث الثالث: إختبار الفرضيات و المقترحات

الدراسة الميدانية:

المبحث الأول:

الإطار العملي للدراسة الميدانية:

في هذا المبحث يتم التعرف على الإطار العملي للدراسة و إجراءاتها من خلال التطرق إلى منهجية الدراسة ومجتمعها و عينتها، كذلك لأدوات الدراسة ومدى صدقها ، إلى جانب المعالجة الوصفية الإحصائية لعينة الدراسة التي تستخدم في تحليل البيانات و استخلاص النتائج باعتبارها محورا رئيسيا يتم من خلاله انجاز النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة.

المطلبالأول:منهج الدراسة و أدواتها:

1- منهجية الدراسة و مصادر البيانات:

بناءا على طبيعة الدراسة و التساؤلات التي تسعى إلىالإجابة عنها ، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على دراسة و وصف و تفسير و تقييم الظواهر كما هي في الواقع ، و التعبير عنها بشكل كمي و كيفي أملا في التوصل تعميمات ذات معنى يزيد بها رصيد المعرفة حول الموضوع المستهدف في الدراسة ، وقد اعتمدت الدراسة على مصدرين أساسيين هما.

ثانيا: مصادر البيانات:

- **المصادر الأولية** :لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم الاعتمادفي جميع البيانات الأولية على الاستبيان كأداة رئيسية للبحث، صممت خصيصا لهذا الغرض و وزعت على بعض المكلفين بالتشريع و المسك المحاسبي ، و خبراء المحاسبة ، محافظي الحسابات، بعض إطارات المؤسسات الكبرى.
- **المصادر الثانوية**: لمعالجة الإطار النظري للدراسة تم الاعتماد على مصادر عديدة تمثلت في :
  - النصوص التشريعية المتضمنة في الجرائد الرسمية .
  - التقارير الصادرة عن الهيئات المهنية .
  - البحوث و الملتقيات العلمية.
  - الرسائل و الأطروحات ذات الصلة .
  - الكتب و المجلات المختصة .

2- مجتمع و عينة الدراسة: يتناول هذا الشق التعرف على كل من مجتمع الدراسة وعينته التي هي محل اختبار.

2-1- مجتمع الدراسة :من العوامل الأساسية على أي باحث تحديدها قبل البدء في دراسته اختيار مجتمع الدراسة ، حيث يتكون مجتمع الدراسة من "مفتشين مركزيين بوزارة المالية ، خبراء محاسبة ، محافظي حسابات، إطارات محاسبية بالشركات الكبرى – سونلغاز، سوناطراك ، صيدال- بالإضافة إلى أساتذة جامعيين متخصصين. وقد تم اختيار هذه الفئة بالذات نظرا لعلاقتهم المباشرة بالإصلاحات المحاسبية ، وكذا حوكمة الشركات من خلال إشرافهم عليها .

2-2- عينة الدراسة :

لقد تم أخذ عينة عشوائية ، وذلك بتوزيع 85 استمارة ، وبغية الحصول على أكبر عدد من الاستمارات المجاب عنها اعتمدنا العديد من طرق التوزيع.

* الاتصال المباشر بأفراد العينة و التسليم المباشر باليد .

* إرسال الاستمارة عن طريق البريد الالكتروني.

* زيارة الممارسين المهنيين في مقرات عملهم .

و من بين 85 استمارة تم توزيعها تم استرجاع 72 استمارة أي بنسبة تقدر بـ 84.7% ،و بعد عملية مراجعة الاستمارات و التدقيق فيها تم إلغاء استبيانين لأنهما غير صالحين للتحليل الإحصائي بسبب عدم اكتمالهما،كما أنه تمت معالجة بعض القيم المفقودة باستخدام طريقة التعويضالإستنتاجي من خلال نمط الإجابات على الأسئلة الأخرى في الاستبيان[167] ، وعليه فإن العدد الإجمالي للاستبيانات الصالحة هو 70 استبيانا ، أي بنسبة 82.3% وهي نسبة جد كافية للقيام بالدراسة .

الجدول الموالي يوضح توزيع الاستبيانات حسب الفئة المستهدفة:

الجدول 5-1:توزيع الاستبيانات حسب الفئة المستهدفة

	الموزعة	المسترجعة	المفقودة	المستبعدة	النهائية
أستاذ جامعي متخصص	15	14	1	-	14
إطار بوزارة المالية	10	7	2	1	7
خبير محاسبي	25	22	03	-	22
محافظ حسابات	25	20	5	-	20
إطار شركة	10	8	2	1	7
المجموع	85	72	13	2	70

من إعداد الباحث انطلاقا من الاستبيانات.

3- الأدوات و الأساليب المستخدمة في جمع و تحليل البيانات و المعلومات:

[167] عبد المجيد، عبد المجيد البلداوي: الأساليب التطبيقية لتحليل و إعداد البحوث العلمية ،طبعة دار الشروق ، الأردن 2009 .

تم استخدام الاستبيان كأداة أساسيةلجمع البيانات اللازمة و الذي تم بناؤه من خلال الخطوات التالية:

1- إعداد استبيان أولي انطلاقا من الإطار النظري للموضوع وبما يخدم أهداف و فرضيات الدراسة.

2- مناقشة الاستبيان مع المشرف و عرضه على مجموعة من المحكمين الذي جاءت اقتراحاتهم بحذف و تعديل و إضافة بعض الفقرات .

و بالتالي أصبحت أداة الدراسة بصورتها النهائية مكومة من قسمين هما:

القسم الأول: يمثل البيانات الديموغرافية و المعلومات العامة التي يتم بها تصنيف المستجوبين ، و هي عبارة عن متغيرات تتعلق بالسمات و الخصائص الشخصية و الوظيفية لعينة الدراسة و المتمثلة في " الجنس، العمر، المستوى التعليمي، التخصص العلمي، مكان العمل، الخبرة المهنية".

القسم الثاني: هو عبارة عن محاور الدراسة و يتكون من 83 فقرة موزعة على خمسمحاور .

المحور الأول: آراء وإجابات عينة الدراسة حول "المخطط المحاسبي الوطني و المتغيرات الاقتصادية بالجزائر "و يتضمن هذا المحور 12 فقرة .

المحور الثاني: آراء و إجابات عينة الدراسة حول "التوحيد المحاسبي و ضرورة الإصلاح المحاسبي بالجزائر" و يتكون من 17 فقرة.

المحور الثالث: آراء و إجابات عينة الدراسة حول "أثر الإصلاحات على جودة أنظمة المعلومات المحاسبية " و يشمل 17 فقرة .

المحور الرابع: آراء و إجابات عينة الدراسة حول "انعكاسات جودة أنظمة المعلومات المحاسبية على حوكمة الشركات.

المحور الخامس: آراء و إجابات عينة الدراسة حول إستراتيجية مقترحة لتنمية فاعلية الحوكمة المؤسسية.

2- الأدوات و الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات و المعلومات:

لقد تم اعتماد مقياس **ليكرت الخماسي** لقياس استجابات ال..... بفقرات الاستبيان ، كما تم اختيار الدرجة(01)للإجابة غير موافق بشدة ، وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو 20% وهو يتناسب مع هذه الإجابة ، وعلى هذا الأساس يكون الجدول رقم (5-2) الذي يوضح توزيع درجات مقياس ليكرت الخماسي و أوزانها النسبية كالآتي:

جدول5-2: توزيع درجات مقياس ليكرت الخماسي و أوزانها النسبية

	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
النسبة	%20	%40	%60	%80	%100

كما تم ترميز وتفريغ و تحليل الاستبيان من خلال الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعيةSPSS[168] بإصداره 19، وباستخدام اختبار" كولنجروف-سمونوف، KOLMOGRIV-SIMRNOV" لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا . تم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول5-3 نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

رقم المحور	المحور	مستوى الدلالة
1	المحور الاول	0.008
2	المحور الثاني	0.007
3	المحور الثالث	0.04
4	المحور الرابع	0.034
5	المحور الخامس	0.006
	مجموع المحاور	0.029

المصدر مخرجاتSPSS

ويتضح من خلالالنتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة لجميع محاور الاستبيان هي أقل من مستوى المعنوية

α=0.05وبالتاليفانبياناتالدراسةلاتتبعالتوزيعالطبيعي،وبماأنمقياسليكرتهوأيضامقياسترتيبيفقدتماستخداماالاختباراتالإحصائيةاللامعلميةللإجابةعلىفرضياتالدراسة(1).

و على هذا الأساس تم استخدام كل من أدوات و أساليب الإحصاء الوصفي و الاستدلالي التالية:

1-النسب و التكرارات من أجل وصف عينة الدراسة .

2-المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لمعرفة اتجاه إجابات و آراء أفراد عينة الدراسة عن كل فقرة و كل محور من الاستبيان.

3-اختبار التجزئة النصفية split. half.methode لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.

3- معامل الارتباط سبرمان.

المطلب الثاني:الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفقا للبيانات الديموغرافية و المعلومات العامة:

من أجل تحليل خصائص العينة تم توزيعهم حسب(الجنس، العمر، المستوى التعليمي، التخصص العلمي، مكان العمل، مجال العمل، الخبرة المهنية) و فيما يلي تفصيل ذلك.

[168] اختصار لاسم البرنامج باللغة الانجليزية STATISTICAL PACKAGE FOR SOCIAL SCIENCE

1-**توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس** : يشير الجدول (5-4) إلى نتائج التحليل الوصفي لمتغير الجنس لأفراد عينة الدراسة ، حيث يتضح أن 88.6% من أفراد العينة هم الذكور و 11.4%من أفراد العينة هم من إناث. ونشير هنا إلى أن ارتفاع نسبة الذكور ليس راجع إلى توجهنا لهذه الفئة بل هو راجع إلى خصوصية هذه المهنة في الجزائر، فجل ممارسي المحاسبة من فئة الذكور . الشكل الموالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الشكل(5-1) : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس، المصدر مخرجات SPSS.

الجنس	التكرار	النسبة%
ذكـــــر	62	88.6
أنثـــــى	8	11.4

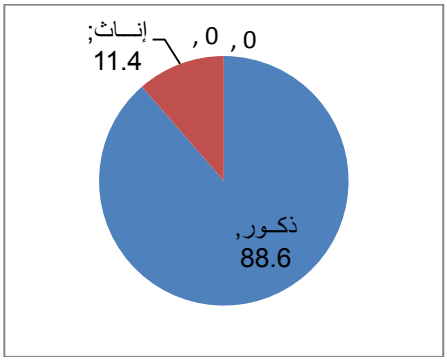

المصدر :مخرجات SPSS

2-**توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر:**

يشير الجدول رقم (5-5) إلى نتائج التحليل الوصفي لمتغير العمر لأفراد العينة، حيث تضح أن 12.8% من أفراد عينة الدراسة تقل أعمارهم عن 30 سنة أما ما نسبته 65.7% من الافراد المستجوبين فتتراوح أعمارهم من 30 إلى 50 سنة ، في حين يشكل ما يزيد أعمارهم عن 50سنة نسبة 21.5% .

ونشير هنا إلى أن ارتفاع نسبة الذين يفوقون السن 30سنة راجع إلى خصوصية ممارسة مهنة المحاسبة، وكذا متطلبات المناصب النوعية لوزارة المالية و الشركات الكبرى، فهي تستوجب خبرة طويلة.

جدول 5-5: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 30سنة	9	12.8
من30 إلى 50سنة	46	65.7
50 سنة فاكثر	15	21.5
المجموع	70	%100

المصدر: مخرجات SPSS

الشكل5-2: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

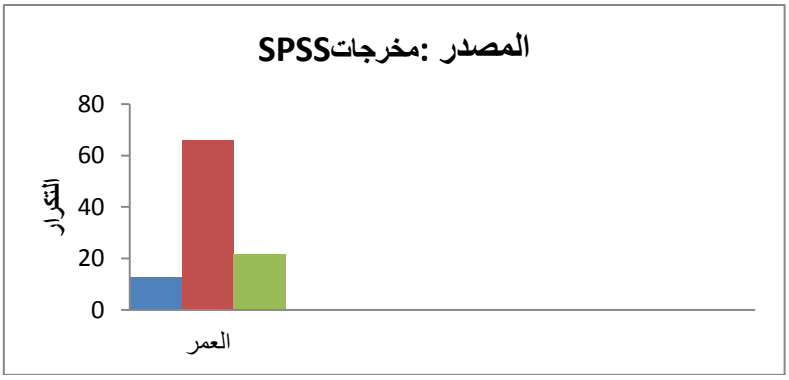

3-توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:

يبين الجدول رقم (5-6) نتائج التحليل الوصفي لمتغير المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة ، حيث نلاحظ أنه لا يوجد لأحد من أفراد العينة مستواه التعليمي ثانوي فما دون ، و 61.4% من المستجوبين حاصلين على شهادة الليسانس ، فيما يشكل الذين مستواه التعليمي دراسات عليا 38.6% ،وهذا يدل على أن كل المستجوبين من حاملي شهادة الليسانس فما فوق.

جدول (5-6) : توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.المصدر: مخرجات SPSS.

	التكرار	النسبة المئوية%
مستوى ثانوي فما دون	0	0
الليسانس	43	61.4
دراسات عليا	27	38.6

الشكل (5-3) توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي، المصدر :مخرجات SPSS.

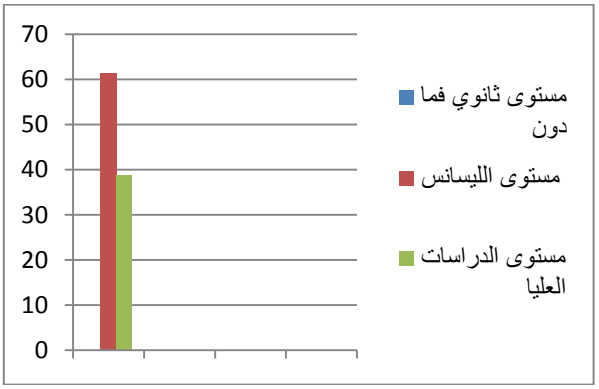

4-توزيع أفراد الدراسة حسب التخصص العلمي:

جدول (5–7) توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

التخصص	التكرار	النسبة المئوية %
محاسبة	32	45.7
مالية	19	27.1
إدارة أعمال	12	17.1
حقوق	5	7.1
أخرى	2	3
المجموع	70	100

يتضح من الجدول أن 45.7% من العينة من حملة تخصص المحاسبة، و 27.1% من العينة من حملة تخصص المالية، و17.1 % من العينة من حملة تخصص إدارة الاعمال، اما 7.1 % من العينة فهم من حملة تخصص الحقوق، و الباقي 3% من حملة التخصصات الأخرى، مما يدل على أن النسبة الأكبر من العينة هم من حملة تخصص المحاسبة وهو ما يتناسب مع طبيعة أعمال عينة الدراسة

الشكل (5–4) توزيع أفراد العينة حسب التخصص

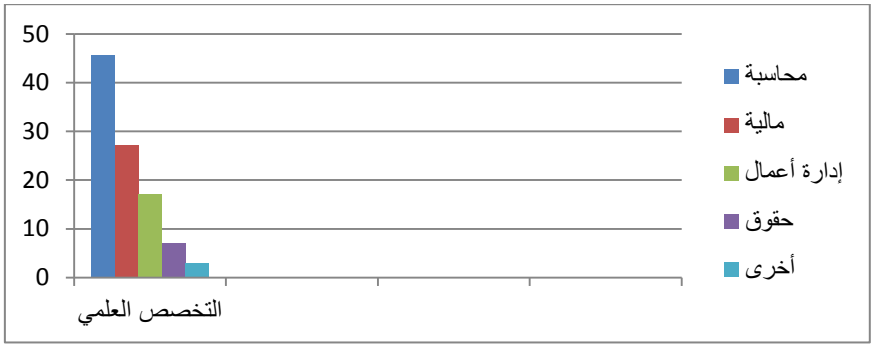

5–توزيع أفراد العينة حسب مكان العمل:

جدول (5–8) : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مكان العمل

مكان العمل	التكرار	النسبة المئوية%
وزارة المالية	7	10
مكتب محاسبة	42	60
جامعة	14	20
شركة وطنية كبرى	7	10

يتضح من الجدول أن 10% من أفراد العينة يعملون بوزارة المالية و 60% من أفراد عينة الدراسة يعملون بمكاتب الخبرة المحاسبية، أما ما نسبته 20% يعملون في الجامعة ، والباقي 10% يعملون كإطارات سامية في المجال المحاسبي لبرى الشركات الوطنية(سوناطراك، سونلغاز،صيدال).

ونشير انه في مرحلة مراجعة الاستبيانات وجدنا أنه 13 استاذ جامعي يمارسون نشاط ثاني"كمحافظ حسابات" ، مما يدل أن النسبة الأكبر من المستجوبين هم من المدققين المحاسبيين.

الشكل 5-5: توزيع أفراد العينة حسب مكان العمل

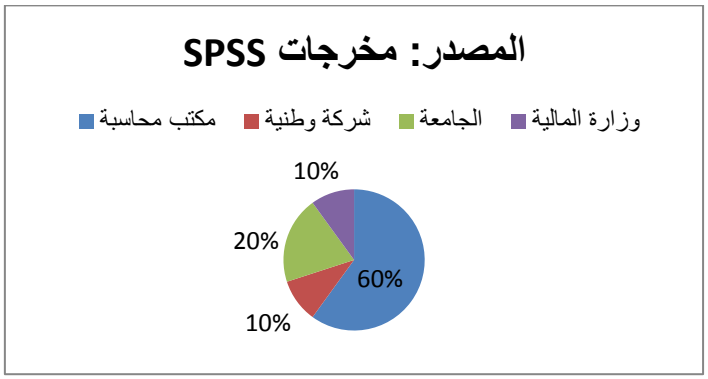

6-توزيع أفراد العينة حسب مجال العمل:

جدول رقم (5-9) : توزيع افراد العينة حسب مجال العمل

	التكرار	النسبة المئوية%
بالوزارة: التشريع المالي و المحاسبي	3	4.3
بالوزارة: التفتيش	4	5.7
التدقيق و المراقبة	49	70
التدريس و التكوين	14	20

يعبر الجدول (5-9) عن نتائج التحليل الوصفي لمتغير مجال العمل لأفراد عينة الدراسة ، فيلاحظ أن 4.3% من أفراد العينة مجال عملهم كمشرعين ماليين ومحاسبيين على مستوى الوزارة، أما 5.7% من أفراد عينة الدراسة هم مفتشين مركزيين بالوزارة ، في حين يمثل المدققين و مراقبي الحسابات أكبر نسبة بـ 70% ، أما المدرسون فيمثلون 20% من أفراد عينة الدراسة.

الشكل (5-6) توزيع أفراد العينة حسب مجال العمل

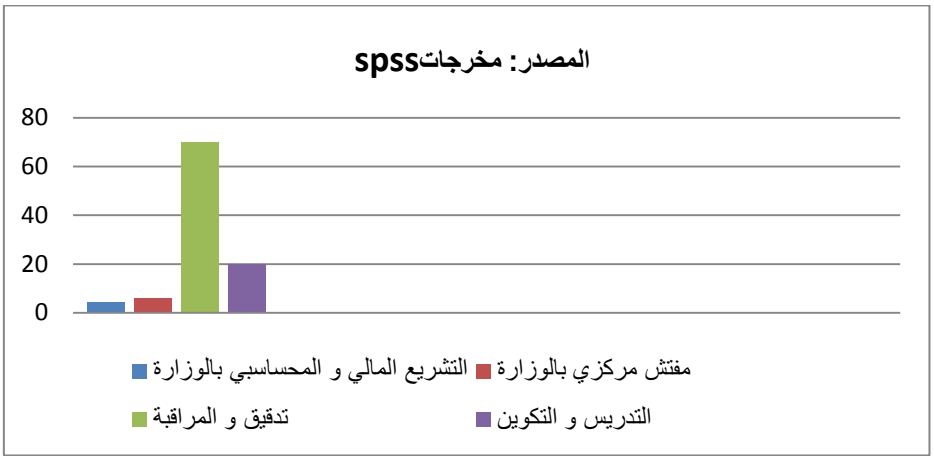

7-توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية:

جدول رقم (5-10) توزيع أفراد عين الدراسة حسب الخبرة المهنية

	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 05 سنوات	12	17.1
من 05 إلى 10 سنوات	25	35.7
أكثر من 10سنوات	33	47.2

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن 17.1% من أفراد عينة الدراسة تقل خبرتهم عن 05 سنوات ، أما 35.7 %من المستجوبين فخبرتهم تتراوح من 05 إلى 10 سنوات ، في حين أن أكثر من 47% منهم خبرتهم تفوق 10 سنوات، وهذا يفسر أن لشغل منصب عالي أو ممارسة مهنة " الخبرة المحاسبية " تستوجب خبرة كبيرة.

الشكل (5-7) توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

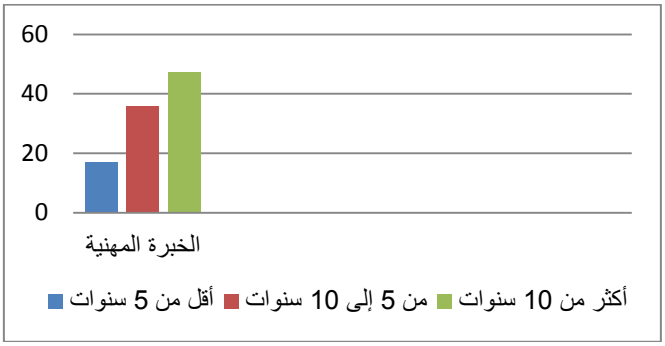

المطلب الثالث: ثبات و صدق الاستبيان:

- يتناول هذا المطلب معرفة مدى ثبات و صدق أداة الدراسة أي ثبات و صدق الاستبيان، ومن أجل معرفة ذلك تم تقسيم هذا المطلب إلى:

1-ثبات الاستبيان: يقصد بثبات الاستبيان مدى استقرار النتائج و اتساقها و عدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة على أفراد العينة تحت نفس الشروط و الظروف ، ولقد تم التحقق من ذلك باستخدام طريقتين (طريقة التجزئة النصفية و طريقة الفا كرونباخ.

- **أولا طريقة التجزئة النصفية split half method**:حيث تم تجزئة فقرات كل محور إلى جزئيين ، الأسئلة ذات الأرقام الفردية ، والاسئلة ذات الأرقام الزوجية ثم تم حساب معامل سبيرمان بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية لكل كحور من محاور الاستبيان، و بعد ذلك تم تصحيح معاملات سبيرمان باستخدام معامل ارتباط سبيرمان بروانSpearman.Broun) (للتصحيححسب المعادلة التالية: معامل الارتباط المعدل لسبرمان براون (معامل ثابت)= $\frac{2rs}{1+rs}$حيث أن rs يمثل معامل ارتباطسبيرمان بين درجة الأسئلة الفردية ودرجة الأسئلة الزوجية.

- **الجدول (5-11) معامل الثبات حسب طريقة التجزئة النصفية**

اســم المحــور	معامــل rs	معامل الثبات
واقع المخطط المحاسبي	0.721	0.837
المحور 02	0.532	0.694
المحور 03	0.781	0.877
المحور 04	0.813	0.896
المحور 05	0.866	0.928
جميع فقرات الاستبيان	0.821	0.901

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (5-11) أعلاه أن معاملات الثبات كبيرة نسبيا لفقرات محاور الاستبيان حيث أن جميعا يفوق 60%، كما أن معامل الثبات العام لجميع فقرات الاستبيان بلغت 0.901 وهي قيمة مرتفعة مما تدل على ثبات الاستبيان .

- **ثانيا: طريقة ألفاكرونباخ« Cronbach's Alpha»:**

تم حساب ألفاكرونباخ كطريقة ثانية لقياس ثبات الاستبيان و النتائج مبينة في الجدول التالي

الجدول (5-12) معامل ألفاكرونباخ لقياس

المـحور	عدد الفقرات	معامل ألفاكرونباخ	الصدق الذاتي
المحور الاول	12	0.872	0.933
المحور الثاني	17	0.843	0.918
المحور الثالث	17	0.875	0.935

المحور الرابع	12	0.864	0.929
المحور الخامس	25	0.876	0.936
جمع فقرات الاستبيان	70	0.875	0.935

يتضح من الجدول (5-12) معامل أن قيمة معامل ألفاكرونباخ مرتفعة لكل محور حيث تتراوح بين 0.843 و 0.876 ، أما معامل ألفاكرونباخ لجميع فقرات الاستبيان مرتفعا حيث قدر بـ0.875 ، مما يزيد من ثبات و قدرة الاستبيان على تحقيق أهداف الدراسة ،وينطبق الأمر كذلك على قيمة الصدق الذاتي «مؤشر الثبات » فهي مرتفعة بالنسبة لكل محور من محاور الدراسة حيث تتراوح قيمته بين 0.918 و 0.936 و قد بلغت لجميع فقرات الاستبيان 0.935 وهي قيمة مرتفعة أيضا، هذا ما يدل أن الاستبيان يتمتع بالثبات و الاستقرار.

وبذلك يكون الاستبيان في صورته النهائية كما هو في الملحق رقم (3) ثابتا و قابلا للتوزيع و صالحا لتحليل النتائج و الإجابة على أسئلة الدراسة و اختبار فرضياتها.

02 – صدق الاستبيان:

- يقصد بصدق الاستبيان أن تقيس فقرات الاستبيان ما وضعت لقياسه ، و أن تعكس المحتوى أو المضمون إعداد قياسه بها، وقد تم التأكد من صدق الاستبيان بطريقتين هما الصدق الظاهري و صدق المقياس.

- أولا الصدق الظاهري " صدق المحتوى،صدق المحكمين" : بالإضافةإلىالأستاذ المشرف ، تم عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المحكمين الذين قدموا اقتراحات و ملاحظات تتعلق بجانب الشكل و المضمون و بناءا على هذه المقترحات تم تعديل الاستبيان لتصبح فقراته أكثر دقة و موضوعية في قياس ما وضعت لقياسه ، وبذلك يكون الاستبيان في صورته النهائية كما هو موضح في الملحق رقم (....).
- ثانيا صدق المقياس: ويكون ذلك من خلال قياس الاتساق الداخلي و الصدق البنائي للاستبيان .

1- صدق الاتساق الداخلي: يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة و من اجل معرفة مدى صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه ،ثم حساب معامل سبرمان بين كل فقرة من فقرات الاستبيان و الدرجة الكلية للمحور التابعة له.

1-1- قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول: حول المخطط المحاسبي الوطني و الفترات الاقتصادية بالجزائر، يتضح من خلال الجدول رقم (5-12) المتعلق بالمعامل سبيرمان بين كل فقرة من فقرات المحور الأول و الدرجة الكلية للمحور والذي يوضح أن أغلب معاملات الارتباط دالة إحصائيا عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ و بذلك يمكن اعتبار أن المحور الأول صادق لما وضع لقياسه.

جدول رقم (5–13) معامل ارتباط سبيرمان بين كل فقرة من فقرات المحور الأول و الدرجة الكلية للمحور

		معامل سبيرمان	مستوى الدلالة
1	المخطط المحاسبي كان و ليد توجهات سياسية و اقتصادية معينة " الاقتصاد المخطط"	0.562	0.002
2	المخطط المحاسبي كان ناجعا في ظل الاقتصاد الاشتراكي الموجه	0.613	0.001
3	قواعد و مبادئ المخطط المحاسبي كانت واضحة و سهلة التطبيق في كل المؤسسات	0.465	0.03
4	التغييرات و التعديلات الجزئية لقواعد المخطط المحاسبي كانت مستمدة من القوانين و التشريعات الدولية	-0.198	0.019
5	التغييرات الجزئية لقواعد المخطط المحاسبي كانت كافية لمسايرة بداية التحول الاقتصادي بالجزائر	0.175	0.78
6	الإفصاح المحاسبي في ظل المخطط المحاسبي الوطني كان ضامنا لحقوق مختلف الأطراف الفاعلة بالمؤسسة	0.361	0.12
7	أنظمة المعلومات المحاسبية الناتجة عن المخطط المحاسبي الوطني كانت تلبي طموحات المستثمرين الخواص بما يتعلق بمستوى الإفصاح	-0.220	0.072
8	مع تزايد دائرة الخوصصة أصبحت بعض قواعد المخطط المحاسبي تتعارض أو لا تتماشى مع الواقع الاقتصادي	0.435	0.000
9	المخطط المحاسبي كان عنصر جذب للاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي	-0.13	0.347
10	الظروف السياسية و الاقتصادية خلال مطلع التسعينات جعلت الجزائر تمر بمرحلة فراغمما أطال من عمر المخطط المحاسبي الوطني	0.576	0.000
11	غياب الكفاءات و العنصر البشري المؤهلو المؤسسات	0.312	0.001

	المتخصصة في التكوين المحاسبي ساهم في تأجيل مشروع الإصلاح		
12	التغيرات الاقتصادية المتسارعة بالجزائر أثبتت محدودية مواكبة المخطط المحاسبي الوطني لها	0.721	0.001

إجابات أفراد عينة الدراسة حول " المخطط المحاسبي الوطني و المتغيرات الاقتصادية بالجزائر"

- الارتباط دال إحصائيا عن مستوى معنوية $\alpha= 0.05$.

2-1- قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني وهو التوحيد المحاسبي و ضرورة الإصلاح المحاسبي بالجزائر

جدول رقم (5-14)إجابات أفراد عينة الدراسة حول " التوحيد المحاسبي و ضرورة الإصلاح المحاسبي بالجزائر"

		معامل سبيرمان	مستوى الدلالة
1	الإصلاح المحاسبي كان ضرورة ملحة أفرزتها المعطيات الاقتصادية الداخلية و الخارجية	0.693	0.001
2	تأخر الإصلاح المحاسبي بالجزائر كانت له مبرراته	0.452	0.04
3	معايير المحاسبة الدولية تعتبر المصدر الأول لبناء أي نظام محاسبي	0.721	0.000
4	كان من الأفضل للجزائر تطبيق مباشرة معايير المحاسبة الدولية و ليس تبنيها	0.536	0.27
5	إن التعديلات و التغييرات في معايير المحاسبة الدولية يفقدها مصداقية اللجوء و الاستناد إليها في أي مقاربة نظمية	0.235	0.07
6	التشريعات و القوانين الجزائرية المعمول بها تسمح بتبني معايير المحاسبة الدولية	0.367	0.35
7	الخبراتو الكفاءات المحاسبية كافية و جاهزة للإصلاح المحاسبي	0.589	0.001
8	الهيئات و هياكل التكوين المحاسبي كانت سامحة بتطبيق النظام المحاسبي في آجاله	0.361	0.82
9	النظام المحاسبي المالي كان نتاج بحوث و دراسات الجامعات و مخابر البحث الوطنية	0.624	0.17
10	واكب الإصلاح المحاسبي دورات و ندوات و ملتقيات لشرح مضامينه	0.687	0.005

11	المناهج التعليمة على مختلف المستويات كُيفت وفق النظام المحاسبي المالي	0.612	0.03
12	المؤسسات الجزائرية تأقلمت مباشرة مع النظام المحاسبي	0.437	0.09
13	تطبيق النظام المحاسبي المالي يرفع من مستوى موثقية المستثمرين	0.652	0.001
14	يسهل النظام المحاسبي المالي من عمل محافظي الحسابات و خبراء المحاسبة	0.724	0.000
15	يساعد النظام المحاسبي المالي على تعزيز تنافسية المؤسسات المحلية أمام الأجنبية نظرا لتقارب أدوات القياس المحاسبي	0.629	0.001
16	يساهم النظام المحاسبي المالي في تفعيل دور السوق المالي بالجزائر	0.543	0.04
17	النظام المحاسبي المالي ترك مجالا لمواكبة تعديلات معايير المحاسبة الدولية	0.738	0.001

الارتباط دال إحصائيا عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.

يبين الجدول رقم (5-13) معامل ارتباط سبيرمان بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني و الدرجة الكلية للمحور، و الذي يوضح أن جل معاملات الارتباط المبينة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$وبالتالي يعتبر المحور الثاني صادقا لما وضع لقياسه.

3-1 قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث حول أثر الإصلاحات على جودة المعلومات المحاسبية:

جدول رقم (5-15): إجابات عينة الدراسة حول" أثر الإصلاحات على جودة المعلومات المحاسبية

		معامل سبيرمان	مستوى دلالة
1	تطبيق النظام المحاسبي يزيد من جودة المعلومات بالمؤسسات الجزائرية من خلال زيادة مستوى الموثوقية	0.683	0.001
2	القوائم المالية المنبثقة من النظام المحاسبي المالي توفر معلومات تفي باحتياجات مستخدميها	0.712	0.03
3	يساهم النظام المحاسبي المالي في تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية وتعزيز أهميتها من خلال ما يوفره من معلومات مستجدة و ذات شفافية	0.613	0.001
4	تطبيق النظام المحاسبي المالي يقلل من تكلفة و مدة الحصول على المعلومة مما ينعكس إيجابا على العملية التسييرية	0.542	0.04
5	يساعد تطبيق النظام المحاسبي ضمان حقوق مختلف الأطراف الفاعلة	0.734	0.000

	بالمؤسسة من خلال مستوى الموثوقية و الشفافية		
6	يزود النظام المحاسب الإدارة العليا بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الإستراتيجية	0.425	0.03
7	يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات دقيقة تساعد على رفع كفاءة الأداء و تطويرها	0.321	0.12
8	يزود النظام المحاسبي المالي الإدارة الوسطى بالمعلمات اللازمة لاتخاذ القرارات التقنية و التشغيلية	0.624	0.001
9	يساهم النظام المحاسبي المالي في توفير المعلومات التي تساعد على تحديد المسؤوليات و الصلاحيات	0.575	0.001
10	المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي المالي تسمح بالرقابة و التغذية العكسية الفورية لتصحيح الأخطاء و الانحرافات.	0.472	0.032
11	يساهم النظام المحاسبي المالي في الرفع من جودة تقارير المدققين	063	0.000
12	تطبيق النظام المحاسبي المالي يساعد في بناء أنظمة معلومات مالية مقللة للمخاطر و التهديدات	0.545	0.001
13	جودة المعلومات المحاسبية المنبثقة من النظام المحاسبي تنعكس إيجابا على باقي الأنظمة الفرعية الأخرى "التسويق ، الإنتاج، الموارد البشرية"	0.614	0.000
14	غياب السوق المالي الكفء بالجزائر يؤثر سلبا على جودة أنظمة المعلومات المحاسبية	0.698	0.000
15	عدم إجبارية ملاحق القوائم الملية للنظام المحاسبي ينعكس سلبا على مستوى الإفصاح	0.632	0.000
16	صعوبة تحيد القيمة العادلة لغياب السوق الفعال يشوه محتويات أنظمة المعلومات المحاسبية	0.716	0.001
17	تطبيق النظام المحاسبي المالي يسمح للمؤسسات الانتقال من أنظمة معلومات عادية إلى أنظمة معلومات إستراتيجية.	0.324	0.072

يبين الجدول رقم (5-14) معامل ارتباط سبيرمان بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث و الدرجة الكلية للمحور و الذي يوضح أن جل معاملات الارتباط المبينة دالة إحصائيا عند مستوى معنويةα=0.05 ، وبالتالي يعتبر المحور الثالث صادقا لما وضع لقياسه .

1-4-قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع حول " انعكاسات جودة أنظمة المعلومات المحاسبية عل حوكمة المؤسسات"

جدول رقم 5-16:إجابات عينة الدراسة حول انعكاسات جودة أنظمة المعلومات المحاسبية عل حوكمة المؤسسات"

		معامل سبيرمان	مستوى دلالة
1	تساهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في تقييم وتقويم استراتيجيات المؤسسة مما ينعكس إيجابا على رشادة عملية التسيير.	0.638	0.001
2	تسمح جودة أنظمة المعلومات بتوفير الشرط اللازمة لجعل البيانات المالية المنشورة قابلة للمقارنة	0.715	0.001
3	نظام المعلومات المحاسبي يرفع من مستوى الرقابة الذاتية لكل مستخدمي المؤسسة	0.593	0.01
4	جودة نظام المعلومات المالية تخدم المساهمين و الأطراف الأخرى ذات العلاقة.	0.782	0.000
5	يسمح نظام المعلومات المحاسبي بالإفصاح عن المعلومات الهامة المتعلقة بالمساهمين و حقوق التصويت و سياسة المكافآت و التعويضات .	0.476	0.03
6	يعمل النظام من خلال المعلومات التي يوفرها على زيادة الالتزام بالقواعد والقوانين و السياسات المرسومة مما يفعل عملية الرقابة.	0.67	0.000
7	نظام المعلومات المحاسبي يسمح بتوفير قواعد قياس و قبول نتيجة أعمال المؤسسة	0.629	0.001
8	يوفر المعايير المناسبة لتقييم أداء العاملين بالمؤسسة	0.365	0.07
9	يمكن أصحاب المصالح من الحصول على معلومات همة ملائمة و ذات موثوقية بشكل منتظم.	0.452	0.02
10	ضعف و محدودية استخدام التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال "NTIC" بالمؤسسات الجزائرية يحد من فاعلية قواعد الحوكمة .	0.674	0.001
11	جودة أنظمة المعلومات المحاسبية تساهم في أداء المهام المنوطة بالمجلس الوطني للمحاسبة و المفتشية العامة للمالية على أحسن وجه .	0.614	0.001
12	جودة أنظمة المعلومات المحاسبية تنعكس إيجابا على دور المرصد الوطني لمحاربة الفساد مما يعزز قواعد الحوكمة.	0.618	0.000

يوضح الجدول (5-15) معامل ارتباط سبيرمان بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع و الدرجة الكلية للمحور،و الذي يوضح أن معاملات الارتباط المبينة جلها دالة إحصائيا عند مستوى معنوية0.05= α ، وبذلك يعتبر المحور الرابع صادق لما وضع لقياسه

-5- قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الخامس حول " إستراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحوكمة المؤسساتية"

جدول رقم (5-17) :آراء وتصورات أفراد عينة الدراسة حول " إستراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحوكمة المؤسساتية"

		معامل سبيرمان	مستوى دلالة
1	يجب على المؤسسة الإفصاح على القيمة العادلة لمجموع بياناتها المحاسبية وفقا للأسلوب الأمثل	0.661	0.001
2	ينبغي أن يكون التدقيق نشاطا مستقلا و أن يتسم المدققون بالموضوعية و الكفاءة و العنايةو المهنية	0.691	0.000
3	لابد على المدققين إرساء و المحافظة على نظام لمراقبة سير النتائج وإيصالها لمختلف الفاعلين.	0.732	0.03
4	يجب أن يمتثل البيانات المالية المنشورة للنظام المحاسبي المالي بما في ذلك متطلبات الإفصاح	0.629	0.000
5	يجب أن يتضمن العرض العادل للبيانات المالية سياسات محاسبية ثابتة توفر معلومات موثوقةو مفهومة قابلة للمقارنة	0.343	0.000
6	يجب أن تفصح المؤسسة عند مخالفتها لأحد قواعد النظام المحاسبي المالي، وتبرير أن الامتثال له ستكون نتائجه مظللة .	0.422	0.001
7	لابد أن يشمل نظام التدقيق المساهمة في إدارة المخاطر المالية للمؤسسة.	0.685	0.000
8	يجب على المدقق عند التخطيط لعملية التدقيق أن يناقش فريق عمله كما يقوم باستفسارات للإدارة حول فهم أنظمة المحاسبة و الرقابة الداخلية .	0.596	0.000
9	يقع على المدقق مسؤولية إبلاغ الإدارة عن وجود تحريف ناتج الغش أو الاشتباه بوجوده.	0.485	0.012
10	يجب على الحاسبين المهنيين للمؤسسة الالتزام بالنزاهة و الكفاءة والسرية و احترام السلوك المهنية.	0.724	0.001
11	يجب على الحاسبين في الحالات الغامضة و التي يكونون غير مؤهلين لها الاعتماد	0.387	0.011

	على الاستشارة الكفوءة.		
12	من حق المحاسب الذي يطلب منه أن يحل محل محاسب مهني آخر أن يتأكد من وجود أسباب مهنية تبرر عدم قبول ذلك التعيين .	0.608	0.001
13	يجب على المؤسسة الالتزام بالقوانين و التشريعات التي تسمح بالمنافسة الشفافة لشغل أو الترقية في الوظائف المحاسبية .	0.464	0.000
14	يجب على المدققين أداء عملهم بأمانة و نزاهة و مسؤولية وفقا للقوانين المعمول بها.	0.782	0.000
15	ينبغي على المدققين ، لا يشاركوا في أي أنشطة أو علاقات ربما تضعف أو تؤثر على تقاريرهم.	0.365	0.000
16	ينبغي على المدققين أن يطوروا باستمرار كفاءاتهم و فعالية و جودة خدماتهم .	0.54	0.013
17	يجب على المدققين أن لا يستخدموا المعلومات لأي مكسب شخصي أو بأي أسلوب لا يتفق مع القانون أو يضر بالمؤسسة المتعاقدين معها.	0.661	0.011
18	يجب على المدققين الإفصاح عن كل الحقائق المادية التي وقفوا عليها أثناء قيامهم بواجباتهم.	0.313	0.000
19	لا بد من العمل على تفعيل و رفع كفاءة و شفافية الأسواق المالية.	0.656	0.001
20	يجب أن يكون للمساهمين حق المشاركة في القرارات المتعلقة بالتغييرات المؤسسية الجوهريةو إبلاغهم بشكل كاف عنها.	0.384	0.000
21	لا بد أن توجد حماية أقلية المساهمين من أية أعمال تنتج عن سوء استعمال السلطة من قبل المساهمين المسيطرين	0.55	0.001
22	تلتزم المؤسسات بالقيام بتدقيق سنوي من قبل مدقق خارجي مستقل و كفء من أجل تقديم تأكيد خارجي لمصداقية القوائم المالية.	0.42	0.001
23	يجب أن يكون المدققين الخارجيين عرضة للمساءلة من قبل المساهمين للرفع من العناية المهنية	0.608	0.001
24	يستوجب على مجلس الإدارة تأدية مهامه الأساسية و التي تشمل وضع ثم مراجعة و توجيه إستراتيجية المؤسسة، ورسم الخطط الرئيسية لأعمال المؤسسة وسياسة مجابهة المخاطر.	0.584	0.000
25	يجب تفعيل دور المجلس الوطني للمحاسبة و المفتشية العامة للمالية و المرصد الوطني لمكافحة الفساد	0.463	0.000

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من مخرجات SPSS

يبين الجدول رقم (5-16) معامل ارتباط سبيرمان بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس و الدرجة الكلية للمحور و الذي يوضح أن معاملات الارتباط المبينة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية α=0.05، و بالتالي يعتبر المحور الخامس صالحا لما وضع لقياسه .

2- **الصدق البنائي :**

- يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقيق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، وذلك لقياس مدى ارتباط كل كحور من محاور الاستبيان بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان.

جدول رقم (5-18) معامل ارتباط بين درجة كل محور و الدرجة الكلية للاستبيان.

	اســــــمالمحـــــــور	معامل سبيرمانللارتباط	مستوى الدلالة
1	المخطط المحاسبي و الفترات الاقتصادية	0.433	0.02
2	التوحيد المحاسبي و ضرورة الإصلاح	0.632	0.001
3	أثر الإصلاحات على جودة أنظمة المعلومات	0.782	0.000
4	انعكاسات جودة أنظمة المعلومات المحاسبية عل حوكمة المؤسسات	0.567	0.000
5	إستراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحوكمة المؤسساتية	835..0	0.001

وعليه يكون قد تم التأكد من أن الاستبيان الذي هو بصورته النهائية يتمتع بدرجة عالية من الصدق و الثبات وهذا ما يزيد من ثقة صحة الاستبيان و صلاحيته في تحليل النتائج و اختبار فرضيات الدراسة .

المبحث الثاني :

نتائج الدراسة الميدانية و تحليلها

يتناول هذا المبحث الإجابة عن تساؤلات الدراسة واثبات صحة أو نفي فرضياتها من خلال الاختبارات اللامعلمية اللازمة للحصول على نتائج الدراسة و الخروج بتفسير و تحليل منطقي لتلك النتائج ، وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى

المطلب الأول: تحليل فقرات محاور الاستبيان و اختبار الفرضيات الأساسية

للإجابة عن التساؤلات الرئيسية للدراسة و اختبار فرضياتها الأساسية الخمس تم استخدام اختبار الإشارة للعينةة الواحدة من أجل تحليل فقرات الاستبانة ، و معرفة ما اذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى درجة الحياد و هي 3 أم لا ، و في هذه الحالة تم اختبار الفرضية الإحصائية التالية:

الفرضية الصفرية:

اختبار أن متوسط درجة الإجابة يساوي 3 ، و هي تقابل محايد حسب مقياس ليكرت.

الفرضية البديلة :متوسط درجة الإجابة لا يساوي 3.

فإذا كان مستوى الدلالة أو القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية (α=0.05) بحسب نتائج () فإنه لا ترفض الفرضية الصفرية مما يعني أن متوسط إجابات أفراد العينة حول الفقرة أو المحور لا يختلف جوهريا عن درجة الحياد و هي 3 ، أما إذا كانت القيمة الاحتمالية أو مستوى الدلالة أقل من مستوى المعنوية (α=0.05) فإن الفرضية الصفرية ترفض و تقبل الفرضية البديلة ، أي أن متوسط إجابات أفراد العينة يختلف جوهريا عن درجة الحياد 3 ، و في هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابات يزيد أو ينقص عن درجة الحياد من خلال إشارة قيمة الاختبار ، فإذا كانت موجبة يعني أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الحياد و العكس صحيح .

وبعبارة أخرى تكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها ، إذا كانت القيمة الإجمالية أو مستوى الدلالة المعنوية أقل من (α=0.05) و الوزن النسبي أكبر من 60% ، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت القيمة الإحتمالية أقل من مستوى المعنوية (α=0.05) و الوزن النسبي أقل من 60% ، وتكون آراء أفراد العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى المعنوية لها أكبر من0.05

تحليل فقرات المحور الأول و الفرضيات الأساسية المتعلقة بها

إجابات أفراد عينة الدراسة حول (المخطط المحاسبي الوطني و المتغيرات الإقتصادية بالجزائر:)

جدول رقم (5–19)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الدلالة
01	المخطط المحاسبي الوطني كان وليد توجهات سياسية و اقتصادية معينة (الاقتصاد المخطط)	**4.24**	**%84.8**	**0.001**
02	المخطط المحاسبي الوطني كان ناجعا في ظل الاقتصاد الاشتراكي الموجه	**3.77**	**%75.4**	**0.04**
03	قواعد و مبادئ المخطط المحاسبي الوطني كانت واضحة و سهلة التطبيق في كل المؤسسات	**3.57**	**%71.4**	**0.000**
04	التغييرات و التعديلات الجزئية للمخطط المحاسبي الوطني كانت مستمدة من القوانين و التشريعات الدولية	**2.1**	**%42**	**0.001**
05	التغيرات الجزئية للمخطط المحاسبي الوطني كانت كافية لمسايرة بداية التحول الاقتصادي بالجزائر	**2.63**	**%52.6**	**0.000**

06	الإفصاح المحاسبي في ظل المخطط المحاسبي الوطني كان ضامنا لحقوق مختلف الأطراف الفاعلة بالمؤسسة	3.65	%73	0.001
07	أنظمة المعلومات المحاسبية الناتجة عن المخطط المحاسبي الوطني كانت تلبي طموحات المستثمرين الخواص بما يتعلق بمستوى الإفصاح	2.08	%0.416	0.001
08	مع تزايد دائرة الخوصصة أصبحت بعض قواعد المخطط المحاسبي الوطني تتعارض أو لا تتماشى مع الواقع الاقتصادي	4.36	%87.2	0.001
09	المخطط المحاسبي الوطني كان عنصر جذب للاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي	2.61	%52.2	0.001
10	الظروف السياسية و الاقتصادية خلال مطلع التسعينات جعلت الجزائر تمر بمرحلة فراغ مما أطال من عمر المخطط المحاسبي الوطني	3.72	%74.4	0.000
11	غياب الكفاءات و العنصر البشري المؤهل و المؤسسات المتخصصة في التكوين المحاسبي ساهم في تأجيل مشروع الإصلاح	4.3	%86	0.001
12	التغيرات الاقتصادية المتسارعة بالجزائر أثبتت محدودية مواكبة المخطط المحاسبي الوطني لها	4.17	83.4%	0.001
المتوسط الحسابي		3.43	%68.6	0.001

و يمكن من الجدول استخلاص النتائج التالية:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى 4.24 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة احصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) وحيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 84.8%وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة زاد على درجة الحياد و هي 3 ، هذا يعني أن أفراد العينة يوافقون على هذه الفقرة ، أي أن أفراد العينة يدركون و بنسبة 84.8% بأن النظام السياسي و الاقتصادي غداة الاستقلال كان معاكسا لطبيعة النظام الذي كان يسير عليه الاستعمار و ذلك نظرا لتوجهات القادة السياسيين أنذاك نحو المعسكر الشرقي.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية 3.77 و قيمة مستوى الدلالة 0.04 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة احصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) وحيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 75.4% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% ،مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة

زاد على درجة الحياد و هي 3 هذا يعني أن أفراد العينة يوافقون على هذه الفقرة ، أي أن أفراد العينة يدركون و بنسبة 75.4% بأن المخطط المحاسبي الوطني كان ناجحا في ظل الظروف و المعطيات الاقتصادية التي كانت سائدة أنذاك ، وأن هذا النظام متناغما مع الخصوصية الاقتصادية التي كانت تنتهجها الجزائر.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة 3.57و قيمة مستوى الدلالة 0.000 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة احصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) وحيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 71.4% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%،مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة زاد على درجة الحياد و هي 3 هذا يعني أن أفراد العينة يوافقون على هذه الفقرة ، أي أن أفراد العينة يدركون و بنسبة 71.4% بأن قواعد المخطط المحاسبي الوطني كانت واضحة و سهلة التطبيق نظرا لخصوصية الاقتصاد الذي يعتمد على التوجيه التام للدولة و تشابه خصوصيات المؤسسات الاقتصادية العمومية.
- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة 2.1 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة احصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) وحيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 42% وهو أقل من الوزن النسبي المحايد 60% ، هذا يعني أن أفراد العينة لا يوافقون على أن التغيرات الجزئية التي عرفها المخطط المحاسبي الوطني عبر مختلف الحقب كانت وليدة المعايير المحاسبية الدولية ، ويفسر هذا بكون أن جل الاصلاحات الجزئية كانت وليدة المحيط الداخلي للاقتصاد الجزائري، و لم يكن المشرع المحاسبي يستند للمعايير الدولية لكون هذه الأخيرة تحمل خصوصية الاقتصاد الرأسمالي.
- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة 2.63 و قيمة مستوى الدلالة 0.000 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة احصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) وحيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 52.6%وهو أقل من الوزن النسبي المحايد 60%، هذا يعني أن أفراد العينة لا يوافقون على أن التعديلات الجزئية كانت كافية لمسايرة بداية التحول الاقتصادي للجزائر في تسعينات القرن الماضي، فأفراد العينة يرون أن حجم التعديلات لم يكن بمستوى و حجم التحولات الاقتصادية للبلد.
- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة 3.65 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة احصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) وحيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 73% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% ،مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة زاد على درجة الحياد و هي 3 هذا يعني أن أفراد العينة يوافقون على الافصاح المحاسبي في ظل المخطط المحاسبي الوطني كان ضامنا لحقوق مختلف الأطراف ، ويفسر ذلك بمحدودية الأطراف الفاعلة نظرا لكون الاقتصاد غير تنافسي و يخضع للتوجيه المباشر.

- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة 2.08 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة احصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) وحيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 41.6% وهو أقل من الوزن النسبي المحايد 60% ، هذا يدل على أن أفراد العينة لا يوافقون على أن أنظمة المعلومات المحاسبية المشتقة من المخطط المحاسبي لا تلبي طموحات الخواص ، و يفسر ذلك باحتكار الدولة للاقتصاد وعدم حاجة المؤسسات للإفصاح.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة 4.36 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة احصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 87.2% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%،مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة زاد على درجة الحياد و هي 3 هذا يعني أن أفراد العينة يوافقون ويدركون بشكل كبير على أن قواعد المخطط المحاسبي الوطني أصبحت تعرقل و تتنافى أحيانا مع توجهات الدولة نحو الاقتصاد الحر.
- المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة 2.61 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة احصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) وحيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 52.2% وهو أقل من الوزن النسبي المحايد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة لا يوافقون على أن المخطط المحاسبي الوطني كان عنصرا محفزا لتشجيع الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي ، ويفسر ذلك بضعف مستوى الافصاح و الشفافية المنبثقة عنه و هذا ما تؤكده الفقرة السابعة.
- المتوسط الحسابي للفقرة العاشرة 3.72 و قيمة مستوى الدلالة 0.000 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة احصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) وحيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 74.4% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة زاد على درجة الحياد و هي 3 مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون و يدركون أن الظروف التي مرت بها الجزائر مطلع تسعينات القرن الماضي "توتر أمني و انهيار الاقتصاد الوطني بسبب تدهور أسعار البترول" ساهم وبشكل كبير في تأخر مشروع اصلاح عميق للنظام المحاسبي ككل.
- المتوسط الحسابي للفقرة الحادية عشرة 4.3 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة احصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) وحيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 86% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة زاد على درجة الحياد و هي 3 هذا يعني أن أفراد العينة يوافقون على أن غياب الكفاءات و هياكل التكوين ساهم في تأجيل مشروع الاصلاح، ويفسر هذا بهجرة الأدمغة في مطلع العقد الأخير من القرن الماضي بسبب الأوضاع الأمنية ، وكذا توقف الدولة عن تمويل المنشآت القاعدية نظرا لشح الخزينة و التوجه نحو استتباب الأمن.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية عشرة 4.17 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة احصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) وحيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 83.4% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة زاد على درجة الحياد و هي 3 مما يدل على أن أفراد العينة يدركون و بشكل كبير أن المخطط المحاسبي الوطني و في ظل التغيرات و المعطيات الاقتصادية الجديدة للجزائر في بداية القرن الحالي اصبح لا يلبي متطلبات الواقع الاقتصادي.

و بصفة عامة يتضح أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات 3.43 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05 ، لذلك يعتبر محور "المخطط المحاسبي الوطني و التغيرات الاقتصادية بالجزائر" دالا احصائيا عند مستوى معنوية (α=0.05) ، كما أن الوزن النسبي لجميع فقرات هذا المحور هو 68.6%وهو أكبر من المستوى النسبي المحايد ، مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على مضمون هذا المحور ، الذي يبين أنه و برغم أن المخطط المحاسبي الوطني كان صالحا و ناجحا في حقبة معينة إلا أن الاصلاحات الاقتصادية و الانفتاح على اقتصاد السوق أثبت و مع مرور الزمن محدودية و قصور عذا النظام ، لذا لا بد من القيام بإصلاحات جذرية و نوعية.

جدول رقم(5-20)اجابات أفراد عينة الدراسة حول "التوحيد المحاسبي و ضرورة الاصلاح المحاسبي بالجزائر"

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الدلالة
01	الاصلاح المحاسبي كان ضرورة ملحة افرزتها المعطيات الاقتصادية الداخلية و الخارجية	**4.21**	**%84.2**	**0.001**
02	تأخر الاصلاح المحاسبي بالجزائر كانت له مبرراته	**3.2**	**%64**	**0.000**
03	معايير المحاسبة الدولية تعتبر المصدر الأول لبناء أي نظام محاسبي	**4.3**	**%86**	**0.001**
04	كان من الأفضل للجزائر تطبيق مباشرة معايير المحاسبة الدولية وليس تبنيها	**2.91**	**%58.2**	**0.001**
05	إن التغييرات و التعديلات في معايير المحاسبة الدولية لا يفقدها مصداقية اللجوء و الاستناد إليها في أي مقاربة نظمية	**3.9**	**%78**	**0.001**
06	التشريعات والقوانين الجزائرية المعمول بها تسمح بتبني معايير المحاسبة الدولية	**3.13**	**%62.6**	**0.000**
07	الخبرات و الكفاءات المحاسبية كانت كافية وجاهزة للإصلاح المحاسبي	**3.65**	**%73**	**0.001**

08	الهيئات و هياكل التكوين المحاسبي كانت سامحة بتطبيق النظام المحاسبي في آجاله	**3.96**	**%79.2**	**0.001**
09	النظام المحاسبي المالي كان نتاج بحوث ودراسات الجامعات و مخابر البحث الوطنية	**2.71**	**%54.2**	**0.000**
10	واكب الاصلاح المحاسبي دورات وندوات و ملتقيات لشرح مضامينه	**4.21**	**%84.2**	**0.001**
11	المناهج التعليمية على كافة المستويات كيفت وفق النظام المحاسبي المالي	**4.16**	**%83.2**	**0.000**
12	المؤسسات الجزائرية تأقلمت مباشرة مع هذا النظام المحاسبي	**3.05**	**%61**	**0.001**
13	تطبيق النظام المحاسبي المالي رفع من مستوى موثوقية المستثمرين	**3.86**	**%77.2**	**0.000**
14	يسهل النظام المحاسبي المالي من عمل محافظي الحسابات و خبراء المحاسبة	**3.98**	**%79.6**	**0.001**
15	يساعد النظام المحاسبي المالي على تعزيز تنافسية المؤسسات المحلية أمام الأجنبية نظرا لتقارب أدوات القياس المحاسبي	**3.47**	**%69.4**	**0.000**
16	يساهم النظام المحاسبي المالي في تفعيل السوق المالي بالجزائر	**3.15**	**%63.2**	**0.001**
17	النظام المحاسبي المالي ترك مجالا لمواكبة تعديلات معايير المحاسبة الدولية	**3.52**	**%70.4**	**0.001**
المتوسط الحسابي		**3.61**	**%72.2**	**0.001**

تحليل فقرات المحور الثاني

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى4.21 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة احصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 84.2%وهو أكبر من الوزن النسبي لدرجة الحياد60% ، مما يدل على أن أفراد العينة يدركون أن الاصلاح المحاسبي كان ضرورة أفرزتها المتغيرات الاقتصادية الجديدة للجزائر.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية 3.2 و قيمة مستوى الدلالة 0.000 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة احصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 64%وهو يفوق الوزن النسبي لدرجةالحياد60% ، و لو بقليل مما يدل على أن المستجوبين يدركون بأن التأخر في الاصلاح المحاسبي له مبرراته و لكن بتحفظ.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة 4.3 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة احصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 86%وهو مرتفع عن الوزن النسبي لدرجةالحياد60% ، مما يدل على أن أفراد العينة يدركون أن أي اصلاح محاسبي لا بد أن يستند على معايير المحاسبة الدولية و ذلك بغية تحقيق شروط التوحيد المحاسبي تسهيلا لحركة رؤوس الأموال و الاستثمار.
- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة 2.91 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة احصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 58.2% وهو أقل من الوزن النسبي لدرجةالحياد60% ، مما يدل على أن أفراد العينة لا يوافقون على تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل مباشر، ويفسر هذا بالخوصصة الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر.
- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة3.9 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة احصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 78% وهو اكبر من الوزن النسبي لدرجةالحياد60% ، مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون على أن التعديلات و التغييرات في معايير المحاسبة الدولية لا يفقدها المصداقية لأنهم يعتقدون أنها نابعة من من ضرورة مواكبة التغييرات الحاصلة في الواقع الاقتصادي.
- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة3.13 و قيمة مستوى الدلالة 0.000 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة احصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 62.6% وهو يفوق بقليل الوزن النسبي لدرجةالحياد60% ، مما يدل على موافقة أفراد العينة على أن التشريعات و القوانين المعول بها تسمح بتبني معايير المحاسبة الدولية، الا أنها تتطلب تحسينا مستمرا لها.
- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة 3.65 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة احصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 73%وهو أكبر من الوزن النسبي لدرجةالحياد60% ، مما يدل على أن أفراد العينة يدركون بأن العنصر البشري في الحقل المحاسبي كان جاهزا للإصلاح المحاسبي.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة 3.96 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة احصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 79.2% وهو أكبر من الوزن النسبي لدرجةالحياد60% ، مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون على أن الهيئات و الهياكل القاعدية كانت سامحة بتطبيق الاصلاح المحاسبي في آجاله المحددة.
- المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة2.71 و قيمة مستوى الدلالة 0.000 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة احصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 54.2% وهو أقل من الوزن النسبي لدرجةالحياد60% ، مما يدل على أن أفراد العينة لا يوافقون بأن

النظام المحاسبي كان نتاج بحوث و دراسات الجامعات و مخابر البحث الوطني ، و هذا ما يؤكد على أن الجامعة الجزائرية لا تزال بمعزل عن الواقع الاقتصادي للبلاد.

- المتوسط الحسابي للفقرة العاشرة 4.21 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة احصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 84.2%وهو مرتفع نسبيا عن الوزن النسبي لدرجةالحياد60% ، مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون و بشكل صريح على أن الاصلاحات واكبتها دورات و ندوات لشرح مضامينها
- المتوسط الحسابي للفقرة الحادية عشرة 4.16 و قيمة مستوى الدلالة 0.000 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة احصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 83.2%وهو مرتفع نسبيا عن الوزن النسبي لدرجةالحياد60% ، مما يدل على أن أفراد العينة يدركون بأن المناهج التعليمية كيفت وفق النظام المحاسبي المالي.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية عشرة 3.05 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة احصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 61% وهو يفوق بقليل الوزن النسبي لدرجةالحياد60% ، مما يدل على أن أفراد العينة متحفظون حول تأقلم المؤسسة الجزائرية مع الاصلاحات بشكل مباشر ، ويدل ذلك على تأجيل تطبيقه في كل مرة رغم صدور المرسوم المتعلق بهذا النظام في سنة 2007.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة عشرة 3.86 و قيمة مستوى الدلالة 0.000 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة احصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 77.2% وهو يفوق الوزن النسبي لدرجةالحياد60% ، مما يدل على أن أفراد العينة يدركون أن النظام المحاسبي المالي يرفع من مستوى موثوقية المستثمرين.
- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة عشرة 3.47 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة احصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 79.6%وهو أكبر من الوزن النسبي لدرجةالحياد60% ، مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون على أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يسهل عمل محافظي الحسابات و خبراء المحاسبة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة عشرة 3.47 و قيمة مستوى الدلالة 0.000 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة احصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 69.4% وهو أكبر من الوزن النسبي لدرجةالحياد60% ، مما يدل على أن أفراد العينة يدركون بأن النظام المحاسبي المالي.يعزز من تنافسية المؤسسات المحلية أمام الأجنبية من منظور تقارب أدوات القياس المحاسبي.

- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة عشرة 3.15 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة احصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 63.2%وهو يزيد بقليل عن الوزن النسبي لدرجةالحياد60% ، مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون على أن النظام المحاسبي المالي. يساهم في تفعيل السوق المالي و لكن بشكل طفيف ، ويعزى ذلك لوجود عدة عوامل تؤثر في تفعيل دور السوق المالي.
- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة عشرة 3.52 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة احصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 70.4%وهو أكبر من الوزن النسبي لدرجةالحياد60% ، مما يدل على أن أفراد العينة يدركون بأن النظام المحاسبي المالي. ترك مجالا لمواكبة تعديلات معايير المحاسبة الدولية وذلك ليكون أكثر مرونة في التعامل مع متغيرات الواقع الاقتصادي.

و على العموم يتضح أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات هو 3.61 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05 لذلك يعتبر محور "الاصلاحات المحاسبية و معايير المحاسبة الدولية" دالا احصائيا عند مستوى معنوية (α=0.05) ، كما أن الوزن النسبي لجميع فقرات هذا المحور هو 72.2%و هو أكبر من الوزن النسبي لدرجة الحياد مما دل على أن أفراد العينة مدركون و موافقون على أن ضرورة اصلاح النظام المحاسبي المالي و أن يستمد معالمه الأساسية من معايير المحاسبة الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية بيئة الأعمال الجزائرية.

المحور الثالث اجابات أفراد عينة الدراسة حول "أثر الاصلاحات المحاسبية على جودة أنظمة المعلومات المحاسبية"

جدول رقم(5-21):اجابات أفراد عينة الدراسة حول "أثر الاصلاحات المحاسبية على جودة أنظمة المعلومات المحاسبية"

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الدلالة
01	تطبيق النظام المحاسبي المالي يزيد من جودة المعلومات بالمؤسسات الجزائرية من خلال زيادة مستوى الموثوقية	**3.81**	**%76.2**	**0.001**
02	القوائم المالية المنبثقة من النظام المحاسبي المالي توفر معلومات تفي باحتياجات مستخدميها.	**3.68**	**%73.6**	**0.000**
03	يساهم النظام المحاسبي المالي في تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية و تعزيز أهميتها من خلال ما يوفره من معلومات مستجدة و ذات شفافية	**4.13**	**%82.6**	**0.02**
04	تطبيق النظام المحاسبي المالي يقلل من تكلفة و مدة الحصول على المعلومة مما ينعكس إيجابا على العملية	**3.79**	**%75.8**	**0.001**

	التسييرية			
05	يساعد النظام المحاسبي المالي على ضمان حقوق مختلف الأطراف الفاعلة بالمؤسسة من خلال مستوى الموثوقية و الشفافية	**3.42**	**%68.4**	**0.000**
06	يزود النظام المحاسبي المالي الإدارة العليا بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الإستراتيجية	**3.08**		**0.23**
07	يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات دقيقة تساعد على رفع كفاءة الأداء و تطويرها	**3.92**	**%78.4**	**0.001**
08	يزود النظام المحاسبي المالي الإدارة الوسطى بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات التقنية و التشغيلية	**3.85**	**%79.2**	**0.000**
09	يساهم النظام المحاسبي المالي في توفير المعلومات التي تساعد على تحديد المسؤوليات و الصلاحيات	**3.67**	**%73.4**	**0.000**
10	المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي المالي تسمح بالرقابة و التغذية العكسية الفورية لتصحيح الأخطاء و الانحرافات	**4.06**	**%81.2**	**0.001**
11	يساهم النظام المحاسبي المالي في الرفع من جودة تقارير المدققين	**4.21**	**%84.2**	**0.001**
12	تطبيق النظام المحاسبي المالي يساعد في بناء أنظمة معلومات مالية مقللة للمخاطر و التهديدات	**3.58**	**%71.6**	**0.000**
13	جودة المعلومات المحاسبية المنبثقة عن النظام المحاسبي المالي تنعكس إيجابا على باقي الأنظمة الفرعية الأخرى(التسويقي، الإنتاجي، الموارد البشرية)	**4.19**	**%83.8**	**0.001**
14	غياب السوق المالي الكفء بالجزائر يؤثر سلبا على جودة أنظمة المعلومات المحاسبية	**4.22**	**%84.4**	**0.001**
15	عدم إجبارية ملاحق القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي ينعكس سلبا على مستوى الإفصاح	**3.86**	**%84.4**	**0.000**
16	صعوبة تحديد القيمة العادلة لغياب السوق الفعال يشوه محتوى أنظمة المعلومات المحاسبية	**4.37**	**%87.4**	**0.001**

17	تطبيق النظام المحاسبي المالي يسمح للمؤسسات الانتقال من أنظمة معلومات عادية إلى أنظمة معلومات استراتيجية	**3.13**	**%62.6**	**0.000**
المتوسط الحسابي		**3.82**	**%76.4**	**0.001**

تحليل فقرات المحور الثالث "أثر الإصلاحات المحاسبية على جودة أنظمة المعلومات المحاسبية"

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى 3.81 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 76.2% وهو أكبر من الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة يدركون و يوافقون على أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يزيد من جودة المعلومات بالمؤسسات الجزائرية من خلال زيادة مستوى الموثوقية .
- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية 3.68 و قيمة مستوى الدلالة 0.000 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 73.6% وهو أكبر من الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة يدركون و يوافقون على القوائم المالية المنبثقة من النظام المحاسبي المالي توفر معلومات تفي باحتياجات مستخدميها.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة 4.13 و قيمة مستوى الدلالة 0.02 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 82.6% وهو أكبر من الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة يدركون بأن النظام المحاسبي المالي يساهم في تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية و تعزيز أهميتها .
- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة 3.79 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 75.8% وهو أكبر من الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة يدركون أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يقلل من تكلفة و مدة الحصول على المعلومة .
- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة 3.42 و قيمة مستوى الدلالة 0.000 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 68.4% وهو أكبر من الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة يدركون أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يضمن لحد ما حقوق مختلف الأطراف الفاعلة بالمؤسسة.
- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة 3.08 و قيمة مستوى الدلالة 0.23 و هي أكبر من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (α=0.05) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهريا عن درجة الحياد و هي 3 ، وهذا يعني أن أفراد العينة تبنوا

موقف الحياد تجاه هذه الفقرة، مما يعني أن النظام المحاسبي المالي غير كاف لوحده في المساهمة في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية.

- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة 3.92 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 78.4% وهو أكبر من الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة يدركون أن النظام المحاسبي المالي يساعد على رفع كفاءة الأداء و تطويرها من خلال خصوصية المعلومات التي يقدمها.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة 3.85 و قيمة مستوى الدلالة 0.000 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 79.2% وهو أكبر من الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على أن مخرجات النظام المحاسبي المالي الجديد تساهم في إتخاذ القرارات التقنية و التشغيلية.
- المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة 3.67 و قيمة مستوى الدلالة 0.000 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 73.4% وهو أكبر من الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة يدركون أن النظام المحاسبي المالي يسمح بتوفير المعلومات التي تساعد على تحديد المسؤوليات و الصلاحيات.
- المتوسط الحسابي للفقرة العاشرة 4.06 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 81.2% وهو أكبر من الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة يدركون و يوافقون على أن النظام المحاسبي المالي يحسن من مستوى الرقابة و نظام التغذية العكسية الفورية لتصحيح الأخطاء و الانحرافات.
- المتوسط الحسابي للفقرة الحادية عشرة 4.21 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 84.2% وهو أكبر من الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة يدركون و بشكل واضح أن النظام المحاسبي المالي سيزيد من جودة التقارير التي يعدها المدققون .
- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية عشرة 3.58 و قيمة مستوى الدلالة 0.000 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 71.6% وهو أكبر من الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على أن مخرجات النظام المحاسبي المالي تساعد على تقليل المخاطر و التهديدات إلى حد ما.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة عشرة 4.19 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 83.8% وهو أكبر من الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على أن مخرجات النظام المحاسبي المالي ستنعكس إيجابا على باقي أنظمة المعلومات الفرعية الأخرى لأنه يعتبر محور دوران نظام المعلومات الشمولي.
- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة عشرة 4.21 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 84.4% وهو أكبر من الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على أن غياب السوق المالي الكفء بالجزائر يؤثر سلبا على جودة أنظمة المعلومات المحاسبية ،لأن قواعد القياس المحاسبي مرتبطة ارتباطا وثيقا بفعالية و كفاءة السوق المالي و غياب السوق المالي بالجزائر يشوه مخرجات أنظمة المعلومات المحاسبية.
- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة عشرة 3.86 و قيمة مستوى الدلالة 0.000 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 84.4% وهو أكبر من الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة مدركون أن عدم تطبيق كل ملاحق القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي سينعكس سلبا على مستوى الإفصاح.
- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة عشرة 4.37 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 87.4% وهو أكبر من الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة مدركون و بوضوح أن صعوبة و إشكالية تحديد القيمة العادلة يشوه مخرجات أنظمة المعلومات المحاسبية مما ينعكس سلبا على عملية اتخاذ القرار.
- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة عشرة 3.13 و قيمة مستوى الدلالة 0.000 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 62.6% وهو أكبر بقليل من الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون بتحفظ لأن القيمة تفوق 3 و لكن بقيم قليلة على أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يسمح بإرساء قواعد أنظمة معلومات إستراتيجية ، ويفسر انخفاض نسبة الموافقة بتوقف أنظمة المعلومات الإستراتيجية على عدة جوانب و لا تقتصر على أنظمة محاسبة فقط.

و على العموم فإن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات 3.82 ، و قيمة مستوى الدلالة 0.000 و هي أقل من 0.05 ، و حيث أن الوزن النسبي لهذا المحور هو 76.4% وهو أكبر من الوزن النسبي لدرجة الحياد 60%

لذلك يعتبر هذا المحور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) ، مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون على مضمون هذا المحور ، مما يعكس مدى إدراك عينة الدراسة لأهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي لتطوير مخرجات أنظمة المعلومات المحاسبية كأداة فعالة في عملية اتخاذ القرار هذا الأخير الذي يعد جوهر العملية التسييرية.

المحور الرابع: انعكاسات جودة أنظمة المعلومات المحاسبية على حوكمة المؤسسات

جدول رقم(5-22)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الدلالة
01	تساهم مخرجات أنظمة المعلومات المحاسبية في تقييم وتقويم استراتيجيات المؤسسةمما ينعكس إيجابا على رشادة عملية التسيير	4.17	%83.4	0.001
02	تسمح جودة أنظمة المعلومات المحاسبية بتوفير الشروط اللازمة لجعل البيانات المالية المشورة قابلة للمقارنة	3.76	%75.2	0.000
03	نظام المعلومات المحاسبي يرفع من مستوى الرقابة الذاتية لكل مستخدمي المؤسسة	4.25	%85	0.001
04	جودة نظم المعلومات المالية تخدم المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة	3.67	%73.4	0.000
05	يسمح نظام المعلومات المحاسبي بالإفصاح عن المعلومات الهامة المتعلقة بالمساهمين و حقوق التصويت و سياسة المكافآت و التعويضات	3.29	%65.8	0.001
06	يعمل النظام من خلال المعلومات التي يوفرها على زيادة الالتزام بالقواعد و القوانين و السياسات المرسومة مما يفعل عملية المراقبة	4.18	83.6	0.001
07	نظام المعلومات المحاسبي يسمح بتوفير قواعد قياس و قبول نتيجة أعمال المؤسسة	3.96	%79.2	0.001
08	نظام المعلومات المحاسبي يوفر المعايير المناسبة لتقييم أداء العاملين بالمؤسسة	3.00		0.275
09	نظام المعلومات المحاسبي يمكن أصحاب المصالح من الحصول على	3.82	%76.4	0.001

	معلومات هامة و ملائمة وذات موثوقية بشكل منتظم			
10	ضعف و محدودية استخدام التقنيات الحديثة للإعلام و الإتصال (NTIC) بالمؤسسات الجزائرية يحد من فعالية قواعد الحوكمة	**4.26**	**%85.2**	**0.001**
11	جودة أنظمة المعلومات المحاسبية تساهم في أداء المهام المنوطة بالمجلس الوطني للمحاسبة و المفتشية العامة للمالية على أحسن وجه	**3.97**	**%79.4**	**0.001**
12	جودة أنظمة المعلومات المحاسبية تنعكس إيجابا على دور المرصد الوطني لمحاربة الفساد مما يعزز قواعد الحوكمة	**4.13**	**%82.6**	**0.001**
المتوسط الحسابي		**3.82**	**%76.4**	**0.001**

تحليل فقرات المحور الرابع: انعكاسات جودة أنظمة المعلومات المحاسبية على حوكمة المؤسسات

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى 4.17 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 83.4% وهي تفوق الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة مدركون و موافقون على أن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية يساهم في تقييم و تقويم استراتيجيات المؤسسة مما ينعكس إيجابا على رشادة عملية التسيير.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية 3.71 و قيمة مستوى الدلالة 0.000 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 75.2% وهي تفوق الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على أن جودة أنظمة المعلومات المحاسبية تسمح بتوفير الشروط اللازمة لجعل البيانات المالية المشورة قابلة للمقارنة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة 4.25 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 85% وهي تفوق الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة مدركون و بشكل واضح نظام المعلومات المحاسبي يرفع من مستوى الرقابة الذاتية لكل مستخدمي المؤسسة ، وذاك لكونه يحدد المسؤوليات بشكل واضح.

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة 3.67 و قيمة مستوى الدلالة 0.000 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 73.4% وهي تفوق الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على أن جودة أنظمة المعلومات تخدم كل الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة مما يعزز قواعد الحوكمة الجيدة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة 3.29 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 65.8% وهي تفوق الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على أن نظام المعلومات المحاسبي يسمح بالإفصاح عن المعلومات الهامة المتعلقة بالمساهمين و حقوق التصويت و سياسة المكافآت و تقاسم الأرباح.
- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة 4.18 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 83.6% وهي عالية نسبيا مقارنة مع الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة يدركون و بشكل واضح أن نظام المعلومات المحاسبي يسمح بزيادة الالتزام بالقواعد و القوانين و السياسات المرسومة مما يفعل عملية الرقابة.
- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة 3.96 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 79.2% وهي تفوق الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون على أن نظام المعلومات المحاسبي يسمح بتوفير قواعد واضحة لقياس و قبول نتيجة أعمال المؤسسة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة 3.00 و قيمة مستوى الدلالة 0.275 و هي كبر من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (α=0.05) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهريا عن درجة الحياد و هي 3 ، ، مما يدل على أن أفراد العينة تبنوا موقف الحياد تجاه هذه الفقرة مما يعكس ضعف ثقافتهم تجاه معايير تقييم أداء العاملين بالمؤسسة.
- المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة 3.82 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 76.4% وهي أكبر من الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على أن نظام المعلومات المحاسبي يمكن أصحاب المصالح من الحصول على معلومات هامة و ملائمة وذات موثوقية و بصفة دورية.
- المتوسط الحسابي للفقرة العاشرة 4.26 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه

الفقرة هو 85.2% و هو مرتفع نسبيا عن الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة يدركون و بشكل واضح أن ضعف و محدودية استخدام التقنيات الحديثة للإعلام و الإتصال بالمؤسسات الجزائرية يحد من فعالية قواعد الحوكمة ، ويعزى ذلك إما لعدم التحكم في هذه التقنيات أو ضعف مستوى أمن المعلومات.

- المتوسط الحسابي للفقرة الحادية عشرة 3.97 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 79.4% وهي تفوق الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون على أن جودة أنظمة المعلومات المحاسبية تسهل و تساهم في أداء كل الأجهزة الرقابية في الدولة ما يساعد على تحسين مستوى الحوكمة المؤسساتية.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية عشرة 4.13 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 82.6% وهي تفوق الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون على أن جودة أنظمة المعلومات المحاسبية تنعكس إيجابا على دور المرصد الوطني لمحاربة الفساد مما يعزز قواعد الحوكمة.

و بصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع يساوي 3.87 ، و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05 ، و حيث أن الوزن النسبي لهذا المحور هو 77.4% وهو أكبر من الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% لذلك يعتبر هذا المحور(انعكاسات جودة أنظمة المعلومات المحاسبية على حوكمةالمؤسسات) ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) ، مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على مضمون هذا المحور ، الذي يبين انعكاسات جودة أنظمة المعلومات المحاسبية على مختلف قواعد و مرتكزات الحوكمة الجيدة.

آراء و تصورات افراد عينة الدراسة حول "استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحوكمة المؤسساتية"

جدول رقم(5-23)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الدلالة
01	يجب على المؤسسة الافصاح عن القيمة العادلة لمجموع بياناتها المحاسبية وفقا للأسلوب الأمثل	**4.2**	**%85.4**	**0.001**
02	ينبغي أن يكون التدقيق نشاطا مستقلا و أن يتسم المدققون بالموضوعية و الكفاءة والعناية و المهنية	**4.83**	**%96.6**	**0.001**
03	لا بد على المدققين ارساء و المحافظة على نظام لمراقبة سير النتائج و إيصالها لمختلف الفاعلين	**4.71**	**%94.2**	**0.001**

04	يجب أن تمتثل البيانات المالية المنشورة للنظام المحاسبي المالي إلى متطلبات الافصاح	4.58	%91.6	0.000
05	يجب أن يتضمن العرض العادل للبيانات المالية سياسات محاسبية ثابتة توفر معلومات موثوقة و مفهومة وقابلة للمقارنة	4.69	%93.8	0.001
06	يجب أن تفصح المؤسسة عند مخالفتها لأحد قواعد النظام المحاسبي المالي و تبرير أن الامتثال له ستكوم نتائجه مضللة	4.61	%92.2	0.000
07	لابد أن يشمل نظام التدقيق المساهمة في إدارة المخاطر المالية للمؤسسة	4.52	%90.4	0.000
08	يجب على المدقق عند التخطيط لعملية التدقيق أن يناقش فريق عمله كما يقوم باستفسار الإدارة حول فهم انظمة المحاسبة و الرقابة الداخلية	4.32	%86.4	0.000
09	تقع على المدقق مسؤولية ابلاغ الادارة عن وجود تحريف ناتج عن الغش أو الاشتباه بوجوده	4.73	%94.6	0.001
10	يجب على المحاسبين المهنيين للمؤسسة الالتزام بالنزاهة و الكفاءة و السرية و احترام السلوك المهني	4.87	%97.4	0.001
11	يجب على المحاسبين في الحالات الغامضة و التي يكونون غير مؤهلين لها الاعتماد على الاستشارة الكفؤة	4.39	%87.8	0.001
12	من حق المحاسب الذي يطلب منه أن يحل محل محاسب مهني آخر أن يتأكد من وجود أسباب مهنية تبرر عدم قبول ذلك التعيين	4.913	%98.2	0.001
13	يجب على المؤسسة الالتزام بالقوانين و التشريعات التي تسمح بالمنافسة الشفافة لشغل أو الترقية في الوظائف المحاسبية	4.76	%95.2	0.001
14	يجب على المدققين أداء عملهم بنزاهة ومسؤولية وفقا للقوانين المعمول بها	4.92	%98.4	0.001
15	ينبغي على المدققين أن لا يشاركوا في أي أنشطة أو علاقات ربما تضعف أو تؤثر على تقاريرهم	4.78	%95.6	0.000

16	ينبغي على المدققين أن يطوروا باستمرار كفاءاتهم و جودة خدماتهم	4.86	%97.2	0.000
17	يجب على المدققين ألا يستخدموا المعلومات لأي مكسب شخصي أو باي أسلوب لا يتفق و القانون أو يضر المؤسسة المتعاقدين معها	4.56	%91.2	0.000
18	يجب على المدققين الافصاح عن كل الحقائق المادية التي وقفوا عليها اثناء قيامهم بواجبهم	4.81	%96.2	0.001
19	لا بد من العمل على تفعيل ورفع كفاءة و شفافية الأسواق المالية	4.76	%95.2	0.001
20	يجب أن يكون للمساهمين حق المشاركة في القرارات المتعلقة بالتغييرات المؤسسية الجوهرية و إبلاغهم بشكل كاف عنها	4.63	%92.6	0.001
21	لابد أن توجد حماية أقلية المساهمين من أية أعمال تنتج عن سوء استعمال السلطة من قبل المساهمين المسيطرين	4.95	%99	0.001
22	تلتزم المؤسسات بالقيام بتدقيق سنوي من قبل مدقق خارجي مستقل و كفء من أجل تقديم تأكيد خارجي لمصداقية القوائم المالية	4.87	%97.4	0.001
23	يجب أن يكون المدققون الخارجيون عرضة للمساءلة من قبل المساهمين للرفع من العناية المهنية	4.69	%93.6	0.001
24	يستوجب على مجلس الإدارة تأدية مهامه الأساسية و التي تشمل وضع ثم مراجعة و توجيه استراتيجية المؤسسة ، ورسم الخطط الرئيسية لأعمال المؤسسة و سياسة مجابهة المخاطر	4.73	%94.6	0.000
25	يجب تفعيل دور المجلس الوطني للمحاسبة و المفتشية العامة للمالية و المرصد الوطني لمكافحة الفساد	4.98	%99.6	0.001
المتوسط الحسابي		**4.71**	**%94.2**	**0.001**

تحليل فقرات المحور الخامس " استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحوكمة المؤسساتية انطلاقا من مجموع من العوامل المؤثرة"

بعد أن قمنا بتحليل المحاور الأربعة السابقة اتضح أن الاصلاحات المحاسبية التي باشرتها الجزائر ستسهم في الرفع من جودة انظمة المعلومات ، ولكن غذا توافرت مجموعة من العوامل الخرى و التي ستسهم بدورها في بناء نظام حوكمة اكثر فاعلية ، و لمعرفة مدى قبول بنود الاستراتيجية المقترحة نقوم بتحليل فقرات المحور الخامس .

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى 4.27 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 85.4% وهي مرتفعة مقارنة مع الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة مدركون بشكل واضح أهمية الافصاح عن القيمة العادلة لمجموع بيانات المؤسسة المحاسبية مما يعزز من قواعد الحوكمة الجيدة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية 4.83 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 96.6% وهي جد مرتفعة مقارنة مع الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة مدركون بشكل كبير أهمية أن يكون التدقيق نشاطا مستقلا و أن يتسم المدققون بمتطلبات المهنة من الموضوعية و الكفاءة والعناية و المهنية.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة 4.71 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 94.2% وهي جد مرتفعة مقارنة مع الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون و بشكل شبه مطلق على أنه لا بد على المدققين ارساء و المحافظة على نظام لمراقبة سير النتائج و إيصالها لمختلف الفاعلين
- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة 4.58 و قيمة مستوى الدلالة 0.000 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 91.6% وهي جد مرتفعة مقارنة مع الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة يدركون و بشكل كبير أنه لا بد من امتثال البيانات المالية المنشورة للنظام المحاسبي المالي إلى متطلبات الافصاح و الشفافية تعزيزا لقواعد الحوكمة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة 4.69 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 93.8% وهي جد مرتفعة مقارنة مع الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة يدركون أو يكادون يجزمون على ضرورة أن يتضمن العرض العادل للبيانات المالية سياسات محاسبية ثابتة توفر خصائص المعلومة الجيدة.

- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة 4.61 و قيمة مستوى الدلالة 0.000 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 92.2% وهي جد مرتفعة مقارنة مع الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون و بشكل واضح على أن يجب أن تفصح المؤسسة على تغييرها لأحد قواعد النظام المحاسبي مع التبرير.
- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة 4.52 و قيمة مستوى الدلالة 0.000 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 90.4% وهي جد مرتفعة مقارنة مع الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة يدركون ضرورة مساهمة نظام التدقيق في ادارة المخاطر المالية للمؤسسة وذلك لزيادة فعالية قواعد الحوكمة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة 4.32 و قيمة مستوى الدلالة 0.000 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو. 86.4% وهي مرتفعة مقارنة مع الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة يدركون ضرورة أن يعمل المدقق في ظل فريق عمل يتبادل معهم الآراء حول خطط التدقيق ، كما لا بد من أن يقوم باستفسارات للإدارة حول أنظمة المحاسبة و الرقابة الداخلية.
- المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة 4.73 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 94.6% وهي جد مرتفعة مقارنة مع الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة يدركون أنه يقع على عاتق المدقق مسؤولية ابلاغ الادارة عن وجود تحريف ناتج عن الغش و الفساد أو الاشتباه بوجوده
- المتوسط الحسابي للفقرة العاشرة 4.87 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 97.4% وهي جد مرتفعة مقارنة مع الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة على يقين من أنه يجب أن يلتزم المحاسبون المهنيون للمؤسسة بالنزاهة و الكفاءة و السرية و احترام السلوك المهني
- المتوسط الحسابي للفقرة الحادية عشرة 4.39 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 87.8% وهي مرتفعة مقارنة مع الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد

العينة مدركون لضرورة الاستشارة في حالة وقوع المحاسبين في الحالات الغامضة و التي يكونون غير مؤهلين لها يشرط أن يكون المستشار يحمل صفات الكفاءة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية عشرة 4.91 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 98.2% وهي جد مرتفعة مقارنة مع الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة مدركون أنه من حق المحاسب المعين الذي يطلب منه أن يحل محل محاسب مهني آخر التأكد من وجود مبررات مهنية للمحاسب الذي حل مكانه ، وله حق القبول أو الرفض ، وهذا ليتحمل كل طرف مسؤولياته.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة عشرة 4.76 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 95.2% وهي جد مرتفعة مقارنة مع الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة مدركون أنه على المؤسسة التعامل بكل عدالة و مساواة والالتزام بالقوانين و التشريعات التي تسمح بالمنافسة الشفافة للشغل أو الترقية في الوظائف المحاسبية.
- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة عشرة 4.92 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 98.4% وهي جد مرتفعة مقارنة مع الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة مدركون أنه على يجب على المدقق أداء عمله بكل نزاهة ومسؤولية و وفقا للقوانين المعمول بها.
- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة عشرة 4.78 و قيمة مستوى الدلالة 0.000 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 95.6% وهي جد مرتفعة مقارنة مع الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة موافقون بشكل واضح على أنه ينبغي على المدققين أن لا يشاركوا في أي أنشطة أو علاقات أو الانتماء لأطراف تؤثر على مضمون تقاريرهم.
- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة عشرة 4.86 و قيمة مستوى الدلالة 0.000 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 97.2% وهي جد مرتفعة مقارنة مع الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة موافقون و متفقون على ضرورة أن يطور المدققون باستمرار كفاءاتهم لواكبة التغييرات التي تطرأ على مهنتهم.

- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة عشرة 4.56 و قيمة مستوى الدلالة 0.000 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 91.2% وهي جد مرتفعة مقارنة مع الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة مدركون ضرورة عدم استغلال المدققين المعلومات لأغراض شخصية أو باي شكل من الأشكال مما يضر المؤسسة المتعاقدين معها.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة عشرة 4.81 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 96.2% وهي جد مرتفعة مقارنة مع الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة موافقون بشكل واضح على ضرورة افصاح المدققين عن كل الحقائق المادية التي وقفوا عليها اثناء أدائهم مهامهم.
- المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة عشرة 4.76 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 95.2% وهي جد مرتفعة مقارنة مع الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على أنه لا بد من العمل على تفعيل ورفع كفاءة و شفافية الأسواق المالية لأنها عنصر مهم في تعزيز قواعد القياس و الافصاح المحاسبي.
- المتوسط الحسابي للفقرة العشرين 4.63 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 92.6% وهي جد مرتفعة مقارنة مع الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة مدركون لضرورة اشراك المساهمين في القرارات المتعلقة بالتغييرات المؤسسية الجوهرية و إبلاغهم بشكل كاف عنها.
- المتوسط الحسابي للفقرة الحادية والعشرين 4.95 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 99% وهي جد مرتفعة مقارنة مع الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة مدركون لضرورة حماية أقلية المساهمين من أي تصرف ناتج عن سوء استعمال السلطة من قبل كبار المساهمين
- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية والعشرين 4.87 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 97.4% وهي جد مرتفعة مقارنة مع الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن

أفراد العينة موافقون و متفقون على ضرورة التزام المؤسسات بالقيام بتدقيق على الأقل مرة في السنة من قبل مدقق خارجي مستقل و كفء من أجل تقديم تأكيد خارجي لمصداقية القوائم المالية.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة والعشرين 4.69 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 93.6% وهي جد مرتفعة مقارنة مع الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على أنه يجب أن يكون المدققون الخارجيون عرضة للمساءلة من قبل المساهمين و ذلك للرفع من العناية المهنية.
- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة والعشرين 4.73 و قيمة مستوى الدلالة 0.000 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 94.6% وهي جد مرتفعة مقارنة مع الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على ضرورة تأدية مجلس الإدارة تأدية مهامه الأساسية المنوطة به بشكل تام.
- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة والعشرين 4.98 و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05، و لذلك نعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) و حيث أن الوزن النسبي لهذه الفقرة هو 99.6% وهي جد مرتفعة مقارنة مع الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% ، مما يدل على أن أفراد العينة موافقون و متفقون على أنه يجب تفعيل كل هيئات مكافحة الفساد بكل أشكاله لتعزيز قواعد الحوكمة.

و بشكل عام فإن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الخامس يساوي 4.71 ، و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.05 ، و حيث أن الوزن النسبي لجميع فقرات هذا المحور هو 94.2% وهو أكبر من الوزن النسبي لدرجة الحياد 60% لذلك يعتبر هذا المحور(سبل الرفع من فاعلية الحوكمة) ذو دلالة إحصائية ، عند مستوى معنوية (α=0.05) مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على مضمون هذا المحور ، أي أنهم بهذا الموقف يكرسون لمقومات النموذج الأمثل للحوكمة المقترح من طرف الباحث ، حيث نجد بعض فقرات هذه الاستراتيجية المقترحة قرب وزنها النسبي 100% ، ما يدل على اتفاق أفراد العينة على ضرورة توفير مجموعة من العناصر المتفاعلة مع بعضها البعض لتحقيق حوكمة ذات فاعلية.

المبحث الثالث:

اختبار الفرضيات وتقديم مقترحات

المطلب الأول: اختبار الفرضيات الأساسية

فحص الفرضية الأولى: مخرجات المخطط المحاسبي من المعلومات قادرة على تلبية متطلبات الاقتصاد الوطني في ظل الانفتاح الاقتصادي

جدول رقم(5-24)

الأثـــــــر	معامل الارتباط سبيرمان	
بين مخطط محاسبي وجودة أنظمة المعلومات	معامل سبيرمان	0.412
	مستوى الدلالة	0.001
	حجم	70

الارتباط دال إحصائيا عند مستوى معنوية $\alpha= 0.01$

يتضح من الجدول أن قيمة معامل الارتباط سبيرمان تساوي 0.412، و قيمة مستوى الدلالة 0.001 و هي أقل من 0.01 مما يدل على رفض الفرضية العدمية أي مخرجات المخطط المحاسبي الوطني من المعلومات غير قادرة على تلبية متطلبات الاقتصاد الوطني في ظل الانفتاح الاقتصادي، وذلك لأن درجة الإفصاح و الشفافية المنبثقة منه لا تفي بالغرض، ويمكن تفسير ذلك بكون هذا المخطط مستمد من نمط اقتصادي اشتراكي أكثر انغلاقا و لا يساعد على التنافسية ، هذه الأخيرة تستوجب تطوير و الرفع من جودة أنظمة المعلومات للتقليل من المخاطر و التهديدات و تحسين مستوى الأداء .

فحص الفرضية الثانية : لا يؤثر الإصلاح المحاسبي المنبثق عن معايير المحاسبة الدولية على جودة أنظمة المعلومات المحاسبية .

جدول رقم5-25

الأثـــــــر	معامل الارتباط سبيرمان	
بين الإصلاحات المحاسبية وجودة أنظمة المعلومات	معامل سبيرمان	0.715
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم	70

الارتباط دال إحصائيا عند مستوى معنوية $\alpha=0.01$

يتضح من الجدول أن قيمة معامل الارتباط سبيرمان تساوي 0.715، و قيمة مستوى الدلالة 0.000 و هي أقل من 0.01 مما يدل على رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة أي أن الإصلاح المحاسبي المنبثق من معايير المحاسبة الدولية له أثر على جودة أنظمة المعلومات المحاسبية ، وذلك لأن هذا النظام المحاسبي المالي يستند

على معايير المحاسبة الدولية ، هذه الأخيرة تعمل على أن تكون مخرجاتها لأنظمة المعلومات ترقى إلى مستوى عال من الإفصاح و الشفافية ، وذلك من خلال قواعد القياس وكذا القوائم المنبثقة عنها .

فحص الفرضية الثالثة: لا تنعكس جودة أنظمة المعلومات المحاسبية على واقع الحوكمة المؤسسية.

جدول رقم(5-26)

	الإحصائيات	
بين جودة أنظمة المعلومات و واقع الحوكمة المؤسسية	معامل سبيرمان	0.665
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم	70

الارتباط دال إحصائيا عند مستوى معنوية α=0.01

يتضح من الجدول رقم (5 -26) أن قيمة معامل الارتباط سبيرمان تساوي 0.665، و قيمة مستوى الدلالة 0.000 و هي أقل من 0.01 مما يدل على رفض الفرضية الصفرية "العدمية "و قبول الفرضية البديلة أي انه يوجد انعكاس ذو دلالة إحصائية لجودة أنظمة المعلومات المحاسبية على قواعدالحوكمة المؤسسية وذلك من خلال ما توفره من أنظمة المعلومات المحاسبية من شفافية و إفصاح ينعكس إيجابا على تحديد المسؤوليات و المهام المنوطة بالأطراف الفاعلة بالمؤسسة مما يعزز من قواعد الحوكمة المؤسسية.

فحص الفرضية الرابعة: الإصلاح المحاسبي غير كاف لتفعيل و تعزيز قواعد الحوكمة بالمؤسسات الجزائرية*

جدول رقم(5-27)

العلاقة	الإحصائيات	
بين الاصلاح المحاسبي و حوكمة المؤسسات	معامل سبيرمان	0.343
	مستوى الدلالة	0.093
	حجم	70

الارتباط دال إحصائيا عند مستوى معنوية α=0.01

يتضح من الجدول أن قيمة معامل الارتباط سبيرمان تساوي 0.343، و قيمة مستوى الدلالة 0.093 و هي أكبر من 0.01 مما يدل على قبول الفرضية الصفرية و رفض الفرضية البديلة أي أن الإصلاح المحاسبي لوحده غير كاف لتفعيل قواعد الحوكمة المؤسسية من خلال رفعه لجودة أنظمة المعلومات المحاسبية بل أنه ستوجب تفاعل عدة عوامل لزيادة فاعلية الحوكمة المؤسسية و نذكر منها لا على سبيل الحصر:

- فعالية السوق المالي بما له أثر على قواعد القياس المحاسبي.
- المتطلبات المهنية لعملية التدقيق.
- المتطلبات الأخلاقية لعملية التدقيق.

- المتطلبات الهيكلية لمؤسسات مكافحة الفساد.

- و المحور الخامس من الاستبيان يتطرق لهذه الجوانب بشكل تفصيلي بغية بناء إستراتيجية لتفعيل قواعد الحوكمة بالمؤسسات الجزائرية .

- و قد تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة استجابة أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بجميع فقرات الاستبيان معا قد وصل إلى درجة الحياد أم لا و هي (3) و النتائج موضحة في الجدول:

جدول رقم (5-28) تحليل جميع فقرات الاستبيان معا

	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الدلالة
	3.89	%77.8	0.000

المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند مستوى معنوية α=0.05

يتبين من الجدول أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الاستبيان يساوي 3.89 و قيمة مستوى الدلالة 0.000 أقل من 0.05 لذلك تعتبر جميع فقرات الاستبيان مجتمعة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية α=0.05 و حيث أن الوزن النسبي لجميع فقرات الاستبيان 77.8% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لجميع فقرات هذا الاستبيان معا قد زاد عن درجة الحياد ، وهذا يعني أن أفراد العينة يوافقون و يدركون مضمون هذا الاستبيان ، أي أن لهم قابلية كبيرة لتبني هذه الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر و الذي سوف يكون له أثر كبير على جودة أنظمة المعلومات المحاسبية إذا توافرت مجموعة من الشروط الأخرى كتفعيل و تنشيط السوق المالي، تقليص حجم السوق الموازي .....، كل ذلك سينعكس إيجابا على قواعد و فاعلية الحوكمة من خلال التزام كل الأطراف الفاعلة في مجال الحوكمة من مدققين ،و مساهمين ، مجالس الإدارة ، .الأطراف المهنية

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانوية:

من أجل اختبار الفرضية الثانوية القائلة لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات ايجاباتالمبحوثين عند مستوى معنويةα= 0.05 حول أثر الاصلاحات المحاسبية بالجزائر على جودة أنظمة المعلومات و انعكاسها على الحوكمة المؤسسية تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، التخصص، مكان العمل ، مجال العمل، الخبرة المهني) تم اعتماد على كل من اختبار" مان وتني "لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي مجموعتين و اختبار" كرسكال ولاس" لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاث متوسطات أو أكثر.

1- اختبار مان وتني:

يرتبط اختبار مان وتني في هذه الدراسة بفرضيتين فرعيتين تم استخلاصهما من الفرضية الثانوية المتعلقة بالمتغيرات الشخصية (الجنس، مكان العمل) و يتم قبول الفرضية أو رفضها بناءا على قيمة مستوى دلالة الاختبار ، فإذا

كانت أكبر أو يساوي من مستوى معنوية 0.05 =α ، تقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي مجتمعين ، و إذا كانت أقل من الصفر يتم قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي مجتمعين مستقلين.

1- اختبار فرضية " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية0.05 =α بين متوسطات إجابات و آراء أفراد العينة حول أثر الإصلاحات المحاسبية على جودة نظام المعلومات المحاسبية و انعكاسها على الحوكمة المؤسسية تعزى إلى الجنس" .

الجدول رقم (5-28) نتائج اختبار "مان وتني" المتعلقة بالجنس

المحور	اسم المحور	قيمة الاختبار	مستوى دلالة
1	المخطط المحاسبي	287.5	0.634
2	الإصلاحات المحاسبية	239	0.13
3	جودة نظم المعلومات	243.5	0.45
4	الحوكمة	228	0.26
5	إستراتيجية فاعلية حوكمة	262	0.17
	جميع محاور الاستبيان	253	0.296

يتضح من خلال الجدول (5-28) أن قيمة الاختبار تتراوح بين 228 و 287.5 و أن مستوى الدلالة لكل محور من محاور الدراسة بما فيها مستوى الدلالة لجميع محاور الاستبيان هو أكبر من مستوى معنوية0.05 =α مما يعني أن الفرق بين متوسطي إجابات الذكور و الإناث حول مضمون محاور الدراسة غير دال إحصائيا و بالتالي يمكن قبول الفرضية الصفرية القائلة " لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أو آراء الذكور و الإناث حول أثر الإصلاحات على جودة نظام المعلومات المحاسبي و انعكاسه على الحوكمة في الجزائر، و قد يعزى هذا إلى أن قوانين التوظيف و التشغيل و الترقية بالجزائر لا تميز بين الذكور و الإناث بقدر ما يراعي أهمية العنصر البشري الكفء.

2- اختبار فرضية " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية0.05 =α بين متوسطات إجابات و آراء أفراد العينة حول أثر الإصلاحات المحاسبية على جودة نظام المعلومات المحاسبية و انعكاسها على الحوكمة المؤسسية تعزى إلى مكان العمل"

الجدول رقم (5-29) نتائج اختبار "مان وتني" المتعلقة مكان العمل

المحور	اسم المحور	قيمة الاختبار	مستوى دلالة
1	المخطط المحاسبي	132	0.246
2	الإصلاحات المحاسبية	146.5	0.759
3	جودة نظم المعلومات	167	0.372
4	الحوكمة	210	0.104
5	إستراتيجية فاعلية حوكمة	185.5	0.462
	جميع محاور الاستبيان	156.5	0.296

يتضح من خلال الجدول (5-29) أن قيمة الاختبار تتراوح بين 132 و 210 و أن مستوى الدلالة لكل محور من محاور الدراسة بما فيها مستوى الدلالة لجميع محاور الاستبيان هو أكبر من مستوى معنويةα= 0.05 مما يعني أن الفرق بين متوسطي إجابات أفراد العينة حول مضمون المحورين الجنس ، مكان العمل غير دال إحصائيا و بالتالي يمكن قبول الفرضية الصفرية القائلة " لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة حول أثر الإصلاحات على جودة نظام المعلومات المحاسبي و انعكاسه على حوكمة المؤسسات في الجزائر تعزى إلى مكان العمل، وقد يرجع إلى كون أن الإصلاحات المحاسبية و انعكاسها ذات أهمية ومكانة سواء لدى الإدارة المركزية أو مكاتب الخبرة المحاسبية أو إطارات الشركات الوطنية .

2- اختبار كروسكال و لاس:

يرتبط بخمسة فرضيات تم استخلاصها من الفرضية الثانوية المتعلقة بالمتغيرات الشخصية (العمر، المستوى التعليمي، التخصص، مجال العمل ، الخبرة المهنية) ، وتم قبول أو رفض الفرضية حسب مستوى الدلالة فإذا كانت أكبر أو يساوي مستوى معنوية α=0.05 تقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود فروق ، وإذا كانت أقل فيتم قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق بين متوسطات ثلاث مجموعات فأكثر.

1- اختبار فرضية " عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.05 بين متوسطات آراء أفراد العينة حول أثر الإصلاحات المحاسبية بالجزائر على جودة نظام المعلومات المحاسبي و انعكاسها على الحوكمة تعزى إلى متغير العمر " .

جدول (5-30) نتائج اختبار كروسكال ولاس المتعلق بالعمر

المحور	اسم المحور	قيمة الاختبار	مستوى دلالة
1	المخطط المحاسبي	3.865	0.172
2	الإصلاحات المحاسبية	0.875	0.631
3	جودة نظم المعلومات	8.23	0.013
4	حوكمة الشركات	9.36	0.15
5	إستراتيجية فاعلية حوكمة	7.4	0.276
	جميع محاور الاستبيان	6.317	0.183

يمكن من الجدول استخلاص النتائج التالية :

- بالنسبة للمحور الأول و الثاني قيمة الاختبار هي 3.865 و 0.875 على التوالي، ومستوى الدلالة لكل منهما على الترتيب 0.172 و 0.631 وهو أكبر من مستوى معنوية α=0.05 مما يعني أن الفرق بين متوسطات إجابات و آراء أفراد العينة حول مضمون هذين المحورين بحسب متغير العمر غير دال إحصائيا ، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة حول المخطط المحاسبي الوطني و الإصلاحات المحاسبية ، وقد يعزى هذا إلى أن معظم أفراد العينة باختلاف أعمارهم يدركون الأهمية الكبرى لواقع المخطط المحاسبي و ضرورة القيام بإصلاح محاسبي .
- أما بالنسبة للمحور الثالث فقيمة الاختبار هي 8.23 و مستوى الدلالة 0.013 وهو أقل من مستوى المعنوية α=0.05 ، مما يعني أن الفرق بين متوسطات إجابات أفراد العينة حول مضمون المحور بحسب مكان العمل دال إحصائيا و بالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة ، أي أنه توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة حول أثر الإصلاحات على جودة أنظمة المعلومات المحاسبية يعزى إلى متغير العمر ، ربما يعزى إلى تزايد مستوى الإدراك حول أهمية نظم المعلومات المحاسبية مع التقدم في السن و المرور بتجارب ميدانية .
- بالنسبة للمحور الرابع والخامس فقيمة الاختبار هي 6.36 و 7.41 على التوالي و مستوى الدلالة لكل منها 0.15 و 0.276 على الترتيب وهو أكبر من مستوى المعنوية α=0.05 مما يعني أن الفرق بين متوسطات إجابات و آراء أفراد العينة حول مضمون المحورين بحسب متغير العمر غير دال إحصائيا ، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة حول انعكاس أنظمة المعلومات على الحوكمة وكذا سبل تفعيل قواعد الحوكمة ، ويعزى هذا إلى أن معظم أفراد العينة مدركون باختلاف أعمارهم أهمية إرساء وتعزيز قواعد الحوكمة بالمؤسسات الجزائرية للنهوض بها و جعلها أكثر تنافسية .

- بالنسبة لجميع محاور الاستبيان قيمة الاختبار 6.317 و مستوى الدلالة 0.183 و هو أكبر من مستوى الدلالة المعنوية α=0.05 ، مما يعني أن الفرق بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة حول مضمون محاور الدراسة بحسب متغير العمر غير دال إحصائيا ، و بالتالي يمكن قبول الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات و إجابات أفراد العينة، وقد يرجع ذلك إلى أن أفراد العينة باختلاف أعمارهم مدركون لأهمية الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في المجال المحاسبي و كذا لمدى تأثيرها على نظم المعلومات و جودتها و انعكاس ذلك على الحوكمة المؤسسية .

2- اختبار فرضية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.05 ، بين متوسطات أراء أفراد العينة حول آليات و سبل تفعيل الدور التنموي للوقف في الجزائر تعزى إلى متغير المستوى التعليمي .

جدول (5-31)

المحور	اسم المحور	قيمة الاختبار	مستوى دلالة
1	المخطط المحاسبي	4.286	0.175
2	الإصلاحات المحاسبية	3.987	0.128
3	جودة نظم المعلومات	11.316	0.113
4	حوكمة الشركات	9.128	0.000
5	إستراتيجية فاعلية حوكمة	7.635	0.012
	جميع محاور الاستبيان	9.631	0.006

الفرق بين المتوسطات دال إحصائيا عند مستوى معنوية α=0.05

- بالنسبة للمحور الأول و الثاني و الثالث قيمة الاختبار 4.286 ، 3.987 ، 11.316 على التوالي و مستوى الدلالة لهم 0.175 ، 0.128 ، 0.113 على الترتيب و هي أكبر من مستوى المعنوية α=0.05 مما يعني أن الفرق بين متوسطات إجابات و آراء أفراد العينة حول مضمون هذين المحورين بحسب مستواهم التعليمي غير دال إحصائيا، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة حول المخطط المحاسبي و ضرورة الإصلاح و أنظمة المعلومات المحاسبية التي تعزى إلى المستوى التعليمي ، ولعل لهذا يرجع إلى مدى وضوح كل من مضمون هذه المحاور الثلاث مما قد لا يتطلب مستوى علمي عال لازم لإدراكها ، خاصة وأنها مرتبطة بأمور إن صح التعبير أصبحت من البديهيات المعروفة لدى العام الخاص .

- قيمة الاختبار بالنسبة للمحورين الرابع و الخامس 9.128 و 7.635 على التوالي و بمستوى دلالة يقدر بـ 0.000 و 0.012 على الترتيب ، وهما أقل من مستوى معنوية α=0.05 ،مما يعني أن الفرق بين متوسطات إجابات أفراد العينة حول مضمون هذين المحورين بحسب مستواهم التعليمي دال إحصائيا ، أي أنه يتم رفض الفرضية الصفرية لهما وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة جوا انعكاس جودة أنظمة المعلومات على الحوكمة و كذا الإستراتيجية المقترحة لتفعيل الحوكمة تعزى إلى المستوى العلمي، كما أن قيمة الاختبار لجميع محاور الاستبيان تقدر بـ9.631 و بمستوى دلالة 0.006 و هو أقل من مستوى المعنوية α=0.05 ، مما يعني أن الفرق بين متوسطات إجابات و آراء أفراد العينة حول مضمون محاور الدراسة بحسب مستواهم التعليمي دال إحصائيا و بالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول أثر الإصلاحات على جودة نظام المعلومات المحاسبي و انعكاسه على الحوكمة بالجزائر تعزى للمستوى التعليمي ، ويمكن إرجاع ذلك إلى كون أن المستوى التعليمي أو المؤهل العلمي يلعب دورا هاما في إدراك حقيقة انعكاس الإصلاحات على الحوكمة و سبل تفعيل هذه الأخيرة ، فموضوع الحوكمة في حقيقة الأمر يتداول كثيرا في الملتقيات و الندوات العلمية التي تشرف عليها الجامعات و التي أساتذتها ذات مستوى علمي عال مقارنة بباقي الفئات .

3- اختبار فرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.05 بين متوسطات آراء أفراد العينة حول أثر الإصلاحات على جودة نظام المعلومات المحاسبي و انعكاساته على الحوكمة بالمؤسسات الجزائرية تعزى إلى متغير التخصص أو الشهادة.

جدول رقم (5-32) نتائج اختبار "كروسكال والاس" المتعلقة بالتخصص العلمي

المحور	اسم المحور	قيمة الاختبار	مستوى دلالة
1	المخطط المحاسبي	8.23	0.135
2	الإصلاحات المحاسبية	11.269	0.096
3	جودة نظم المعلومات	4.627	0.394
4	انعكاس م م على الحوكمة	3.645	0.584
5	سبل تفعيل قواعد حوكمة	2.952	0.321
	جميع محاور الاستبيان	5.286	0.87

يمكن من الجدول رقم (5-32) استخلاص النتائج التالية :

يمكن اختبار للمحاور المدروسة هي 8.23 ،11.269 ، 4.627 ،3.645 ،2.952 ، 5.286 على التوالي و مستوى معنوية لها 0.135 ،0.096 ، 0.394 ، 0.584 ، 0.321 ، 0.87 على الترتيب و

هي أكبر من مستوى المعنوية مما يعني أن الفرق بين متوسطات إجابات و آراء أفراد العينة حول مضمون هذه المحاور بحسب التخصص العلمي غير دال إحصائيا ، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة تعزي إلى التخصص العلمي ، كما أن قيمة الاختبار لجميع فقرات الاستبيان تقدر بـ 5.286 و بمستوى دلالة 0.187 و إجابات أفراد العينة حول مضمون محاور الدراسة بحسب التخصص العلمي غير دال إحصائيا و بالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود ذات دلالة بين متوسطات آراء أفراد العينة تعزى للتخصص و يمكن تفسير ذلك على أن مختلف المسائل المتعلقة بالإصلاحات المحاسبية و الأهداف المتوخاة منها قد تم تناولها في جل التخصصات العلمية و كذا في المؤتمرات و الندوات و المجلات و الحصص التلفزيونية .

4- اختبار فرضية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنويα=0.05 بين متوسطات آراء أفراد العينة حوا أثر الإصلاحات المحاسبية على جودة نظام المعلومات المحاسبي و انعكاساتها على الحوكمة بالجزائر تعزى إلى متغير العمل.

جدول رقم (5-33) نتائج اختبار "كروسكال والاس" المتعلقة بمجال العمل

المحور	اسم المحور	قيمة الاختبار	مستوى دلالة
1	المخطط المحاسبي	10.030	0.072
2	الإصلاحات المحاسبية	11.679	0.064
3	جودة نظم المعلومات	10.885	0.093
4	انعكاس م م على الحوكمة	10.135	0.048
5	سبل تفعيل قواعد حوكمة	11.087	0.036
	جميع محاور الاستبيان	13.146	0.02

- بالنسبة للمحور الأول والثاني والثالث قيمة الاختبار 10.030 ،11.679 ،10.885 على الترتيب ومستوى المعنوية 0.072 ،0.064، 0.093 على التوالي و هي أكبر من α=0.05 مما يعني أن الفرق بين متوسطات إجابات أفراد العينة حول المخطط المحاسبي و الإصلاحات المحاسبية و أثرها على جودة نظام المعلومات المحاسبي بحسب مجال عملهم غير دال إحصائيا و بالتالي يمكن القول بقبول الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة حول محتوى هذه المحاور تعزى إلى مجال عمل المبحوثين ، وهذا ما يؤكد مدى وضوح هذه المحاور الثلاث بالرغم من اختلاف مجال عملهم .
- قيمة الاختبار بالنسبة للمحور الرابع والخامس 10.135 و 11.087 على الترتيب و مستوى المعنوية 0.048 و 0.036 على التوالي و هي أقل من α=0.05 ، مما يعني أن الفرق بين متوسطات إجابات و آراء أفراد العينة حول مضمون هذين المحورين بحسب مجال عملهم دال

إحصائيا و بالتالي يمكن القول برفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء أفراد العينة حول انعكاسات نظام المعلومات المحاسبية على الحوكمة و الإستراتيجية المقترحة لتفعيل و تعزيز دعائم الحوكمة تعزى إلى مجال العمل ، وكذلك بالنسبة لقيم اختبار جميع فقرات الاستبيان تقدر بـ13.146 و مستوى معنوية 0.02 و هو أقل من α=0.05 مما يعني أن الفرق بين متوسطات آراء و إجابات أفراد

العينة حول مضمون محاور الدراسة بحسب مجال عملهم و وظيفتهم دال إحصائيا و بالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة القائلة بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء أفراد العينة حول أثر الإصلاحات المحاسبية و على نظام المعلومات المحاسبي و انعكاساته على حوكمة المؤسسة بالجزائر تعزى إلى مجال عمل المستجوبين، ويمكن تفسير ذلك باختلاف خصوصية العمل ، فأساتذة الجامعة يتناولون جوانب نظرية بحتة في حين باقي الفئات المستهدفة على ممارسة ميدانية.

- خامسا: اختبار فرضية "عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية α= 0.05 حول أثر الإصلاحات المحاسبية على جودة نظام المعلومات المحاسبية و انعكاسها على حوكمة المؤسسات".

- جدول رقم (5-34) نتائج اختبار "كروكسال ولاس " المتعلقة بالخبرة

	اســـــم المحـــــور	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
1	المخطط المحاسبي الوطني	2.245	0.621
2	الإصلاحات المحاسبية SCF	4.036	0.09
3	نظام المعلومات المحاسبي	6.585	0.116
4	انعكاسات على الحوكمة	3.742	0.159
5	سبل تفعيل قواعد الحوكمة	2.296	0.103
	جميع محاور الاستبيان	3.038	0.245

- قيمة الاختبار للمحاور المدروسة 2.245 ،4.036 ،6.585 ،3.742 ،2.296 ، على التوالي و مستوى المعنوية 0.621 ،0.09 ، 0.116 ، 0.159 ، 0.103 على الترتيب و هي أكبر من مستوى المعنوية α=0.05، مما يعني أن الفرق بين متوسطات إجابات أفراد العينة حول مضمون هذه المحاور بحسب الخبرة المهنية غير دال إحصائيا و بالتالي يمكن قبول الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة تعزى للخبرة المهنية ، كما أن قيمة الاختبار لجميع فقرات الاستبيان تقدر بـ3.038 و مستوى معنوية 0.245 و هو أكبر من مستوى المعنية α=0.05 ، مما يعني أن الفرق بين متوسطات آراء و إجابات أفراد العينة حول مضمون محاور الدراسة بحسب الخبرة المهنية غير دال

إحصائيا و بالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية القائلة " بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة تعزى للخبرة المهنية ، و يمكن تفسير ذلك بأن أغلب المستجوبين لهم خبرة مهنية كبيرة و بالتالي كانت لهم تصورات و آراء متقاربة وهذا راجع إلى التراكمية العلمية والميدانية للفئة المستهدفة في عملية البحث

المطلب الثالث: آفاق و مقترحات لتفعيل دور حوكمة الشركات في ظل النظام المحاسبي المالي.

- بعد هذا العرض الذي تناول الإصلاحات المحاسبية التي عرفتها الجزائر في العقد الأول من القرن الحالي و درجة مساهمتها في جودة أنظمة المعلومات المحاسبية ، و مدى انعكاسها على الحوكمة المؤسسية بالجزائر ، و انطلاقا من إجابات و آراء المبحوثين و التي خلصت إلى جملة من النتائج و التي من خلالها يمكن طرح مجموعة من المقترحات العلمية في إطار رؤية إصلاحية شاملة و متكاملة من أجل تفعيل دور الحوكمة و إرساء أسس متينة لتطويرها باستمرار.
- التصور المقترح يقوم على مجموعة من النقاط

1-ما يتعلق بالنظام الحاسبي المالي:

1-1 ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية في تبني معايير محاسبية دولية كعنصر مهم من حيث اختصار الوقت و تجنب الأخطاء الممكن حدوثها وهذا من خلال التبني التدريجي لمعايير المحاسبة الدولية عن طريق تكييفها مع الواقع الاقتصادي الجزائري ، إضافة إلى تقديم المساعدة من طرف الهيئات المهنية و الحكومية للمؤسسات التي تحتاج إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل أوسع ، و هذا بالسهر على توفير المستجدات المتعلقة بالمعايير في شكل إرشادات تتناسب و الممارسات المحاسبية في الجزائر.

2-1 لتفعيل دور النظام المحاسبي المالي لا بد من إجراء إصلاحات عميقة في المنظومة المالية للاقتصاد الجزائري ككل ، والعمل على تنشيط و تطوير بورصة الجزائر لتكون طرفا فاعلا في العملية التمويلية من جهة و سوقا كفؤة لتقييم الأسهم والسندات لتصبح عنصرا فاعلا في أدوات القياس المحاسبي" القيمة العادلة" كمنطلق أساسي لعملية الإفصاح.

3-1 العمل على انخراط و تواصل الهيئات المحاسبية المحلية مع مختلف الهيئات و المنظمات الناشطة في الحقل المحاسبي و التي نذكر منها الاتحاد الدولي للأبحاث و تعليم المحاسبة ، الاتحاد الدولي للمحاسبة ، مؤسسة معايير الدولية لإعداد التقارير المالية و غيرها من الهيئات الدولية و الإقليمية وذلك بغية ضمان استمرارية تكيف النظام المحاسبي المالي مع المتغيرات المحلية والدولية و تفاديا للقطيعة المحاسبية و انعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني .

4-1 تفعيل دور التعليم و البحث العلمي كعنصر فاعل في عملية تطوير التعليم المحاسبي وذلك من خلال إشراك الجامعة عن طريق تبني مخابر البحث لمشاريع الإصلاح و التحسينات المتعلقة بهذا النظام .

5-1 القضاء على النظرة التقليدية للمحاسبة باعتبارها تقنية بحتة ، وذلك عن طريق تشجيع عملية الإبداع المحاسبي و لن يتأتى ذلك إلا من خلال نشر الوعي المحاسبي في وسط الفاعلين في هذا المجال.

6-1 ضرورة التأهيل و التكوين المستمر لموظفي و ممارسي المحاسبة وذلك لضمان تفاعلهم مع المستجدات المتعلقة بأي إصلاح محاسبي.

7-1 نظرا لارتباط النظام المحاسبي المالي ارتباطا وثيقا بكل من القانون التجاري و القانون الجبائي كان لزاما بتكييف هذين القانونين مع متطلبات و مستجدات هذا النظام المحاسبي المالي و إلا لا معنى لهذا الإصلاح المحاسبي.

8-1 إنشاء و توسيع الهياكل المتخصصة في التكوين القاعدي في مجال المحاسبة و تفادي التكوين التكميلي ، وذلك للرفع من مستوى جودة التعليم المحاسبي كصمام أمان للمؤسسات الوطنية من جهة و هيئات الرقابة الوطنية من جهة أخرى.

9-1 ضرورة تواصل الهيئات المشرفة على تنفيذ و متابعة تطبيق النظام المحاسبي المالي مع مختلف مستجدات كمعايير المحاسبة الدولية من خلال دراستها و تكييفها و متطلبات البيئة المحاسبية المحلية ثم تقديمها في شكل ملاحق تفسيرية ودليل إرشادي.

10-1 ضرورة الإشراك و الإصغاء لمختلف الفاعلين في الميدان المحاسبي و خاصة الممارسين (محاسبين، مدققين) منطلق للتغذية العكسية و ذلك للوقوف على أهم مشاكل العمل الميداني و كذا لاكتشاف عيوب هذا النظام و العمل على تصحيحها ضمانا لجودة هذا النظام .

11-1 العمل على إلزام الشركات الأجنبية الناشطة في الجزائر بتطبيق أوسع للنظام المحاسبي المالي ، وعدم اللجوء للمعايير المحاسبية الدولية إلا في الحالات الاستثنائية وذلك لتفادي أي مغالطات أو تلاعبات بقواعد وطرق القياس المحاسبي وما ينجم عنه من فجوة مالية (تهرب ضريبي، تهريب عملة ...) من جهة، و من جهة أخرى لإعطاء النظام المحاسبي المالي مصداقية أكبر من خلال المساواة بين المؤسسة المحلية و الأجنبية المحاسبية.

12-1 حتمية إجبارية المؤسسات على تطبيق محاسبة التكاليف و بطرقها الحديثة تزامنا مع تطبيق النظام المحاسبي المالي ولو بشكل تدريجي لأن محاسبة التكاليف عنصر مكمل للنظام المحاسبي و سوف يكون له انعكاسا ايجابيا على المؤسسات سواء من حيث المخاطر المتعلقة بالإستراتيجية ، فغياب محاسبة التكاليف له أثر مباشر على مرونة و ليونة الإستراتيجية ، بالإضافة إلى تقليل

مخاطر الأداء فنظام محاسبة التكاليف يسمح بالإنفاق قي تقييم أداءه كل هذا يعزز أهمية النظام المحاسبي المالي .

نظام المعلومات المحاسبي

- ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد و عرض المعلومات المحاسبية في التقارير المالية لأنها توضح للقارئ مصدر ومضمون التقارير المالية .
- لا بد من إجبار معدي القوائم المالية بعدم الاكتفاء فقط بالقوائم المالية الأساسية لأنها في كثير من الأحيان لا تفي بالاحتياجات المتزايدة للطلب على المعلومات.
- ضرورة إعادة هيكلة نظم التعليم و التدريب في المجال المحاسبي و جعلها تتماشى و متغيرات اقتصاد السوق.
- ضرورة تفعيل دور المنظومة المالية " البنوك ، البورصات" وذلك من أجل ضمان شفافية و جودة مخرجات أنظمة المعلومات المحاسبية من خلال اللجوء لأدوات قياس واقعية تستند لأسواق كفؤة ترفع من مستوى موثوقية تلك المعلومات.
- لا بد من الرفع من مستوى استخدام التقنيات الحديثة للإعلام و الاتصال NTIC في الحقل المحاسبي وذلك لإضفاء شفافية و سرعة في الحصول على المعلومة في الوقت المناسب.
- العمل على التطوير الدائم لأنظمة أمن المعلومات لماله من أهمية في الحفاظ على مخططات و استراتيجيات المؤسسة و تقليص من حجم التهديدات و المخاطر الخارجية و لن يتأتى ذلك إلاَ منة خلال التواصل الدائم مع المستجدات التكنولوجية .
- العمل على الثبات في استعمال الطرق المحاسبية التي تستخدمها المؤسسة في معالجة وعرض المعلومات المحاسبية في التقارير للعديد من الفترات المالية المتعاقبة وذلك لتحقيق الملائمة و الجودة للمعلومة المحاسبية.
- ضرورة تكييف أنظمة المعلومات المحاسبية مع واقع التجارة الإلكترونية من خلال تطوير أدوات معالجة المعطيات.

متطلبات متعلقة بقواعد الحوكمة المؤسسية: يمكن أن نقسم هذه المتطلبات إلى:

- **متطلبات متعلقة بالمساهمين و الوظائف الأساسية لحقوق المساهمين**

- لا بد أن يكون لدى أصحاب المصالح حرية الحصول على المعلومات الهامة و الملائمة وذات العلاقة في الوقت المناسب.
- يجب أن يكون للمساهمين الحق في المشاركة في أرباح الشركة و القرارات المتعلقة بالتغيرات الجوهرية بالمؤسسة و إبلاغهم بشكل كاف عنها .
- تفعيل و السماح للأسواق المالية بالرقابة على الشركات لتعمل بشكل كفء و شفاف .
- لا من تبين بوضوح القواعد و الأحكام و الإجراءات التي تحكم رقابة الشركات المساهمة في الأسواق و العمليات غير العادية و الإفصاح عنها.

متطلبات متعلقة بالمعاملة العادلة للمساهمين:

- يجب توفير حماية للأغلبية من أية أعمال تنتج عن سوء استعمال السلطة من قبل المساهمين المسيطرين ، سواء أكان تمثيلهم بشكل مباشر أو غير مباشر، و أن يكون لديهم الوسائل الفاعلة لتعويضهم.
- منع التعاملات الداخلية و سوء استخدام المعاملات الشخصية .

متطلبات متعلقة بالإفصاح و الشفافية :

- لا بد من الإفصاح على المعلومات الهامة والجوهرية للأهداف و النتائج المالية و ال
- يجب أن يشمل الإفصاح على المعلومات المتعلقة بالمساهمين الرئيسين و حقوق التصويت وسياسة المكافآت و التعويضات لأعضاء مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين.
- ضرورة أن يشمل الإفصاح على المعلومات الهامة حول أعضاء مجلس الإدارة ومؤهلاتهم و كيفية اختيارهم .
- لا بد أن يشمل الإفصاح على المعلومات الهامة و الجوهرية عن العمليات من الأطراف ذات العلاقة.
- يجب الإفصاح عن المعلومات الهامة بشأن عوامل المخاطر المتوقع حدوثها و تفادي إخفائها بحكم إفشاء خصوصيات عن المؤسسة .
- ضرورة أن يشمل الإفصاح على المعلومات الهامة بخصوص مواضيع تتعلق بالموظفين.
- يجب أن يشمل الإفصاح على المعلومات المتعلقة بسياسات و قواعد الحوكمة المؤسسية و الطرق التي تطبق بها.

متطلبات متعلقة بمسؤوليات مجلس الإدارة:

- لا بد أن يطبق مجلس الإدارة معايير أخلاقية عالية تأخذ بعين الاعتبار مصالح أصحاب المصالح .
- يجب أن يؤدي المجلس وظائفه الاساسية التي تشمل مراجعة و توجيه إستراتيجية المؤسسة ، ورسم الخطط الرئيسية للأعمال و وضع سياسة مواجهة المخاطر.
- لا بد من مراقبة عملية الإفصاح و .....و ضبط فاعلية ممارسات الشركة ،و معالجة التضاربات المحتملة لمصالح الإدارة و مجلس الإدارة و المساهمين ، وسوء التصرف في عمليات ذات العلاقة .
- يجب ضمان أمانة وسلامة المحاسبة ونظم الإبلاغ المالي، ونظم ملائمة للرقابة و الالتزام بالقوانين و المعايير.
- لا بد من تكوين لجان مجلس الإدارة وتحديد المسؤوليات مع توضيح تعويضهم و تكليفهم و إجراءات عملهم .
- تمكين أعضاء مجلس الإدارة من حرية الوصول للمعلومة الصحيحة وذات الصلة في الوقت المناسب لتمكينهم القيام بواجباتهم و مسؤولياتهم .

متطلبات متعلقة بمعايير التدقيق الداخلي:

- ينبغي تحديد سلطة ومسؤولية أنشطة التدقيق بشكل رسمي في لائحة تتسق مع المعايير و يوافق عليه مجلس الإدارة

- يجب أن يكون التدقيق نشاطا مستقلا و أن يتسم المدققون الداخليون بالموضوعية و الكفاءة و العناية المهنية اللازمة في داء عملهم .
- لا بد على أن يعمل مدير التدقيق على تطوير و تحسين جودة كافة أنشطة التدقيق الداخلي ومراقبة فاعليتها باستمرار.
- ينبغي أن يشمل نشاط التدقيق التقييم والإسهام في تحسين إدارة المخاطر و الرقابة باستخدام طرق منظمة و منضبطة.
- يستوجب على المدققين المحافظة على نظام لمراقبة سير النتائج و إيصال نتائج التقرير إلى مجلس الإدارة و الإدارة العليا و لجنة التدقيق
- يجب على المدقق أثناء التخطيط لعملية التدقيق أن يتناقش مع الأعضاء الآخرين في فريق التدقيق ، و الاستفسار من الإدارة بشأن الحصول على فهم لأنظمة المحاسبة و الرقابة الداخلية التي وضعتها لمواجهة المخاطر و الأنظمة الموضوعة لمنع و اكتشاف الأخطاء.
- تقع على المدقق مسؤولية إبلا غ الإدارة أو الأشخاص المكلفين بالحوكمة عن وجود تحريف ناتج عن الغش أو الاشتباه بوجوده.
- لا بد على المدقق النظر في صحة استخدام الفروض و القواعد المحاسبية في إعداد البيانات المالية و فيما كانت هناك شكوك مادية تحتاج للإفصاح عنها .
- يجب على المدقق النظر في الخلافات و العمل على حلها مع الإدارة بشأن الأمور التي من الممكن أو بمفردها أن تكون هامة بالنسبة للبيانات المالية أو للتقرير الذي يعده.

متطلبات متعلقة بالسلوك الأخلاقي للمحاسبين والمدققين:

إن كل المتطلبات السابقة ترتبط ارتباطا كبيرا بالسلوك الأخلاقي للمحاسبين و المدققين.

- يجب أن يتضمن إطار الأخلاق المهنية قواعد تفرض على المحاسبين مبادئ أساسية تشمل " النزاهة، الموضوعية، الكفاءة و العناية المهنية و معايير الإبداع الفني".
- لا بد أن يشمل إطار الأخلاق قواعد لحل التعارضات الأخلاقية .
- لا يجب أن يمتنع المحاسبون عن الموافقة أو القيام بخدمات مهنية إن كانوا غير مؤهلين بتنفيذها ما لم يحصلوا على الاستشارة الكفؤة و المساعدة التي تمكنهم من الأداء الجيد و المرضي لها.
- يجب عل القائمين على المؤسسة إرشاد المكلفين بالمحاسبة والإشراف عليهم و التأكد على فهم المتطلبات الأخلاقية للمهنة .
- يجب على المحاسب المهني الذي يطلب منه أن يحل محل محاسب آخر أن يتأكد من وجود أسباب مهنية تبرر عدم قبوله ذلك التعيين تفاديا للوقوع في تضارب المسؤوليات.
- لا بد على المؤسسة الالتزام بالقوانين التي تدعوا إلى توفير المنافسة الشفافة بين المتقدمين لشغل الوظيفة .

- ينبغي على المدققين أن لا يشاركوا في أية أنشطة أو علاقات ربما تضعف أو من المفترض أن تضعف عملية التقييم .
- يجب على المدققين أن لا يستخدموا المعلومات لأي مكسب شخصي أو بأي أسلوب لا يتفق مع القانون أو يضر بالأهداف الشرعية و الأخلاقية للمؤسسة التي يعملون بها .
- ينبغي على المدققين أن يطوروا باستمرار كفاءاتهم و فاعلية و جودة خدماتهم.
- يجب على المدققين الالتزام عند تأدية مهامهم بمعايير الممارسة المهنية للتدقيق.

متطلبات متعلقة بالمؤسسات و الهيئات الوطنية ذات الصلة بالحوكمة:

- لا بد من تفعيل و توسيع نشاط المجلس الوطني للمحاسبة و إعطائه استقلالية أكثر و تنفيذ كل ما ورد في التقريرات التي بعدها وذلك.
- التسريع في عمل المرصد الوطني لمكافحة الفساد الاقتصادي بكل أشكاله و ذلك تعزيزا لقواعد الحوكمة الجيدة .
- إعادة النظر في كيفية تشكيل و عمل لجان مفتشية المالية من أجل الرفع من مستوى أداء هذه اللجان.
- فتح التكوين المتخصص للقضاء الاقتصادي نظرا لمحدودية القانونين في الحقل المعرفي للاقتصاد نظرا لتشعبه و تعقده و تعدد جرائمه ، و الاعتماد على الاستشارة قد ينقص من مستوى الأحكام القضائية ، عكس لو كان القاضي متخصص محاسبيا و ماليا.

خلاصة الفصل :

من خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية و التي خلصت

- المخطط المحاسبي الوطني كان نتاج توجهات إقتصادية إشتراكية بحتة ومع توجه العالم للإنفتاح الاقتصادي على الإقتصاد الليبرالي "الحر" أصبح هذا المخطط لا يواكب المتغيرات الاقتصادية الجديدة و ما تحتاجه من معلومات ذات جودة ، ورغم كل التحسينات التي مر بها هذا المخطط الى أنه أثبت محدوديته بل أحيانا تعارضه مع متطلبات الواقع الاقتصادي ،وإجابات أفراد العينة حول درجة قصور المخطط المحاسبي تثبت ذلك .
- أي إصلاح محاسبي يجب أن يكون على توافق كبير مع معايير المحاسبة الدولية ، وهذا ما عملت الجزائر عى تجسيده من خلال النظام المحاسبي المالي كبديل للمخطط المحاسبي الوطني ، حيث أن الاطار التصوري لهذا النظام مستمد من معايير المحاسبة الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية بيئة الأعمال الجزائرية
- إن هذا الإصلاح المحاسبي له أثر على جودة نظام المعلومات المحاسبي من خلال مجموعة القوائم المالية والمحاسبية وكذا الملاحق التي يوفرها هذا النظام المحاسبي ، إلا أن درجة هذا الأثر لن تكون بحجم كبير نظرا لعدم توفر عوامل آخرى من سوق مالي نشط و أنظمة جبائية وتجارية أكثر تلاؤما ،بالإضافة الى الاستعمال المحدود للتقنيات الحديثة للإعلام و الإتصال .
- هذا الاصلاح المحاسبي سيكون له إنعكاس على قواعد الحوكمة من خلال نظام المعلومات المحاسبي وما يوفره من معلومات ذات موثوقية وشفافية ،الا ان درجة هذا الانعكاس حسب أفراد العينة تكون جد محدودة نظرا لإرتباط قواعد الحوكمة المؤسسية الجيدة بعوامل أخرى كعملية التدقيق و كذا فعالية الهيئات المكلفة بمكافحة كل أشكال الفساد الاقتصادي ،هذه الأخيرة لا تزال في الجزائر في مرحلة التأسيس و التنصيب .

الخاتمة

الخـــــــاتمة

تتمحور هذه الدراسة حول أثر الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر في مطلع القرن الحالي على جودة نظام المعلومات المحاسبية ومدى انعكاسها عل الحوكمة المؤسسية ، وذلك من خلال التعرض الى مختلفة الجوانب ذات العلاقة بماهية هذه الإصلاحات المحاسبية ، والتي كانت تتوافق وبشكل كبير مع معايير المحاسبة الدولية من حيث الاطار التصوري لها.

ولقد جاءت هذه الإصلاحات كضرورة و حتمية ،نظرا لإنفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي ، فالمخطط المحاسبي الوطني "النظام المحاسبي السابق" أصبح غير قادر على مواكبة المتغيرات و المستجدات الاقتصادية الحادثة سواء على الصعيد المحلي أو على مستوى الاقتصاد الدولي ،و ذلك رغم كل التحسينات التي طرأت عليه على مدى قرابة ثلاث عقود.

وفي هذا السياق يعتبر تبني النظام المحاسبي المالي المستوحى من معايير المحاسبة الدوليةأداة لمواجهة إشكالية عدم تماثل المعلومات المنبثقة من الأنظمة المحاسبية من دولة لأخرى ، فهذه الإصلاحات جاءت لتوفر معلومات مالية وغير مالية مفهومة و شفافة و موثوق بها و قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي ، مما يساعد على تسريع حركية رؤوس الأموال والاستثمار هذا ما يؤدي الى الرفع من مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني و التخلص و بشكل تدريجي من التبعية للإقتصاد الريعي "البترولي".

وجاءت هذه الإصلاحات بهدف الرفع من مستوى جودة أنظمة المعلومات عموما و نظام المعلومات المحاسبي خصوصا، لأن هذا الأخير يعد ركيزة ومحور دوران بقية الأنظمة الفرعية الأخرى "الإنتاجية ، التسويقية ، البشرية " لما يوفره من معلومات لتخذي القرارات بمختلف مستوياتها "قرارات استراتيجية، تقنية ، تشغيلية " فالنظام المحاسبي المالي يهدف الى انتاج معلومات ذات جودة تستجيب لمتطلبات الاقتصاد الوطني و الاقتصاد الولي .

كما ان هذا النظام المحاسبي المالي ومن خلال مخرجاته يعمل على إرساء وتفعيل قواعد الحوكمة المؤسسية ومحاربة الفساد الاقتصادي بمختلف انواعه ،فشفافية وموثوقية المعلومات المنبثقة منالنظام المحاسبي المالي تعد ركيزة أساسية في عملية الحوكمة المؤسسية ،كما ان جودة تقارير المدققين المستند في اعدادها على خصوصيات النظام المحاسبي المالي تعمل على تفعيل الحوكمة .

ومما لا شك فيه ان هذه الإصلاحات كانت ضرورية للتماشي ومعطيات الاقتصاد الدولي ،إلا ان حقيقة إمر الواقع تؤكد بان البيئة الداخلية للجزائر لم تكن مهيئة بعد لذلك ،فغياب أسواق مالية وتجارية نشطة تعكس الظروف العادية للمنافسة ، وغياب مكاتب خبراء التقييم ،وكذا عدم مواكبة هذه الإصلاحات لإصلاحات في

المجال الضريبي وكذا في مجال التشريع التجاريكما ان عدم إشراك مختلف الأطراف العاملة (الجامعة ،مكاتب خبراء محاسبة ...) عند اعداد هذا النظام ،كل هذه العوامل مجتمعة ستنعكس سلبا على تطبيق هذا النظام المحاسبي.

نتائج اختبار الفرضيات:

تم القيام بدراسة ميدانية لمعرفة وتقييم مدى تأثير الإصلاحات المحاسبية على جودة أنظمة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على الحوكمة بالجزائر ومن خلال استطلاع رأي ذوي العلاقة المباشرة بالإصلاحات وبحكم معرفتهم ودراستهم لطبيعة وحقيقة الإصلاحات المحاسبية والمتمثلين في كل من "الأساتذة الجامعيين المتخصصين، المدراء والمفتشين المركزيين ،خبراء المحاسبة وكبار إطارات المؤسسة الوطنية الكبرى".

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى القائلة:مخرجات المخطط المحاسبي الوطني يتلائم والمتغيرات الاقتصادية بالجزائر"خاطئة"، مما يعني أن عدم توافق المخطط المحاسبي الوطني مع متغيرات الواقع الاقتصادي بالجزائر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي $\propto = 0.01$،وذلك بحكم أن المخطط المحاسبي الوطني منبثق على نمط إقتصادي موجه "إشتراكي" يتميز بخصوصية الانغلاق وتدخل الدولة في كل مكونات الحلقة الاقتصادية ما يتعكس على درجة تنافسية المؤسسات ومع مرور الوقت وتيقن الدولة الجزائرية بضرورة الانفتاح والتوجه نحو الاقتصاد الحر ،قامت في بداية التسعينات بإصلاحات إقتصادية إلا أنها لم تمس جانب أنظمة المحاسبة ، فأصبح المخطط الوطني المحاسبي لا يتوافق بل أحيانا يتعارض وبعض متطلبات الإصلاح الاقتصادي ،ورغم التحسينات التي تمت على هذا المخطط المحاسبي أي انه ومع مرور الوقت أثبت محدوديته في التناغم والمتغيرات الاقتصادية المحلية و الدولية .

الفرضية الثانية القائلة:لا يؤثر الإصلاح المحاسبي على جودة أنظمة المعلومات المحاسبية "خاطئة": مما يعني أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر على جودة أنظمة المعلومات المحاسبية عند مستوى معنوية $\propto = 0.01$وذلك بحكم أن هذه الإصلاحات مستمدة في إطارها التصوري من معايير المحاسبة الدولية، مما يقلل من حجم عدم التماثل والتوافق مع باقي الأنظمة المحاسبية ،كما أن مخرجات النظام المحاسبي المالي من المعلومات وما يميزها من موثوقية وشفافية يرفع من جودة المعلومات عموما ونظام المعلومات المحاسبية خصوصا ،كما أن مجموع القوائم المالية التي أثر بها النظام المحاسبي المالي يسمح بزيادة مستوى الإفصاح مما يعكس إيجابا على عملية اتخاذ القرار بمختلف مستوياته.

الفرضية الثالثةالقائلة:لا تنعكس جودة أنظمة المعلومات المحاسبية على واقع الحوكمة المؤسسية "خاطئة":مما يعني أن هناك إنعكاس لجودة أنظمة المعلومات المحاسبية على حوكمة المؤسسة عند مستوى معنوية $\propto = 0.01$،وذلك بحكم أن مضمون ومحتويات نظام المعلومات المحاسبي يسمح بتوفير معلومات لصالح

كل الأطراف الفاعلة بالمؤسسة من مجلس الإدارة و الإدارة العليا،والمساهمين ،وكذا الأطراف الخارجية من مدققين ،وهيئات مالية وحكومية .هذا ما يسمح بتحديد المستويات و المهام المنطوية بكل طرف ، كل ذلك ينعكس بالإيجاب على مختلف الجوانب المتعلقة بالحوكمة ،هذا ما يفرز أدوات التسيير الراشد للمؤسسات ،ويحارب كل أشكال الفساد الاقتصادي .مما يكون له الأثر البالغ على بيئة الأعمال من تحسين لشروط التنافسية وكذا حركة رؤوس الأموال ونشاط السوق المالي .

الفرضية الرابعة القائلة:النظام المحاسبي المالي كاف لتنعيل وتعزيز قواعد الحوكمة الجيدة بالمؤسسات الجزائرية "خاطئة": مما يعني أن الإصلاحات المحاسبية غير كافية لتعزيز وتفعيل قواعد الحوكمة بالمؤسسات الجزائرية لوحدها ،ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي $\alpha = 0.01$،وذلك راجع الى إرتباط هذا الإصلاح بعدة عوامل ومتغيرات أخرى يؤثر فيها وتؤثر فيه ،فعلى سبيل المثال لا الحصر ،غياب سوق مالي كفء يحدد القيم العادلة لمجموع أصول المؤسسة ينقص ويشوه محتوى القوائم المالية مما ينعكس سلبا على مخرجات أنظمة المعلومات المحاسبية مما يكون له الأثر وخيم على قواعد الحوكمة ، كما ان عدم القيام بإصلاحات على المستوى الجبائي والتشريع التجاري بالتوازي مع هذا الإصلاح المحاسبي يحد من فعالية هذا النظام المحاسبي المالي، إضافة الى هذا فإن محدودية استعمال واستخدام التقنيات الحديثة للإعلام و الاتصال "NTIC" ينقص من مستوى جودة أنظمة المعلومات المحاسبية .

كما نشير في هذا الصدد أن العمل الميداني ومحتوى تقارير المدققين الخارجيين لا يزال يسير بذهنية المخطط المحاسبي الوطني مما ينعكس سلبا على فعالية هذا النظام المحاسبي و المالي ،فجل المدققين يركزون فقط على مدى سلامة الذمة المالية دون الخوض في التحليل الفني المالي للقوائم المالية .

الفرضية الخامسة المتعلقة بعدم وجود فروق إحصائية بين متوسطات آراء أفراد العينة حول أثر الإصلاحات المحاسبية على جودة أنظمة المعلومات وانعكاساتها على الحوكمة تعزى للمتغيرات الشخصية "صحيحة":بما يتعلق بكل من متغير الجنس ومتغير مكان العمل ومتغير التخصص العلمي وكذا الخبرة المهنية ومتغير العمر ومتغير المستوى التعليمي ومتغير مجال العمل وهذا ما يؤكد مدى إدراك أفراد العينة لضرورة و أهمية هذه الإصلاحات،و تأثيرها على مختلف مكونات أنظمة المعلومات المحاسبية ودرجة إنعكاسها على مقومات وقواعد الحوكمة المؤسسة،فبالرغم من إختلاف جنسهم و مستواهم التعليمي و مجالات عملهم وخبرتهم المهنية ومكان عملهم إلا أنهم موافقون على أهمية مواكبة التطورات المحاسبية الحادثة على المستوى العالمي،للتأقلم مع المتغيرات الاقتصادية المحلية و الدولية و مسايرة العولمة المالية ، وإحداث قطيعة مع كل الممارسات المحاسبية التي لا تتوافق و متطلبات التوحيد المحاسبي الدولي فأفراد العينة يدركون بأن للتوافق المحاسبي إنعكاسات إيجابية على مختلف مناحي الاقتصاد الوطني من رفع لتنافسية المؤسسات المحلية وزيادة حجم الاستثمارات المحلية و الأجنبية وذلك

بحكم أن المعوقات المتعلقة بطرق وأدوات القياس المحاسبي قد زالت و لو بشكل غير مكتمل ،كما ان أفراد العينة يدركون إدراكا تاما بضرورة إتباع هذه الإصلاحات بإجراءات و إصلاحات في مختلف الجوانب المرتبطة بهذا النظام المحاسبي و ذلك لكي يكون له الأثر البالغ و الواضح.

النتائج العامة للدراسة:تم التوصل في هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج كان من أهمها

المخطط المحاسبي الوطني كان وليد ظروف اقتصادية و سياسية خاصة ومع تغيرها أثبت محدوديته:حيث أن الجزائر كان لها تقارب مع المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي سابقا وذلك بعد أن نالت إستقلالها من المستعمر الفرنسي الغاشم ، فإنتهجت الجزائر الاقتصاد الموجه " الاشتراكي"فجاء بناء هذا المخطط المحاسبي الوطني ليتماشى و خصوصية هذا النمط الاقتصادي المنتهج ،إلا انه ومع مرور الوقت وزوال الثنائية القطبية وسيطرة الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية و توجه جل الدول ذات النهج الاشتركي للإنفتاح أكثر على الاقتصاد الليبرالي ،فأصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتماشى مع بعض المتغيرات الاقتصادية الجديدة بل أحيانا نجد هناك تعارض بعض محتوياته مع الواقع الاقتصادي الجديد ومع تعاقب وتسارع الأحداث الاقتصادية أثبت المخطط المحاسبي الوطني محدوديته في مواكبة تلك التطورات رغم كل التحسينات التي طرأت عليه ، فكان لزاما التفكير في بناء و تصميم نظام محاسبي جديد ,وصفوت الكلام فإنه و بالرغم من النقائص و العيوب التي عرفها المخطط المحاسبي الوطني إلا أنه أدى وظائفه لحقبة زمنية معينة .

معايير المحاسبة الدولية منطلق أي توافق محاسبي :إن التطورات الاقتصادية التي عرفها العالم وخاصة في النصف الثاني من القرن الماضي و إتساع رقعة التجارة العالمية و ظهور الشركات المتعددة الجنسيات وما نجم عنه من حركة لرؤوس الأموال و إنتشار التكتلات الاقتصادية ، كل ذلك إستوجب ضرورة البحث على حلول للمشاكل المحاسبية ،فتأسست جمعيات تهتم بمواضيع المحاسبة الدولية و كانت بدايتها في الولايات المتحدة الامريكية سنة 1966 م حيث تأسست جمعيت المحاسبين الأمركيين "AAA" و في نفس السنة تأسس المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين "AICPA " ثم توالت الهيئات و اللجان الإقليمية التي تهتم بهذا المجال ، الى أن انبثقت لجنة إعداد معايير المحاسبة الدولية و التي أصبحت مع مرور الوقت منطلق جل المقاربات المحاسبية و ذلك لدرج قبولها و مصداقيتها

المحاسبة الدولية :تمثل مجموعة من المعايير المحاسبية الموحدةو المقبولةدوليا لتحكم الممارسة العملية للمهنة ، مع إمكانية وجود بعض الاختلافات الغير جوهرية بين بعض الدول متعلقة بالخصوصية ، ونشير هنا أنه يجب أن تتصف المعايير بالخصائص التالية :

- يجب أن تكون واقعية و لاتتصف بالثبات الدائم و إنما تتغير تبعا للظروف .
- يجب عند إعداد المعايير المحاسبية الدولية مراعاة الظروف الاقتصادية و الاجتماعية المحيطة .
- أن تكون المعايير متحررة من التحيز لأي فئة معينة.

- أن تمثل المعايير المحاسبية أفضل الممارسات المتاحة عند وجود خلافات متعددة بالنسبة للمعالجة المحاسبية للموضوع الواحد.

النظام المحاسبي المالي حتمية و ضرورة أملاها الواقع الاقتصاديالجديد :إن الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر كانت ضرورية و لازمة في ظل العولمة الاقتصاديةو المالية من جهة و رغبة الجزائر في الاندماج في الاقتصاد العالمي من جهة أخرى بغية إرساء وتشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات للتخلص من تلك التبعية له، و إن جاء هذا الإصلاح متأخرا بفعل ظروف إقتصادية و إجتماعية و أمنية عرفتها الجزائر خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي ، وقد راع المشرع الجزائري عند إعداد و بناء هذا النظام المحاسبي المالي البيئة الدولية حيث نجد أن النظام المحاسبي المالي إستمد إطاره التصوري من معايير المحاسبة الدولية ،مع مراعاة خصوصية بيئة الأعمال الجزائرية ، وإن من أهداف هذا النظام المحاسبي الرفع من مستوى جودة محتوى القوائم المالية من المعلومات ذات الدلالة من حيث الشفافية و الموثوقية ، وعلى الرغم من المعوقات و العراقيل التي صادفت تطبيق هذا النظام نظرا لأن المخطط المحاسبي الوطني إمتد لفترة طويلة إستحالت القطيعة معه بكل سهولة ،فجل المؤسسات لم تتكيف بسهولة مع هذه الإصلاحات ، وقد يعاب على الجهات المعنية بتجسيد و متابعة هذا النظام المحاسبي عدم تهيئة و تحضير الظروف اللازمة لتطبيقه من خلال محاولة تطبيقه بتدريج بأخذ مؤسسات نموذجية ثم تعميمه بعد معرفة كل الصعوبات التي واجهت تلك المؤسسات لتفاديها مع باقي المؤسسات عند تعميمه و ذلك من خلال إجراء التربصات و الندوات و الملتقيات و التربصات ،

أنظمة المعلومات المحاسبية منطلق أي عملية إتخاذ قرار :إن جودة أنظمة المعلومات كميعار للمفاضلة بين البدائل المتاحة تعتمد بشكل أساسي على درجة كفاءة تصميم هذا النظام فجودة أنظمة المعلومات المحاسبية تتوقف عل مدى جودة مدخلاتها المستمدة أساسا من النظام المحاسبي المالي فهذا الأخير يعد المحرك الأساسي لها ولكي يكون نظام المعلومات المحاسبي أكثر فعالية في عملية اتخاذ القرار لابد أن يستند على مجموعة من الشروط الأساسية :

- ضرورة الثبات في الطرق المحاسبية التي تستخدمها المؤسسة .
- يجب إضافة الملاحق المحاسبية و لو كانت القوائم المالية تفي بالغرض تعزيزا للشفافية .
- ضرورة الإفصاح على السياسات المحاسبية المتبعة .
- حتمية و ضرورة إستخدام التقنيات الحديثة للإعلام و الاتصال "ntic "
- ضرورة تقوية أمن المعلومات لتفادي أي مخاطر أو تهديدات في ظل إنتشار التجارة الالكترونية .
- ضرورة التحديث المستمر للأنظمة المعلوماتية .

و إن توفر هذه المتطلبات يؤدي الى زيادة جودة و موثوقية النظم المحاسبية ماينعكس بشكل إيجابي على عملية إتخاذ القرار بمختلف مستوياته، وكتحصيل حاصل تقليل حجم المخاطر و التهديدات التي تجابه المؤسسة .

الحوكمة المؤسسية أداة فاعلة لمحاربة كل أشكال الفساد الاقتصادي :لقد تعاظم الاهتمام بمفهوم الحوكمة المؤسسية في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية و الأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول العالم في العقد الأخير من القرن الماضي ، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من تداعيات الانهيارات المالية و المحاسبية لعدد من كبرى الشركات العالمية .

و في هذا الصدد تطرق العديد من الاقتصاديين و الخبراء الى أهمية ومدى تأثير حوكمة الشركات في العديد من النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية الهادفة لصالح الأفراد والمؤسسات و المجتمعات ككل ،مما يساعد على سلامة الاقتصاديات و تحقيق التنمية الشاملة.

الجزائر و على غرار باقي دول العالم عملت على إرساء قواعد الحوكمة في مختلف مناحي الحياة عموما وفي الجانب الاقتصادي خصوصا، وإن الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر كان من أهدافها إرساء الشفافية و الرفع من مستوى الإفصاح، مما يعزز قواعد الحوكمة الجيدة، و مما لا شك فيه أن الإصلاحات المحاسبية لوحدها غير كافية لبناء نظام للحوكمة فعال ، بل يستوجب توفر العديد من العوامل الآخرى و التي من بينها تقوية و تفعيل دور المدققين وكذا مختلف الهيئات الناشطة في المجال المحاسبي و مجال مكافحة الفساد هذه الأخيرة عرفت في الآونة الأخيرة تعزيز دورها .

الاقتراحات و التوصيات : بعد وقوف الباحث على نتائج الدراسة الميدانية يقترح ويوصي بـ

- ضرورة التواصل الدائم للنظام المحاسبي المالي مع مستجدات معايير المحاسبة الدولية .
- لابد من القيام بإصلاحات عميقة في المجال الجبائي و التشريعات الضريبية .
- حتمية إعادة النظر في القانون و التشريع التجاري
- ضرورة تفعيل و تنشيط السوق المالي لأنه أحد أهم أدوات القياس المحاسبي .
- يجب أن تكون الجامعة منطلق أي إصلاح أو بناء لأي نظام محاسبي من خلال مجموعة مخابر البحث مع إشراك كل الأطراف الفاعلة من خبراء محاسبة و كذا الممارسين المهنيين للمؤسسات
- ضرورة تعزيز الهياكل القاعدية المتخصصة في التكوين المحاسبي عالي المستوى .
- لابد من الحرص على كيفية تصميم و بناء نظام المعلومات المحاسبية لجعلها أكثر نجاعة .
- يجب الرفع من مستوى إستخدام التقنيات الحديثة للإعلام و الاتصال
- ضرورة إعادة النظر في هيكلة نظم التعليم و التدريب المتعلقة بمهنتي المحاسبة والتدقيق لإرتباطهما الوثيق بمخرجات أنظمة المعلومات المحاسبية .
- يجب الحرص كل الحرص لتفادي كل أشكال التلاعب بمحتوى و جودة التقارير المالية سواء عن قصد او تجاهلا .

- ضرورة العمل على الانتقال من الأنظمة المعلوماتية الى الأنظمة المعلوماتية الاستراتيجية ، و التي تستشرف للاحداث المستقبلية تفاديا لكل التهديدات و المخاطر الممكن حدوثها مستقبلا
- يجب العمل على إصدار ميثاق خاص بحوكمة الشركات يتماشى و خصوصية بيئة الأعمال الجزائرية ، دون الاستغناء عن المبادئ و القوانين و التجارب الدولية للحوكمة ,
- ضرورة إعادة النظر في كيفية التكوين و ممارسة مهنة التدقيق.
- يجب العمل على أن يكون المدقق ذو كفاءة و نزاهة مهنية .
- ضرورة أن يتمتع المدقق بإستقلالية تامة على مختلف الأطراف الفاعلة بالمؤسسة .
- ضرورة وضع ميثاق أخلاق مهنة المحاسبة عموما ومهنة التدقيق خصوصا
- لا بد على المدققين العمل على تطوير قدراتهم ومهارتهم باستمرار، لمجابهة أي مشاكل مهنية قد تعترضهم
- لا يجب على القائمين على عملية التدقيق الالتزام بميثاق شرف المهنة وعدم استغلال المعلومات لصالحه الخاص أو لمؤسسة منافسة
- ينبغي على المدققين تأدية عملهم طبقا لمعايير الممارسة المهنية
- ضرورة تفعيل دور كل الهيئات والمنظمات الوطنية العاملة في مجال مكافحة الفساد

أفاق الدراسة :

- دور نظم محاسبة التكاليف في تفعيل الحوكمة المؤسسية
- أثر الإصلاحات المحاسبية على فعالية نظام مراقبة التسيير
- واقع التقييم المحاسبي وسبل ترقيته في ظل النظام المحاسبي المالي
- واقع مهنة التدقيق الخارجي بالجزائر وانعكاسه على الحوكمة .
- استراتيجية مقترحة لتفعيل قواعد الحوكمة المؤسسية بالجزائر .

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علـــوم التسيير

الاستبانة

أخي الكريم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
وبعد...

نرجو منكم تخصيص جزء من وقتكم الثمين للإجابة على أسئلة الاستبانة بكل صراحة وموضوعية، قصد الحصول على المعلومات الضرورية لموضوع رسالتي في الدكتوراه المعونة بـــ:أثر الاصلاحات المحاسبية بالجزائر على جودة نظم المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على الحوكمة، علما أن هذه المعلومات ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

الباحث: علي بن موفقي

.....

في حالة وجود أي غموض في الأسئلة يمكن الاستفسار عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني:
الهاتف: 027904146/0658806007 ، الفاكس: 027923107،البريد الإلكتروني : bralilo@yahoo.fr

المعلومات العامة والبيانات الشخصية

1- **الجنس:**

- ذكر ☐ - أنثى ☐

2- **العمر:**

- أقل من 30 سنة ☐ - من 30 سنة إلى أقل من 50 سنة ☐ - 50 سنة ☐ فأكثر

3- **المستوىالتعليمي:**

- مستوى ثانوي فما دون ☐ - ليسانس ☐
- دراسات عليا ☐ - أخرى ☐ حددها .....

4- **التخصص:**

- محاسبة ☐ - مالية ☐ - إدارة أعمال ☐
- حقوق ☐ - أخـرى ☐ حددها .....

5- **مكان العمل:**

- وزارة ☐ - مكتب محاسبة الجامعة ☐
- شركة وطنية كبرى ☐

6- **مجال العمل:**– التشريع المالي و المحاسبي(الوزارة) ☐ - التفتيش(الوزارة) ☐

– التدقيق والمراقبة ☐ التدريس و التكوين ☐

7-**الخبرة المهنية:**

أقل من 5 سنوات ☐ - من 5 إلى أقل من 10 سنوات ☐ - 10 سنوات فأكثر☐

المحور الأول: آراء وتصورات أفراد العينة حول المخطط المحاسبي الوطني والتغيرات الاقتصادية بالجزائر

		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	المخطط المحاسبي كان و ليد توجهات سياسية و اقتصادية معينة " الاقتصاد المخطط"					
2	المخطط المحاسبي كان ناجعا في ظل الاقتصاد الاشتراكي الموجه					
3	قواعد و مبادئ المخطط المحاسبي كانت واضحة و سهلة التطبيق في كل المؤسسات					
4	التغييرات و التعديلات الجزئية لقواعد المخطط المحاسبي كانت مستمدة من القوانين و التشريعات الدولية					
5	التغييرات الجزئية لقواعد المخطط المحاسبي كانت كافية لمسايرة بداية التحول الاقتصادي بالجزائر					
6	الإفصاح المحاسبي في ظل المخطط المحاسبي الوطني كان ضامنا لحقوق مختلف الأطراف الفاعلة بالمؤسسة					
7	أنظمة المعلومات المحاسبية الناتجة عن المخطط المحاسبي الوطني كانت تلبي طموحات المستثمرين الخواص بما يتعلق بمستوى الإفصاح					
8	مع تزايد دائرة الخوصصة أصبحت بعض قواعد المخطط المحاسبي تتعارض أو لا تتماشى مع الواقع الاقتصادي					
9	المخطط المحاسبي كان عنصر جذب للاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي					
10	الظروف السياسية و الاقتصادية خلال مطلع التسعينات جعلت الجزائر تمر بمرحلة فراغمما أطال من عمر المخطط المحاسبي الوطني					

11	غياب الكفاءات و العنصر البشري المؤهلو المؤسسات المتخصصة في التكوين المحاسبي ساهم في تأجيل مشروع الإصلاح					
12	التغيرات الاقتصادية المتسارعة بالجزائر أثبتت محدودية مواكبة المخطط المحاسبي الوطني لها					

المحور الثان :إجابات أفراد عينة الدراسة حول "التوحيد المحاسبي وضرورة الإصلاح المحاسبي بالجزائر

		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	الإصلاح المحاسبي كان ضرورة ملحة أفرزتها المعطيات الاقتصادية الداخلية و الخارجية					
2	تأخر الإصلاح المحاسبي بالجزائر كانت له مبرراته					
3	معايير المحاسبة الدولية تعتبر المصدر الأول لبناء أي نظام محاسبي					
4	كان من الأفضل للجزائر تطبيق مباشرة معايير المحاسبة الدولية و ليس تبنيها					
5	إن التعديلات و التغييرات في معايير المحاسبة الدولية يفقدها مصداقية اللجوء و الاستناد إليها في أي مقاربة نظمية					
6	التشريعات و القوانين الجزائرية المعمول بها تسمح بتبني معايير المحاسبة الدولية					
7	الخبراتو الكفاءات المحاسبية كافية و جاهزة للإصلاح المحاسبي					
8	الهيئات و هياكل التكوين المحاسبي كانت سامحة بتطبيق النظام المحاسبي في آجاله					
9	النظام المحاسبي المالي كان نتاج بحوث و دراسات الجامعات و مخابر البحث الوطنية					
10	واكب الإصلاح المحاسبي دورات و ندوات و ملتقيات لشرح مضامينه					

11	المناهج التعليمة على مختلف المستويات كُيفت وفق النظام المحاسبي المالي					
12	المؤسسات الجزائرية تأقلمت مباشرة مع النظام المحاسبي					
13	تطبيق النظام المحاسبي المالي يرفع من مستوى موثقية المستثمرين					
14	يسهل النظام المحاسبي المالي من عمل محافظي الحسابات و خبراء المحاسبة					
15	يساعد النظام المحاسبي المالي على تعزيز تنافسية المؤسسات المحلية أمام الأجنبية نظرا لتقارب أدوات القياس المحاسبي					
16	يساهم النظام المحاسبي المالي في تفعيل دور السوق المالي بالجزائر					
17	النظام المحاسبي المالي ترك مجالا لمواكبة تعديلات معايير المحاسبة الدولية					

المحور الثالث: إجابات عينة الدراسة حول جودة أنظمة المعلومات المحاسبية

		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تطبيق النظام المحاسبي يزيد من جودة المعلومات بالمؤسسات الجزائرية من خلال زيادة مستوى الموثوقية					
2	القوائم المالية المنبثقة من النظام المحاسبي المالي توفر معلومات تفي باحتياجات مستخدميها					
3	يساهم النظام المحاسبي المالي في تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية وتعزيز أهميتها من خلال ما يوفره من معلومات مستجدة و ذات شفافية					
4	تطبيق النظام المحاسبي المالي يقلل من تكلفة و مدة الحصول على المعلومة مما ينعكس إيجابا على العملية التسييرية					
5	يساعد تطبيق النظام المحاسبي ضمان حقوق مختلف					

	الأطراف الفاعلة بالمؤسسة من خلال مستوى الموثوقية و الشفافية					
6	يزود النظام المحاسب الإدارة العليا بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الإستراتيجية					
7	يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات دقيقة تساعد على رفع كفاءة الأداء و تطويرها					
8	يزود النظام المحاسبي المالي الإدارة الوسطى بالمعلمات اللازمة لاتخاذ القرارات التقنية و التشغيلية					
9	يساهم النظام المحاسبي المالي في توفير المعلومات التي تساعد على تحديد المسؤوليات و الصلاحيات					
10	المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي المالي تسمح بالرقابة و التغذية العكسية الفورية لتصحيح الأخطاء و الانحرافات.					
11	يساهم النظام المحاسبي المالي في الرفع من جودة تقارير المدققين					
12	تطبيق النظام المحاسبي المالي يساعد في بناء أنظمة معلومات مالية مقللة للمخاطر و التهديدات					
13	جودة المعلومات المحاسبية المنبثقة من النظام المحاسبي تنعكس إيجابا على باقي الأنظمة الفرعية الأخرى "التسويق ، الإنتاج، الموارد البشرية"					
14	غياب السوق المالي الكفء بالجزائر يؤثر سلبا على جودة أنظمة المعلومات المحاسبية					
15	عدم إجبارية ملاحق القوائم الملية للنظام المحاسبي ينعكس سلبا على مستوى الإفصاح					
16	صعوبة تحيد القيمة العادلة لغياب السوق الفعال يشوه محتويات أنظمة المعلومات المحاسبية					
17	تطبيق النظام المحاسبي المالي يسمح للمؤسسات الانتقال من أنظمة معلومات عادية إلى أنظمة معلومات إستراتيجية.					

المحور الرابع :إجابات عينة الدراسة حول الحوكمة المؤسسية

		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تساهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في تقييم وتقويم استراتيجيات المؤسسة مما ينعكس إيجابا على رشادة عملية التسيير.					
2	تسمح جودة أنظمة المعلومات بتوفير الشرط اللازمة لجعل البيانات المالية المنشورة قابلة للمقارنة					
3	نظام المعلومات المحاسبي يرفع من مستوى الرقابة الذاتية لكل مستخدمي المؤسسة					
4	جودة نظام المعلومات المالية تخدم المساهمين و الأطراف الأخرى ذات العلاقة.					
5	يسمح نظام المعلومات المحاسبي بالإفصاح عن المعلومات الهامة المتعلقة بالمساهمين و حقوق التصويت و سياسة المكافآت و التعويضات .					
6	يعمل النظام من خلال المعلومات التي يوفرها على زيادة الالتزام بالقواعد والقوانين و السياسات المرسومة مما يفعل عملية الرقابة.					
7	نظام المعلومات المحاسبي يسمح بتوفير قواعد قياس و قبول نتيجة أعمال المؤسسة					
8	يوفر المعايير المناسبة لتقييم أداء العاملين بالمؤسسة					
9	يمكن أصحاب المصالح من الحصول على معلومات همة ملائمة و ذات موثوقية بشكل منتظم.					
10	ضعف ومحدودية استخدام التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال "NTIC"بالمؤسسات الجزائرية يحد من فاعلية قواعد الحوكمة .					
11	جودة أنظمة المعلومات المحاسبية تساهم في أداء المهام المنوطة بالمجلس الوطني للمحاسبة و المفتشية العامة للمالية على أحسن وجه					
12	جودة أنظمة المعلومات المحاسبية تنعكس إيجابا على دور المرصد الوطني لمحاربة الفساد مما يعزز قواعد الحوكمة.					

المحور الخامس:آراء وتصورات أفراد عينة الدراسة حول اقتراحات لتفعيل الحوكمة المؤسسية في ظل الاصلاح المحاسبي

		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يجب على المؤسسة الإفصاح على القيمة العادلة لمجموع بياناتها المحاسبية وفقا للأسلوب الأمثل					
2	ينبغي أن يكون التدقيق نشاطا مستقلا و أن يتسم المدققون بالموضوعية و الكفاءة و العنايةو المهنية					
3	لابد على المدققين إرساء و المحافظة على نظام لمراقبة سير النتائج وإيصالها لمختلف الفاعلين.					
4	يجب أن يمتثل البيانات المالية المنشورة للنظام المحاسبي المالي بما في ذلك متطلبات الإفصاح					
5	يجب أن يتضمن العرض العادل للبيانات المالية سياسات محاسبية ثابتة توفر معلومات موثوقةو مفهومة قابلة للمقارنة					
6	يجب أن تفصح المؤسسة عند مخالفتها لأحد قواعد النظام المحاسبي المالي، وتبرير أن الامتثال له ستكون نتائجه مظللة .					
7	لابد أن يشمل نظام التدقيق المساهمة في إدارة المخاطر المالية للمؤسسة.					
8	يجب على المدقق عند التخطيط لعملية التدقيق أن يناقش فريق عمله كما يقوم باستفسارات للإدارة حول فهم أنظمة المحاسبة و الرقابة الداخلية .					
9	يقع على المدقق مسؤولية إبلاغ الإدارة عن وجود تحريف ناتج الغش أو الاشتباه بوجوده.					
10	يجب على الحاسبين المهنيين للمؤسسة الالتزام بالنزاهة و الكفاءة والسرية و احترام السلوك المهنية.					
11	يجب على الحاسبين في الحالات الغامضة و التي يكونون غير مؤهلين لها الاعتماد على الاستشارة الكفوءة.					
12	من حق المحاسب الذي يطلب منه أن يحل محل محاسب مهني آخر أن يتأكد من وجود أسباب مهنية تبرر عدم قبول ذلك التعيين .					

13	يجب على المؤسسة الالتزام بالقوانين و التشريعات التي تسمح بالمنافسة الشفافة لشغل أو الترقية في الوظائف المحاسبية .					
14	يجب على المدققين أداء عملهم بأمانة و نزاهة و مسؤولية وفقا للقوانين المعمول بها.					
15	ينبغي على المدققين ، لا يشاركوا في أي أنشطة أو علاقات ربما تضعف أو تؤثر على تقاريرهم.					
16	ينبغي على المدققين أن يطوروا باستمرار كفاءاتهم و فعالية و جودة خدماتهم .					
17	يجب على المدققين أن لا يستخدموا المعلومات لأي مكسب شخصي أو بأي أسلوب لا يتفق مع القانون أو يضر بالمؤسسة المتعاقدين معها.					
18	يجب على المدققين الإفصاح عن كل الحقائق المادية التي وقفوا عليها أثناء قيامهم بواجباتهم.					
19	لا بد من العمل على تفعيل و رفع كفاءة و شفافية الأسواق المالية.					
20	يجب أن يكون للمساهمين حق المشاركة في القرارات المتعلقة بالتغييرات المؤسسية الجوهريةو إبلاغهم بشكل كاف عنها.					
21	لا بد أن توجد حماية أقلية المساهمين من أية أعمال تنتج عن سوء استعمال السلطة من قبل المساهمين المسيطرين					
22	تلتزم المؤسسات بالقيام بتدقيق سنوي من قبل مدقق خارجي مستقل و كفء من أجل تقديم تأكيد خارجي لمصداقية القوائم المالية.					
23	يجب أن يكون المدققين الخارجيين عرضة للمساءلة من قبل المساهمين للرفع من العناية المهنية					
24	يستوجب على مجلس الإدارة تأدية مهامه الأساسية و التي تشمل وضع ثم مراجعة و توجيه إستراتيجية المؤسسة، ورسم الخطط الرئيسية لأعمال المؤسسة وسياسة مجابهة المخاطر.					
25	يجب تفعيل دور المجلس الوطني للمحاسبة و المفتشية العامة للمالية و المرصد الوطني لمكافحة الفساد					

قائمة المحكمين

الاسم واللقب	التخصص	مكان العمل
أ . د كمال بوعظم	إحصاء	جامعة سطيف02
أ . د راجي تركي محمد	محاسبة	جامعة اليرموك – الأردن
أ . د خالد سمير صافي	إحصاء	الجامعة الإسلامية – غزة
أ. د . عبيرات أحمد	محاسبة	جامعة الأغواط
د . عز الدين مخلوف	إحصاء	جامعة زيان عاشور – الجلفة
د . براهيمي عبد الله	مالية	جامعة الأغواط

الرموز:

- مجموع فقرات المحور الأول **M1**
- مجموع فقرات المحور الثاني **M2**
- مجموع فقرات المحور الثالث **M3**
- مجموع فقرات المحور الرابع **M4**
- مجموع فقرات المحور الخامس**M5**
- مجموع فقرات الاستبيان **TOT**

1-اختبار التوزيع الطبيعي:

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
M1	,131	70	,008	,954	70	,018
M2	,131	70	,007	,960	70	,034
M3	,113	70	,004	,937	70	,002
M4	,084	70	,034	,921	70	,021
M5	,093	70	,006	,934	70	,000
TOT	,118	70	,029	,926	70	,001

a. LillieforsSignificance Correction
*. This is a lowerbound of the truesignificance.

2- اختبار ألفا كرونباخ

- المحور الأول:

ReliabilityStatistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,872	12

- المحور الثاني:

ReliabilityStatistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,843	17

- المحور الثالث:

ReliabilityStatistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,875	17

- المحور الرابع:

ReliabilityStatistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,864	12

– المحورالخامس :

ReliabilityStatistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,876	25

– جميع فقرات الاستبيان:

ReliabilityStatistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,875	83

3- معامل ارتباط سبيرمان بين محاور الاستبيان

Correlations

			M1	M3
Spearman's rho	M1	Correlation Coefficient	1,000	,412**
		Sig. (2-tailed)	.	,000
		N	70	70
	M3	Correlation Coefficient	,412**	1,000
		Sig. (2-tailed)	,000	.
		N	70	70

**. Correlationissignificant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

			M2	M3
Spearman's rho	M2	Correlation Coefficient	1,000	,715**
		Sig. (2-tailed)	.	,000
		N	70	70
	M3	Correlation Coefficient	,715**	1,000
		Sig. (2-tailed)	,000	.
		N	70	70

**. Correlationissignificant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

			M3	M4
Spearman's rho	M3	Correlation Coefficient	1,000	,665**
		Sig. (2-tailed)	.	,000
		N	70	70
	M4	Correlation Coefficient	,665**	1,000
		Sig. (2-tailed)	,000	.
		N	70	70

**. Correlationissignificant at the 0.01 level (2-tailed).

orrelations

			TOT	M4
Spearman's rho	TOT	Correlation Coefficient	1,000	,343**
		Sig. (2-tailed)	.	,093
		N	70	70
	M4	Correlation Coefficient	,0343**	1,000
		Sig. (2-tailed)	,093	.
		N	70	70

**. Correlationissignificant at the 0.01 level (2-tailed).

4-اختبار مان ويتني (Mann-Whitney Test) :

Test Statistics[a]

	M1	M2	M3	M4	M5	TOT
Mann-Whitney U	287,500	239,000	243,500	228,000	262,000	253,000
Wilcoxon W	348,500	302,000	1743,500	1710,000	1759,000	1726,000
Z	-,254	-1,080	-,675	-1,261	-1,161	-,981
Asymp. Sig. (2-tailed)	,634	,130	,450	,260	,170	,327

a. Grouping Variable: الجنس

Test Statistics[a]

	M1	M2	M3	M4	M5	TOT
Mann-Whitney U	132	146,500	167,000	210,000	185,500	156,500
Wilcoxon W	175,000	185,500	1781,000	277,000	197,500	211,500
Z	-2,324	-2,144	-1,275	-,380	-1,355	-1,625
Asymp. Sig. (2-tailed)	,246	,759	,372	,104	,462	,296

a. Grouping Variable: مكانالعمل

5- اختبار كروسكال والاس (Kruskal-Wallis Test):

Test Statistics[a,b]

	M1	M2	M3	M4	M5	TOT
Chi-Square	3,865	,875	8,230	9,360	7,400	6,317
df	2	2	2	2	2	2
Asymp. Sig.	,172	,631	,013	,150	,276	,044

a. Kruskal Wallis Test
b. Grouping Variable: عمرالمستجوب

Test Statistics[a,b]

	M1	M2	M3	M4	M5	TOT
Chi-Square	4,286	3,987	11,316	9,128	7,635	9,631
df	2	2	2	2	2	2
Asymp. Sig.	,175	,128	,113	,000	,012	,006

a. Kruskal Wallis Test
b. Grouping Variable: المستوىالتعليمي

Test Statistics[a,b]

	M1	M2	M3	M4	M5	TOT
Chi-Square	8,230	11,296	4,645	3,645	2,952	6,193
df	4	4	4	4	4	4
Asymp. Sig.	,135	,096	,394	,584	,321	,870

a. Kruskal Wallis Test
b. Grouping Variable: التخصصالعلمي

Test Statistics[a,b]

	M1	M2	M3	M4	M5	TOT
Chi-Square	10,030	11,679	10,885	10,135	11,087	13,146
df	5	5	5	5	5	5
Asymp. Sig.	,072	,064	,093	,048	,036	,020

a. Kruskal Wallis Test
b. Grouping Variable: مجالالعمل

Test Statistics[a,b]

	M1	M2	M3	M4	M5	TOT
Chi-Square	2,245	4,036	6,585	3,742	2,296	3,038
df	2	2	2	2	2	2
Asymp. Sig.	,621	,09	,116	,159	,103	,245

a. Kruskal Wallis Test
b. Grouping Variable: الخبرةالمهنية

قائمة المراجع

أولا المراجع باللغة العربية

1. الكتب

1- أحمد حلمي جمعة و آخرون ، نظم المعلومات المحاسبية، مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن.

2- أحمد محمد أبو شمالة ، معايير المحاسبة الدولية و الإبلاغ المالي، الطبعة الأولى- مكتبة المجتمع العربي للنشر، الأردن، 2006.

3- إدريس ثابت عبد الرحمان ، نظم المعلمات الإدارية في المنظمات المعاصرة ، الدار الجامعية،2007.

4- أمين السيد أحمد لطفي، علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة لكفاءة سوق الأوراق المالية، الدار الجامعية ألإسكندرية، مصر، 2009.

5- أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة ، منظور التوافق المحاسبي ، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

6- أمين السيد لطفي ، التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

7- أمين السيد لطفي ، المحاسبة الدولية والشركات متعددة الجنسيات، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2004.

8- لإيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزعبي، نظم المعلومات الإدارية، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، 2002.

9- بوتين محمد، المحاسبة المالية و المعايير المحاسبية الدولية، الأوراق الزرقاء العالمية، الجزائر، 2010.

10- تشوي فريديريك و آخرون، تعريب محمد عصام الدين زايد، المحاسبة الدولية، دار المريخ للنشر ، الرياض، السعودية، 2004

11- ثناء علي القباني، نظم المعلومات المحاسبية ، الدار الجامعية ، مصر، 2008.

12- جربوع يوسف محمود ، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2001.

13- جعفر عبد الإله، النظم المحاسبية في البنوك و شركات التأمين، دار المناهج للنشر و التوزيع عمان ، الأردن، 2007.

14- جمعة هوام، تقنيات المحاسبة المعمقة وفق المخطط المحاسبي الوطني ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر 2002

15-الحبيطي قاسم ، و سقا زياد، نم المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة و النشر، كلية الحدباء جامعة الموصل ، العراق، 2003.

16- حسين أحمد و حسين علي، نظم المعلومات المحاسبية ، الإطار الفكري و النظم التطبيقية، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية،1997.

17- حسين القاضي، المحاسبة الدولية، الدار العلمية الدولية للنشر، عمان، الأردن،2000.

18- حسين القاضي ، مأمون حمدان: المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2000.

19- حكمت أحمد الزاوي، نظم المعلومات المحاسبية و المنظمة، دار الثقافة للنشر و التوزيع، القاهرة، 1999.

20- حكمت أحمد الزاوي، المحاسبة الدولية ، الطبعة الثانية، دار حنين للنشر، الأردن، 1995.

21- الحفناوي محمد يوسف ، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن،2000

22- حياة صعيود، حيدر حمزة جودي الديليمي ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير نظم المعلومات المحاسبية ، دراسة حالة مصرف بغداد، مكتبة الجامعة الشارقة ،2011.

23- خالد جمال الجعرات ، معايير التقارير المالية الدولية ، 2007، (IAS/IFRS) الطبعة الأولى إثراء للنشر و التوزيع ، عمان الأردن.2008.

24- الدون س هندريكس، النظرية المحاسبية ، ترجمة، د.كمال خليفة أبو زيد، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الرابعة، 2005

25- دونالد كيسو و جيزبيجانت ، المحاسبة المتوسطة، تعريب د . أحمد حامد حجاج ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية دار المريخ للنشر و التوزيع، الأردن ، 1995.

26- رضا عبد الله أبو سريع، تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، الطبعة الأولى ، عمان، الأردن ، 2003.

27- رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن، 2009.

28- رياض العبد الله ، طلال الحجاوي، نظرية المحاسبة، دار البارودي العلمية للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2009.

29- ريتشارد شرويدر و آخرون، نظرية المحاسبة، تعريب أحمد خالد كاجيجي ، ابراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية، 2006.

30- ستيفن موسكوف مارك سيمكن، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات مفاهيم و تطبيقات، ترجمة كمال الدين سعيد و آخرون، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2002.

31- سليم الحسنية ، نظم المعلومات الإدارية ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، 1998.

32- سيد عبد المقصود ديبان و آخرون، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية ، مصر، 2002.

33- شبايكي سعدان، تقنيات المحاسبة وفق المخطط المحاسبي الوطني ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1992.

34- شنوف شعيب ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الثاني ، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، الجزائر 2009.

35- شنوف شعيب ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) الجزء الأول ، مكتبة الشركة الجزائرية ، بودواو الجزائر، 2008

36- شنوف شعيب ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ، الجزء الأول ، مكتبة الشركة الجزائرية ، بودواو، الجزائر، 2009

37- صادق الحسني ، التحليل المالي و المحاسبي دراسة معاصرة في الأصول العلمية و تطبيقاتها، دار مجد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن ، 1998.

38- الصعيد ابراهيم أحمد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الفكر المعاصر للنشر ، دمشق ، 1996.

39- طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية ، شرح معايير المحاسبة الدولية و المقارنة مع المعايير الأمريكية و البريطانية و العربية، الجزء الأول عرض القوائم المالية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، 2004.

40- طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية للنشر الاسكندرية، مصر، 2006.

41- طارق عبد العال حماد، المحاسبة عن القيمة العادلة، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية، مصر 2003.

42- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة ، الطبعة الأولى، دار السلاسل للطباعة و النشر ، الكويت ، 1990

43- عبد الباسط رضوان، المحاسبة المالية، قياس، تقويم ، تحليل ، دار الكتب الكويت.

44- عبد الرحمان عطية، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، الطبعة الأولى،2004.

45- عبد المالك عمر زيد، المحاسبة المالية في المجتمع الاسلامي، الجزء الأول الإطار التاريخي للمحاسبة ، ط 1 ، عمان، الأردن ، 2002.

46- عبد المقصود ذيبان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية و تكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية ، الاسكندرية مصر، 2004.

47- عبد الوهاب نصر علي، مبادئ المحاسبة المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر ، 2003 – 2004.

48- عدنان يحي و آخرون، تكنولوجيا المعلومات، فلسطين، 2006.

49- علاب حسين، أصول المحاسبة المالية، مكتبة عين شمس ، القاهرة، مصر، 1995.

50- فالتر ميجس ، روبرت ميجس ، المحاسبة المالية، ترجمة وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية ، 1988.

51- فداغ الفداغي، المحاسبة المتوسطة النظرية و التطبيق في القوائم المالية و الأصول، الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، 2002.

52- قاسم عبد الرزاق محمد، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، دمشق، سوريا، 1998.

53- قاسم عبد الرزاق محمد، تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، دمشق، سوريا، 2004.

54- قاسم عبد الرزاق محمد، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، دمشق، سوريا، ط 1 ، 2003.

55- قسيم ابراهيم الهبيثي و آخرون، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحرباء للطباعة و النشر، العراق، 2003.

56- كامل السيد غراب، فاديه محمد حجازي ، نظم المعلومات الادارية، مدخل تحليلي، الطبعة الأولى النشر و المطابع، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1997.

57- كتوس عاشور ، المحاسبة العامة، الجزء الأول ، المركز الجامعي بالشلف، الجزائر ، 1997.

58- الكريم بويعقوب ، المحاسبة العامة وفق المخطط المحاسبي الوطني، الطبعة 2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999.

59- كمال مصطفى الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، 2005.

60- لحبيطي قاسم و السقا زياد، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحرباء للطباعة و النشر، كلية الحرباء، جامعة الموصل، العراق، 2003.

61- لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية، سير الحسابات و تطبيقاتها ، الأوراق الزرقاء العالمية، الجزائر، 2011.

62- مأمون حمدان ، ملتقى دولي حول تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سوريا، صادرعن جمعية المحاسبين القانونيين في سوريا ، بيروت ، لبنان، 2008.

63- بوتين محمد، المحاسبة العامة للمؤسسة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، نوفمبر 1992.

64- بوتين محمد، المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003.

65- محمد ثناء قباني ، المحاسبة الدولية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2002 – 2003.

66- محمد مبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية و انعكاساتها على الدول العربية ، ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع ، مصر، 2005.

67- محمد مطر ، مبادئ المحاسبة المالية، الدورة المحاسبية، دار وائل ، عمان ، الأردن، 2007.

68- محمد يحي أبو طالب، المعايير المحاسبية في ضوء نظرية المحاسبة، مكتبة النهضة ، جامعة عين شمس القاهرة ، مصر ، 2001.

69- المغربي عبد الفتاح ، نظم المعلومات الادارية ، الأسس و المبادئ ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، الاسكندرية ، مصر ، 2002.

70- ناصر دادي عدون ، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة ، الجزائر، 1998.

71- نبيه بن عبد الرحمان الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، المحاسبة الدولية ، الاطار الفكري و الواقع العملي ، الجمعية السعودية للمحاسبة ، الرياض السعودية ، 1998.

72- نعيم حسين دهمش ، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها و المقبولة قبولا عاما ، دار المطبوعات للنشر و دائرة المكاتب الوطنية ، عمان ، الأردن ، 1995.

73- ياسر صادق مطيع و آخرون ، نظم المعلومات المحاسبية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، ط 1 ، عمان ، الأردن، 2007.

74- ياسين أحمد العيسى ، أصول المحاسبة الحديثة ، دار الشؤون للنشر والتوزيع، الجزء الأول، 2003.

75- ياسين سعد غالب، تحليل و تصميم نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان ، الأردن،2003.

76- يوسف محمد جربوع، وعادل عبد الله حلس، المحاسبة العامة مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، 2002.

77- أحمد بسيوني شحاتة و آخرون ، المحاسبة المالية المتقدمة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية و الأمريكية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2005.

78- محمد ثناء قباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2002.

79- خليل عواد أبو حشيشة، المحاسبة المتقدمة ، دار وائل ، عمان الأردن، 2009.

80- طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2007.

81- يحي محمد أبو طالب ، نظرية المحاسبة و المعايير المحاسبية الدولية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة، مصر ، 2003.

82- السيد عبد المقصود ديبان، نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية و تكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2004.

83- محمد مطر ، التأصيل النظري للممارسات المهنية و المحاسبية، دار وائل ، عمان الأردن، 2004.

84- أحمد محمد أبو شمالة ، دراسات في المحاسبة المالية ، المجتمع العربي ، عمان ، الأردن ، 2004.

85- كمال عبد العزيز النقيب، المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية ، دار وائل ، عمان الأردن، 2004.

86- نضال محمود و آخرون ، مبادئ في المحاسبة المالية الجزء الأول ، دار المسيرة ، عمان ، الأردن ، 2010.

87- خليل الدليعي و آخرون ، مبادئ المحاسبة المالية، دار الثقافة ، عمان ، الأردن، 2005 ،ص 15 .

88- سليمان مصطفى الدلاهمة ، مبادئ و أساسيات علم المحاسبة ، دار الوراق ، عمان ، الأردن، 2006.

89- رضوان حلوة حنان و آخرون ، أسس المحاسبة المالية، دار حامد ، عمان ، الأردن، 2004

90- كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل، عمان، الأردن، 2004.

91- طلال محمد الحجازي وآخرون ، أساسيات المعرفة المحاسبية، دار البازوري ، عمان، الأردن

92- أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية للشركات متعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004.

93- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية ، مصر،2002.
94- عبد الناصر نور، طلال الحجاوي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية، متطلبات التوافق و التطبيق،جامعة الإسراء ،الأردن.
95- بوتين محمد، المحاسبة العامة، دراسة موضحة بأمثلةو مسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003.
96- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الإداري، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر،2006.
97- سونيا بكري ، مسلم عبد الهادي ، مقدمة في نظم المعلومات الادارية ، مكتبة ومطبعة الاشعار، الاسكندرية، مصر، 1999.
98- زياد يحي، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحرباء للطباعة و النشر، العراق،2003.
99- نادرة أيوب، نظرية القرارات الادارية، مطبعة ..... ، دمشق، سوريا،1996.
100-عبد الغفار حنفي، التنظيم و إدارة الأعمال، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الاسكندرية ، مصر، 1996.
101-علي سلامي ، بحوث العمليات، المنظمة العربية للعلوم الادارية، 1972.
102-سونيا بكري، استخدام الأساليب الكمية في الادارة، مطبعة الأشعار ، الاسكندرية مصر 1997.
103-علي حسين علي ، نمذجة القرارات الادارية، دار البازوري، عمان، الأردن، 1999.
104-أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق الحديث، ط2، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن،2005.
105-أحمد ماهر، دليل المدير خطوة بخطوة في الإدارة الاستراتيجية ، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الاسكندرية ، مصر، 1999.
106-خالد راغب الخطيب، الأصول العملية و العلمية لتدقيق الحسابات ، دار الشروق، عمان، الأردن، 1998.
107- عبد الفتاح الصحن، أس المراجعة ،ط1، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الاسكندرية ، مصر، 2004.
108-عبد الوهاب نصر، الرقابة و المراجعة الداخلية الحديثة في بيئة المعلومات وعولمة اسواق المال، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الاسكندرية ، مصر، 2006.
109-علي شريف و آخرون، الادارة المعاصرة ، المكت الجامعي الحديث، الاسكندرية ، مصر، 2007.
110-غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006.
111-فتحي زرق السوافري و آخرون، الرقابة و المراجعة الداخلية، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الاسكندرية ، مصر، 2002.
112- حسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات،ط1، دار .....، مصر، 2005.
113-بوتين محمد، المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
114-محمد يوسف جربوع ، مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق، ط1، مؤسسة الوراق ، عمان، الأردن، 2000.
115-محمد طاهر التهامي، المراجعة و تدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003.
116-محمد مصطفى سليمان ، حوكمة الشركات و معالجة الفساد الاداري و المالي، ط1، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، الاسكندرية، مصر،.
117-هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق ، دار وائل للنشر و التوزيع، ط3، عمان، الأردن، 2006.
118-محمد بلال الزعبي، النظام الإحصائي، (SPSS) دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012.

119-محمد محمد كعبور، أساسيات بحوث العمليات، منشورات كلية المحاسبة، غريان.....1992.
120-إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، الادارة المالية، الجزء الأول، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، 2012.
121-علاء السالمي، تقنيات المعلومات الادارية،دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، 2001.
122-محمد الطائي، نظم المعلومات المتقدمة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004.
123-حسين علي الزعبي، نظم المعلومات الاستراتيجية، دار وائل للنشر و التوزيع،عمان، الأردن، 2005.
124-حمزة أبو عاصي ، أساسيات المحاسبة و طرقها، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2001.
125-جمعة جمدات و آخرون ، مبادئ المحاسبة المالية، ج2 ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، 2009.
126-محمد أبو نصار، المحاسبة المالية المتقدمة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.
127-محمد أبو نصار، معايير المحاسبة و الابلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر و التوزيع ،عمان، الأردن، 2009.
128-محمود الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007.
129-.....، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية و تطبيق، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.
130-عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، ج1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.
131-محمد مطر، موسى سويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012.
132- ثائر الغبان، النظم المحاسبية المتخصصة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.
133-إيهاب نظمي و آخرون، تدقيق الحسابات، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012.
134-خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.
135-عبد السميع الدسوقي، أساسيات المحاسبة المالية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2002.
136-عبد المنعم زمزير، بحوث العمليات، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.
137-طاهر الغالبي، الادارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.
138-عبد الستار الصياح، الادارة المالية، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، 2010.
139-محمد مطر ، أبو حشيش خليل، المحاسبة المتقدمة ، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان ، الأردن ، 2007.
140-علي عبد الوهاب نصر، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الاسكندرية، مصر،2007.

2. الأطروحات و الرسائل:

الأطروحات:

1- عفاف اسحاق محمد، استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني "أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة 2006".
2- جمعة فلاح محمد حميدات، مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الافصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية "أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة 2004"، جامعة عمان العربية.
3- حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولية "أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه 2008" جامعة الجزائر.

4- ظاهر شاهر يوسف، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان و التوكيدية في ظل التجارة الالكترونية "أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة 2010"جامعة عمان العربية.

5- بدر سعد المطيري الآثار المتوقعة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية عن استقرار السوق المالي في الكويت "رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير 2011" جامعة الشرق الأوسط.

6- مصطفى عقاري ، مساهمة عملية لتحسين المخطط المحاسبي الوطني "أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه 2004" جامعة سطيف.

7- مداني بن بلغيث، أهمية اصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولي "أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة 2004" جامعة الجزائر.

8- حسين احمد ميا،الحوكمة و أثرها على تحسين أداء المنظمات "أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه 2013" جامعة تشرين.

9- أنس محمود طرمان، دور النظم و المعايير المحاسبية في تحقيق شروط و متطلبات الحاكمية، جامعة الشرق الأوسط 2012.

10- اسامة عبد المنعم ، أثر رأس المال الفكري و التدقيق الداخلي على الحاكمية المؤسسية .....

11- غسان محمد مصطفى ، نموذج مقترح لقياس كفاءة نظم المعلومات المحاسبية لشركات المساهمة بفلسطين ، جامعة عمان العربية، 2006.

الرسائل:

1- عبد الحميد حسياني، أهمية الانتقال للمعايير الدولية كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات "رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر 2009".

2- عبد القادر روتال، التوجه نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسات الجزائرية "رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر 2008".

3- فاتحسردوك، دور المراجعة الخارجية في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية "رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير جامعة المسيلة 2004".

4- غيث محمد خالد، مدى التزام شركات التأمين الأردنية بتعليمات الحاكمية "رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير جامعة جدارا ،الأردن 2010".

5- جليلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات و اتخاذ القرارات "رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير جامعة بومرداس 2009".

المقالات "الدوريات" :

1- أحمد عاطف محمد،" دراسة اختبارية لآثار حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية و فعالية عملية التدقيق"، مجلة الدراسات المالية ، جامعة القاهرة ،2003.

2- درويش عبد الناصر محمد، " دور الافصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات " مجلة الدراسات المالية ، جامعة القاهرة ،2003.

3- المطيري عبيد بن سعد ، " تطبيق اجراءات الحاكمية للشركات في المملكة " ، المجلة العربية، المجلد 10 ، عدد 03.

4- أحمد عادل عبد الرحمان، " دراسة تحليلية لمفهوم حوكمة الشركات و امكانية تطبيقها في الشركات المصرية " مجلة الدراسات جامعة الزقازيق، ط 23 ، عدد 01، 2003.

5- الوهاب علاء عيد، " التحكم المؤسسي و اثره على الرقابة " جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، مجلد 22 عدد 2006.

6- ياسين أحمد العيسى " أهمية المعلومات و درجة موثوقيتها في التقارير المالية للشركات الأردنية " سلسلة العلوم الاجتماعية ، المجلد السادس ، جامعة مؤتة، عمان،1997.

7- محمد عطية مطر، " أثر النظم المحاسبية و المعايير المهنية في تعزيز فاعلية وكفاءة نظم حوكمة الشركات المساهمة " مجلة العلوم الادارية، المجلد 36 ، عدد 02، عمان 2009.

8- وليد زكريا صيام، " مساهمة التكنولوجيات الحديثة في تطوير نظم المعلومات المحاسبية " مجلة العلوم الادارية، المجلد 34، العدد 01 ، عمان 2007.

9- يوسف محمد حسن ، " محددات الحوكمة و معاييرها ، حالة مصر " مجلة بنك الاستثمار القومي القاهرة 2008 .

10- أسامة سعيد عبد الصادق ، " نظم المعلومات الاستراتيجية كأحد متطلبات المنشآت " مجلة المحاسبة، جامعة الملك سعود ، العدد 28 الرياض 2001.

11- عبد اللطيف عبد اللطيف ، " الرقابة الاستراتيجية و أثرها على زيادة فعالية أداء المنظمات " مجلة جامعة تشرين للدراسات ، سلسلة علوم اقتصادية ، المجلد 27 ، عدد 04 ، دمشق 2005.

12- فايزة جمعة النجار ، " العلاقة بين نظم العلومات الاستراتيجية و الميزة التنافسية " مجلة جامعة دمشق للعوم الاقتصادية و القانونية ، مجلد 26 عدد 02.

13- كريمة علي كاظم ، " العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و قواعد الحوكمة " مجلة الادارة و الاقتصاد ، السنة الرابعة و الثلاثون، العدد90 ، 2010.

14- حسان بن صالح ، " أخلاقيات مهنة المراجعة و المتعاملين معها " مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد و الادارة ، مجلد 22 ، العدد الأول 2008.

15- أحمد سعيد قطب ، " التكامل بين الاليات المحاسبية و غير المحاسبية لنظم الحوكمة و أثره على الأداء " مجلة البحوث العلمية ، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية ، العدد 01 ، رقم 46 / 2009.

16- رشا حمادة ، " دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية " مجلة دمشق للعوم الاقتصادية و القانونية ، دمشق ، المجلد رقم 26 ، العدد 02 ، 2010.

3 الملتقيات و المؤتمرات:

1- دهمش نعيم ، " الحاكمية المؤسسية و علاقتها بالمدقق و مهنة المحاسبة " المؤتمر العلمي الخامس لجمعية مدققي الحسابات الأردنية 2003.

2- شاكر فؤاد ، " واقع الحاكمية المصرفية في البلدان العربية " ، المؤتمر المصرفي العربي 2005.

3- محمد عجيلة ، " فلسفة النظام المحاسبي المالي في ظل العولمة المحاسبية " المؤتمر الدولي للاصلاحات المحاسبية ، جامعة البليدة 2005.

4- القضي حسين، " حوكمة الشركات في ظل السواق المالية السورية " مؤتمر دمشق 2008.

5- ياسين حازم أحمد ، " دور الأجهزة الرقابية في تفعيل الإطار المحاسبي لحوكمة الشركات " المؤتمر الدولي للحوكمة المحاسبية القاهرة 2003.

6- سعد بوراوي، " الأسس و المبادئ المحاسبية في SCF ومدى تقاربها مع IAS " ملتقى دولي للنظام المحاسبي جامعة الوادي ، الجزائر 2010.

7- أحمد لعماري " المعلومات المحاسبية و ترشيد القرار في ظل SCF " الملتقى الدولي للنظام المحاسبي المالي جامعة الوادي، الجزائر 2010.

8- اليافي موفق ، " سلطات و صلاحيات مجلس الإدارة في الشركات العائلية " مؤتمر لحوكمة الشركات ، شرم الشيخ ، مصر 2007.

9- محمد عمران، " البورصة المصرية و حوكمة الشركات مؤتمر لحوكمة الشركات ، شرم الشيخ ،مصر 2007.

10- عبد الحميد محمد يحي ، " حوكمة الشركات و مصداقية المعلومات " مؤتمر علمي حول الإطار المحاسبي و الافصاح ، القاهرة ، مصر 2003.

4-القوانين ، المراسيم ، الأوامر

- القانون رقم 11- 07 المؤرخ في 2007.11.25 .
- الجريدة الرسمية العدد 19 بتاريخ : 2009.03.25 المتضمنة قواعد السلك المحاسبي.
- الأمر 71-82 المؤرخ في : 1975.12.29 يتضمن تطبيق مهنة المحاسبة و الخبير المحاب.
- الأمر 95-20 المؤرخ في : 1995.07.17 المتعلق بمجلس المحاسبة ، الجريدة الرسمية رقم 39.
- القانون 91-08 المؤرخ في : 1991.04.27 المتعلق بمهنة خبير و محافظ الحسابات ، الجريدة الرسمية رقم 20.
- مرسوم تنفيذي رقم 318/96 المؤرخ في 1996.09.25 المتضمن استحداث مجلس وطني للمحاسبة و تنظيمه ، الجريدة الرسمية رقم 20.
- مرسوم تنفيذي رقم 364/07 المؤرخ في : 2007.11.28 يتضمن تنظيم الادارة المركزية في وزارة المالية.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- A.Anthorny ¨managerial control systeme ¨ éditionbours wood, 1976.
2- Akhemakhem ¨Dynamique du contrôle de gestion ¨ édition dunad ,1977.
3- Ali Sahraoui ¨ comptabilité de gestion¨ Alger, Berti Edition ,2004.
4- Alain Chauvet, Méthodes de management, 2e Edition, Paris, Edition d'organisation ,1997.
5- A.R.belkaoui (Acconting theory 5th ed) 2004.
6- D . Alexander (Financial Acconting an international ; introduction) Pearson éducateur, England 2004
7- Arnaud Diaz, Essentiel sur gestion, Comptabilité analytique et gestion budgétaire, Lyon, L'hermes ,1992.
8- Aubert Benort, Les technologies d'information et l'organisation, goetanmorin, éditeur Monté rial. 1997.
9- bernardcolasse, Encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et d'audit, Paris, Economica, 2000.
10- Daniel boix, Barnard Feminier,Le tableau de bord facile, 2eme édition , Paris.édition d'organisation , 2004.
11- David P.D doylo, La maîtrise des coûts, Paris, Edition d'organisation, 1996.

12- DominiqeTisier, Guid pratique pour la gestion des unités et des progets, Paris, insep édition, 1987
13- Ducasse E et autre (Norme comptables internationales , IAS,IFRS,) traduit vers l'arabe par Bahar Hasna, pages bleus , Algérie 2009.
14- Francine kubler, Le contrôle de gestion pour les performances de l'entreprise, édition d'organisation 1999
15- G . Causse (Développement et comptabilité, encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit économico) , paris 2000.
16- Gervais ¨ le contrôle de gestion ¨7eme édition Paris, economica
17- G.Pillot ¨ maîtrise de contrôle de gestion ¨ 3eme édition sidi for ,1985
18- HADID Noufeyl, l'informatique de gestion de l'approche classique, à l'approche objet, revue des sciences économiques, de gestion et de commerce, faculté des sciences Economiques et des sciences de gestion, Université d'Alger, 2003.
19- Helene Loning ,Le contrôle de gestion , paris dunod ,2003.
20- Jean-Pierre Jobard, Pierre Gregory ¨gestion¨ Paris.Dolloz, 1995
21- Jeromedepurs, Le contrôle de gestion dans les organisations publiques, édition PUF, Paris, 1991
22- L. Pierre, Roberert.Teller, contrôle de gestion et budgets ¨8eme édition , Paris Dalloz, 1997.
23- M.Porter ¨ L'avantage concurrentiel ¨ Paris dunod, 1997.
24- Orsoni.J, contrôle de gestion, Paris, Vuibert ,1998.
25- P.L Bescos et autres ¨contrôle de gestion ¨ édition, paris, 2001.
26- P.Robbins, Organisation Theory, edition, prentice Hall.1990.
27- Rommey Marshal ¨ Accounting information system¨ 8 edition, prentice Hall.2002.
28- Simon.H, La nouveau management, Paris, economica, 1980.
29- Stephan Brun ,(L'essentiel des normes comptables internationales) ,Gaulina édite , Paris 2004.
30- Xavier Bouin, Francois Xavier simo, Les nouveaux visages du contrôle de gestion, Paris, Dunod, 2000

Periodicals

1. Ball , Robin and Sadaka , " Is Accounting Conservatism Due to Debt Equity Markets ? An International Test of Contracting and Value Relevance " , Theories of Accounting , 2005, **Available From www.ssrn.com .**
2. Beaver and Ryan , " Conditional and Unconditional Conservatism Concepts and Modeling " 2005 , Review of Accounting Studies Conference , Sep.2005 **, Available From www.proquest.com** .
3. Financial Accounting Standards Board (FASB) , " **Statement of Financial Accounting Concepts No.2 , Qualitative Characteristics of Accounting Information** " , 1980 .

4. Givoly , D.andHayn , " The Changing Time –Series Properties of Earning , Cash Flow and Accruals : Has Financial Reporting Become More Conservatism ?" , **Journal of Accounting and Economics** , Vol.29 , No.3 , 2003 , Available From www.ssrn.com
5. Pope and Walker , " Ex-ante and Ex-post Accounting Conservatism Asset Recognition and Asymmetric Earnings Timeliness " , Work Paper , 2003 **, Available From www.ssrn.com**
6. Watts , R . L. , " Conservatism in Accounting Part I :Explanations and Implications " Accounting Horizons , Vol.17 , No.3 , 2003 **, Available From www.proquest.com** .
7. Zahang , X and Fan Qinato , " Conservatism Accounting and Equity Valuation " **, Journal of Accounting and Economics** , 2000 , Available From www.ssrn.com

مواقـع :

1- ww. Infotechaccountants. com/ php BBBZ/ index.phb
2- http://www.ngoee.org/content/fr2925.doc
3- http://www.infotechaccountants.com/phpBB2/viewpie.php?t=92&start=0&po8tdau8=0&postorder=ase&highlight=
4- www.iasb.org
5- www.fasb.org
6- www.circem.fr
7- www.cerpeg.ac-versailles.fr
8- www.financialmarger.wordpress.com

قائمة الاشكال والجداول

1- فهرس الأشكال

الشكل رقم 1-1	علاقة الفروض بالمبادئ	08
الشكل رقم 1-2	العوامل المؤثرة في التنظيم المحاسبي	12
الشكل رقم 2-1	أهداف القوائم المالية	69
الشكل رقم 3-1	حدود النظام	87
الشكل رقم 3-2	أنواع النظم	88
الشكل رقم 3-3	مكونات النظام	89
الشكل رقم 3-4	نموذج عن نظام المعلومات	92
الشكل رقم 3-5	مدخلات و مخرجات نظام المعلومات	93
الشكل رقم 3-6	مكانة نظام المعلومات	94
الشكل رقم 3-7	وظائف نظام المعلومات	96
الشكل رقم 3-8	نظم المعلومات الوظيفية	96
الشكل رقم 3-9	النظم الفرعية للنظام المحاسبي	101
الشكل رقم 3-10	أهمية نظام المعلومات المحاسبية.	103
الشكل رقم 3-11	العلاقة بين البيانات و المعلومات المحاسبية	110
الشكل رقم 3-12	أدوار المحاسبة و نظام م م	111
الشكل رقم 3-13	مبدأ كتابة السندات	115
الشكل رقم 3-14	علاقة الوظائف باتخاذ القرار	121
الشكل رقم 3-15	نموذجIDC لاتخاذ القرار	123
الشكل رقم 3-16	مراحل اتخاذ القرار	124
الشكل رقم 3-17	ظروف اتخاذ القرار	126
الشكل رقم 3-18	هرمية الإدارة في اتخاذ القرار	130
الشكل رقم 3-19	منهجية الأنظمة المرنة	133
الشكل رقم 4-1	مراحل الحوكمة	148
الشكل رقم 4-2	نظام حوكمة الشركات	149
الشكل رقم 5-1	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	176

الشكل رقم 5-2	توزيع أفراد العينة حسب العمر	176
الشكل رقم 5-3	توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي	177
الشكل رقم 5-4	توزيع أفراد العينة حسب التخصص	178
الشكل رقم 5-5	توزيع أفراد العينة حسب مكان العمل	178
الشكل رقم 5-6	توزيع أفراد العينة حسب مجال العمل	179
الشكل رقم 5-7	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	180

2- فهرس الجداول

جدول رقم 3-1	مراحل عملية اتخاذ القرار لبعض المفكرين	123
جدول رقم 5-1	توزيع الاستبيانات حسب الفئة المستهدفة	173
جدول رقم 5-2	مقياس ليكرت الخماسي	174
جدول رقم 5-3	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	175
جدول رقم 5-4	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	176
جدول رقم 5-5	توزيع أفراد العينة حسب العمر	176
جدول رقم 5-6	توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي	177
جدول رقم 5-7	توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	177
جدول رقم 5-8	توزيع أفراد العينة حسب مكان العمل	178
جدول رقم 5-9	توزيع أفراد العينة حسب مجال العمل	179
جدول رقم 5-10	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	179
جدول رقم 5-11	معامل الثبات حسب طريقة التجزئة النصفية	180
جدول رقم 5-12	معامل الثبات حسب طريقة ألفاكرونباخ	181
جدول رقم 5-13	معامل ارتباط سبيرمان للمحور الأول و الدرجة الكلية للمحور	182
جدول رقم 5-14	معامل ارتباط سبيرمان للمحور الثاني و الدرجة الكلية للمحور	183
جدول رقم 5-15	معامل ارتباط سبيرمان للمحور الثالث و الدرجة الكلية للمحور	185
جدول رقم 5-16	معامل ارتباط سبيرمان للمحور الرابع و الدرجة الكلية للمحور	186

جدول رقم 5-17	معامل ارتباط سبيرمان للمحور الخامس و الدرجة الكلية للمحور	187
جدول رقم 5-18	معامل ارتباط سبيرمان لدرجة كل محور و الدرجة الكلية للاستبيان	189
جدول رقم 5-19	إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الأول	191
جدول رقم 5-20	إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثاني	194
جدول رقم 5-21	إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثالث	199
جدول رقم 5-22	إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الرابع	203
جدول رقم 5-23	إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الخامس	207
جدول رقم 5-24	اختبار الفرضية الأولى	214
جدول رقم 5-25	اختبار الفرضية الثانية	215
جدول رقم 5-26	اختبار الفرضية الثالثة	215
جدول رقم 5-27	اختبار الفرضية الرابعة	215
جدول رقم 5-28	تحليل جميع فقرات الاستبيان	216
جدول رقم 5-29	اختبار مان وتني(بالجنس)	217
جدول رقم 5-30	اختبار مان وتني (مكان العمل)	218
جدول رقم 5-31	اختبار كروسكال (بالعمر)	219
جدول رقم 5-32	اختبار كروسكال (بالمستوى التعليمي)	220
جدول رقم 5-33	اختبار كروسكال (بالتخصص العلمي)	221
جدول رقم 5-34	اختبار كروسكال (بمجال العمل)	222
جدول رقم 5-35	اختبار كروسكال (بالخبرة المهنية)	223

الفهرس

مقدمة	
الفصل الأول: معايير المحاسبة الدولية	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: الإطار الفكري للمحاسبة	**03**
المطلب الأول:التطور التاريخي للمحاسبة و مفهومها	**03**
1- التطور التاريخي للمحاسبة	**03**
2- تعريف المحاسبة	**03**
المطلب الثاني: أهداف و وظائف و فروع المحاسبة	**04**
1- أهداف المحاسبة	**04**
2- وظائف المحاسبة	**04**
3- فروع المحاسبة	**05**
المطلب الثالث: الفروض و المبادئ المحاسبية	**06**
1- الفروض المحاسبية	**06**
2- المبادئ المحاسبية	**07**
المطلب الرابع: التنظيم المحاسبي و العوامل المؤثرة فيه	**09**
1- التنظيم المحاسبي	**09**
2- العوامل المؤثرة فيه	**10**
المبحث الثاني: التوافق المحاسبي الدولي	**12**
المطلب الأول مفهوم التوافق و دواعيه	**12**
1- مفهوم التوافق	**12**
2- دواعي التوافق	**13**
المطلب الثاني: دوافع و جدوى التوافق	**15**
1- دوافع التوافق	**15**
2- جدوى التوافق	**16**
المطلب الثالث: مراحل و مستويات التوافق و معوقاته	**17**
1- مراحل التوافق	**17**

2- مستويات التوافق	17
3- معوقات التوافق	18
المبحث الثالث: الإطار الفكري لمعايير المحاسبة الدولية	**20**
المطلب الأول: التطور التاريخي و مفهوم معايير المحاسبة الدولية و اهميتها	**20**
1- التطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية	20
2- مفهوم معايير المحاسبة الدولية	21
3- أهمية معايير المحاسبة الدولية	22
المطلب الثاني: الهيئات الفاعلة في تطور المحاسبة الدولية	**22**
1- لجنة معايير المحاسبة الدولية	22
2- مجلس معايير المحاسبة الدولية	23
3- لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	25
4- الاتحاد الدولي للمحاسبة	26
المطلب الثالث: استراتيجية تبني معايير المحاسبة الدولية	**26**
1- الصعوبات	27
2- الإجراءات المتبعة للتقليل من مشاكل تطبيق IAS	30
3- آثار تبني معايير المحاسبة الدولية	32
المطلب الرابع : معايير المحاسبة الدولية و البيئة المحاسبية الجزائرية	**33**
1- أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر	33
2- متطلبات و مقومات لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر	34
خلاصة الفصل الأول	**37**
الفصل الثاني :الاصلاحات المحاسبية بالجزائر	
تمهيد	**39**
المبحث الأول: التفسير و التطور المحاسبي بالجزائر	**40**
المطلب الأول: أهم هيئات التفسير المحاسبي بالجزائر	**40**
1- الشركة الوطنية للمحاسبة	40
2- المجلس الأعلى للمحاسبة	40

3- المصفى الوطني للخبراء المحاسبيين	42
4- المجلس الوطني للمحاسبة	43
المطلب الثاني: التطور المحاسبي الجزائري	**45**
1- المرحلة الأولى	45
2- المرحلة الثانية	47
3- المرحلة الثالثة	49
المطلب الثالث : المخطط المحاسبي الوطني	**49**
1- المبادئ المحاسبية للمخطط	49
2- أهداف و خصوصية المخطط	51
المطلب الرابع : نقائص ومحدودية المخطط المحاسبي الوطني	**52**
1- نقائص متعلقة بالجانب النظري	53
2- نقائص متعلقة بالجانب العملي و التقني	55
المبحث الثاني : النظام المحاسبي الجديد	**57**
المطلب الأول: أهداف و أهمية و خصوصيات النظام المحاسبي الجديد	**57**
1- أهداف النظام المحاسبي الجديد	57
2- أهمية النظام المحاسبي الجديد	58
3- خصوصيات النظام المحاسبي الجديد	60
المطلب الثاني : الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي	**62**
1- نطاق التطبيق	62
2- الفروض المحاسبية	62
3- قواعد التقييم	64
المطلب الثالث : عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	**67**
1- الترتيبات الخاصة بالقوائم المالية	68
2- أهداف القوائم المالية	68
3- فرضيات و محتوى القوائم المالية	69
المبحث الثالث : صعوبات و آفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي	**73**

المطلب الأول صعوبات تطبيق SCF	**73**
1- ضعف استعداد المؤسسات	**73**
2- عدم ترابط الإصلاحات مع الأنظمة الجبائية	**74**
3- غياب السوق المالي و صعوبة تحديد القيمة العادلة	**74**
4- ضعف التأهيل العلمي و العملي	**75**
المطلب الثاني : مقترحات لتفادي الصعوبات التي تواجه النظام المحاسبي المالي	**75**
1- تحضير المؤسسات الجزائرية	**75**
2- تحضير مهنة المحاسبة	**77**
3- تكييف المناهج	**78**
المطلب الثالث : مزايا و آفاق تطبيق النظام المالي المحاسبي	**79**
1- مزايا بالنسبة للمؤسسة	**79**
2- الآفاق المنتظرة من تطبيقه	**80**
خلاصة الفصل	**83**
الفصل الثالث : نظام المعلومات المحاسبي و المالي	
تمهيد	**85**
المبحث الأول : مدخل إلى أنظمة المعلومات	**86**
المطلب الأول : النظام و مكوناته	**86**
1- تعريف النظام	**86**
2- أنواع النظم	**88**
3- مكونات النظم	**88**
المطلب الثاني : المعلومة خصائصها و قيمتها	**89**
1- تعريف المعلومة	**89**
2- خصائص المعلومة	**90**
3- قيمة المعلومة	**90**
المطلب الثالث : أنظمة المعلومات و وظائفها	**92**
1- نظام المعلومات	**92**

2- خصائص نظام المعلومات	**92**
3- وظائف نظام المعلومات	**95**
المطلب الرابع : أنواع و أمن نظم المعلومات	**96**
1- أنواع نظم المعلومات	**96**
2- أمن نظم المعلومات	**98**
المبحث الثاني : نظام المعلومات المالي و المحاسبي	**100**
المطلب الأول : مفاهيم وأهمية نظام المعلومات المالي و المحاسبي	**100**
1- مفاهيم نظام المعلومات المالي و المحاسبي	**100**
2- أهمية نظام المعلومات المالي و المحاسبي	**102**
3- علاقة نظام المعلومات المالي و المحاسبي بباقي النظم	**103**
المطلب الثاني : مكونات نظام المعلومات المالي و المحاسبي و وظائفه	**106**
1- مكونات نظام المعلومات المالي و المحاسبي	**106**
2- دور المحاسبينفي ظل نظام المعلومات المالي و المحاسبي	**110**
المطلب الثالث : أهداف نظام المعلومات المالي و المحاسبي و مبادئ تصميمه	**112**
1- أهداف نظام المعلومات المالي و المحاسبي	**113**
2- مبادئ تصميم نظام المعلومات المالي و المحاسبي	**114**
المطلب الرابع التكنولوجيات الحديثة و أنظمة المعلومات المحاسبية	**118**
1- أهداف استخدام التكنولوجيات الحديثة	**118**
2- أهم التكنولوجيات الحديثة و وظائفها	**118**
3- دور التكنولوجيات الحديثة في تفعيل أنظمة المعلومات	**119**
المبحث الثالث : اتخاذ القرار و أنظمة المعلومات	**120**
المطلب الأول : مفهوم و وظيفة اتخاذ القرار	**120**
1- مفهوم اتخاذ القرار	**120**
2- طبيعة اتخاذ القرار	**122**
المطلب الثاني : مراحل عملية اتخاذ القرار و رشدها	**122**
1- مراحل عملية اتخاذ القرار	**124**

2- الرشد في اتخاذ القرار	125
المطلب الثالث : ظروف و أنواع اتخاذ القرار	126
1- ظروف اتخاذ القرار	126
2- أنواع اتخاذ القرار	127
المطلب الرابع : أساليب اتخاذ القرار	131
1- أساليب اتخاذ القرار	131
خلاصة الفصل	134
الفصل الرابع : حوكمة الشركات	
تمهيد	136
المبحث الأول : أساسيات حول الحوكمة	137
المطلب الأول : تطور و مفهوم الحوكمة	137
1- نشأة الحوكمة	137
2- مفهوم الحوكمة	138
المطلب الثاني : أهمية و أهداف و أطراف الحوكمة	139
1- أهمية الحوكمة	139
2- أهداف الحوكمة	139
3- أطراف الحوكمة	140
المطلب الثالث : مبادئ حوكمة المؤسسات	142
1- حقوق و معاملة حملة الأسهم	142
2- الافصاح و الشفافية	144
3- مسؤوليات مجلس الإدارة	144
المطلب الرابع : محددات و مراحل الحوكمة	145
1- محددات الحوكمة	145
2- مراحل الحوكمة	145
المبحث الثاني : قواعد و متطلبات الحوكمة و تجارب بعض الدول	148
المطلب الأول : نظام و ركائز حوكمة الشركات	148

1- نظام حوكمة الشركات	148
2- ركائز حوكمة الشركات	149
3- خصائص نموذج حوكمة جيد	149
المطلب الثاني : الإطار المؤسسي لحوكمة الشركات	151
1- الإطار التشريعي	151
2- قطاع مصرفي جيد	153
3- شروط متعلقة بالأسواق المالية	155
المطلب الثالث : دور المراجعة المالية في حوكمة المؤسسات	156
1- دور المراجعة المالية في تحقيق الشفافية	156
2- آليات دعم المراجعة المالية في حوكمة الشركات	156
المبحث الثالث : ممارسة الدول لحوكمة الشركات	160
المطلب الأول : حوكمة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية و انجلترا	160
1- حوكمة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية	160
2- حوكمة الشركات في انجلترا	161
المطلب الثاني : حوكمة الشركات في فرنسا و ألمانيا	163
1- حوكمة الشركات في فرنسا	163
2- حوكمة الشركات في ألمانيا	164
المطلب الثالث : حوكمة الشركات في بعض الدول العربية	165
1. حوكمة الشركات في مصر	165
2. حوكمة الشركات في الأردن	166
3. **المطلب الرابع : حوكمة الشركاتفي الجزائر**	167
4. **خلاصة الفصل**	169
الفصل الخامس : دراسة ميدانية	
تمهيد	171
المبحث الأول : الإطار العملي للدراسة الميدانية	172
المطلب الأول : منهج الدراسة و أدواتها	172

1. منهج الدراسة	172
2. أدوات الدراسة	173
المطلب الثاني : الوصف الإحصائي لعينة الدراسة	**175**
1. حسب الجنس	175
2. حسب العمر	176
3. حسب المستوى العلمي	177
4. حسب التخصص العلمي	177
5. حسب مكان العمل	178
6. حسب الخبرة المهنية	179
المطلب الثاني: ثبات و صدق الاستبيان	**180**
1. ثبات الاستبيان	180
2. صدق الاستبيان	181
المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية و تحليلها	**190**
المطلب الأول : تحليل فقرات محور المخطط المحاسبي و الاصلاحات	**190**
1. محور المخطط المحاسبي	190
2. محور النظام المحاسبي المالي	194
المطلب الثاني : تحليل فقرات أنظمة المعلومات و انعكاساتها على الحوكمة	**199**
1. محور نظام المعلومات المحاسبية	199
2. محور انعكاسات نظام المعلومات المحاسبية على الحوكمة	204
المطلب الثالث : تحليل فقرات سبل تفعيل قواعد الحوكمة	**207**
المبحث الثالث :اختبار الفرضيات وتقديم مقترحات	**214**
المطلب الأول: اختبار الفرضيات الأساسية	**214**
المطلب الثاني : اختبار الفرضيات الثانوية	**216**
1. اختبار مان وتوني	116
2. اختبار كروسكال و لاس	118
المطلب الثالث : آفاق و مقترحات لتفعل دور حوكمة الشركات في ظل النظام المحاسبي المالي	**224**

اقتراحات تتعلق بالنظام المحاسبي المالي	**224**
اقتراحات تتعلق بنظام المعلومات المحاسبي	**226**
اقتراحات تتعلق بقواعد الحوكمة	**226**
اقتراحات تتعلق بقواعد التدقيق	**227**
خاتمة الفصل	**230**
الخاتمة	**232**
الملاحق	**240**
قائمة المراجع	**255**
فهرس الأشكال الجداول	**267**
فهرس المحتويات	**271**

ملخص:

إن التغيرات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال العقد الأخير من القرن الماضي، وتوجها نحو الاقتصاد الحر، استوجب القيام بمجموعة من الاصلاحات في شتى المجالات من اجل التوافق مع معطيات هذا الاقتصاد وكذا للانفتاح على الاقتصاد العالمي،ومن جملة هذه الإصلاحات اصلاح المنظومة المحاسبية حيث قامت الجزائر ببناء نظام محاسبي مالي جديد يتوافق ومعايير المحاسبة الدولية. تهتم هذه الأطروحة بدراسة مدى أثر هذه الاصلاحات المحاسبية على جودة أنظمة المعلومات المحاسبية ودرجة انعكاساتها على الحوكمة المؤسسية.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أنه هناك أثر للإصلاحات على جودة أنظمة المعلومات المحاسبية من خلال الرفع من مستوى الموثوقية والشفافية،كما أن له انعكاس على قواعد الحوكمة المؤسسية، إلاأن هذا الأثر ليس بالبليغ وذلك لعدم إرفاق هذه الاصلاحات بإصلاحات عميقة في المجال الجبائي، وعدم تفعيل السوق المالي، بالإضافةإلى عدم اعادة هيكلة ممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق وعدم استعمال الأدوات الحديثة للإعلام والاتصال، كل ذلك ساهم في محدودية ذلك الأثر.وللرفع من مستوى هذا الأثرلابد من القضاء على مختلف المعوقات.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، معايير المحاسبة الدولية، الحوكمة.

Abstract :

The economic changes which Algeria experienced during the last decade of the last century, and its trend towards the free market economy, necessitated a range of reforms in various fields for compatibility with the data of this economy as well as openness to the world economy. Among these reforms, we find the accounting system reform, where Algeria has built the Accounting and Financial System compatible with the International Accounting Standards. This thesis deals with the impact of these accounting reforms on the quality of the information accounting systems and the degree of repercussions on the institutional governance.

The findings of the study show that there is an impact of the reforms on the quality of the information accounting systems through raising the level of reliability and transparency, and a repercussion on the rules of institutional governance. However, this impact is not largesince these reformes were not followed by deep reforms in the fiscal area of and activating the financial market. In addition to the non restructuring of the Practice of the accounting and auditing profession and the non use of modern information and communication technologies, all contributed to the limited impact, and in order to raise the impact level many constraints must be overcome.

Keywords :*Accounting and Financial System - International Accounting Standards - Governance*

Résumé **:**

Les changements économique qu'a connu l'Algérie durant les dernières années,l'obligea se retourner vers le économie libre ce que nécessite des reformes dans les différents domaines pour une ouverture Sur économie mondiale , il faudrait un nouveau système de comptabilité financier compatible avec les normes international ,pour cela créer des institutions gouvernementales adéquates pouvant réaliser .

Ce but l'étude a donné plusieurs résultats dans l'essential but au niveau de la qualité de l'information , le réhabilite et la transparence , cet impact n'est pas très profonal devant au niveau fiscal à cause des obstacles mus à l'encontre du marché financier ,l'absence d'encabanent manque modénaises des moyés de transmission nécessaires à ce changement ce qui a contribué à la limite de l'impact il faudrait donc relever ces contraintes .

Les mots clé **:**

système de comptabilité financier ,gouvernance,les normesde comptabilité international